الفخر الرازي

من لسانيات اللسانيات إلى لسانيات الاستعمال

قراءة لـ "نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز"



د. أشرف عبد البديع عبد الكريم
كلية دار العلوم . جامعة المنيا

الطبعة الأولى
٢٠١٧

مكتبة اللسانيات الحديثة:

الفخر الرَّازي:

من لسانيات اللسانيات إلى لسانيات الاستعمال

قراءة لـ"نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز"

تأليف

د. أشرف عبد البديع عبد الكريم

كلية دار العلوم – جامعة المنيا

الطبعة الأولى

توثيق الكتاب:

ـ اسم المؤلف: أ.د. أشرف عبد البديع عبد الكريم.

ـ اسم الكتاب: الفخر الرازي من لسانيات اللسانيات إلى لسانيات الاستعمال قراءة لـ"نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز.

ـ دار النشر: دار المعرفة للطباعة، المنيا.

ـ الطبعة الأولى، ٢٠١٧.

ـ البريد الإليكتروني للمؤلف: ashrafbk67@yahoo.co

ـ رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ١٣٠٦٥/ ٢٠١٧.

قال الله تعالى:

ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ ۝٤

الإهداء:

"إلى الحب الذي لا يموت ...

أبي وأمي ،،،

في جوار ربٍّ غفور"

أشرف

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمدك حمد الشاكرين وأسألك السداد والتوفيق واليقين، وأستعينك وأستغفرك، وأعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، إنه من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، ونصلي ونسلم على سيدنا محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وعلى آبائه الطيبين الطاهرين؛ إبراهيم وإسماعيل وإسحاق إلى يوم الدين. اللهم إني أعوذ بك من فتنة القول، كما أني أعوذ بك من فتنة العمل، كما أعوذ بك من التكلف لما لا نحسن، وأعوذ بك من العُجب لما نحسن ... ثم أما بعد ،،،

****

فقد اقتنيت كتاب''نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز*'' منذ زمن بعيد؛ يعود إلى صدر عهدي بالدراسات العليا؛ وكنت ـ حينئذ ـ أعاود النظر إليه من حين لآخر؛ كلما قابلتني عويصة من عوائص العلم، وكان لدى إحساس يومئذ أنه يحتاج إلى قراءة جديدة، إلا أني لم أستطع أن أوصِّف تلك القراءة التي لم تكن بادية في ذهني. كان هذا في صدر العقد الأخير من القرن الماضي. ويلاحظ أن الباحثين قديما وحديثا أَوْلوا ''مفتاح العلوم'' للسكاكي عناية، وربما كانت عنايتهم به، لما أحدثه من تقسيم البلاغة وتشقيقها إلى شعبها الثلاث، ومعالجة قضاياها من خلال نزعة فلسفية.

وعندي أن''النهاية''له ما عليه؛ لما اشتمل عليه من صياغة فعلية لمعالجة العربية في حينه؛ إذ حاول صاحبه أن يعالج قضايا العربية في صعيد واحد، خلافا لما كان عليه السابقون، وإذا كان الباحثون جميعا يعدون''مفتاح العلوم'' بداية لمرحلة جديدة في التعامل مع قضايا البلاغة، على اختلاف مشاربهم وتوجهاتهم، إلا أن''النهاية''يمثل مرحلة أوليّة لما أقدم عليه السكاكي فيما تلا ذلك، من تقسيم البلاغة إلى شعبها الثلاث. وذلك عندي من الدليل الذي لا يحتاج معه إلى برهان.

وقد صدق حدسي، حين كنت أطالع بحثا لشيخ العربية د. سعد مصلوح، وقد علق عليه د. شكري عيّاد من ناحيتين، الأولى: قضية التصنيف. والثانية: قضية موقف المحدثين من السكاكي،

---

* سأشير إليه على سنة الاختصار بـ ''النهاية''.

وفي قضية التصنيف، قال د.عياد: لقد سُبق السكاكي بتصنيف مختلف، ولا أدري لماذا لم يشر إليه على الإطلاق؟ وهو"نهاية الإيجاز" وقد اعتمد معظم الاعتماد على كتابيّ عبد القاهر، وأن الرازي في"نهاية الإيجاز" قدَّم تقسيما مختلفا عن السكاكي، ولم يعره الباحثون اهتماما[1]. حينها جاءتني تلك الفكرة التي لا تزال تدور بين جنبات نفسي؛ أن هذا الكتاب له ما عليه في تاريخ البلاغة. كما أنه ينبغي أن يوجه إليه الدارسون أكثر؛ لبيان القسمات المائزة والملامح الجوهرية التي يضمها فيما يتعلق بـ"لسانيات الاستعمال".

****

وجدير بالذكر أن هذا البحث مرَّ بمراحل؛ فقد كانت بداياته الأولى، حين عُهد إليّ تدريس"لسانيات النص"، وعليه، قمت مع مجموعة من طلاب الدراسات العليا بمدارسة ومثاقفة أفكار الرازي[2] في"النهاية"، وكانت مدارسة أوليّة؛ تنماز من المدارسة البلاغية القديمة، كما يبدو

---

١ د. سعد مصلوح: مشكل العلاقة بين البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، ص ٨٦٩.

٢ الفخر الرازي: هو محمد بن عمر بن الحسين بن الحسين بن علي، التيمي البكري، المولود سنة أربع وأربعين وخمسمائة في الريّ ، أصله من طبرستان، قرشي النسب، فقيه شافعي، متكلم أشعري. رحل إلى خوارزم وما وراء النهر وخراسان. أقبل الناس على كتبه يدرسونها، وكان يحسن اللغة الفارسية. المُتوفَى سنة ست وستمائة بعد الهجرة،. وأما مؤلفاته التي وصلت إلينا والتي لم تصل، فيكفى أن تنظر في:

- قائمة مؤلفات الرازي للأب جورج قنواتي، ضمن كتاب إلى طه حسين في عيد ميلاده السبعين، ص ١٩٣ : ٢٣٤. نقلا عن : محي الدين عثمان محسب: البحث الدلالي في مفاتيح الغيب للفخر الرازي، ص ١.
- قائمة مؤلفات الرازي: د. فتح الله خليف في كتابه: فخر الدين الرازي، ص ١٥٨ : ١٦٥، لا كما أوردها محي الدين عثمان محسب، أنها في الصفحات ص١٦٥ : ١٧١، السابق: الموضع ذاته.
- مؤلفات الفخر الرازي، د. محمد العريبي: المنطلقات الفكرية عند الإمام الفخر الرازي، ص١٠٠ :١٢١.
- مؤلفات الراازي: د. محمد صالح الزركان: فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية، ص ٥٦: ١٦٤. وقد كفتني هذه المؤلفات مؤونة تفصيل ما أوردتُه موجزا؛ لأن له مقاما آخر، ينظر حول ذلك:
- المحصول في علم أصول الفقه، دراسة وتحقيق د. طه جابر فياض العلواني ١/ ٢٨ : ٧١، =

بوضوح من خلال معالجة فصول الدراسة.

وكادت مضايق الوقت وشواغل الزمن، تجيئني إلى الانصراف عنه، بيد أن جلال الموضوع وخطر المبحوث وحداثة الموضوع أغراني بالمتابعة والمواصلة، على عظم قدرها وجلال خطرها، كل ذلك حرَّك عندي نوازع التشوف إلى تعرّف رؤية أهل الاختصاص في موضوع هو من عوائص العلم، وقد كان مدعاة إلى أن أعود إليه نزلة أخرى، فكتبت تصورا يسيرا منه في حوله الأول، ثم انصرفت عنه حولين كاملين؛ كان العمل فيه على فترات من الزمن، ثم تركته كذلك ثلاث حجج غير منقوصة؛ كان عملي فيها على استحياء، فاكتملت ست سنين. ثم جاءت النزلة الأخيرة؛ التي حاولت فيها أن أضع التصورات الأخيرة له، فتمت سبع حجج.

وقد أتاح طول العهد بالبحث أفكارا جديدة، فيما كتب في لسانيات الاستعمال تعميقا لبعض مواده، بالإضافة تارة، والمحو تارة أخرى، وقد قادني كل هذا إلى قضايا متعلقة بالموضوع، وإن وقعت خارج حدود إشارات الرازي التداولية، إلا أنها على الرغم من ذلك، وثيقة الصلة بما نحن مضطلعين به من بيان التداخل والاضطراب بين الباحثين العرب من لسانيين وفلاسفة وغيرهم، على تباين التوجهات والمشارب المعرفية في تعدد مقترحاتهم للمكافئات العربية ترجمة للمصطلح Pragmatics.

****

= مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٩٩٢. ولم أعتمد على هذه النشرة، إلا في هذا المـوضع.

- النهاية، تحقيق ودراسة د.بكري شيخ أمين، ص ص٧ : ١٦. ولم أعتمد على هذه النسخة إلا فيما يتعلق بالدراسة القيمة التي قدمها المحقق، وحين أعتمد عليها سأشير إليها بـ"بكري شيخ أمين" تمميزا لها من نشرة السقا المعتمدة في هذا البحث.

- محمد صالح الزركان: فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية، ص ٨: ١٦٤.

وقد أورد د. محي الدين محسب مصادر تاريخية مفيدة في هذا الشأن" مرجع سابق: الموضع ذاته".

- سأشير لاحقا إليه بـ"النهاية" على سنة الاختصار. كما ستكون هذه سنة متبعة مع المؤلفات ذات العناوين الطويلة؛ اكتفاء بأنها سترد مفصّلة في المصادر والمراجع في نهاية الدراسة، ومن ثم، لزم التنوية.

وقد تبدت من خلال متابعة أفكار الرازي في"النهاية" قضايا خلتها ـ وهي صحيحة ـ تحتاج فيما أحسب إلى تعميق النظر، ولم يشبعها الرازي في"النهاية"، فتوجهت تلقاء مؤلفاته الأخرى؛ فتبيَّن أنه عالجها معالجة وافية، كما يتضح ذلك في معالجة الخبر والإنشاء، وكنت قد انتويت أن أناقشها من خلال"النهاية" وربطها بالأفكار الحديثة. ومن يدمْ النظر في هذه القضية يجدْ لها مداخل شتّى، ولهذا لاحظت:

الأول: أن الرازي عالج هذه القضية في باب الخبر في"النهاية" وكانت تصوراته فيه موجزة بشكل لافت للنظر، وقد استدعى هذا أن أعود إلى مؤلفاته الأخرى، كالمحصول في علم الأصول، ولباب الإشارات والتنبيهات والمعالم في علم أصول الفقه، وما تيسر لي مما كتبه الباحثون عنه، فوجدتهم على قلب رجل واحد، حين عالجوا قضية تقسيم الكلام إلى"طلبي وغير طلبي".

فقد عالج القضية في"النهاية"موجزة، وفصّل في"المحصول"وجاء"لباب الإشارات والتنبيهات"معالجا القضية من منظور فلسفي بشكل موسَّع. أما"المعالم في علم أصول الفقه"فقد جاء عرضه لها مفصلا مقارنة بـ"النهاية"، ولهذا دمجتُ"النهاية والمعالم" في صعيد واحد؛ أغنى عن أن نعيد معالجة القضية في السفرين نزلة أخرى في كل كتاب على حدة. وعلى هذا، فالرازي على وعي بأن إعادة المعالجة، يعد تكرارا ممقوتا،؛ ولهذا جاءت إشارته مقتضبة، قاصدا بذلك أنه عالجها في مقام غير هذا المقام"النهاية" باعتباره بلاغيا، إذ لم يشأ أن يذكر التقسيم في النهاية خاصة أنه لم يكن مألوفا في المؤلفات البلاغية، أو أنه عالج الخبر قاصدا به الخبر والإنشاء وهي رؤية الفلاسفة الذين يولون الخبر عنايتهم الأولى والأخيرة؛ لأن عليه مدار الكلام، كما سيرد بفضل بيان في الفصل الرابع.

الثاني: أن ثمة ثلة من اللسانيين، عالجوا القضية في عموم التراث العربي؛ أعني الاتجاه"النحوي البلاغي والأصولي"، وقاموا بعملٍ مشكورين مأجورين عليه، إن شاء الله، على نحو ما قام به خالد ميلاد"الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية"والطبطبائي"نظرية أفعال الكلام"وما قدمه مسعود صحراوي في كتابه"التداولية عند العلماء العرب في الفصلين الثاني والثالث، وإن كانت هنالك أفكار تحتاج إلى إعادة نظر، فسأوفيها حقها من الدرس والفحص في

الفصل الرابع، إن شاء الله تعالى.

وبناء على هذا فقد جاءت معالجة القضية في مؤلفات عدة، ومن يمعن النظر لا يجد فيها تكرارا؛ نظرا لتباين المداخل والمنظورات. على ما يستبين في الفصل الرابع.

وجدير بالذكر أن قضية كهذه في كتابات الرازي، تحتاج إلى بحثٍ مفصِّل لجوانبها، خاصة أن له رؤية فلسفية تتوارى بالحجاب خلف رؤيته البلاغية، أو بتعبير آخر: إن رؤيته وتصوراته البلاغية مسوَّرة بأفكار فلسفية غير بادية في معالجته لهذه القضية، ومن هنا رأيت أن أعرض لها في فصل مستقل. بعد أن أعرضت عنها فترة من الزمن؛ بعد أن اطلعت على بعض الدراسات في هذا الشأن؛ وهو ما بيّنته في صدر الفصل الرابع، ولهذا حاولت مرة أخرى أن أبقي عليها؛ لارتباطها بلسانيات الاستعمال.

كنت أظن أن عملا كهذا، يمكن أن يكون بحثا في مؤلفات الرازي كاملة، غير أني حين تتبعت مؤلفاته وجدت أن قضية واحدة تكفي لعمل منفرد، ويبقى الإنجاز النهائي والأخير متروكا لقدرة الباحث على المدارسة والمثاقفة.

بيد أني حين تصورت هذا التصور، كنت قد قطعت شوطا في"النهاية"، ولم أكُ أقصد أبدا أن يكون عملي هذا على هذا النحو الذي هو عليه الآن، في بداية عهدي به، ولم يدر في خلدي أن تجرى الأمور في هذا المجرى. كل ما تصورته، أن أقدم رؤية عن الرازي في"النهاية"، وحسبته قريبا؛ غير أن الدروب والسبل إذ تشعبت بي ؛ حتى صار أمره شائكا؛ ووصل بي إلى منزلق ذي قرار بعيد. أرجو الله، أن يكون خالصا لوجهه الكريم.

وأشير كذلك إلى أن ثمة بعض القضايا التي تمت معالجتها معالجة موجزة؛ لأن قضية واحدة في مؤلفات الرازي كفيلة أن تقام حولها رسائل، فما ظنكم بكتاب"النهاية"؟! الذي جمع فيه أفكار الجرجاني، وطعَّمها وغلَّفها وسوَّرها بتصوراته الفلسفية ضمنا، مما جعل منه كتابا فاردا في تاريخ الدرس البلاغي. وعلى الرغم من كل هذا، لم يلق من العناية والحفاوة والإجلال ما لاقته مؤلفات أخرى؛ كـ"مفتاح العلوم" للسكاكي و"الإيضاح" للقزويني و"شروح التلخيص" للتفتازاني.

وعلى هذا، لم ينل الرازي في"نهايته" ما يستحقه من التقدير والرعاية والحياطة من الباحثين إلا لماما، وكان هذا سببا كافيا ومدعاة إلى تلك المدارسة والمثاقفة.

وبناء على هذا، فقد وقعت في شرك قراءة الرازي قراءة جديدة لـ"النهاية"، غير أنه ليس بخاف أن قراءته على هذا النحو فيها كثير من التصورات الموضوعية التي تتسم بها الدراسة اللسانية إلى حد بعيد، ومن ثم، جاءت المعالجة بعد إدامة نظر وطول تأمل، على هذا النحو الذي تجدونه مبثوثا في تضاعيف البحث.

****

وأحسب أن عنوان البحث المقترح، يحتمل أكثر من قراءة، على النحو الآتي:

القراءة الأولى: تسلِّم بوجود بعد تداولي في"النهاية"، ومن ثم، يكون البحث عبارة عن كشف ذلك البعد وإماطة اللثام عنه.

القراءة الثانية: لا تسلم بوجود بعد تداولي في"النهاية"، لكنها تطرح إضافة صفة تداولية، على أساس التفاؤل المتوفر في"النهاية".

القراءة الثالثة: إظهار القواسم المشتركة بين الاتجاهين، وإنها لا تدِّعي أن المعالجة البلاغية، هي المعالجة التداولية.

القراءة الرابعة: لا تسلم بوجود علاقة بين الاتجاهين، بناء على التصورات التاريخية التي أدت إلى نشأة الاتجاهين، غير أنها تكفيها الإشارة إلى وجوه المقاربة بوجه من الوجوه.

وبناء على هذه القراءات، يمكن أن تؤخذ إشارات وتصورات الرازي في هذه المقامات المتباينة، على أنها تفسيرات تداولية لكيفية عمل المفسر، إن جاز لنا أن نستعمل هذا التعبير، حين يعتمد على عناصر أخرى غير لغوية"مقامية"، تقع خارج الحدود اللسانية، ومن ثمَّ، إذا أردنا أن نقوّم دور الرازي، ينبغي أن يؤخذ في ضوء تصورات البلاغيين عموما، وبيان دوره في بعض القضايا التي ينماز فيها بطابعه الفلسفي من التوجه البلاغي العام•. ومن هذا المنطلق تسير قراءة الرازي

• يبدو هذا واضحا لدى الرازي في حده لـ"الخبر" الذي سنعرض له في الفصل الرابع.

لـ"النهاية" وفق مستويين:

المستوى الأول:فهم الطرح البلاغي: التفسير البلاغي للوجوه الجمالية والتأثيرية في الأقوال.

المستوى الثاني: طرح بديل تداولي، أو إقرار التشاكل مع التناول البلاغي القائم.

كما أؤكد أني لا أريد أن أثبت أن الدرس التداولي هو الدرس البلاغي أو امتداد له، غير أن همي بيان السمات الجوهرية المشتركة. وأزعم أن جوانب الاتفاق وجوانب التباين تعود لتلك الأهداف المتباينة لكلا الاتجاهين، غير أن الناظر في هذا البحث، يجد شيئا لافتا للنظر = وهو محاولة التبصرات بتلك التصورات التي تمثل اللغة في حالة الاستعمال في"النهاية"، والحكم في عاقبة الأمر متروك للقارئ الكريم.

****

ثمة قضية أخيرة ما تزال تحتاج إلى إبانة شديدة، تتعلق بالعنوان المقترح لهذا البحث، فقد بدا لي أن به غموضا / لبسا، ربما يقع فيه بعض القراء؛ فقد اقترحت له عددا من الاقتراحات التي كانت تراودني حين كتابته، إلا أنه تبدى لي أخيرا العنوان الذي تجدونه موسوما به. وقد حرت والله كثيرا في إيراد العنوان على صيغة مقبولة، وأخذ الأمر مني مأخذا، وترددت كثيرا في تقليب الأمور على وجوهها، وفي عاقبة الأمر، قطعت هذا الشك، واخترت العنوان الذي تجدونه مكتوبا على الغلاف، بناء على تلك الحيثيات التي تجدون جانبا منها فيما يستقبل من تفصيل أدناه.

فالعنوان يشتمل على جانبين، الأول: لسانيات اللسانيات، وهي ترجمة مقترحة من قبل مصلوح لمصطلح لـ Meta linguistics[1]، وهي تطوير لاقتراح محمد هليل"لغة اللغة"[2]. وقد أورد له الخولي معنيين، وتابعه بسَّام بركة على ما يبدو، على النحو الآتي:

الأول: علم اللغة الواصفة: دراسة اللغة التي تسعمل في وصف لغة أخرى.

الثاني: علم ما وراء اللغة، علم اللغة الماورائي: علم يدرس الظواهر المرتبطة باللغة مثل الدلالات

---

١ د. سعد مصلوح: نحو استثمار أمثل لفوضى الرصيد المصطلحي، ص ٨.

٢ السابق، ص٧.

الاجتماعية للفروق بين اللغات والعلاقة بين اللغة والحضارة والسمات الصوتية النادرة[١]. كان هذا موجزا، وإليكم التفاصيل، أوردها فيما يُستقبل من حديث.

أورد البعلبكي تفاصيل عدة؛ فيها إبانة وتفصيل شديدان، وما يهمنا منها أنه أورد اقتراحين"علم اللغة الواصفة" ثم أورد خلاله مكافئا آخر"لساني انعكاسي"ثم قدَّم تعريفا للمكافئ الأول الأساسي"علم اللغة الواصفة" بأنه: دراسة اللغة الواصفة meta language؛ أي المستخدمة لوصف لغة أخرى[٢]، وهذا ينسحب على المعنى الأول الوارد لدى الخولي بشكل مباشر أو ضمني. الذي يبدو واضحا أن بسَّام بركة والبعلبكي أفادا مما ورد لدى الخولي، غير أن البعلبكي أضاف"علم اللغة الواصفة، لساني انعكاسي"، وربما يكون المعنى مشتقا من الوظيفة العامة التي أشار إليها المسدِّي، حين شرح"انعكاسية"[٣].

سوى أن ثلاثتهم، فضلا عما سبق، أوردوا أن ما وراء اللغة"بسَّام بركة" وعلم ما وراء اللغة، وعلم اللغة الماورائي"البعلبكي"، وعلم ما وراء اللغة"باكلَّا"؛ لهذا فقد اشتركوا جميعا في"ما وراء اللغة" مع التباين في الصياغة، كما أوردوا جميعا"علم اللغة الواصفة"؛ بمعنى وصف اللغة المستخدمة لوصف لغة ما، خلافا لباكلَّا والمسدِّي اللذين أوردا معنى واحدا.

ويبقى التقارب بين كل من الخولي وبركة والبعلبكي في التصورات العامة، سوى أن التباين بين هذه الثلاثية تبقى في الصياغة، على ما أوردت أعلاه، واتفقوا جميعا على إيراد"علم ما وراء اللغة وعلم اللغة الماورائي" اللذين وردا لدى الخولي وبركة بمعنى واحد. غير أن البعلبكي أورد صيغتين لـ"علم اللغة الواصفة، ولسان انعكاسي"، ولم يفسِّر معنى"انعكاسي" الذي استخلصنا معناه مما أورده المسدِّي، الذي أرجو أن يكون صحيحا، فقد كان البعلبكي أكثر دقة، حين أورد أن علم اللغة الماورائي Meta linguistics أحد الأقسام الثلاثة التي تؤلف علم اللغة الأكبر، وهو يُعنى بدراسة

---

١ د. محمد علي الخولي: معجم علم اللغة النظري، ص ١٦٨، وينظر: بسَّام بركة: معجم اللسانية، ص١٣٠.

٢ د. رمزي البعلبكي: معجم علم اللغة، ص٣٠٦.

٣ د. المسدِّي: قاموس اللسانيات، ص ٢٠٤.

العلاقة بين النظام اللغوي ونظم السلوك الأخرى في المجتمع الواحد[1]. ثم يذهب بعيدا حين يبين الأقسام الثلاثة على النحو الآتي:

- علم اللغة الخارجي: exolinguistics
- علم اللغة الأصغر Micrlinguistics
- تعلم اللغات: Prelinguistics[2].

أورد الخولي عدة مكافئات مقترحة له؛ وشاطره باكلّا ورفاقه واحدا مما أقدم هو عليه''علم ما وراء اللغة''[3]؛ إذ اقترح له الخولي''علم اللغة الواصفة، علم ما وراء اللغة، علم اللغة الماورائي''، في حين اقترح المسدِّي اقتراحا مغايرا''لساني انعكاسي''، هذا اقتراح المعاجم اللسانية لذلك المقترح المعنون به هذا البحث.

وتجدر الإشارة إلى أن مصلوحا أورد''لسانية انعكاسية'' بينما هي في معجم المسدِّي على ما أوردته أعلاه. ويلاحظ أن مصلوحا لم يعرض لتلك التفاصيل التي عرض لها البعلبكي، وغالب الظن أن بحث مصلوح سابق زمانيا معجم البعلبكي؛ فقد أورد تفاصيل عدة، على ما أوردت فيما مضى.

وعلى هذا نستبين أن ما ذهب إليه الخولي كان دقيقا، إلا أن ما يؤخذ على اقتراحاته، أنه لم يوضح الفروق الدقيقة بينها، وهو ما حاول البعلبكي أن يتحاشاه؛ نظرا لما يمكن أن يقع فيه الباحثون بين''علم اللغة الماورائي'' وبين ''علم ما وراء اللغة''على ذلك النحو الذي حدث مع مصلوح؛ لأن مصلوحا قال معلقا على''علم ما وراء اللغة، علم اللغة الماورائي'': إن الأخير منهما ما هو إلا صياغة أخرى للأول[4]، وهذا ليس دقيقا؛ لأن المصطلحين ليسا بمعنى واحد، على ما أورده الباحث الكريم.

---

١ د. رمزي البعلبكي: معجم علم اللغة، ص٣٠٦.

٢ السابق: الموضع ذاته.

٣ د. باكلّا وآخرون: معجم علم اللغة الحديث، ص٥٤.

٤ د. سعد مصلوح: نحو استثمار أمثل لفوضى الرصيد المصطلحي، ص ٨.

وينبغي أن نشير إلى أن بسَّام بركة أشار إلى هذا المعنى، وإن لم يكن الحال كما هي لدى البعلبكي، بناء على تاريخ نشرة الطبعتين، ومن ثم يمكن القول إن ما أورده البعلبكي من تفاصيل تبدو فيها الناحية التنظيمية من ناحية، وبيان الفروق الدقيقة بين المكافئات العربية المقترحة التي قد تلتبس على اللساني، بله القارئ، وهأنذا أورد ما أورده بسَّام بركة على النحو الآتي:

أورد لـ meta language: لغة واصفة، لغة تقعيدية"تصف اللغة وتقرر قواعدها"، أما Meta linguistics، فقد أورد أن: ما وراء اللغة مرتبط بتقعيد اللغة، وظيفة تعدي اللغة؛ أي استعمال نظام لغة ما، لوصف هذه اللغة بالذات[1].

ويبقى الأمر واضحا في أن الخولي أضاف مكافئات عدة زيادة على ما أورده باكلَّا وزملاؤه، فقد زاد"علم اللغة الواصفة، علم اللغة الماورائي"، وهذا ما لم يذكره باكلَّا، سوى أن مصلوحا أورد أن"علم ما وراء اللغة" و"علم اللغة الماورائي" ما هو إلا صياغة أخرى للأول، وكلاهما على حظ من الغموض والغرابة غير قليل[2]، وهكذا تنتهي ثلاثية الخولي إلى اقتراحين فقط.

غير أن مصلوحا أورد عليها ملاحظ من وجوه عدة، يقول: فلست أدري على وجه التحديد ما الذي وراء اللغة عند باكلَّا، ولا المفهوم الدقيق للانعكاس في اقتراح المسدِّي، ولا الموصوف الذي تصفه اللغة في اقتراح الخولي؟ غير أن الاقتراح الأقرب للصواب والذي برئ من كل ما ورد لدى هؤلاء جميعا، هو اقتراح هليل"لغة اللغة" كما أنه امتاز عليها بالبساطة والوضوح والإيجاز[3].

والحق أن هذه المقترحات جميعا تكابد الغموض في المدلول والتعقيد في الصياغة، كما أن مصطلح باكلَّا ينصرف ـ فيما يبدو ـ إلى المعنى الثاني ويهمل المعنى الأول. على حين ينصرف مصطلح المسدِّي ـ فيما يبدو أيضا ـ إلى المعنى الأول دون الثاني، أما المكافئ الذي نقترحه للمعنى الأول، أي إعمالا للتمييز بين ما هو لغوي وما هو لساني، كما أنه تطوير للمكافئ المقترح من قبل هليل في الاتجاه

---

١ د. بسَّام بركة: معجم اللسانية، ص ١٣٠.

٢ د. سعد مصلوح: نحو استثمار أمثل لفوضى الرصيد المصطلحي، ص ٨.

٣ السابق،ص ٧.

نفسه، وهذا المكافئ المقترح هو "لسانيات اللسانيات"[١].

وما تبدى لي من خلال هذه المناقشة أن مصلوحا أشار إلى هذا العنوان في موضعين؛ يرتبط كل منهما بالآخر، غير أن تعليقه الأول فيه عجلة، حين ذكر: أنه لا يدري ما التحديد الدقيق لمصطلح باكلًّا؟ ولا الموصوف في مصطلح الخولي؟ ولا اللغة الانعكاسية في اقتراح المسدِّي؟ إلا أنه عاد وعدَّل الصياغة، حين تعامل مع المصطلح القريب له .... فقال كلاما مغايرا: إن اقتراح باكلًّا ينصرف إلى المعنى الأول، في حين ينصرف اقتراح المسدِّي إلى المعنى الثاني، ولم يعلق من قريب أو بعيد على اقتراح الخولي.

وواضح أنه في النزلة الأخيرة، تحاشى بعد إدامة النظر تلك الرؤية المذكورة في النزلة الأولى، فتبين له أن ما خطه بيمينه أولا، يحتاج إلى إعادة نظر؛ لأن فيه تباينا باديا مع ما ورد آخر؛ فحين ذكر أنه لا يفهم على وجه التحديد: ما المقصود مما اقترحه باكلًّا؟ ثم عاد وقال: إنه ينصرف إلى المعنى الأول دون المعنى الثاني، وهذا قول يحتاج إلى رجْع البصر، خاصة إذا كان من باحث في قيمة وقامة مصلوح، وأرجو أن أكون قد فهمت النص على وجه غير ما أراده.

ويلفت النظر أنه لم يتوقف طويلا أمام ثلاثية الخولي المقترحة، ولم يشر إليها إلا نزلة واحدة في سياقه الأول دون الآخر، على الرغم من أن ثلاثيته شاخصة مستعلنة، بيد أن الذي هو واضح، أنه أشار إليها إشارة عابرة، على الرغم من اقتراحاته الكثيرة، وهي "علم اللغة الواصفة، علم ما وراء اللغة، علم اللغة الماورائي"، صحيح كما أورد مصلوح، أن ثمة تشقيقا بين "علم ما وراء اللغة، وعلم اللغة الماورائي"، وعلى هذا يمكن اعتبارهما مكافئا واحدا، وهكذا ينتهي الأمر مع الخولي باقتراحين، وليس بثلاثة، غير أن ما أورده البعلبكي ينسف كل هذا من أصله؛ فقد أورد تباينا دقيقا وفروقا حثيثة بين هذه المكافئات، ليس على أنها تشقيق على ما أورده شيخنا مصلوح.

وعندي أن الاقتراحين دالان وكافيان للدلالة على المعنيين المذكورين أعلاه، وقد لمح الخولي هذا القصد، فلم يشأ أن يقدم اقتراحا على آخر من الاقتراحين المذكورين عنده، وهو لم يقل بهذا، ولم

---

١ السابق، ص ٨.

يشأ، ولم يفعل؛ لأنه على وعي أن كليهما يقدِّم جانبا من المفهوم، ينوء الآخر عن أن يقوم به، ومن ثم، وضعهما جنبا إلى جنب، وعلى هذا، فقد ترك الاختيار والتحديد لفطنة القارئ.

ويلاحظ أن الوظيفتين السابقتين لمصطلح **Meta linguistic** اللتين أشار إليهما الباحثون يمكن الإفادة منهما في العنوان كصيغة مقترحه لهذه الدراسة؛ فإذا كان المعنى الأول يشير إلى أن هنالك فارقا جوهريا بين لغة مادة الدراسة واللغة المستخدمة، فهذا صحيح، غير أن الحالتين هنا ينطبق عليهما العربية الفصحى، ويبقى الاختلاف بين السمات التي تميِّز كلا منهما لاختلاف الفترة التاريخية. ومعلوم أن اللسانيات"النحو" لدى النحاة الأوائل كان يعني البحث في معاني الكلام، ولهذا دأب على معالجة قضايا عدة تؤكد من منظوره أنه ينطلق منها وينتهي إليها، وهذا تؤكده معالجة سيبويه لجوانب لسانية عدة، كالمستوى الصوتي والصرفي والتركيبي والدلالي والبلاغي بشكل ضمني.

ويلاحظ أنه لم يكن يهتم بمعالجة كل القضايا المتعلقة بهذه العلوم، وإنما بما يخدم الفكرة العامة للعلم الذي ينتمي إليه، ولهذا لم يعالج من الأصوات إلا جوانب منها وليس كل الأصوات؛ لأنه كان على وعي بأن الاهتمام بدقائق الأمور لهذا العلم أو ذاك، ليس من صميم اختصاصه.

وتقودنا هذه الرؤية إلى أن الدراسات اللغوية"النحو/ علم العربية" لم تكن تُعلي من قيمة الدراسة النصية كما هي الآن، وإنما كانت تعتمد في جانب كبير منها على نحو الجملة التي تبدأ منه وتنتهي إليه. أقول في جانب منها؛ لأن هناك قضايا نيرة في النحو والبلاغة يمكن أن تستثمر استثمارا أمثل في الانطلاق منها إلى ما يمكن أن يكون منطلقا حقيقيا. وهذه الرؤية يتفق فيها النحاة والبلاغيون، على الرغم من التباينات التي تميِّز كل فريق من الآخر. وهذا ينطبق على الرازي باعتباره بلاغيا في"النهاية"، ويكمن وجه الشبه بين معالجة النحاة والبلاغيين"الرازي" هنا ممثلا لهم؛ أنه عالج جوانب"صوتية وصرفية ونحوية"تركيبية" ودلالية وبلاغية، تعتمد على المثال أو الشاهد، وقد أشرنا إليها في تضاعيف فصول الكتاب، ولهذا جعلت هذه المعالجة تقع داخل أسوار"لسانيات اللسانيات" أو ما يمكن صياغته بطريقة أخرى: نحو الجملة أو الاعتماد في استخلاص المعنى بناء على البنية اللسانية، على الأساس الذي أوردته، وعلى الرغم من ذلك، فإن هذا لا ينفي أننا نتعامل مع

مادة بلاغية لها مقوماتها التي تتماز بها من غيرها من المواد التراثية الأخرى، ولهذا وجدنا ابتداء من الفصل الثاني حتى نهاية الدراسة معالجات بلاغية يقع جانب منها في إطار'' لسانيات الاستعمال''، وهذا ليس ليًّا لعنق النصوص؛ لأني نصصت نصا صريحا هنا في المقدمة وفي مواضع عدة من الدراسة، خاصة الفصل الثاني والثالث، أن البلاغة لا يمكن أن تكون هي التداولية أو البديل لها، لكن هذا لا ينفي أن يقع جانب منها أو تلتقي في جوانب منها مع''لسانيات الاستعمال''؛ لأننا لا بد أن نضع كلا منهما في إطار ظرفه التاريخي الذي ينتمي إليه. وهذا الطرح الأخير أو المعنى الآخر لـ''لسانيات الاستعمال'' الذي أورده الباحثون، لكنه إذا كان يحمل معنيين غير متضاديين، بناء على هذا الطرح، فإني أتوجه شطر أن يكون المعنى الأول الذي أورد اللغويون خاصا بالمعنى بـ''لسانيات اللسانيات'' بينما نخص لسانيات الاستعمال بالمعنى الآخر الذي يعالج حسب ما أورده أولو العلم''الأفعال الكلامية'' وهي عصب الدراسة التداولية. فضلا عما تمت مناقشته في الفصل الأول، وأدليت بدلوي هنالك، بما لا يحتاج معه أن نعيده هنا تارة أخرى، اكتفاء بما ورد هنالك. وهذا الطرح مفيد من حيث تحديد المصطلحات بداية. وبناء على هذا جاء العنوان على الصيغة التي ارتضيتها له، التي أرجو أن أكون موفقا في اختيارها من ناحية، كما آمل أن يكون ما أوردته من حيثيات كافيا في بيانها من ناحية أخرى.

****

كما أشير إلى أني قد أستعمل مصطلحات في ثنايا السفر، مثل: كلام، قول، عبارة، جملة ، نص، خطا، إذا كانت منفردة، وتؤدي غرضا تواصليا، فتؤدي معنى واحدا في إطارها العام، على الرغم مما أوردته من فروق دقيقة بينها في حشايا الفصل الثاني والثالث، وكذلك حين يرد: المتكلم، الكاتب، مصدر الكلام ... أو المستمع، المتلقي، القارئ، المفسر''مفسر النص''... إلخ، فإذا ورد أحدها، فالمقصود ما يؤديه الآخر؛ لأنها جميعا تؤدي معنى واحدا، وقد أوردتها في المقدمة؛ ليكون القارئ على بينة؛ فإذا ذكرت واحدا منها فالمقصود ما يؤديه الآخر في استعماله العام.

ولا يفوتني أن أشير إلى أن طول الفترة التي استغرقها البحث، جعل بعض الملاحظات التي

أبديتها في الكتاب أمرا مقضيا، خاصة أني أوردت أن الرازي في مفاتيح الغيب أو المحصول .... إلخ، يحتاج إلى دراسات موسعة، ثم وقعت على دراسة د. نصيرة محمد غماري: النظرية التداولية عند الأصوليين، دراسة في تفسير الرازي•. غير أني لم أغيِّر شيئا مما كتبته، وتركته على هيئته الأولى؛ ليكون شاهد عدل على فترة مضت من الزمن استغرقها هذا البحث؛ إذ لم أتدخل بالمحو أو الإثبات فيما دونته في أثناء المدارسة الأولى، فمن وجد شيئا من هذا، فذلك الذي أردت التنبيه عليه.

****

كما أشير في ختام هذه المقدمة إلى أنني لم أتعرض للبدايات الأولى للتداولية التي تباينت حتى وصلت في بعض الأحيان إلى حد التناقض، حسب ما أورده نحلة لهذه التعريفات؛ وكما جاءت الإشارة إلى عدد منها في سياق الفصل الأول، وحسبي أن هذه الإشارات والتنبيهات تحيل القارئ إلى تلك المؤلفات الأساسية التي عرضتُ إما لتعريفها، وإما لبيان سيرتها الأولى؛ لأن التركيز على هذه القضايا ربما يخرج هذا البحث عن دائرة ما هو مخصص له.

كما أني في نهاية المقدمة كذلك أشير إلى أني لم أفعل كما فعل الباحثون ، فيما اطلعت عليه؛ إذ لم أتعرض لبيان تفضيل مصطلح على آخر، وهنا أشير إلى أني أوردت في أكثر من موضع من الفصل الأول، أني أرجح اختيار طه عبد الرحمن، وإن جاء في سياق آخر، حين ناقشت كيفية اختياره، بيد أني في عنوان البحث، لم أضع "التداولية"، بل توجهت شطر مكافئ آخر، وهو "لسانيات الاستعمال"؛ لجملة من الأسباب منها:

١ ـ أن "لسانيات اللسانيات" هو الشق الأول من العنوان يتسق مع لسانيات الاستعمال، وهو على الشاكلة ذاتها، يوحِي بالتقارب، كما يوحي بالتناغم بين "لسانيات اللسانيات" في مقابل "لسانيات

• لا يتسع المقام لسرد ذلك الكم من الدراسات التداولية التي أنجزت في " المغرب العربي" كاملة؛ نظرا لكثرتها وتشعبها من ناحية، أو سطحية بعضها في المعالجة، من ناحية ثانية، أو لأنها تنحو نحو البلاغة الخالصة، من ناحية ثالثة. وعلى هذا فقد أعرضنا عما لم يقدم فائدة فعلية. وسيجد القارئ الكريم الدراسات التي تخدم البحث منها مبثوثة في تضاعيفه، إن شاء الله.

الاستعمال''، وهذا سبب رئيس في جعلي العنوان على هذه الصياغة.

٢ ـ أن اختيار مصطلح''لسانيات الاستعمال'' يتفق مع ما أورده''يول''حين حدد ما تتماز به''التداولية'' من غيرها من اتجاهات البحث اللغوي؛ وذكر في الفرق الأول أن التداولية: تقوم على دراسة الاستعمال اللغوي أو هي لسانيات الاستعمال، وموضوع البحث فيها توظيف المعنى اللغوي في الاستعمال الفعلي[1]. ومن هنا، فإن فيها''لسانيات الاستعمال'' دلالة مباشرة على المعنى المراد أكثر من التداولية؛ وهو دراسة اللغة في حالة الاستخدام الحيّ، على الرغم من أني مقتنع بتلك الحيثيات التي أوردها طه عبد الرحمن، التي أوردتها بشكل مفصل في الفصل الأول.

٣ ـ أن بعض الباحثين يسوون بين''التداولية''و''لسانيات الاستعمال''، وقد بدا هذا واضحا في مناقشة هذه القضية في الشق الأول من الفصل الأول، وتحديدا حين تمت مناقشة اقتراحات عدد من الباحثين كـ: طه عبد الرحمن ومحمود أحمد نحلة ومحمد يونس، وكذلك حافظ إسماعيلي علوي، حين حرر كتابا عنونه بـ التداولية علم استعمال اللغة،٢٠١١م، وقد أدلينا بدلونا هنالك.

٤ ـ أورد نحلة عددا من التعريفات للتداولية لدى الباحثين[2]، سوى أنه بعدما عرض لهذه التعريفات، ذكر أن أقرب تعريف للتداولية للقبول هو: دراسة اللغة في الاستعمال أو في التواصل؛ لأنه يشير إلى أن المعنى ليس متأصلا في الكلمات وحدها، ولا يرتبط بالمتكلم وحده، ولا السامع وحده ...[3]، كما أنه آخذ في النمو، على ما أظهرناه في الفصل الأول.

٥ ـ كما أن جعل العنوان على هذا النحو فيه استثمار أو تكثيف لاستعمال مصطلحات لسانية متقاربة من حيث الشكل، متباينة من حيث المضمون، وعلى هذا، وجدنا العنوان مكوَّنا من المصطلحات الآتية: لسانيات، اللسانيات، الاستعمال. وهذا فيه تكثيف وتركيز من ناحية، كما أن هذه المكافئات العربية على الرغم من أنها تكاد تكون واحدة، إلا أنها دلاليا متفاوتة من ناحية أخرى، وهذا يعطي

---

١ د. محمود نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص١٤: نقلا عن توماس.

٢ السابق، ص ١٢، ١٣.

٣ السابق، ص ١٤.

العنوان بعدا آخر من حيث التكثيف الدلالي، ويضفي عليه معاني يقبلها ولا يردها، ومن ثم يجعله مفتوحا.

وأضيف زيادة على ما سبق بما لا يحتمل اللبس أو التلبيس؛ أن التداولية هي الأَوْلَى، غير أن''علم استعمال اللغة أو اللغة في حالة الاستعمال''لا يقل أهمية عن المكافئ الأول؛ لأننا نحاول أن نجعله أكثر شيوعا؛ وفي هذا تمكينٌ له، كما أنه يتناسب مع عنوان الدراسة، فتكون لسانيات اللسانيات ولسانيات الاستعمال، فيها نوع من الانسجام الصوتي؛ لأني لم أجد مصطلحا قريبا يعكس ما أريد بيانه، خلاف ما جعلته عنوان البحث، وكان بإمكاني أن يكون عنوان الدراسة''الرازي من لسانيات اللسانيات إلى لسانيات الكلام''، غير أني أعرضت عنه لسببين:

الأول: أن مصطلح الكلام يتوجه إلى''اللغة المنطوقة''بشكل أساسي، ويخرج''اللغة المكتوبة''، ولسانيات الاستعما ، وإن كانت تولي اهتماما بالغا بالكلام المنطوق في السياقات الحية، فإنها تنظر بعين الاعتبار للكلام المكتوب، وإن كان لا بد من توافر عدد من الشرائط، على ما أبنت عنه في سياق آخر من البحث.

الثاني: أن مكافئ''علم استعمال اللغة'' فيه نوع من تكرار التوهم، إن صح أن يطلق عليه ذلك، وهو ما أسميته ـ حين ضاق بي الأمر ـ بالمقاربة الصوتية أعلاه.

لكل الذي أوردت أعلاه، اخترت الصيغة المقترحة والمرتضاة، التي أرجو أن تكون دقيقة.
أقول لكل الذي أوردت، ربما كانت عندي أسباب كافية في اختيار العنوان على هذه الشاكلة والصياغة التي انتهى الرأي إليها، ولما أوردناه في مواضع متفرقة من البحث.

وعلى هذا، فقد تعاملت مع المصطلح بطريقتين متفاوتتين، الأولى: في العنوان، لما أوردته من أسباب أعلاه، وفي ثنايا البحث''التداولية'' أو''لسانيات الاستعمال''، ومن ثم، تستقيم الرؤية مع ما أوردته من أسباب ومع قناعاتي لما أورده طه عبد الرحمن، وإن كان فيه تزاوج من استعمال مصطلحات، لا ينبغي أن تكون.

وعلى هذا، فعنوان البحث مكوَّن من مصطلحات ثلاثة: لسانيات، التي تكررت مرتين

مع''اللسانيات''مرة، ومع''الاستعمال'' مرة واحدة، وعلى هذا، فهي واحدة شكلا لا مضمونا، يضاف إليها''اللسانيات''و''الاستعمال''، ومن هنا، فإن عنوان البحث مكوّنٌ من:

- لسانيات = مرتان.
- اللسانيات = مرة.
- الاستعمال = مرة.

لسانيات تكررت مرتين، معرَّفة بالإضافة في الحالتين، غير أنهما متفاوتتان من حيث المعنى، فإذا كانت''لسانيات'' الأولى تدل على منهج لغوي في دراسة اللغة، فإنها في النزلة الأخرى، تدل على دراسة اللغة في حالة الاستعمال، وهي ذات أهداف وتوجهات غير لغوية''مقامية''خالصة، ومن هنا، أضيفت إلى''الاستعمال''. وهكذا، فإن الإضافة تظهر أن''لسانيات''في كلتا الحالتين ليست واحدة من ناحية. كما أن التعريف بالإضافة يأتي في مرحلة تالية''أقل''مقارنة بالتعريف مع''أل''التي تأتي في مرحلة''أُوْلَى''من ناحية أخرى. ومن هنا، فقد جاء العنوان موجزا ومركزا إلى حد بعيد، وإن كان يحتاج إلى تفصيل حين النظر إليه في النزلة الأولى، وقد كان هذا الذي دار في رأسي مدعاة إلى تبيان ما غمض منه.

****

كما أشير إلى أني لن أتوقف مع الدراسات السابقة التي تخص الرازي تحديدا في هذه المقدمة، وإنما أكتفي بالإشارة إليها في أثناء المعالجة، فمن وجد شيئا من هذا، فهو الذي أردت، وإن لم يجد شيئا منهامبثوثا في أثناء المعالجة، فليعلم إما أنها لا تخدم بحثي، وإما أني لم اطلع عليها، وإن كانت الرؤية الأولى هي الراجحة عندي، خاصة أني حاولت مخلصا، أن اطلع على ما كُتِبَ حول الرازي في مجال هذا البحث وفي مجالات أخرى.

****

وأختم في عجز هذه المقدمة بما يتعلق بالمراجع الأجنبية؛ فقد حاولت ألا أعتمد عليها ـ على الرغم من توفرها وأهميتها ـ خاصة في الفصل الأول، كما يلاحظه القارئ؛ فقدكنت مشغولا ومعنيا في الأساس بالترجمات العربية التي نقلت مصطلح **Pragmatics**، ومن ثم فإن العودة إلى هذه

المؤلفات الأجنبية ربما يؤدي إلى ترجمة جديدة له، وهذا ربما يخرجنا عن تبيان الجهود العربية في نقل هذا المصطلح.

أما فصول الدراسة الأخرى، فقد حاولت جاهدا، أن تبقى المعالجة عربية خالصة للناظرين، دون أن أرهق القارئ بها ، على الرغم من أني أتناول موضوعا قديما جديدا. كان هذا ما خامر ذهني حين العمل، فأردت أن أبوح به. والبوح بهذا الأمر مما يحمد، خاصة أن كثيرا من الباحثين يحشون بحوثهم بداعٍ وبدون داعٍ بالإشارة والإحالة إلى دراسات غربية. وبهذا هم يحسبون أنهم يحسنون صنعا، فيكسبون بحوثهم ثقلا علميا. وهذا عندي لخطر عظيم. كما ينبغي أن أبوح أيضا أني عدت إلى عدد غير قليل من الدراسات الغربية، إلا أني قبل طباعة البحث حذفتها جميعا. واستقر الرأي أن يبقى الوضع كما تجدونه في فصوله.

****

وقد أدى هذا إلى الوقوف على التصورات الأوليّة لاستعمال مكافئ"التداولية"حين تم اختياره مكافئا في العربية، وهو من الموضوعات الأساسية للفصل الأول مصطلح"التداولية" قراءة نقدية استشرافية في المؤلفات العربية" أن نقلني إلى بيان اقتراحات الفلاسفة واللسانيين. غير أن الملاحظات المؤثرة في الصياغة الفعلية والحقيقية لمكافئ"التداول" كانت من اقتراح الفلاسفة، ولم يكن للسانيين دور فيها، وتمثل دورهم في اختيار مكافئ آخر"علم التخاطب الإسلامي"، حين استعمله وتبناه لساني معاصر•، وهو اقتراح له سند وعضد من التراث، ولم يشر إلى ذلك، على الرغم من أنه، راوح في بعض المواضع بين"برجماتية"و"علم استعمال اللغة" على ما تكشف عنه الدراسة في الفصل الأول. كما أضفت قضية أخرى"تقويم لساني للموائز بين اللسانيات التداولية واللسانيات النصية" لما رأيته من التداخل الشديد بين الاتجاهين.

وجدير بالذكر أني أضفت الفصل الأول في مرحلة متأخرة نسبيا؛ إذ جاءتني فكرته حين

• د. محمد محمد يونس علي، غير أني حين التعامل معه في ثنايا البحث، أذكره على سنة الاختصار بـ: محمد يونس أو يونس.

كنت أعاود النظر فيما كُتب في لسانيات الاستعمال، على تباينها، وقد بدا لي أن أولي العلم مختلفون فيما بينهم في اختيار المكافئ العربي المناسب ترجمة للمصطلح الغربي، وأقصى ما يفعلونه أن يذكروا الأسباب التي جعلتهم يفضلون اختيار هذا المكافئ أو ذلك لـPragmatics . ولم أر أحدا ـ فيمن اطلعت عليهم ـ ناقش هؤلاء الباحثين، خاصة الأوائل منهم الذين كتبوا في هذا المجال لمناقشة آرائهم. وعلى الرغم من أن هذه الجزئية لا تقع في حدود إشارات وتحليلات الرازي في استعمال الكلام"لسانيات الاستعمال"، سوى أنها تمس الموضوع مسا حثيثا في تشكلاته العامة. ومن هنا، كان الفصل الأول الذي تبدو فيه علاقته بجوانب البحث ظاهرة، لا تخفى على فطنة القارئ اللبيب.

وتناول الفصل الثاني: العلاقة بين البلاغة العربية ولسانيات الاستعمال دراسة في النهاية. معالجا عددا من القضايا من خلال المطالب الآتية، المطلب الأول: دور الرازي في الصياغة النهائية والأخيرة للبلاغة العربية، وناقش: دلالات تقسيم النهاية ... دور الرازي في صياغة البلاغة العربية ... من وجوه الانمياز بين تصورات الرازي وتصورات السكاكي. أما المطلب الثاني وهو: جوانب من لسانيات اللسانيات ولسانيات الاستعمال فقد عالج: التبصرات الأولية للسانيات الاستعمال ... من عناصر لسانيات الاستعمال. في حين تناول المطلب الثالث: الكلام والنص والخطاب والتخاطب من منظور لسانيات الاستعمال. وناقش المطلب الرابع والأخير: القصد والمعنى والدلالة وما يرتبط بها ... مقاربة أوليّة.

و اشتمل الفصل الثالث على عدد من المطالب، أما الأول فهو: اللغة والكلام ويشتمل على جمع اللغة وعلاقته بلسانيات الاستعمال، وتقويم لساني للموائز بين"اللغة الكلام"من وجهة نظر لسانيات الاستعمال، وجوانب أخرى للانمياز بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة. ووجوه أخرى للتمايز بين اللغتين... تتمة. وأما"الفصاحة والبلاغة" فقد جاءت في مطلبين؛ أما الأول فـ: الفصاحة والبلاغة ولسانيات الاستعمال في النهاية، وأما الثاني، فـ: تقويم لساني للموائز بين البلاغة العربية ولسانيات الاستعمال.

بينما عالج الفصل الرابع"الخبر والإنشاء"عند الرازي • من خلال المطلب الأول: مدخل تأسيسي. والثاني:"الخبر والإنشاء في"النهاية" الذي اشتمل بدوره على: قراءة أولية في مفهوم الخبر في النهاية ... رؤية الرازي حول مفهوم"الخبر"، قرءاة"الخبر والإنشاء"في مادة"النهاية والمعالم". وأما المطلب الثالث:الخبر والإنشاء في مؤلفات الرازي، فقد تناول قضيتين: الخبر والإنشاء في لباب الإشارات والتنبيهات، والخبر والإنشاء في المحصول.

وجاء الفصل الخامس: البنية الغرضية للتركيب الخبري في"النهاية"ليتناول القضايا الآتية: الفعل الغرضي للتركيب الخبري. وجوانب من تحليل الخبر"الكلام"في"النهاية" ويشتمل على: التركيب الخبري وتباين المقامات، والخبر الابتدائي، وقضايا الفصل والوصل. خلاصة: من عناصر لسانيات الاستعمال في النهاية. ومن قضايا الحوار في البلاغة العربية ... وهذا الفصل دراسة تطبيقية على النموذج البلاغي القديم .كما نوجه عناية القارئ الكريم إلى أن معالجة كل فصول الكتاب جاءت من خلال"النهاية"، خلافا للفصل الأول.

****

وعلى الرغم مما بذلته خالصا، فإني لست على يقين أن ما خططته في هذا البحث كافيا ولا وافيا فيما إخال، إلا أن الإخلاص كان هدفي ومقصدي، وهو سمة إن وجت في عمل رفعته إلى درجاتٍ علا، والقارئ الكريم قادر بفطنته على أن يكتشف هذا.

ويسعدني أيما سعادة ـ وأكون من الشاكرين ـ أن أتلقَّى ملاحظات الباحثين فيما يخص هذا البحث؛ لأن الهدف هو التجويد والتحسين؛ خدمة للغتنا التي هي خدمة لديننا. كما لا يفوتني أن أزجي شكرا خالصا لا مقطوعا ولا ممنوعا إلى الأستاذ صدام حسين ـ المدرس المساعد بقسم

• تجدر الإشارة إلى أن هذا الفصل اقتصرت على عرض تصورات الرازي في مؤلفاته، خاصة أني لم أجد أحدا ممن ناقشوا القضية تعرضوا له إلا لماما، ومن هنا ففيه تعميق النظر من خلال تقديم معالجة تفصيلية كاملة لتصوراته، ومن هنا انماز هذا الفصل من الدراسات السابقة ... وسأحاول أن أوَفِّيَه حقه من المدارسة والمثاقفة في نشرة قادمة ـ بإذن الله تعالى. ولذا لزم التنويه في المقدمة.

الدراسات الأدبية بكلية دار العلوم، جامعة المنيا ـ لما تجشمه من عناء السهر على مراجعة مسودة البحث. وأتحمل دونه ما يقع فيه من أخطاء.

وأخيرا، أرجو أن يكون هذا البحث محققا للهدف المنشود منه، وأن تكون قضاياه دالة على العنوان، وأن ما ورد فيه، يفيد منه اللسانيون على تباين توجهاتهم.

على أية حال، هذا هو جهد المقل، فإن كنت قد وُفقت، فمن الله، وبفضله تتم الصالحات، وإن كانت الأخرى، فكفاني شرف المحاولة.

وعلى الله قصد السبيل ،،،

أشرف عبد البديع

المهاد

لسانيات النص ولسانيات الاستعمال

- ملاحظات أوليّة حول لسانيات النص ولسانيات الاستعمال.
- تقويم لساني للموائز بين لسانيات الاستعمال ولسانيات النص.

١ / ٠ : ملاحظات أوليّة حول لسانيات النص ولسانيات الاستعمال:

العلاقة بين الاتجاهين متداخلة من ناحية، كما أن فيها تباينا في المنطلقات الفكرية والمنهجية من ناحية أخرى. وعلى هذا الأساس تدور أحداث هذا المطلب. فقد اشتملت"لسانيات النص" في جانب منها على"لسانيات الاستعمال". وقد تعددت الاتجاهات التي تعرضت لتحليل النصوص، ومنها "نظرية النصية" التي تشتمل على معايير سبعة ـ ويعنينا منها تقسيمها إلى ثلاث شعب ـ تأخذ بعين الاعتبار:

- ما يتصل بالنص ذاته، وهما معيارا: السبك والحبك.
- ما يتصل بمستعمل النص، سواء أكان منتجا أم متلقيا، وهما معيارا: القصدية والقبول.
- ما يتصل بالسياق المادي والثقافي المحيط بالنص، وهي معايير: الإخبارية والموقفية والتناص.

وإذا كانت"لسانيات النص"، قد أولت معياري"القصد والقبول" اهتماما بالغا، فإنهما في"لسانيات الاستعمال"رأس الأمر وعموده. وقد أديا إلى أن يتحول فتجنشتين إلى دراسة اللغة في حالة الاستعمال. ومن ثم فإن المعنى في "لسانيات الاستعمال" ليس حكرا على العنصر اللساني، بل تداول بين المشاركين الفاعلين في الكلام. وعليه حاز الاهتمام بالمقام بنصيب وافر في "لسانيات الاستعمال".

وربما يكون هذا هو الذي أوحى إلى فانديك أن يكتب كتابين في تحليل النصوص، يرتبطان ارتباطا مباشرا بـ"لسانيات الاستعمال"، فالأول: علم النص مدخل متداخل الاختصاصات. والثاني: النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي.

أما الكتاب الأول:علم النص .. فيعالج قضايا ترتبط ارتباطا وثيقا بعنوانه من منظور"لسانيات الاستعمال"، وإن لم يطلق عليها "التداولية"، إلا أنها معالجة تداولية من طراز فريد.

تناول فانديك فيه بداية علاقة علم النص بالعلوم الأخرى، التي تتداخل معه تداخلا مباشرا، ثم تناول مفاهيم أساسية كعلاقة النص بالنحو والجملة، وتقسيم النص إلى أبنية كبرى وأبنية صغرى،

ثم عرَّج على تعريف البراجماتية والأفعال الكلامية والسياق، ثم انتقل إلى بيان موقع البلاغة من هذا العلم، فحاول أن يقدم نماذج تظهر العلاقة بين الاتجاهين؛ حين تناول نماذج حجاجية متنوعة، وقد أدى به هذا إلى الحديث عن المحادثة والحوار وعلاقتهما بالتداولية. وهذه القضايا تتبوأ مقاعد متقدمة في"لسانيات الاستعمال".

وأما الكتاب الآخر: النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، فقد قسمه إلى قسمين سبقهما الفصل الأول: الدراسة اللسانية للخطاب، ثم جاء القسم الأول من الدراسة ليشتمل على أربعة فصول. جاء الفصل الثاني: مقدمة موجزة عن علم الدلالة الصوري. والفصل الثالث: الترابط وما يلزم عن أدواته الرابطة، تناول فيه الربط بأنواعه وشروطه سواء عن طريق الأدوات أم عن طريق الفصل والوصل وشرائطه، بينما ناقش في الفصل الرابع: اتساق فحوى الخطاب، وعالج فيه الاتساق الدلالي وترتيب الأحداث والمعلومات الصريحة والضمنية والمسند والمسند إليه في الخطاب ... إلخ، في حين عالج في الفصل الخامس: البنيات الكبرى الشاملة ... وعالج فيها أنواع البنيات وشرائط الاتساق وأنواعها ... إلخ. أما القسم الثاني من الكتاب، فقد جعل له عنوان: التداولية "الأفعال الإنجازية"، أما الفصل السادس فـ: ذكر بعض معاني نظرية أفعال الكلام. وأما الفصل السابع فـ:ضروب السياق وأفعال الكلام. ثم تناول في الفصل الثامن: في تداولية الخطاب، وأنهى بالفصل التاسع: شمولية أفعال الكلام وكليتها".

وظاهر أنه قسَّم الكتاب إلى قسمين، <u>الأول</u>: المعالجة الدلالية. ثم <u>الثاني</u>: المعالجة التداولية، ويبدو أن القسم الأول تمهيد للقسم الثاني، أو بتعبير آخر، أراد فانديايك أن يفرِّق بين الدراسة الدلالية والدراسة التداولية، على ما يقع بينهما من جوانب الالتقاء، باعتبارهما يتناولان المعنى. وكذلك فعل شميت في نظرية النص"وبرند شبلنر: علم اللغة والدراسات الأدبية وغيرهما.

وعلى هذا، فإن الدراسات في"لسانيات النص" يمكن تقسيمها إلى التصورات الآتية، <u>الأول</u>: يركز على قضايا عامة جامعة لتلك المعايير، كتلك التي اعتمد عليها بوجراند/ درسلر، وجعلا ضمن تلك المعايير"القصدية والمقبولية"، وهما أساسيان في"لسانيات الاستعمال"بل هما

التداولية على ما يراه بعض الباحثين[١]. غير أن الأمر في"لسانيات الاستعمال" أخذ سمة جوهرية إلى أن صار اتجاها قائما بذاته، له أركانه وأسسه ومناهجه بما يقدم حلولا معقولة، لم تستطع اللسانيات التقليدية القيام بها. والاتجاه الثاني: ركز على قضايا في تحليل النصوص، كما هي الحال عند شميت في"نظرية النص" ١٩٧٣، وفاتر وبرينكر وفيفيجر ديتر. وقد أفردوا جانبا للدراسة التداولية، بما يؤكد أنها جزء أصيل من"لسانيات النص". و الاتجاه الثالث: يمثله فاندايك، كما بدا واضحا في عنوان كتابه: النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي.

غير أن الاهتمام في "لسانيات النص" كان التركيز فيه على ما هو أشمل وأعم من الاهتمام بهذا الجانب الجزئي"المقام". وهذا يؤكد أن"لسانيات الاستعمال" جزء أصيل من"لسانيات النص" أو هي أخص. ومن ثم لم يغفل الباحثون في "لسانيات النص" الجانب غير اللغوي، الذي عُدَّ جوهريا عند فلاسفة أكسفورد. وفي الآونة الأخيرة ظهرت مجموعة من الدراسات العربية تتعلق بـ"لسانيات الاستعمال" بناء على اتجاهات غربية عدة[٢] وفق ظروف مختلفة*، لفتت الاهتمام إلى أن ثلة من اللسانيين

---

١ براون، يول: تحليل الخطاب، ص ٣٤٩. د. الشمري: التناص، ص ١٣٥.

٢ ثمة بعض الدراسات التي عالجت جوانب مثل هذه القضايا في التراث العربي، على نحو ما قدمه خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية. محمد يونس: وصف اللغة العربية دلالياً. علم التخاطب الإسلامي. ثقبايث حامدة: قضايا التداولية في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني. باديس لهويمل: التداولية والبلاغة العربية. د. حسن خميس الملخ: الحجاج في الدرس النحوي. صلاح الدين رزال: إرهاصات التداولية في التراث اللغوي العربي. د. مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، وغيرهم خلق كثير.

لا أريد أن أقدم حصرا للدراسات في هذا الاتجاه؛ لأنه لم يكتمل بعد في الدراسات العربية؛ وحين تكتمل دراسة فروع العربية مجتمعة، يمكن النظر إليها جميعا على أنها تأريخ لهذه الاتجاهات. ولا تزال الدراسات قائمة، وينتظر جهود المخلصين من الباحثين؛ للكشف عن الآليات التي كان يعمل من خلالها العلماء في التراث العربي وربطها بـ"لسانيات الاستعمال"، التي أرجو أن يسد هذا البحث ثغرة منها. =

خصصوا مجموعة من الدراسات، وهي معلومة بالضرورة لدى المختصين في"لسانيات النص"، وعليه فلا داعي من إعادتها مرة أخرى، ومن شاء فليرجع إليها في مظانها.

فقد نشأت"لسانيات النص" كرد فعل للمدارس اللسانية التقليدية، حين عجزت عن أن تقدم تفسيرا مقبولا للمعنى. ويبدو أنها أفادت من دراسة فلاسفة اللغة، فكانت معالجتهم تأخذ بعين الاعتبار البنية اللسانية والبنية المقامية، فضلا عن أبنية معرفية أخرى.

قلت إنَّ العلاقة بينهما هي علاقة العموم بالخصوص؛ لأن العناصر المعالجة في"لسانيات النص" أوسع:"لسانية وغير لسانية"، بينما في"لسانيات الاستعمال"جلها عناصر غير لسانية. فكما كانت نشأة "لسانيات النص" في منتصف الستينات١، و"لسانيات الاستعمال" على يد فلاسفة مدرسة أكسفورد٢ قبل ذلك بفترة من الزمن، على ما نستظهره في الفقرة أدناه.

فقد نشأت"لسانيات الاستعمال" في فترة متقدمة زمانيا، وكان لفلاسفة أكسفورد دور في نشأتها؛ إذ رأوا أن البنية اللسانية وحدها ليست كافية في تقديم التفسير اللازم للكلام، وهنا توجه فتجنشتين إلى دراسة "العناصر غير اللغوية"، وكان هذا في وقت مبكر مقارنة بتأريخ ظهور"لسانيات النص"، ثم تشعبت وتوسعت الدراسة التداولية واختلفت الاتجاهات

= كما أن هذا الاتجاه يتلمس طريقه في العالم العربي. وزعمي أنه سيزداد بقوة في السنوات القادمة بشكل أكثر مما كان وأكثر مما هو عليه الآن؛ لأن ما أنجز فيه من دراسات جلها في بلاد المغرب، ويبقى التأخر فيه في بلاد المشرق، وهذا لا يعني أن الأخيرة عدمته. كما أن تلك الدراسات والأبحاث التي أنجزت في بلاد المغرب، ليست جميعها على درجة واحدة من الجودة؛ لأن عدد ما أنجز منها بشكل مقبول ومعقول لا يعد شيئا مذكورا.

● تحتاج هذه الاتجاهات المعرفية إلى بحث مستقل؛ لبلورة البدايات الأولى، وكيف التقت حول معالجة الظاهرة اللسانية؛ لجمع شتاتها في معالجة فعلية تقدم للسانيين تصورا معقولا عن سيرة"لسانيات الاستعمال" الأولى، وكيف صار اتجاها لسانيا سائغا للدارسين؟ يقدم تفسيرا لجوانب كثيرة عجزت اللسانيات الصورية عن القيام بها.

١ د. أشرف عبد البديع: الدرس النحوي النصي، ص ٦٤.

٢ تناول د. صلاح إسماعيل"نظرية أفعال الكلام"مناقشا من خلالها: الأفعال التعبيرية والأفعال الغرضية والأفعال التأثيرية. التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص ص١٨٣ : ٢٣٩.

والمنطلقات. ولم تكن مفاهيم "لسانيات النص" الأساسية تبلورت في تلك الحقبة، إذ كانت بداية فلاسفة اللغة في نهاية النصف الأول من القرن الماضي تقريبا. وربما أفادت تصوراتهم ومعالجاتهم زيلخ هاريس الذي قدم تحليلا عده بعض الباحثين التأريخ الحقيقي لـ"لسانيات النص"[١]، وكان هذا في منتصف الخمسينات، ورأى آخرون تأريخا مغايرا[٢]. وإذا كان هذا التصور صحيحا، استطعنا أن نربط بين الاتجاهين في معالجة الظاهرة اللسانية.

ويبدو أن اللسانيين أفادوا من دراسة الفلاسفة؛ الذين توجهوا إلى دراسة المقام ودوره في تحديد قصد المتكلم وفهم المستمع له. وطوروا الفكرة من خلال إضافة عناصر لسانية أساسية، باعتبار التخصص، فضلا عن دراسة الفلاسفة.

وبناء عليه، يمكن القول إن الفترة التي كان فلاسفة اللغة في أكسفورد منشغلين، بأن اللغة وحدها ليست كافية في فهم وتفسير كل الكلام، شهدت الدراسات اللسانية انتقادات لاذعة خاصة للمدرسة البنيوية، على نحو ما قام به تشومسكي تلميذ هاريس. كل هذا أدى إلى ظهور"لسانيات النص" التي تجمع بين معالجة الفلاسفة واللسانيين معا. وكان هذا متزامنا تقريبا مع الثورة على الدراسة اللسانية الصورية، فتبلورت على يد اللسانيين أيضا، الذين حاولوا الإفادة من هذه الاتجاهات المعرفية الأخرى.

وواضح ـ كما استظهرت في قابل من البحث ـ أن الرازي لم يكتف بالإشارة إلى هذه المستويات اللسانية، وإنما عُني عناية فائقة بما للسياق من دور في تمييز المعاني، أو بمعنى آخر: بقصد

---

١ د. سعد مصلوح: نحو أجرومية للنص الشعري، دراسة في قصيدة جاهلية، ص ٢٢٥.

٢ ذهب د. سعيد بحيري إلى أن بعض الباحثين يرون أن البدايات الأولى لـ"لسانيات النص"تعود إلى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ثم عاد وقطع من جهته، أن البداية الفعلية لهذا الاتجاه كانت في بداية السبعينات.علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ص١. وإذا كان د. بحيري قد رأى أن بداية هذا الاتجاه كانت في بداية السبعينات ، فقد ذهبتُ في مقام آخر إلى أن البداية الحقيقية كانت في أواخر الستينات. الدرس النحوي النصي،ص ٦٤.

المتكلم وقبول المتلقي، وكان هذا مدار الحديث عنده تقريبا، وقد شغل مساحة تكاد تمثل رؤية الرازي تقريبا في النهاية.

وإذا كان أولو الأهلية، قسموا تلك المعايير النصية إلى تلك الأقسام الثلاثة السابقة؛ فالمعنى الأولي يعتني به التداولي و لا يقصده لذاته، وإنما يتوقف عنده باعتباره ممهدا للمعنى الإضافي كما عند الجرجاني والرازي ، وتمثل هذه نقطة فارقة وجوهرية بين التصور اللساني العام والتصور النصي، فـ"لسانيات النص" تتوقف عند المعنى العام والمعنى الإضافي ، خلافا لـ"لسانيات الاستعمال"، التي ليس قصدها المعنى الذي يمثل حصيلة العناصر اللسانية، وإنما تشير إليه على أنه ليس المقصود، وبناء على هذا، يركز التداوليون في تحليلاتهم على قصد المتكلم وقبول المتلقي، أو بتعبير آخر؛ ما الذي يجعل قصد المتكلم واضحا ويقبله المتلقي؟ والعكس: ما الذي يجعل كلام المتكلم يحتمل أكثر من معنى؟ ويجعل المستمع يفهمه بشكل مغاير؟

ومن المعلوم أن وظيفة اللغة اتصال، وهنا تأخذ في الاعتبار المرسل والمستقبل، باعتبارهما شرطين أساسين في الكلام، وهنا، يتوقف اللسانيون عندما يتعلق بالسياق المادي والثقافي المحيط بالنص؛ لأن معايير النصية لها تأثير على قصد المتكلم وقبول المتلقي. وينبغي الأخذ في الاعتبار أن ما يتصل بقصد المتكلم وقبول المتلقي ـ وكذا الإخبارية والموقفية والتناص ـ لا تعتمد على العناصر اللغوية؛ لأنها تقع خارج حدود الظاهرة اللسانية؛ وهي تتعلق بالمتكلم والمتلقي والمقام والإخبار والتناص، وكلها لها تأثير، وأي تأثيرفي كشف اللثام عن المعنى؟!

وعلى الرغم مما أوردته من المقاربات بين "لسانيات النص" و "لسانيات الاستعمال"، إلا أني ألمح فارقا جوهريا بين الاتجاهين؛ فإذا كان النصيون يعنون بما يدل عليه الجانب اللساني وغيره، بما يجعل منه سمة مائزة، تضم التداوليات وغيرها، فإن"لسانيات الاستعمال"قصرت تفسيرها للنص على السياق غير اللغوي؛ لأن العناصر اللسانية ليست مقصودة في ذاتها، وإنما يتعرض لها التداولي باعتبارها وسيلة أولية لما يريد إنجازه. وعلى الرغم من كل هذا، فإن ثمة جوانب للانمياز بينهما نعرض لها في المطلب القادم.

٢ / ٠ : تقويم لساني للموائز بين لسانيات الاستعمال ولسانيات النص:

٢ / ١ : لسانيات التداول قائمة على الاستعمال؛ أي التعامل مع اللغة في حالة الاستعمال"الأداء الفعلي"، في حين أن"لسانيات النص" قائمة على تحليل البنية اللسانية، وافتراض عناصر أخرى خارجة عن سياق المقام، فلسانيات النص تضم معارف وعلوما عدة، كذا"لسانيات الاستعمال"، وكلاهما يهدف للكشف عن عناصر تقع خارج حدود أسوار اللغة، إن أدت إلى بيان ما يحتاج إلى بيان، غير أن لسانيات الاستعمال، لا تبحث عن اللغة في حالة السكون"البنية اللسانية"، وهو ما يقع كذلك داخل حدود أسوار"لسانيات النص" خلافا للسانيات التداول، التي لا يعنيها إلا في حالات الحوار، خاصة إذا كان الكلام"البنية التواصلية" تحتاج إلى رفع اللبس وكشف الغموض عنها، أو أنها تفهم على غير قصد المتكلم. هذا، وقد لحظ أحد الباحثين هذا، فقال: فهو وحدة ديناميكية وجزء من عملية الاتصال، وهو صنف براغماتي، وليس صنفا في النظام اللغوي، والنص بوصفه علامة، وهو ثمرة بناء فعل الاتصال بأدوات النظام اللغوي[١]. وإذا كانت المعايير التي اقترحها بوجراند/ درسلر، ترى أن النص هو الحدث الاتصالي؛ بمعنى أنه يأخذ بعين الاعتبار عناصر غير لسانية، ويؤكد ذلك أنها قسمت إلى ثلاث شعب، على ما أوردته في المطلب السابق.

وهذا يعني أن ثمة عناصر "غير لسانية" خاصة بالمتكلم والمخاطَب، وهما القصد والقبول، وهما عنصران أساسيان في لسانيات الاستعمال، كما لا ينكر أحد دور"الإخبارية والموقفية" في تحديد قصد المتكلم وقبول السامع، بناء على هذين المعيارين.

وبناء على هذا، فاللسانيات النصية أوسع وأعم مما هو في لسانيات التداول؛ لأن المفسر في لسانيات النص يقف أمام علوم معرفية متداخلة ومتشابكة، ويعد السياق اللغوي أحد الركائز الأساسية، فضلا عن عناصر كثيرة تؤخذ في الاعتبار. فإذا كانت المعايير قد قسمت إلى القسمة السالفة الذكر، فهذا يعني أن لسانيات النص تُدْخِلُ في تحليل النصوص عناصر غير لغوية متصلة

---

١ د. خالد محمود جمعة: نظرية النص، ص٥١٣.

بالمتكلم والمتلقي، وهما"القصد والقبول"، وهما عنصران أساسيان في"لسانيات الاستعمال" وكذلك الإخبارية والموقفية.

وعلى هذا، فإذا كان أحد الباحثين يرى: أن التحليل الذي ارتضاه كل من بوجراند / درسلر عن تحليل فاندايك، بإسناد وظائف أكبر للمكون البراجماتي"التداولي"وإن لوحظ في بعض المواضع تعاضد المكونين البراجماتي والدلالي من جهة، وتلاحم المكونين النحوي والدلالي من جهة أخرى[١]. فإن التداخل بينهما واضح وظاهر؛ غير أن الدرس الدلالي يتعلق بـ"لسانيات اللسانيات" والدرس التداولي يتعلق بلسانيات الاستعمال أو بالعناصر الخارجة عن المكوِّن اللساني الصريح.

ويشير هذا النص إلى ركيزتين أساسيتين، الأولى: أن المكون الأساسي في نظرية تحليل النص أوسع، كما هي الحال عند بوجراند/ درسلر. والأخرى: أنا لا أتفق فيها معه، في استناد التحليل عند بوجراند/ درسلر على وظائف براجماتية أكبر، مما عليه عند فاندايك، هذا صحيح، غير أني يمكن أن أوجِّه هذه الرؤية نزلة أخرى؛ إذ تعتمد رؤيتهما على عناصر تداولية أوسع مما يعرض له في الاتجاه التداولي، تجعلهما يعالجان النص من منظور أوسع من المنظور التداولي، وهذا ما جعلني أذهب هذا المذهب في أن لسانيات التداول، تقع في إطار لسانيات النص.

كما يلاحظ على روية سعيد بحيري أنه جعل بوجراند/ درسلر العناصر البراجماتية ـ حسب تعبيره ـ أكبر في مكون تحليل النص، وزعمي خلاف ذلك؛ إذا المكون التداولي واضح وظاهر في جُل العناصر المقترحة، خلافا للأوَّل والثاني، ومن هنا، تعد هذه النظرية تحليلا تداوليا أوسع، لا شية فيها، وليست تستند إلى مكونات تداولية فقط.

وإذا كان من قول، فـ"لسانيات النص" تستند إلى عناصر لسانية وأخرى غير لسانية، فيما يتعلق بـ"لسانيات النص" مكتوبة أو منطوقة، خلافا للسانيات التداول التي تعتمد على معالجة الكلام المنطوق أو المكتوب كذلك، إلا أنها تعالجه حين يخرم شرائط القواعد اللسانية، بالإضافة إلى العناصر الأخرى غير اللسانية، التي يشير إليها المتكلم، وهذا ما جعلنى اعتبر"لسانيات النص" بناء

١ د. سعيد بحيري: اتجاهات لغوية معاصرة في تحليل النص، ص ١٥٨.

على هذا الطرح، أصلا؛ لأن العناصر التي تقع في حوزتها أكبر وأوسع من حيث التنوع، في حين أن مجال الدرس التداولي محدود باللغة في حالة الاستعمال، ومن ثم، فهو أعمق، وهذا فارق جوهري بين الأصل والفرع.

٢ / ٢ : كما يلاحظ على أعمال الدارسين في اللسانيات النصية، أنها نشأت النشأة الأولى في نهاية الستينات وطيلة فترة السبعينات[١]، كما أن نحلة[٢]، جعل ـ بناء على تصورات فلاسفة اللغة ـ أن هذا الاتجاه بدأ يعتد به في الدرس اللساني المعاصر في العقد السابع من القرن العشرين بعد أن قام ثلاثة من فلاسفة اللغة منتمين لجامعة أكسفورد"أوستين وسيرل وجرايس"ومعنى هذا أن هذا الاتجاه نشأ وترعرع في فترة السبعينات، وبناء عليه، تكون فترة الازدهار في الاتجاهين واحدة، وإن كنت أظن أن"لسانيات النص" كانت واضحة، ولا أدل على ذلك من الأعمال التي أُنتجت في تلك الفترة في اللسانيات النصية، غير أن ما أعنيه أن الاتجاه التداولي في الغرب عند فلاسفة اللغة وغيرهم قد بدأ في وقت مبكر، وكان في قمته، أو الأعمال الأساسية في تلك الحقبة؛ أقصد التداولية اللغوية التي يمثلها . وإن كانت المعالجة التداولية أبعد من ذلك بكثير.

٢ / ٣ : يلاحظ أن"لسانيات النص" ترعرعت في بيئة اللسانيين، صحيح أنهم اعتمدوا علوما عدة كعلوم الاتصال والفلسفة والشعر والبلاغة ... إلخ، غير أن أحدا لم يقل إنه نشأ في أحضان اتجاهات أخرى، بينما نشأ الاتجاه التداولي من خلال تصورات فلاسفة اللغة، أمثال أوستين وسيرل وجرايس وفتجنشتين وغيرهم، ومن ثم، تعدد الاتجاهات، مما أدى إلى تعدد التعريفات والآليات والوسائل والتحليلات، التي تصل في بعض الأحيان إلى حد التناقض، كما ذهب نحلة، على ما أوردناه في الفصل.

٢ / ٤ : نالت لسانيات النص عناية فائقة في الغرب، وتحديدا من المدرسة الألمانية، حيث تميزت بمعالجتها المتنوعة والمبتكرة، غير أن ما أعنيه أن الاتجاه الألماني كان أكثر اهتماما وتأثيرا على كل

---

١ د. أشرف عبد البديع: الدرس النحوي النصي، ص٦٤، ٦٥.

٢ د. محمود نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص ٩: ٥٩.

المدارس الغربية، وكذلك"لسانيات الاستعمال"، إلا أنها كانت أقل؛ بدليل الدراسات في الاتجاهين، فهو في الاتجاه الأول"لسانيات النص"أكثر غزارة وأعمق فكرا، في حين كان في الاتجاه الآخر"لسانيات الاستعمال" على استحياء، ومقارنة الإنتاج الفكري بين الاتجاهين، يُظْهِرُ بوضوح مدى صدق هذا التصور. كما أنه في الاتجاه الأول كان ذا نظريات محددة المعالم، بينما كان في الاتجاه الثاني اتجاهات متباينة، غير أن ما يجمعها هو تركيزهما على اللغة، باعتبارها عنصرا مهما، وفارقا بين اتجاه يرتكز على نظريات محددة، وآخر على تصورات لا يربطها إلا رابط اللغة.

ومن ثم، يمكن القول إن العلاقة بين الاتجاهين علاقة العموم بالخصوص، فإذا كان الاتجاه النصي، يأخذ في الحسبان أن الاتجاه التداولي، يركز بشكل أساسي على عناصر بعينها"المتكلم والمستمع" أو بمعنى آخر: ما الذي يجعل كلامنا غير واضح ؟ولماذا لا يكون كلامنا واضحا للآخرين؟ ولماذا نقول شيئا ويفهم منه شيء آخر؟ وما الآليات التي تجعل كلامنا واضحا؟•

٢ / ٥ : إذا كان التداولي يسعى حثيثا إلى الكشف عن الآليات والأدوات التي تجعل النص"الكلام" واضحا، فإنه يركز غالبا على المنطوق لبيان قصد المتكلم"الكاتب" وفهم المتلقي"المستمع"، ولا يعني هذا أن النص المكتوب، لا مكان له داخل هذا الاتجاه، وإنما إذا كان النص مكتوبا، فإن تفسيره أشد وعورة من حالة المنطوق؛ إذ يحتاج الأمر إلى تمثل أشخاص وتصور أفكار، قد تكون صحيحة أو غير ذلك؛ بمعنى أن التداولي يركز في تحليله على الكلام المنطوق بشكل أساسي، ويهتم كذلك بالكلام المكتوب" إذا توافرت فيه عناصر بعينها"، ولا بد أن يتمثله كلاما منطوقا، على نحو لا بد فيه من إشراك عناصر غير لسانية، أو ما تسمى بالسمات شبه اللغوية، كأن يشير بشكل ضمني إلى نقاش يدور بينه وبين شخص/ أشخاص، كما في المناظرات، أو كما في الرواية القائمة على السمات شبه اللغوية، كما هي الحال عند نجيب محفوظ في معظم رواياته، وهي تحتاج في ضوء"لسانيات الاستعمال"إلى دراسات معمقة؛ للكشف عما هو مخبوء بداخلها.

٢ / ٦ : ترتبط لسانيات النص بعلوم عدة، على النحو المشار إليه في أدبياتها، وإذا كان هنالك ارتباط

• جعل اللسانيون الإجابة على هذه الأسئلة الأساس الذي بنوا عليه مهام التداولية، كما هو مبثوث في مؤلفاتهم.

بين البلاغة وعلوم الاتصال، على ما أشار إليه بعض الباحثين[١]، فإن هذا يؤدي إلى أن ثمة علاقة بين الاتجاه البلاغي والاتجاه التداولي، إلا أن الذي ينبغي أن ننبه عليه، أن هذا ليس معناه أن البلاغة علم تداولي خالص، أو أننا نعوّل على أن تكون''التداولية'' هي البديل الشرعي للبلاغة، أو نلبسها ثوبا جديدا، كما أوردت في مواضع عدة، إلا أن ما أعنيه أن فيها عناصر صالحة للتحليل المشترك مع''لسانيات الاستعمال''، باعتبار كليهما يركز على عناصر التواصل، التي تؤدي إلى أن يكون تفسير الكلام واضحا، لا لبس فيه ولا غموض.

٢ / ٧ : كما أن من أدبيات''لسانيات النص'' أنها تحاول أن تقدم تفسيرا للنصوص، استنادا إلى عناصر تقع خارج أسوار حدود الدرس اللساني وأخرى لسانية، كما هو حاصل لدى بوجراند/ درسلر، ومن ثم، فالنص كما يرى بعض الباحثين، قد يكون:

- نصا منطوقا في مقابل نص مكتوب.
- نصا مكونا من جملة واحدة، في مقابل نص مكون من أكثر من جملة.
- نصا في صورة حديث انفرادي''حوار داخلي'' في مقابل صورة حديث حوار ثنائي
- نصا لغويا محضا، في مقابل نص خليط''حيث يضم أشكال اتصال أخرى''.

وبناء عليه، فالنص يشمل المنطوق والمكتوب، ومن هنا، يندرج النص المنطوق الذي يعتمد عليه الاتجاه التداولي، بإسناد جوانب عدة من تحليله على هذه النوعية من النصوص، وإن كان لا ينكر النصوص المكتوبة، خاصة إذا توفرت فيها سمات بعينها، على ما أشرت إليه أعلاه.

١ سامية بن يامنة: الاتصال اللساني بين البلاغة والتداولية، ص٧.

الفصل الأول

مصطلح"التداولية"

قراءة نقدية استشرافية في المؤلفات العربية•

- المكافئات العربية المقترحة لمصطلح Pragmatics:
  - ❋ ملاحظات أوليّة.
- ❋ مصطلح"التداولية" قراءة نقدية استشرافية في المؤلفات العربية:
  - قراءة نقدية في مصطلح"التداولية" عند طه عبد الرحمن وحافظ إسماعيلي علوي.
  - قراءة نقدية في مصطلح"التداولية"عند محمد يونس.
  - قراءة نقدية في مصطلح"التداولية" عند مسعود صحراوي.
  - قراءة نقدية في المصطلح في المؤلفات الفلسفية المترجمة.
- خلاصة التصورات.

• نشر هذا الفصل في مجلة جسور"القاهرية"، الإصدار الثالث، سبتمبر، ٢٠١٤.

١ / ٠ : المكافئات العربية المقترحة لمصطلح Pragmatics:

١ / ١ : ملاحظات أوليةٍ•:

لم أشأ أن أكتب عن تعريف مصطلح Pragmatics؛ لأن كثيرا من الباحثين أولوه عناية كبيرة، وذكروا معناه تفصيلا، سوى أن هذا لا يمنعني أن أعرض لبعض التعريفات على سنة الاختصار، تاركا التفاصيل؛ اكتفاء بما ورد في ثنايا تلك المؤلفات.

فقد أورد نحلة خمسة تعريفات لباحثين غربيين ... ليس فيها تعريف سلم من المآخذ عليه، وقد وصل بعضها إلى حد التناقض[١]، وما ذهبوا إليه صحيح لا شية فيه، سوى أنه لم يحاول أن يجد سببا منطقيا لهذا التناقض الذي لاحظه، وعندي أن هذا التباين لا التناقض، يعود إلى أن التداولية تنازعتها معارف شتى؛ بمعنى أنها منطقة وسطى بين عدة علوم متداخلة. وعلى هذا، فكلٌّ ينظر إليها نظرة متمايزة، الأمر الذي أدى في عاقبة الأمر إلى هذا الانمياز، وهو ما سماه نحلة تناقضا.

إلا أنه عاد تارة أخرى فذكر أن هنالك تعريفا أوجز وأقرب إلى القبول، وهو: دراسة اللغة في الاستعمال ... أو التواصل؛ لأنه يشير إلى أن المعنى، ليس شيئا متأصلا في الكلمات وحدها، ولا يرتبط بالمتكلم وحده، ولا"السامع" وحده، فصناعة المعنى تتمثل في تداول ... اللغة بين المتكلم والسامع في سياق محدد"مادي، واجتماعي، ولغوي"، وصولا إلى المعنى الكامن في كلام ما[٢]، وهو تعريف توماس. وواضح أنه لم يكن قد عرض له في التعريفات السابقة؛ لأن الظاهر على هذه التعريفات أنها منقولة عن مرجع واحد، كما تظهر ذلك الحاشية.

ويبدو أنه لم يعتن في الأساس بتعدد المكافئات المقترحة لمصطلح Pragmatics، حين تم

• ينبغي أن أشير إلى أن هذه القراءة، لا تقلل بحال من الأحوال من قيمتها العلمية؛ إذ إن قيمتها ثابتة وراسخة في بابها، ولو لم يكن الأمر كذلك ما أثبتها هنا ولا اعتمدت عليها.

١ ينظر: د. محمود نحلة: أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص ١١، وينظر: شارلز موريس: رواد الفلسفة الأمريكية، ص ٢٩.

٢ السابق، ص ١٤.

نقله إلى العربية؛ لأنه كان معنيا بالتعريفات والتأسيسات التي ربما تتفق مع تلك المرحلة التي كتب فيها بحثه، سوى أنه عاد في نهاية بحثه[1]، وذكر تلك النتائج الموجزة السريعة ٣ بأن: المصطلح حين تُرجم إلى العربية تُرجم إلى: الذرائعية، والمقصدية، والمقامية، والتداولية، والتداولية أكثرها شيوعا، وأقربها إلى طبيعة البحث فيها، إذ يُنْظَرُ فيه إلى"تداول" اللغة بين المتكلم والمخاطب الذي يدل على التفاعل الحي بينهما في استعمال اللغة[2]. وعلى هذا، فإشارته جاءت مقتضبة جدا؛ إذ ذكر جانبا من المكافئات العربية المقترحة، وترك آخر، على ما يبدو خلال هذا البحث، كما أنه لم يشر إلى أوليات نقل المصطلح، الذي يلاحظ أنه لم يكن ينسبه إلى أحد بشكل أساسي.

والحق أقول لكم إن إشارة شيخنا على الرغم من وجازتها، إلا أنها شاهدة له بالتمكن، غير أنها جعلتني أفصِّل القول عنده. وهناك إشارة أخرى له؛ فقد ذكر في موضع آخر تعريف التداولية بأنها: اللغة في حالة الاستعمال[3]. والواضح مما أوردته أعلاه، أن شيخنا يكاد يركن إليه قليلا، هو لم يقل بهذا صراحة بل ضمنا، لما أبداه من تفصيل، وكأنه يريد أن يفسر هذا التعريف الذي قال عنه إنه أقرب إلى القبول من حيث وجازته، إلا أنه، بناء على ما أوردنا أعلاه، عاد وذكر أن التداولية"كمصطلح بالطبع" أكثر شيوعا وأقرب إلى طبيعة البحث[4].

ويبدو من خلال مقارنة الرأيين أن الشيخ كان أكثر ميلا إلى التعريف الأول[5]، فحين عرض للتداولية، ذكر أنه الأكثر شيوعا؛ لأنه يتناسب مع طبيعة البحث في المعنى، وأنه ليس حكرا على المتكلم أو المستمع، على ما أورده في تفسيره لتعريف توماس[6]، وهكذا فإن ميله إلى هذا التعريف لم

---

١ السابق، ص ٥٢.

٢ السابق: الموضع ذاته.

٣ السابق، ص١٤.

٤ السابق، ص٥٢.

٥ السابق، ص ١٤.

٦ السابق: الموضع ذاته.

يمنعه من أن يبدي رأيه في مكافئ"تداولي"، ويبدو أن الرؤيتين ليس بينهما تعارض، على ما أورده الباحث الجليل؛ لأن كلا منها يكمل الآخر، وإن كان كل هذا لا يمنع من ترجيح ميله الشديد إلى التعريف الأول.

كما أورد نصا لديفيد كريستال، ذكر فيه أن مجال التداولية شديد الاتساع، فقد أخذت تظهر لها فروع أخرى، يتميز كل منها عن الآخر، فهناك التداولية الاجتماعية Sociopragmtics التي تهتم بدراسة شرائط الاستعمال اللغوي المستنبطة من السياق الاجتماعي. وهناك التداولية اللغوية Linguisticpragmatics التي تدرس الاستعمال اللغوي من وجهة نظر تركيبية ... وهناك التداولية التطبيقية appliedpragmatics، وهي تعنى بمشكلات التواصل في المواقف المختلفة وبخاصة حين يكون التواصل في موقف بعينه له نتائج خطيرة، كالاستشارة الطبية ...١. وهذا النص يؤكد ما ذهبت إليه أن تعريفات الباحثين للتداولية، ليس فيها تناقض بقدر ما فيها من تباين في التوجهات والرؤى في التعامل مع النصوص.

حين واجه الباحثون العرب مشكلة نقل مصطلح Pragmatics إلى العربية، تعددت الاجتهادات المختلفة له، بل اختلطت وتضاربت أحيانا، وانطلقت هذه التنوعات من منطلقات فلسفية وبلاغية ونقدية، كما يبدو هذا واضحا من خلال المعالجة، ولم يكن هذا المصطلح بدعا؛ إذ تنوع الاجتهاد في نقله، وقويت موجة البلبلة والاضطراب لأسباب كثيرة، لا مجال لبحثها في هذا المقام.

فقد قدَّم الباحثون العرب عددا من المكافئات المقترحة، غير أن حظها تفاوت بين الشيوع والانتشار من ناحية، وأن بعضها على جانب من الغموض غير قليل من ناحية أخرى. والمكافئات العربية التي وقعت عليها، من خلال متابعة المؤلفات التي اطلعت عليها، أذكرها في هذا البيان الموجز على سنة الاختصار•.

---

١ السابق، ص ١٥.

• كان في ذهني أن أضع تعريفا لكل مكافئ على حدة من هذه المكافئات العربية المقترحة، غير أني أعرضت عنه؛=

١ ـ التداولية:

- د. أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية.
- د . أحمد المتوكل: التداولية في اللغة العربية.
- جاك موشلر، آن ريبول:القاموس الموسوعي للتداولية، الجزآن:''الأول والثاني''.
- الجيلالي دلاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، تر. محمد يحياتن.
- د. حافظ إسماعيلي علوي: التداوليات علم استعمال اللغة.
- د. خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية.
- د.صابر الحباشة: الأبعاد التداولية في شروح التلخيص.
- د. طه عبد الرحمن: تجديد الفكر وتقويم التراث.
- د. طه عبد الرحمن: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي.
- د. محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر.
- د. مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب.
- د. نعمان بوقرة: ملامح التفكير التداولي البياني عند الأصوليين.

٢ ـ التخاطب:

- الرازي: المعالم في علم أصول الفقه.
- السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، الجزء الأول.
- د. علاء إسماعيل الحمزاوي: ملامح تخاطبية عند الأصوليين.
- د. محمد يونس: علم التخاطب الإسلامي.

= أنها تؤدي في النهاية إلى تصورات متطابقة، ويمكن أن يتكرر بعضها، بما لا يقدم إضافة جوهرية في هذا السياق، فرأيت أن ترْكه أَوْلَى من ذكره؛ لأن المؤلفات المذكورة مع كل مؤلف هي التي استعملته ووقعت عليها، وذكرها يدل بشكل ضمني على أهمية المصطلح من حيث الاستعمال، حيث نال''التداول'' أكثر المكافئات المقترحة، كما هو واضح وظاهر.

- د. محمد يونس: المعنى وظلال المعنى.
- د. محمد يونس: وصف اللغة العربية دلاليا.
- د. محمد يونس: مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب.
- د. محمد يونس: مقدمة في اللسانيات.
- منصف دقاشي: علم التخاطب في مناظرات ابن تيمية.

يلاحظ أن"يونس" لم يستعمل هذا المكافئ في عناوين المؤلفات، بل في ثنايا المعالجة؛ خاصة أنا ذكرناها في موضع آخر"تداولية".

٣ ـ الذرائعية[١]:

- الجيلالي دلاش: اللسانيات التداولية، تر. محمد يحياتن.
- ماري آن بافو، جورج إليا سرفاني: النظريات اللسانية الكبرى ... تر. محمد الراضي.
- د. محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر.

٤ ـ البرجماتية والتداولية:

- تشارلز موريس: رواد الفلسفة الأمريكية، تر. د. إبراهيم مصطفى إبراهيم.
- د. سعيد حسن بحيري: علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات.
- د. سعيد حسن بحيري: اتجاهات لغوية معاصرة في تحليل النص.
- د. صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص.
- د. محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر.

٥ ـ النفعية:

- أميل برمييه: اتجاهات الفلسفة المعاصرة، تر. د.محمود قاسم.

٦ ـ البراجماتية[١]:

---

١ أشير إلى أن هذه المكافئات خلافا للمكافئ الأول والثاني، لم تستعمل كعناوين للمؤلفات العربية، وإنما جاءت في ثنايا التحليل.

- د. أحمد فؤاد الأهواني: جون ديوي.
- برتراند رسل: حكمة الغرب"الجزء الثاني" تر. د. فؤاد زكريا.
- تشارلز موريس: رواد الفلسفة الأمريكية، تر. د. مصطفى إبراهيم مصطفى.
- وِل ديورانت: قصة الفلسفة، تر. فتح الله محمد المشعشع.

٧ـ البراجمتية والأداتية:

- د. أحمد فؤاد الأهواني: جون ديوي.
- براتراند راسل: تاريخ الفلسفة الغربية،"الكتاب الثالث" الفلسفة الحديثة، تر. محمدفتحي الشنيطي.

٨ـ لسانيات الحوار أو الملكة التبليغية:

- الجيلالي دلاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، تر. محمد يحياتن.

٩ ـ المقاصد•:"يلاحظ في الحاشية أدناه أنهما أضافا مكافئات أخرى":

---

١ أشير إلى هناك من المترجمين العرب من يترجمها بالبراجماتية، ينظر: فاندايك:علم النص، تر. د. سعيد بحيري، وليام جيمس: البراجماتية، تر. د. محمد علي العريان، على سبيل المثال.

• أشير بداية إلى ما أوردته د. نصيرة محمد غماري إلى أن المترجمَين"محمد لطفي الزليطي ومنير الشريكي"يترجمان **Pragmatique** بعلم المقاصد، ويعللان هذه الترجمة بقولهما: إن مفهوم **Pragmatics** يقوم أساسا على القصدية والمقصدية **Intentionatity** في بعدهما الاجتماعي، إلا أن هذه الترجمة وإن كانت صائبة من جانب، فإنها لا تحيط بكل الموضوعات التي تبحثها التداولية، التي أشار إليها الباحثان عند تعليلهما سبب اختيار الترجمة. النظرية التداولية عند الأصوليين،ص ٨٥"الحاشية".

غير أن هذا النص يحتاج إلى فضل بيان من جهتين، الأولى: تتعلق بما أوردته د. نصيرة، وهي أنها أوردت أن ترجمة المترجمَين، وردت في"الحاشية ٣٢"، وهذا ليس صحيحا؛ إذ وردت في"الحاشية ٢٦"، كما أنها نقلت"التعبير عن قصده ..." وذكرته"للتعبير عن قصده" وكذلك: كالعلاقة بين الكلام وسياق الحال وأثر العلاقة بين المتكلم والمخاطب ... فذكرت في نصها السابق: كالعلاقة بين الكلام والسياق وأثر العلاقة ... ومن ثم، لزم التنويه.=

- براون، يول: تحليل الخطاب، تر. محمد لطفي الزليطي، منير الشريكي.

وجدير بالذكر أن ما ورد أعلاه ليس كل الدراسات التي أنجزت في هذا الموضوع، بل هي ما وقعت عليه عيني، وظني أنها كافية في إعطاء فكرة مقبولة ومعقولة في هذا السياق، وما أريد بيانه هنا هو حول استعمال المكافئات المقترحة لهذا المصطلح حينا، كما أنها تعكس التداخل المعرفي بين علوم عدة، على ما تظهره الدراسات المذكورة حينا آخر.

وعلى هذا تعطي تصورا معقولا عن اقتراحاتهم، وأكون من الشاكرين، إن قدم لي الباحثون مقترحات جديدة، اطلعوا عليها ولم أذكرها، فيما يتعلق بالإضافة في هذه الجزئية أو غيرها من جزئيات البحث، لمزيد من التنقيح والإضافة الفعلية؛ خدمة لديننا ولغتنا.

= كما أنها أوردت حيثيات المترجَمَين في البداية، حين ذكرت ويعللان هذه الترجمة ... يقوم أساسا على القصد والقصدية. وهو للمترجَمَين، غير أنهما أورداها في بداية حديثهما، وقد أوردته الباحثة في النهاية، ولم تشر إلى ذلك، وهذا يؤدي إلى خلط ولبس شديدين لدى القارىء؛ على أساس أنه يظن خطأ، أن هذا هو نص ترجمة المترجَمَين، وهذا غير صحيح.

كما أنها لم تبيِّن بداية النصوص المنقولة عن المترجَمَين، فاختلط نص الباحثة بنص المترجَمَين، فأدى إلى هذا التداخل والخلط والإرباك ... وعلى هذا صارت المعلومة أو الأفكار متداخلة وغير واضحة.

أما الجهة الثانية فهي تتعلق المترجَمَين، ولم أر أحدا من الباحثين، ذكر هذه الترجمة إلا هذين الباحثين"ص ٨٥"، غير أنهما حين ذكرا هذه المصطلحات في نهاية الكتاب، أوردا ترجمتين"علم المقاصد، المقامية"ص ٣٤٩، كما أنهما حين وضعا الترجمة لـ **Pragmatics** ص ٨٥، أوردا الترجمة في الهامش والعنوان والمتن"حول السياق"، وعلى هذا لدينا ثلاثة من المكافئات المقترحة، هي"علم المقاصد، السياق، المقام" والفارق ظاهر بين المقام والسياق، كما أن الأخذ بهذه الترجمة يجعل **Pragmatics** جزءا من لسانيات النص. على أساس أن"القصدية" أحد معايير النصيَّة؛ بمعنى أن ينظر إليها بعين الاعتبار، فضلا عن عناصر أخرى، كما في القصدية، وهو ما لم يشر إليه المترجمان، فإذا كان= = المترجمان قد اقترحا صيغة بعينها"القصدية"، فقد تركا صيغة أخرى"المقصدية"، فضلا عن أن"المقام" معيار و"القصدية/ المقصدية معيار آخر، وترجمة الباحثيَن توحِي بأنهما شيء واحد. ولهذا يتناول جانبا ويغفل آخر.

كما أن ترجمة"المقامية" لدى المترجَمَين، ربما يكونان قد نقلاها عن مصلوح ، الذي نسبها بدوره إلى نبيل علي: اللغة العربية والحاسوب دراسة بحثية. العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، ص ٤١٨.

وقد بدا لي أن هذه الاجتهادات في التعامل مع المصطلح وطرح البدائل المتباينة، ليست شرا محضا، إذ يمكن أن تستثمر في المجال المصطلحي، وينقلنا هذا الأمر إلى مناقشة تعدد المكافئات المقترحة، التي لم تكن كلها سواء من حيث الاستعمال، إلا أن الذي حظي بنصيب وافر مكافئ"التداولية"، وقد أورد عددا من المقترحات الأخرى •. وهو ما سنتوقف عنده فيما يستقبل من حديث في المطالب الآتي.

١ / ٢ : مصطلح"التداولية" قراءة نقدية استشرافية في المؤلفات العربية:

١ / ٢ / ١: قراءة نقدية في مصطلح"التداولية"عند طه عبد الرحمن وحافظ إسماعيلي علوي:

ما أوردته أعلاه يحتاج إلى توضيح وتبيان يتعلق بهذه المكافئات المقترحة؛ إذ إنها لم تكُ على درجة واحدة من الشيوع والانتشار، إلا أن كشْف اللثام عنها، جاء عقب استظهار ومطالعة المؤلفات العربية"الفلسفية، اللسانية، النقدية" التي تشير إلى أنها تنتمي إلى فروع معرفية متباينة. ويلاحظ أن الباحثين مطبقون على مكافئين اثنين، بشكل أساسي، فضلا عن مصطلحات أخرى، سنشير إليها تباعا، والآن نأخذ في بيان الاقتراحين الأساسين فيما يرد أدناه.

الأول: التداولية، من اقتراح طه عبد الرحمن، وبه أخذ اللسانيون على اختلاف التوجهات وتباين المقامات، والآخر: البراجماتية، وقد كان أكثر استعمالا لدى الفلاسفة باستثناء طه عبد الرحمن. وإن كان بعض اللسانيين"سعيد بحيري ومحمد يونس" وبعض النقاد"صلاح فضل"وغيرهم استعملوها، على ما سنشير إليه لاحقا، وإن كانت"البراجماتية" أكثر استعمالا لديهم. وأشير على جهة التحديد، فأقول بناء على مقارنة النصوص، إن المكافئ المعرَّب"البراجماتية" أقدم من المصطلح المترجم لدى الفلاسفة؛ ويبدو أنّهم يرون أن المصطلح المعرَّب"البراجماتية" دال أكثر من المترجم.

وهنالك بعض المكافئات الأخرى مثل"الملكة التبليغية" الذي أورده الجيلالي دلاش، وهو مقترح من قبله، معتمدا على تصورات غربية، ويبدو أن أول من وظفه هو"هايمس" **Hymes**، بيد

• ناقش الحيثيات التي جعلته يختار هذا المكافئ دون غيره. تجديد الفكر وتقويم التراث، ص٢٤٤.

أن هابرماس في الوقت ذاته قد اعتمده هو الآخر ... وهو مفهوم رائج جدا، و''الملكة التبليغية''، هي القدرة على استعمال اللغة، سواء من حيث المعارف[1]. والنشاط التبليغي في نظر هابرماس مساوٍ للتفاعل. إن صلاحية المعايير الاجتماعية مبنية على تبادل المقاصد بين المشاركين، ولا يتحقق الفهم الدائم إلا في جو من الثقة المتبادلة واحترام الواجبات المتعارف عليها[2]. ومن ثم، فالاقتراح لا ينسب لأحدهما، وإنما إلى الاثنين معا.

كما أن اقتراح''الذرائعية'' التي لم أر لها إلا استعمالا نادرا في بعض الدراسات، على ما أوردته أعلاه؛ إذ لم تستعمل إلا لتعيين المذهب الأمريكي، وتمايزه من المنهج الغربي، أو التمييز بين تصورات فيلسوفين، على نحو ما فعله الجيلالي دلاش؛ إذ استعمل''الذارئعية'' في مواضع محدودة، غير أنه لم يكن يقصد أن يكون المكافئان بمعنى واحد.

وينبغي أن أشير أني لم أعثر على دراسة اختارت مكافئ''الذرائعية'' وجعلته عنوانا لمباحثها وفصولها، بل كان''الراضي''أكثر جرأة؛ حين اختاره مكافئا في عنوان كتاب''النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية'' الذي قام بترجمته. كما أنه لم يشر إلى أن هنالك اقتراحات أخرى من بعض الباحثين للمصطلح ذاته. واللافت للنظر أن هناك مجموعة من الباحثين في المنظمة العربية للترجمة يشرفون على هذه الإصدارات من الترجمة، ومنهم''سعد مصلوح''، ومصلوح أوردت له في مقام آخرأنه يرتضي''مقامية''على ما أوردناه في موضع سابق من هذا الفصل.

وبناء على متابعة الدراسات والبحوث المختصة، بدت''التداولية'' أكثر استعمالا وأكثر عمومية، من''الذرائعية''خاصة أنها كانت تذكر''الذرائعية''لبيان تصورات فردية لبعض الفلاسفة، إلا أن التصور العام، إما''التداولية''وإما''البراجماتية''، في حين أن مصطلح''الأداتية''، لم يذكره إلا الأهواني في كتابه''جون ديوي''، واستعمله استعمالا خاصا؛ إذ قصد به المنهج في التفكير[3].

---

١ الجيلالي دلاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص ٥٧.

٢ السابق: الموضع ذاته.

٣ د. أحمد فؤاد الأهواني: جون ديوي، ص ١٠٠ وما بعدها.

هذه الفقرة المقترحات العربية للمصطلح اليوناني، بناء على ما أورده يونس، الذي سنتوقف عنده في المطلب القادم.

إذن، اقترح الباحثون مكافئات عدة للمصطلح الغربي، غير أن أكثرها استعمالا''التداولية، والبراجماتية''، والأخير على حظ غير قليل من الغموض، مما يجعله يحتاج إلى بيان، فالتداول ليس لي عليه ملاحظات، من حيث الصياغة والتدقيق، اكتفاء بما أورده طه عبد الرحمن، ويبقى المكافئ الآخر''البراجماتية'' تعريبا للمصطلح الغربي، كما أنه ليس له سند يعضده من تراثنا، كما هي الحال مع''التداول''. وقد انتهى كل هذا إلى استعمال هذين المقترحين: المترجم والمعرب.

ويبقى اقتراح''الاستعمال'' مكافئا مرجوحا لدى محمد يونس وحافظ إسماعيلي علوي؛ أما يونس فسأعرض لتبيان موقفه من استعمال المصطلح في قابل من البحث، وأما حافظ إسماعيلي، فقد استعمله استعمالا يكاد يقترب إلى حد بعيد من استعمال يونس، إلا أن علويًّا انماز من يونس في الجرأة في الدفع بالمصطلح إلى صدارة الكتاب؛ فقد جعله على قدم وثاق مع''التداولية''، حين وضعه جنبا إلى جنب عنوانا للكتاب الذي حرره في ٢٠١١''التداولية علم استعمال اللغة''، وهو صنيع، إن دلَّ على شيء، فإنما يدل على قلق علويّ الواضح في ترجيح أحد المكافئين على الآخر، وقد تبدى ذلك حين جعلهما في مقام معلوم، أو أن كليهما بمعنى واحد من جهة، كما أن كليهما يمكن أن يؤدي الغرض، إن كان منفردا من جهة أخرى، وعلى الرغم مما كان يشعر به علوي تجاه كل هذا، إلا أنه لم يستطع أن يجعل''علم استعمال اللغة'' قائما بذاته. وغالب الظن أن التعامل مع هذا المكافئ بهذه الطريقة، يمثل مرحلة مهمة في التعامل مع هذا المصطلح في العربية، وهو تعامل فيه جرأة، لم يستطع يونس أن يقْدِمَ عليها، على الرغم من قرب تصوره من تصور علويّ، وهنا ينماز علوي من يونس من ناحية، كما أنه يمثل مرحلة مهمة في التعامل مع هذا المصطلح، من ناحية أخرى، وأتوقع أن الدراسات في هذا الاختصاص في المستقبل القريب، ستحمل عنوان''علم استعمال اللغة'' كمكافئ يضارع''التداولية''؛ لأن بوادر استعماله عند يونس واضحة، وقد حاول أن يشير إليه، بيد أن إشاراته كانت على استحياء، على ما سنظهره لاحقا، ومن هنا يمثل علويّ استمرارا لما بدأه يونس من ناحية،

وتطويرا لما لم يستطع يونس أن يقدم عليه، من ناحية أخرى.

وواضح أن الدراسات التي أنتجت في هذا الشأن، أشارت إلى"علم استعمال اللغة"، وهذا ما أشار إليه نحلة في كلام منقول وواضح على ما أوردناه سابقا، وهذا ربما أعطى علويّا الجرأة المشار إليها؛ أن يقْدِم على ما أقْدَمَ عليه، وبناء على هذا، فإن المرحلة الأخيرة في التعامل مع المصطلح أو صياغته الصياغة النهائية لم تأت بعد.

صحيح، لم يقل علويّ بكل هذه التصورات، إلا أن جعْله العنوان على هذه الهيئة، أتاح له أن يحتمل تفسيرات عدة يقبلها ولا يردها، وعلويّ ذاته على وعي أن المصطلح المقترح فيه تباين وخلاف بين الباحثين؛ لأنه على الرغم مما كُتب فيه، لا يزال يتلمس طريقه إلى لغتنا.

وبخلاف ذلك، لم يضعه أحد عنوانا لدراسته، ويبقى اشتراكه مع"التداول" في أنهما مصطلحان عربيان خالصان من جهة، وقربه من واقع الثقافة العربية من جهة أخرى، مما يجعله يكاد يرقى إلى"التداولية"، إلا أن مرجعية الاختيار لكليهما متباينة، ونظهر ذلك بشكل جلي حين مناقشة محمد يونس في اختياراته العربية للمصطلح الغربي. كما يمكن تصور المراحل التي مر بها، وسيمر بها مصطلح"استعمال اللغة"، فيما أستقبله من حديث على النحو الآتي.

المرحلة الأولى: مرحلة نحلة، التي نقل فيها تعريفات التداولية عن اللسانيين الغربيين، بأنها اللغة في حالة الاستعمال، وإن كان نحلة، لم يكن يقصد أصلا أن يسوِّي بين المصطلحين، بل نقل تعريفا، أفاد الباحثين الذين جاءوا بعده، حين حاولوا أن يستثمروه وجعلوه يرقى إلى مرتبة الاصطلاح، وهو ما لم يقل به صراحة أو ضمنا، غير أن تلك الفترة كانت بمنزلة لفت النظر ورجع البصر إلى ما يمكن أن يتطور إليه المصطلح، أو ما يمكن أن نطلق عليها: مرحلة الإشارات والتنبيهات.

المرحلة الثانية: مرحلة يونس، خاصة أن مؤلفاته كانت تمثل مرحلة تالية لمؤلف نحلة"الصادر ٢٠٠٢"، وعلى هذا، تشير معالجة يونس إلى تسوية غير معلنة، كما أبنت عن هذا في سياقه بين المصطلحين، وهي تسوية ضمنية، لم يستطع أن يفصح عنها بشكل مباشر أو بتعبير دقيق: لم يستطع يونس أن ينقل التسوية بينهما إلى عنوان كتابه، ولما كان يونس قد فعل هذا"في التسوية الضمنية

بينهما''، وهذا ما لم يفعله نحله، إذ كانت إشاراته أو نقوله، ليست إلا لتقديم تعريفات للمكافئ''تداولية''.

وظاهر أن يونس يمثل خلاصة شيئين، الأول: الدراسات السابقة التي أشار إليها نحلة، والآخر: الدراسات الغربية التي اطلع عليها، وكل هذا أفاده في أن يخطو بالمصطلح خطوة للأمام، في جَعْله''علم استعمال اللغة'' مكافئا يكاد يرقى للتداولية، على ما أشرنا إليه في موضعه من البحث في مناقشة يونس، وعلى هذا أفاد من الدراسات السابقة قبله من جهة، كما أفاد من الفترة الزمنية التي لاحظ فيها التعامل مع المصطلح من جهة أخرى، مما جعله يقدِّم هذه التصورات المتقدمة، التي مثلت مرحلة متمايزة من سابقتها.

المرحلة الثالثة: خلاصة المرحلتين السابقتين، أو بالأحرى هي مبنية عليهما، ويمثلها حافظ إسماعيلي علويّ، على ما أبنت عنه أعلاه، وهي متقدمة إلى حد ما، خاصة أن علويّا تقدم بمكافئ''علم استعمال اللغة''وجعله عنونا للكتاب الذي حرره في ٢٠١١، وهو ما لم يستطع يونس أن يفعله، على الرغم من إشاراته الضمنية، ومن هنا أفاد علوي مما ورد لدى أصحاب المرحلتين السابقتين.

المرحلة الرابعة: وظني، وهو ظاهر الصواب، أن هذه المرحلة لم تأت بعد، لكنها في مرحلة التخلق، وستظهر في مرحلة لاحقة وقريبة، وتمثلها الدراسات التي ستحمل عنوان''علم استعمال اللغة'' أو''اللغة في حالة الاستعمال''، أقول على الرغم من أن هذه المرحلة لم تأت بعد، إلا أنها ستكون قائمة، كما أن غالب الظن، أن ثمة عددا من الدراسات التي ستحمل هذا العنوان، إلا أنها لن تضارع المكافئ الأول''التداولية''، وربما تأخذ ردحا من الزمن حتى تستقر على حالة واحدة، إلا أن الأوَّل''التداول'' من الصعوبة بمكان زحزحته عن مكانه؛ لما تمتع به مما قدمه طه عبد الرحمن من حيثيات ضافية.

وجدير بالذكر أن طه عبد الرحمن حين تعرض لأسباب اختيار''التداول''، ناقش

مكافئ"تخاطب" الذي أعرض عنه؛ لأسباب ذكرها في موضعها[1]، وكأن أحدا قد اقترحه عليه*، بيد أنه لم يرق له واستعمل بدلا منه"تداولا" لأسباب ذكرها[2]، غير أن اللافت للنظر أن القضايا المتعلقة بالتداولية جعلها ثلاثا[3]:

- وجوه تميز المجال التداولي"من" غيره من المجالات المثاقفة.
- أصناف القواعد التي ينماز بها هذا المجال في الممارسة التراثية.
- أنواع الآفات المترتبة عن الإخلال بقواعد هذا المجال.

غير أنه عاد وذكر أسبابا ثلاثة"لغوية وعقدية ومعرفية[4]، ترتبط بمكافئ" التداولية" في التراث العربي: بينما مكافئ"تخاطب"، وإن اشتمل على بعض الأوصاف التي تشترك مع"التداولية"، فهو وإن تعلق بالأقوال والمعارف والمعتقدات المشتركة مثله، فإنه يتناولها بوصفها تستعمله استعمالا

---

١ ينظر: د. طه عبد الرحمن: تجديد المنهج في تقويم التراث، ص ٢٤٨.

* يبدو هذا واضحا حين قدَّم نقدا لتصورات بعض الباحثين، لما ذهب إليه حول المجال التداولي، وسماهم بالخصوم، حسب تعبيره"السابق، ص ٢٤٦"، وهذا يؤكد ما استخلصناه في المتن في موضع لاحق، وقد عاد الباحث وصنع الصنيع ذاته، حين قدم"معايير الظفر بالقواعد التداولية"، وهي: التقسيم والتمييز والتفضيل، وذكر أن السائل لا يلبث أن يورد اعتراضات على تلك المعايير"السابق، ص٢٥١"، وهو تصور يوحي بمدى حدة الخلاف بين تيار المجددين وتيار التقليديين في تلك الحقبة المبكرة من اختيار المكافئ المناسب.

وتجدر الإشارة إلى أنه من المفيد أن نخلص إلى ما أورده الباحث الفاضل بفائدتين، الأولى: تقديمه المكافئ العربي بـ"التداولية" للدرس اللساني العربي، وهي فائدة لها ما عليها! والأخرى: أن ما قدمه من معالجة مفيدة ومهمة للساني في هذا الشأن، وهذا يجعلني أتصور أن هذا الجانب لدى طه عبد الرحمن، يحتاج إلى قراءة تحليلية؛ تظهر دوره في الاتجاه التداولي في اللسانيات العربية.

٢ السابق، ص ٢٤٨.

٣ السابق، ص ٢٤٣.

٤ لا يتسع المقام لسرد تفصيلات كثيرة لما أورده طه عبد الرحمن، ومن شاء فليرجع إليها في مظانها: تجديد المنهج في تقويم التراث، ص ٢٤٦.

شاملا"لا جزئيا دائما لا وقتيا"، أما المجال التخاطبي، فتدخل فيه العناصر التخاطبية بوصف المتكلم والمخاطب مستحضرين لبعضهما عند فتح باب التخاطب بينهما، مثل المعارف التي تكون لكل واحد منهما عن الآخر، والتصورات التي تكون لكل واحد منهما عن معرفة الآخر، وهكذا، فإن المجال التداولي محدود من جهتين: من جهة عدد العناصر المستعملة، ومن جهة زمان هذا الاستعمال، وهو الوقت الذي تستغرقه المخاطبة؛ في حين يخلو مجال التداول من هذين القيدين، فهو يشتمل على كل العناصر التداولية، ويمد بها كل مقامات الكلام، في جميع أزمنتها وأمكنتها[1].

ثم يذكر المبادئ التداولية التي تميزها من المجال التخاطبي، فيقول وباختصار، إن المجال التداولي، ينبني على ثلاثة مبادئ تميزه عن المجال التخاطبي، أولها: مبدأ التطبيق الذي يفصله عن المجال الثقافي الاجتماعي، والثاني: مبدأ الجمع بين التحقيق والتقويم الذي يفصله عن المجال الفكراني، والثالث: مبدأ الجمع بين الشمول والدوام الذي يفصله عن المجال التخاطبي[2].

ومن هنا، فالمجال التخاطبي يشتمل على المبدأين الأولين فقط، وعلى هذا، فالتداول أشمل وأعم من ناحية، كما أنه يتصف بالديمومة والاستمرارية من ناحية أخرى، مقارنة بالتخاطب، فضلا عن تلك الصيغ التي عرض لها في المعاجم العربية وفي النص القرآني. لكلٍّ هذا، فضّل مقترحه"التداول" وأعرض عن مقترح"التخاطب" الذي اختاره يونس فيما بعد، وهو من المتأخرين مقارنة بطه عبد الرحمن، الذين دلفوا الميدان، ومما لا ريب فيه، أن يونس اطلع على ما قدمه طه عبد الرحمن، ويبدو أنه لم يرق له، إلا ما رده طه عبد الرحمن، على الرغم من أنه لم يترك بابا مفتوحا إلا سده، في سبيل بيان اختياره مقترح"التداولية"، وأصرَّ عليه، وسأتوقف معه حين أنتهي من تصورات طه عبد الرحمن.

غير أن الذي يلفت النظر، أن ما اقترحه طه عبد الرحمن كتب له الذيوع والانتشار، خلافا للمكافئات الأخرى، وهي كثيرة، على ما يظهر في المتن أعلاه، وإن كانت المكافئات الأخرى المقترحة

---

١ د. طه عبد الرحمن: تجديد المنهج في تقويم التراث، ص ٢٤٧.

٢ السابق، ص ٢٤٨.

معلومة بالضرورة لجُل الباحثين في هذا الاتجاه اللساني الحديث نسبيا في العالم العربي.

وإذا كنا قد ذكرنا أن"طه عبد الرحمن" صاحب اقتراح"التداولية"، فإن هذا يفيدنا من ناحيتين، الأولى: أن هذا الاتجاه بدأ متأخرا مقارنة بالاتجاه الأول: دراسة اللغة من الناحية الصورية"البنيوية/ التركيبية"، وأنه نشأ في بيئة فلسفية، وهذا يشير إلى أن اللسانيين العرب كانوا منشغلين بالاتجاه الأول، مما حدا بأحد الفلاسفة أن يقدِّم هذا الاتجاه في معالجة قضايا الدرس اللساني، ومن ثم يعدُّ طه عبد الرحمن حلقة وصل بين الدرس الفلسفي والدرس اللساني العربيين، فيما يرتبط بمعالجة الظاهرة اللسانية في هذا الباب، وهو ما تعارف عليه اللسانيون بالاتجاه التداولي في دراسة اللغة، والأخرى: إذا كانت معالجة طه عبد الرحمن تمثِّل بداية الاهتمام للربط بين الدرس الفلسفي والدرس اللساني، فالعرب، إذن، لم يتأخروا كثيرا؛ فقد أنجز أحمد المتوكل، التداولية في اللغة العربية، ١٩٨٦، وترجم سعيد علوش"المقاربة التداولية" فرانسواز أرمينكو، ١٩٨٧، وفي السنة ذاتها أنجز أحمد الإدريسي"تداوليات الخطاب ولسانيات السكاكي" ١٩٨٧، ونشر صلاح فضل"بلاغة الخطاب وعلم النص" ١٩٩٢، وسعيد حسن بحيري"علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ١٩٩٣.

وعلى الرغم مما قامت به هذه العصبة من الباحثين؛ يتقدمهم طه عبد الرحمن، إلا أنها لم تأخذ حظها من الرعاية والسُقيا في الدرس اللساني العربي، أو بتعبير دقيق: لم يكتب لها الذيوع والانتشار يومئذ، ويبدو أن هنالك أسبابا أدت إلى تراجع هذه الدعوات حينئذ[1]، ما أريد بيانه أن الاتجاه التداولي باعتباره اتجاها موازيا للاتجاه الصوري، ظهر في فترة متأخرة نسبيا وعلى استحياء بين الباحثين العرب، إلا أني ألاحظ:

١ ـ أنها ظهرت في فترة متأخرة؛ مطلع العقد السابع"من القرن العشرين"، على ما أورده طه عبد الرحمن، يقول: لقد وضعنا مصطلح"مجال التداول" منذ أول اشتغالنا بالنظر في الممارسة التراثية في

---

١ يحتاج عدم الاهتمام بهذا التوجه في الدراسات العربية، الذي مثَّلته محاولات طه عبد الرحمن وأحمد المتوكل الحثيثة وغيرهم إلى بحث مستقل، خاصة أنها ذهبت يومئذٍ سدى.

مطلع العقد السابع ... ومنذ ذلك الحين، ما زالت فائدة هذا المصطلح تتزايد في أعين الباحثين الذين تلقوه بالقبول، سواء منهم الذين يشتغلون بالتراث، أو أولئك الذين يتعاطون الدراسات اللغوية[1].

ويبدو أن هذا يتعارض شكليا مع رؤية أحد الباحثين الذي ذهب إلى أن أوَّل استعمال مصطلح"التداولية" الباحث المغربي طه عبد الرحمن ١٩٨٢ في السفر ذاته، وهذا صحيح، غير أن متابعة صفحات الكتاب تظهر أنه كان مشغولا به من قبل ذلك بعقد من الزمان، والذي يمكن قوله، إنه كان مشغولا باختيار هذا المكافئ العربي"التداولية" في التراث العربي والإسلامي قبل هذا بزمن

---

١ د. طه عبد الرحمن: تجديد المنهج في تقويم التراث، ص ٢٤٤.

ألاحظ وجوها للمقاربة، أرجو أن تكون دالة على ما أريد بيانه؛ بين السبب الذي جعل فتجنشتين يتحول إلى دراسة الفلسفة التحليلية، وينقلب على الفلسفة التقليدية"د. عزمي إسلام: لدفيج فتجنشتين، ص ٧"، وطه= =عبد الرحمن، حين رفض المنطق التقليدي" اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص ١٢: ٢٠"، غير أن الفارق الحقيقي؛ أن فتجنشتين حاول أن يطبق كلامه على اللغة العادية، ولم يحاول أن يؤصل لفكرته من خلال التراث الغربي"اليوناني"، مما جعل أفكاره جديدة كل الجدة، وهي ثورة على الفلسفة التقليدية، وتوجهه إلى ربطها بدراسة اللغة في حالة الاستعمال؛ بإشراك عناصر غير لسانية في كيفية التحقق من تفسير قصد المتكلم تفسيرا صحيحا، أما طه عبد الرحمن فقد رفض الفكر التقليدي في التعامل مع المنطق حين شرع في تدريسه، غير أن براعته، تكمن ـ فضلا عن تفرده وسبقه الواضح في التصدي لاختيار المكافئ العربي، ومحاولة ربطه بمنظومة العلوم الإسلامية ـ استحداثه الدراسة التداولية، يقول: ولما كنا استحدثنا مفهوم"المجال التداولي" بوصفه أداة من أدوات تقويم التراث"تجديد المنهج وتقويم المنهج، ص ٢٤٣"، وكانت تصوراته يومئذ ثورة، كما هي الحال عند فتجنشتين، مع وضع الفروق التاريخية والثقافية في الاعتبار. وعلى الرغم أن الباحثين تلقوا اقتراحه"التداولية" بقبول حسن، وتوارت المقترحات العربية الأخرى بالحجاب؛ ضعفا مرة وعدم موائمة مرة أخرى ... إلخ، أقول لم يكن يعني بالمصطلح التداولي ما تفرع عنه الدرس التداولي اليوم، من وجود اتجاهات عدة تقع في إطار ه، كما في قوله: وعلى هذا، فالتداول عندنا، متى تعلق بالممارسة التداولية، هو وصف لكل ما كان مظهرا من التواصل والتفاعل بين صانعي التراث من عامة الناس وخاصتهم، كما أن المجال في سياق هذا الممارسة، هو وصف لكل ما كان نطاقا مكانيا وزمانيا لحصول التواصل والتفاعل"تجديد المنهج وتقويم التراث، ص٢٤٤"، وقد وضع شرائط عامة لحصول صفة التداول، وهي غالبا ترتبط بالتراث العربي.

بعيد، هذا من ناحية، كما أن الأمر يبدو أنه أخذ زمنا؛ حتى صار أمرا مقضيا، وظهر في كتابه المذكور من ناحية ثانية، كما أخذ وقتا حتى استقر عليه اللسانيون العرب من ناحية ثالثة، ويبدو أن طه عبد الرحمن، كان قد لمح أشياء تتصدر المشهد في النص السابق، منها:

الأولى: أن اختياره للمكافئ"تداول" أخذ في التزايد في أعين الباحثين؛ وهذا يشير إلى معنى صريح، وهو واضح، والثاني: البطء في تنامي وانتشار هذا المصطلح من جهة، بله التعامل معه من الوجهة العملية من جهة أخرى، وهو ما يشير إليه النص ضمنا، الثالث: حاول طه عبد الرحمن أن يربط البعد التداولي بالتصورات الإسلامية في التراث العربي، أو بمعنى آخر: حاول أن يربط الأفكار التداولية في التراث العربي ببعضها. كما أنه من الظاهر أن مناقشاته في تلك الحقبة"مطلع العقد السابع وحتى مطلع العقد الثامن" حين صدور كتابه، قد دارت بينه وبين بعض الباحثين المتحمسين لفكرته من ناحية، وبين الرادين لها من ناحية أخرى، وتمثل ذلك في ثلاثة ملامح؛ الأول: ذكر أنه كان مشغولا بهذا الأمر منذ مطلع العقد السابع، وكتابه ظهر في مطلع العقد الثامن. والثاني: أنه قدَّم حججا وأدلة على ما يراه صوابا، ومن ثم قدم بعض الاعتراضات في الاتجاه المقابل، وهذا يوحي أن مناقشات دارت بينه وبين بعض الرافضين لرؤيته، ومن الواضح أنه كان أمينا منذ البداية، حين طرح الراي والرأي الآخر، مما يشير بشكل أو بآخر إلى أن نقاشا دار، غير أنه قدم الأدلة التي ترد رؤية الآخر، وتؤكد رؤيته. والثالث: أنه بعدما أورد رؤيته حول"المجال التداولي"، أورد دفع الحجج التي ترد على ما ذهب إليه، يقول: ما نكاد نفرغ من بيان أسباب التداول في التراث العربي، حتى تنبعث عند الخصم داعية النقد[١].

٢ ـ أن دراساته جاء ت محدودة وعلى استحياء في تلك الفترة.

٣ـ جاءت الدراسات من ثلة من الأولين وقليل من الآخرين، وكانت غير مؤثرة يؤمئذ، بيد أنها في تنام مستمر وظاهر.

---

١ د. طه عبد الرحمن: تجديد المنهج في تقويم التراث، ص ٢٤٦.

٤ ـ أن الفلاسفة أوَّل من لفت نظر اللسانيين لهذه المعالجة؛ أعني ربط الدرس الفلسفي بالدرس اللساني، فيما عُرف بعد بالاتجاه التداولي.

١ / ٢ / ٢ : قراءة نقدية في مصطلح "التداولية" عند محمد يونس:

أورد محمد يونس مصطلح pragmatics في عدد من مؤلفاته، وله رؤية في هذا المصطلح مغايرة، وقد جعلتُها حسب مؤلفاته طائفتين:

- الطائفة الأولى:

ـ وصف اللغة العربية دلاليا.

ـ المعنى وظلال المعنى.

فقد خصص في الكتاب الأول فصلا بعنوان"التخاطب"، ذكر فيه تعريفات له "التخاطب" والمهام الأساسية الموكولة إليه، وكيف أن العناصر اللسانية غير كافية في تقديم الدعم لبيان المعنى المراد، وقدم أدلة متميزة ... ثم عاد مرة أخرى ونشر هذا الفصل في"المعنى وظلال المعنى" النشرة السابقة، وواضح أنه ذات الكتاب ذاته الموسوم بـ"وصف اللغة العربية دلاليا"، خاصة أنه ذكر أنها الطبعة الثانية، مزيدة ومنقحة، ويعنينا ما يتعلق بالفصل الثاني"علم التخاطب"، فمن خلال مقارنة الفصلين، وجدت زيادات مفيدة في"المعنى وظلال المعنى" نشرة المدار الإسلامي"٢٠٠٧"، غير أنه لم يتعرض فيهما لمشكلة ترجمة المصطلح pragmatics إلى العربية.

- الطائفة الثانية:

ـ علم التخاطب الإسلامي• الذي صدرت نشرته الإنجليزية ٢٠٠٠، ونشرته بالعربية "دار المدار الإسلامي،"٢٠٠٦.

ـ مدخل إلى اللسانيات، نشرة دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،٢٠٠٤.

• أصول هذه النسخة رسالة دكتوراه للباحث.

وأبدأ من قوله: وقد شرعنا في هذا الكتاب في وضع قواعد الأساس لهذا العلم، الذي استمدت مادته من التبصرات العلمية التي خلفها لنا الأصوليون في مجالات اللغة، وتحليل الخطاب والنص والفلسفة والمنطق[١].

ويلفت هذا النص النظر إلى جهتين، الأولى: أنه يتجاهل كما من المؤلفات العربية في هذا المجال، بله أن يعرض لها، ومن هنا، فهو يبدأ من الصفر. والثانية: أن هذا يعنى ضمنا، أنه غير مقتنع بتلك المؤلفات التي أنجزت قبله، ضمنا أو صراحة، فيما يتعلق بصياغة المكافئ العربي، أو أنه يرى فيها رأيا مغايرا، وكلاهما أدى به في عاقبة الأمر إلى أن يختار مكافئا مغايرا"التخاطب"، وإخال أن هذا له دلالته التي سوف نستثمرها في ثنايا التحليل بإذن الله.

وإذا كان هنالك ردٌّ بأن يونس ناقش موضوعا تراثيا خالصا، وهؤلاء عالجوا موضوعا حديثا، غير أن الجواب يظل ماثلا: أن كلا منهم عالج موضوعا قديما جديدا في آن واحد*، ويبقى

---

١ د. محمد يونس: علم التخاطب الإسلامي، ص٧.

* لا بد من الإشارة إلى أن معالجة اللغة في حالة الاستعمال، عولج قديما في بيئات تراثية عدة، منها: البلاغية والأصولية والفلسفية والنحوية، سوى أنها لم تعالج في إطار نظرية عربية موحدة، بيد أن الذي يمكن أن يقال إن دور الباحثين المحدثين في هذا المجال، يتمثل في إعادة صياغة هذه الأفكار وبلورتها في إطار نظرية عربية من خلال التراث العربي، ولن يتأتّى هذا إلا بتضافر جهود الباحثين المخلصين من أبناء هذا الأمة.

كما يلاحظ على الدراسات اللغوية الحديثة، أنها نقلت ما هو موجود في اللسانيات السوسيرية، وركزت على استخلاص الدلالة من البنية اللسانية فحسب، على الرغم من وجود عناصر أخرى مقامية، لا تقل أهمية عن تلك. ومن هنا، عجزت المنظومة اللسانية على تباين توجهاتها ومراحلها عن تعيين الدلالة تعيينا دقيقا؛ نظرا لاعتمادها على العناصر اللسانية فقط، وهنا توجهت الدراسات اللسانية شطر اللسانيات التداولية، وعلى هذا الأساس، تعتمد معالجة للكلام في سياق تداولي؛ بمعنى لا يُعنى بالأخطاء النحوية، وإنما يعنى بالعناصر غير اللغوية، وهي عناصر مشتركة بين المخاطِب والمخاطَب، وهي تلك التي إذا حدث فيها خلل، تجعل الكلام غير واضح وغير مفهوم. وقد حاول فيرث أن يتجنب ما وقعت فيه اللسانيات السوسيرية، بالاعتماد على السياق في تفسير الكلام، وقد عرفت=

الذي يؤخذ على يونس، أنه لم يشر إلى طه عبد الرحمن ورفاقه، على الرغم من أنه طرح القضية طرحا واضحا ودقيقا. وإذا كان ما يمكن إن يقال بأن يونس لم يطلع على"تجديد الفكر وتقويم التراث"، فإن إعادة ترجمة الكتاب إلى العربية"دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٦"، أتاح له أن يدخل تعديلات على الطبعة العربية، بالمحو أو الإثبات، غير أنه لم يفعل، كل هذا يضع علامات استفهام حول أسباب عدم الاعتماد أو الإشارة إلى هذه المؤلفات.

كما أن النص السابق يوحي بأنه يتجاهل ربع قرن من الدراسات تقريبا"مطلع السبعينات حتى ٢٠٠٠"، ويبدأ من الصفر المنهجي، بناء على نص طه عبد الرحمن السالف الذكر، وحين رجعت إلى المؤلفات التي اعتمد عليها يونس في كتابه"علم التخاطب الإسلامي"، لم أجد له شيئا من المؤلفات الحديثة، على الرغم من إشارته إلى كتابه"وصف اللغة العربية دلاليا" المشار إليه ضمن مؤلفات يونس أعلاه. وكان بإمكان يونس أن يتجاهل ما كتبه طه عبد الرحمن، وهذا حقه، غير أن طه عبد الرحمن، كان يؤصِّل لمصطلح"تداول" في العربية، فضلا عن أنه أوّل من تناوله على النحو المشار إليه، كذلك مما يؤخذ على معالجة يونس لمصطلح"التداول" أنه عرض لوجهة نظره هو فقط، ولم يعرض لرؤية الباحثين الآخرين، خلافا لطه عبد الرحمن، الذي عرض الرأي والرأي الآخر، وإنْ كان لم يسمِّ أحدا باسمه.

ونلحظ شيئا آخر، يحتاج إلى إعادة نظر؛ حين ذكر أنه: لا بد من التذكير هنا، بأن توليد علم فرعي من علم واسع كعلم الأصول، ليس بدعة في تراث العربية، بل هو نهج سبق لعلماء العربية أن انتهجوه[١]. وفرق بين علم نما وازدهر"علم الوضع"، وعلم يتلمس طريقه"علم التخاطب" حسب تعبير يونس.

=هذه النظرية في الدرس اللساني بنظرية السياق، غير أن الفارق بين تصورات فيرث وتصورات الاتجاه التداولي؛ أن تصورات فيرث تعتمد الكلام المنطوق والمكتوب في آن واحد، والتصورات التداولية تعتمد أساسا على الكلام المنطوق، وإن اعتمدت على النص المكتوب، فلا بد أن تتوفر فيه عدة سمات جوهرية، تجعله قريبا من النص المنطوق.

١ د. محمد يونس: علم التخاطب الإسلامي، ص ٨.

معنى هذا؛ أنه يحاول أن يضع اللبنات الأولى لما يتصوره، بناء على تصورات فعلية، وهو على حق، واتخذ من ظهور علم الوضع متكأ وسندا يستند إليه من واقع تراث العربية، غير أنه عاد وذكر عنوانا"[1]، ولعل من الأسباب التي دعت إلى نشأة علم التخاطب الإسلامي"، وأظن أن اختيار عنوان على هذا النحو، إنما يفاد منه أن"علم التخاطب الإسلامي" قد ظهر بالفعل؛ لأن الصياغة النهائية، تدل على أنه علم نشأ واستقر بين أهله في تراث العربية، وهذا غير صحيح؛ لأن هذا يتنافى مع ما ذكره في الصفحة السابقة من جهة، كما أن هذا التفسير يتنافى مع رؤيته وتصوره بإنشاء علم للتخاطب الإسلامي، من جهة أخرى.

ثم ذكر ـ بعد ذلك ـ : إن جملة ما ورد في هذا الكتاب يتضمن حثا ضمنيا على الشروع في صوغ خطاب إسلامي، علمي نهضوي راق يحسِّن صورة التراث الإسلامي ويظهره على حقيقته الغراء الناصعة البياض ...[2].

معنى هذا أنه يريد أن يثبت علما موجودا ضمنا في تراث العربية، ويحوِّله إلى علم موجود بالقوة، له أركانه وحدوده. وعلى هذا الأساس، فدوره واضح. بيد أن الذي لم أستطع أن أفهمه، أنه علم نشأ وَحُدِّتْ حدودُه وقامت أركانه ووضعت له القواعد، بناء على نصه السابق، وهذا لم يحدث أصلا، وإن كان هذا لا ينفي وجود تصورات وأفكار في علوم إسلامية عدة، إلا أنه لم يقم عليه الدليل، كما قام على وجود علم الأصول، تلك إذا قسمة ضيزى. الفرق واضح بين علم نشأ واستوى"علم الوضع" وعلم لم ينشأ بعد"علم التخاطب الإسلامي"؛ لأن ما ذهب إليه الباحث الفاضل مجرد تجميع المبعثر في تراث العربية، وجعْله في إطار نظرية إسلامية، أطلق عليها" علم التخاطب الإسلامي"وكلامه صحيح، وليس عليه ظل لريب، والأسباب التي ذكرها صحيحة ومفيدة[3]، ويمكن أن نضيف إليها أسبابا أخرى كثيرة ومتنوعة.

---

١ السابق، ص ٩.

٢ السابق، ص ١٤.

٣ ينظر: السابق، ص ١٠.

أشار يونس إلى التنوعات في اختيار المكافئ بين الباحثين الذين يخلطون بين مصطلحين Pragmatics وPragmatism، وذكر أن الأول يترجم بالتداولية أو النفعية أو الذرائعية، كما يفعل عدد من اللسانيين العرب توهما منهم أن المصطلحين بمعنى واحد، ثم ذكر أن الأوَّل يطلق على الدراسات التي تعنى بالمعنى في السياقات الفعلية للكلام، وهو ما يتفق مع معناه الحرفي، وهو علم الاستعمال. وإذا نظرنا في تراثنا البلاغي والأصولي، فسنلحظ أن الاستعمال الذي يقابل الوضع عادة يطلق على النشاط الذي يقوم به المتكلم في عملية التخاطب؛ ولذا فإن ترجمة pragmatics بعلم التخاطب أنسب ـ في رأيي ـ من الخيارات التي اطلعت عليها حتى الآن[1]. والجزئية الأخيرة تؤكد ما أوردته من أنه اطلع على ما أورده طه عبد الرحمن.

وعندي أن ما قدمه محمد يونس عرض موجز لا يتناسب مع المحاولة التي يرمي إليها مشروعه الحضاري لإنشاء"علم التخاطب الإسلامي"، خاصة أن طه عبد الرحمن، كان يسلك المسلك ذاته، في محاولة لبيان التصورات ذاتها في تراث العربية، وكان أكثر دقة وحرصا على تثبيت المكافئ الذي أراد له الذيوع والانتشار، على الرغم من تقدمه الفكري والزمني؛ حين قدم مناقشة مجدية، ساعدت كثيرا في توطيد دعائم اختياره في بيئات علمية متنوعة، خاصة اللسانية منها، ويعد هذا في نظر يونس توهما وتداخلا من الباحثين؛ إذ ظنوا أن المصطلحين بمعنى واحد، وهو ما لم يقل به أحد من اللسانيين، غير أنه قد يلتبس الأمر على الباحثين في تقارب المصطلحين الغربيين، لكني لم أجد باحثا سوّى بينهما فيما اطلعت عليه في هذا الشأن، إلا أن الذي يمكن قوله: إن الباحثين من الفلاسفة نبَّهوا إلى أن ثمة فرقا بينهما*؛ إذ قد يلتبس الأمر على غير أولي الأهلية.

ثم أني لاحظت في عدد من دراسات يونس أنه استعمل"علم التخاطب الإسلامي"، حين يشير إلى المعنى العام، إلا أنه عاد وذكره على المعنى الحرفي"علم الاستعمال"، وهو أمر يوحي بأن يونس رغم قناعاته باختياره وتركيزه عليه، إلا أنه في كل مرة، كان يشير إلى أن هذا المصطلح يعنى:

---

١ د. محمد يونس: مدخل إلى اللسانيات، ص ١٠٢ "حاشية ١٣٥".

* ينظر: د. أحمد فؤاد الأهواني: جون ديوي، ص٨٢.

اللغة في حالة الاستعمال.

وبناء عليه، فقد قدَّم اقتراحين للمصطلح الغربي، الأول: علم التخاطب الإسلامي، وهو الأول والأوْلى عنده بالاختيار، على ما نصَّ عليه نصا صريحا وواضحا. والآخر: علم الاستعمال، أو اللغة في حالة الاستعمال، غير أن الرد يظل جاهزا، أن بين المصطلحين فرقا ظاهرا؛ يتمثل في أن الأوَّل مكافئا مرجوحا وأساسيا عنده''التخاطب''، ويبقى الثاني''علم الاستعمال تعريفا له، بيد أني أردت لفْت النظر إلى أن ما جعله يونس تعريفا؛ أي أنه لم يصل إلى درجة التجرد المصطلحي، ومن هنا، لم يستعمله مكافئا ظاهرا، بل عده تعريفا، وعلى هذا لم يرق عنده إلى مكانة اقتراحه الأول والأساسي، إلا أنه على الرغم من كل هذا ظل مصطلحا معقولا ومقبولا؛ نظرا لإيجازه من ناحية، كما أنه يشير إلى المعنى وحده صناعة لا ترتبط بالمتكلم أو السامع، لكنها تداول بينهما من ناحية أخرى، ونظرا لأن''علم استعمال اللغة'' مختصر وجامع نسبيا، لما ورد أعلاه، فقد جعله بعض الباحثين في مكانة، تكاد ترقى لمكافئ''التداول''، ولا أدلّ على ذلك من أن علويا حين حرر كتابا، ٢٠١١ م، اختار عنوانه''التداولية علم استعمال اللغة''، ويبدو بوضوح أن ثمة مصطلحين، وهما ليسا سواء من حيث المكانة والأهمية؛ فمن حيث المكانة واضح وظاهر أن''التداولية'' هو المصطلح الأساس، وأن''علم استعمال اللغة''تعريف موجز له.

على أنه من اللافت للنظر في هذا السياق، بناء على هذه الملاحظة، إذا كانت صحيحة، وهي إن شاء الله كذلك، أن يُوضع مصطلح''عنوان'' ويوضع له تعريف في عنوان الكتاب، وهذا شيء لافت للنظر، أن يُعرَّف العنوان من ناحية، ويشير من ناحية أخرى إلى شيئين، الأول: أن هذا العلم''المصطلح'' ما يزال في بداياته الأولى، على الرغم من مضي أكثر من ربع قرن على التعامل معه. والآخر: أن الباحثين مختلفون فيما بينهم حول اختيار المكافئ العربي الملائم، إلا أن''علم استعمال اللغة''نظرا لاختصاره نوعا ما، وطوله مقارنة بمصطلح طه عبد الرحمن من ناحية أخرى، فقد وضح لماذا فضَّل الباحثون اختيار طه عبد الرحمن؟ ويبقى على الرغم من ذلك''علم استعمال اللغة'' مصطلحا واردا ومقبولا؛ نظرا لاختصاره من ناحية، ولأنه جامع، على ما أورده توماس، من ناحية

أخرى، وهو ما جعل اللسانيين يعرفونه بذلك، غير أن الذي وضح عندي، أن قبول بعض الباحثين"علم استعمال اللغة"جعله يرقى إلى اعتباره تعريفا"مصطلحا" مقبولا، يرقى إلى درجة الترقي الاصطلاحي، وإشاراتهم في كل الكتابات توحي ضمنا إلى هذا المعنى من ناحية، كما جعله حافظ إسماعيلي عنوانا لكتابه الذي حرره، من ناحية أخرى، حين جعل العنوان عنوانين، أحدهما:"التداولية:أساسي.والآخر:"علم استعمال اللغة"فرعي/ تفصيلي، وعليه بقي المصطلحان دالين، وإن كانا متفاوتين في درجة الترقي المصطلحي، هذا ما بدا لي من جوانب، أرجو أن تكون صادقة ودالة، على ما أبغي تبيانه وجلاءه.

ومما يؤكد ما أوردته أعلاه، أن يونس حين نشر"علم التخاطب الإسلامي" ٢٠٠٦، ذكر الحاشية ذاتها التي كانت موجودة في"مدخل إلى اللسانيات"١، وتكاد تكون هي، مع بعض التعديلات التي تؤكد أنه يرتضي"علم استعمال اللغة" كمصطلح، غير أنه في"مدخل إلى اللسانيات" لم ينص على هذا نصا صريحا، وحين توجهت تلقاء"علم التخاطب الإسلامي" وجدت تأكيدا، لما ذهبت إليه، أن"علم استعمال اللغة" هو المكافئ الأقرب -"علم التخاطب الإسلامي"، يقول يونس في هذا السياق: علم التخاطب pragmatics يترجمه بعض اللسانيين العرب بالذارئعية حينا، وبالتداولية أو النفعية حينا آخر٢، وبناء على هذا، نلاحظ أنه لم يذكر كل ما تعرض له اللسانيون العرب من مكافئات مقترحة، على ما أوردته في بداية حديثي عن المصطلح، كما أن كلام يونس بأن المصطلح إغريقي يفسره الغربيون بأنه علم الاستعمال، ويونس هنا أيضا، لم يشر إلى من هم الذين أشاروا إلى هذا الاستعمال، أو إلى صاحب هذا الرأي تحديدا! على نحو ما فعل نحلة، وهو ما أوردته أعلاه، هذا من ناحية، كما أن نصه السابق، يوحِي بأنه يروق له هذا المصطلح؛ لأنه يذكر أنه: يتفق تماما مع مباحث الاستعمال المقابلة، لما يعرف بالوضع عند علماء أصول الفقه والبلاغيين العرب القدماء. انتهى، وهذا الكلام لم يشر إليه يونس في"مدخل إلى اللسانيات"من جهة، كما أنه

١ د. محمد يونس: مدخل إلى اللسانيات، ص١٠٢.

٢ د. محمد يونس: علم التخاطب الإسلامي، ص٤١ .

هنالك، لم يعلن رأيه صراحة في استخدامه''علم الاستعمال'' من جهة أخرى، غير أننا استطعنا بشق النفس ورشح الجبين، أن نلتقط الخيوط التي تساعد على ذلك، وأظهرنا ما ورد ثمة، وهو ما أكده يونس صراحة في هذا السياق.

ونصل ـ بناء على المقدمات الصورية تمهيدا لقبوله''علم الاستعمال''ـ إلى أن ثمة ما يسمى بعلم''الوضع'' في التراث العربي، وهذا ما حدا به أن يقبل مكافئ''علم الاستعمال''؛ لأنه كان على ما يبدو يقارن بين علمين؛ علم وجد، وآخر لم يوجد بعد، وهذا ما جعله يذهب إلى''علم الاستعمال'' في هذا الكتاب، وليس في الكتاب الذي صدر أولا، إلا أن غالب الظن أن يونس، حين أصدر الكتاب الأول''مدخل إلى اللسانيات'' بناء على مقدماته وتصوراته وكتاباته، فضلا عما أوردته أعلاه، كان متذبذبا مع''علم الاستعمال''، وإن كان قد رجَّح''علم التخاطب''، ولهذا يبدو أنه أخذ منه ردحا من الزمن، حتى صدور''علم التخاطب الإسلامي''، وقد ساعده أمران لم يكونا موجودين في الكتاب السابق، الأول: الفترة الزمنية؛ أعنى أنه لم يكن قد استقر بعد، كما أنه لم يكن في حالة مقارنة مع علم تراثي''علم الوضع''. والآخر: إن ما أورده يونس هنا، إنما هو تفصيل وتوضيح لما أُشْكِلَ ثمة، وكأنه صنع هذا الصنيع، حين أحس أن نصه الأوَّل في''مدخل إلى اللسانيات'' يحتاج إلى بيان، نقل الحاشية ذاتها في''علم التخاطب''، وقد كانت أكثر وضوحا؛ لأنها حملت إضافات ضافية غير موجودة في حاشيته الأولى، وهنا تكمن أهمية النص الثاني، الذي يعد مذكرة تفسيرية للنص الأول. ومن ثم، يصل إلى قبوله الصريح أن ترجمة pragmatis بـ''علم الاستعمال'' أفضل من غيرها، بيد أنها لا ترقى على درجة الترقي المصطلحي لـ''علم التخاطب''.

وتبقى ملاحظة على قدر من الأهمية، تتعلق باستعمال''علم التخاطب الإسلامي''، وهي مكوَّنة من شقين، الأول: علم التخاطب، وقد كفاني مؤونة الرد عليها ما قدمه طه عبد الرحمن•، والآخر: وصف التخاطب بأنه إسلامي، وهو يرمي من خلال كل ذلك إلى بيان تصوراته في تراث

• د. طه عبد الرحمن: تجديد الفكر وتقويم التراث، ص ٢٤٤.

العربية، من خلال البيئات الإسلامية التي تعاملت مع هذه التصورات، ومن ثم، فقد جعل مجاله في التراث العربي ـ على الرغم من توسعه ـ بيد أنه ظل محدودا بقضايا تراثية واضحة، ولو لم يقدم الوصف، لكان يمكن أن يكون فيه نوع من العموم، الذي يجعل العنوان"علم التخاطب" قابلا أن يطبق على التراث، وعلى تقديم حلول للقضايا المعاصرة، غير أن عنوانه محدد؛ حين قصره على معالجة ما يتعلق بتراث العربية، ومن هنا، فقد أخرج القضايا الحديثة التي تقع في الأمور الحياتية"التعاملات من خلال اللغة اليومية"، وهو ما ليس صحيحا، كما أن تراث العربية، ليس منطوقا بل مكتوبا، صحيح فيه عناصر غير لسانية صالحة أن يبنى عليها، لكن قصْر هذه العناصر على التراث، فيه نوع من التضييق ينبغي أن نتخلص منه، ونوسِّع من دائرة البحث، كما أنه يتنافى مع ترجيحه مكافئ"علم استعمال اللغة"؛ لأن النصوص التي يريد أن تكون مجالا للتطبيق نصوص مكتوبة، والفرق واضح بينهما. غير أن الذي ظل ماثلا، أن اختيار طه عبد الرحمن، بقي أفضل وأدق، بينما جاءت مناقشة يونس لبيان اختياره للمصطلح أقل بكثير مما كنا نتوقعه، في ظل محاولته الهادفة إلى إرساء دعائم علم قديم جديد في آن واحد.

وعلى الرغم أن يونس استعمل هذا المصطلح وأصرَّ عليه إصرارا، وبادر بجمع الأدلة المنافحة عن اختياره للمكافيء"التخاطب" على ما ورد أعلاه، وأورده هو في عدد من مؤلفاته، غير أن هنالك بقية من أثارة باقية، تتعلق بعدم الإشارة إلى أن هذا المصطلح كان مستعملا في التراث العربي، وعلى هذا يكون لاختياره دعما وربطا قويين بالتراث، وإن جاء في فترة متأخرة، ومن ثم، يقترب مع طه عبد الرحمن من الآلية المطروحة والمستعملة؛ فقد أورد الحجج والأدلة الدامغة من النصوص التراثية والعقلية من التراث العربي، وهذا ما لم يفعله يونس، ولو أنه فعل لكان خيرا له، إذ لم يحاول تثبيت ما اختاره وذهب إليه.

كما أن هنالك شيئا آخر يلفت النظر فيما يتعلق بهذا الجانب، وهو أن يونس لم يعد إلى المعاجم اللغوية، ولو عاد لأدى به إلى أن يتوصل إلى نصوص أخرى تدعم اختياره، وتجعل له سندا وعضدا من التراث، على نحو ما فعله طه عبد الرحمن

كما أشير في هذا السياق أيضا إلى مقال يتعلق باختيار المكافئ"تخاطب"، الذي كتبه الصديق الفاضل د. علاء إسماعيلي الحمزاوي[1]، وقد استغرق أربع صفحات، وقد أدى ضيق المساحة المكانية للمقال، جاء عرْضُه جاء سريعا ومقتضبا، ولم يستطع أن يناقش ترجمة المصطلح ترجمة دقيقة في الكتابات العربية التي أنجزت، ويبدو واضحا أن المكافئ المقترح الذي اختاره الحمزاوي هو اختيار محمد يونس، ويبدو ذلك واضحا لما يلي:

الأول: أن هذا الاختيار لم يشع بين الباحثين، وحين اختاره الباحث الكريم لم يذكر حيثيات اختياره، كما أنه لم يذكر صراحة أنه ارتضى اقتراح يونس، غير أن إشارته في الحاشية رقم"١"، التي يذكر فيها أن: من أجمل ما قرأت وأكثر إفادة في هذا الموضوع كتاب للدكتور محمد محمد يونس بعنوان"علم التخاطب الإسلامي"، توحي صراحة أو ضمنا، أنه يرتضي اقتراح يونس صراحة، من ناحية، كما يوحي قصر المقال، وضيق المكان، بأنه لم يطلع على ما أنتج في هذا الباب، وهو أمر وإن كان مقبول شكلا، إلا أنه غير مقبول مضمونا؛ لأنه كان بإمكانه الإشارة السريعة والخاطفة؛ بمعنى التلميح دون التصريح، وهو ما لم يفعله.

الثاني: لم يشر إلى أي مرجع آخر خلافا لمرجع يونس"علم التخاطب الإسلامي"، وإن كان أساسيا في هذا الباب، إلا أنه ليس الوحيد من جهة، كما أنه ليس المؤلف الوحيد ليونس الذي عالج هذه القضية، كل هذا أدى إلى أن يظهر المقال على هذا النحو المبتسر.

بيد أن ملاحظة جديرة بالنظر، أنه لم يشر إلى أسباب اختيار"التخاطب" وإعراضه عن المكافئات الأخرى، وذكر في الحاشية رقم"٢" ما يلي: اختلف الباحثون في ترجمة هذا المصطلح، فتُرجم بـ"النفعية" و"التداولية" و"الذرائعية"، وبعضهم أبقى على الاسم الأجنبي فقال: البرجماتية، ويرى بعضهم أن أصلح ترجمة له"التخاطبية" أو"نظرية التخاطب". وهذا كلام موجز ومقتضب، كما أنه ليس كافيا، ويوحي بالسرعة والعجلة وعدم الروية والتؤدة في بيان ما يحتاج إلى

---

١ هذا المقال منشور على شبكة التواصل الاجتماعي بعنوان"ملامح تخاطبية عند الأصوليين"على موقع"صيد الفوائد".

كشف اللثام. خلاصة القول إن ما أورده الأستاذ الحمزاوي مأخوذ عن محمد يونس في كتابه"علم التخاطب الإسلامي" خاصة أن يونس تناول التخاطب عند ابن تيمية، باعتباره يقع في دائرة الأصوليين، وكذا غيره.

****

ولا يفوتني هنا أن أشير على جهة التنبية إلى تلك الدراسة التي قام بها الباحث منصف دقاشي"علم التخاطب في مناظرات ابن تيمية"ويلفت النظر فيها إلى أنه اختار مكافئ"التخاطب" دون المكافئات الأخرى، ولم يشر إلى الأسباب الداعية إلى ذلك، على نحو ما فعله سالفه يونس، حين اختاره عنوانا لإحدى مؤلفاته وبعض فصوله، وكل ما صنعه الباحث أنه أشار إشارة مقتضبة إلى يونس صراحة، وإلى طه عبد الرحمن على استحياء دون العودة إلى بعض مؤلفاته، ولم يستغرق الأمر طويلا ، حيث انتقل إلى بعض القضايا الأخرى[1]، وأشار إلى مسعود صحراوي وخليفة بوجادي، لكن ليس فيها يتعلق باختيار المصطلح، بل بمعناه[2]، مما جعل معالجته غير مجدية في هذا السياق.

****

وجدير بالذكر أن أشير إلى أني وقعت على نص للرازي"القرن الخامس الهجري" ذكر فيه مصطلح"التخاطب"قال: في بيان أن الأصل عدم الاشتراك، ويدل عليه وجهان: الأول: أن احتمال الاشتراك لو كان مساويا لاحتمال الانفراد، لما حصل الفهم في شيء من الألفاظ حالة التخاطب[3]. ويبدو أن استعمال اللغة في أثناء الحديث/ الكلام، كان معروفا بـ"التخاطب"؛ فقد استعمل شارح الشفاء الفعل"يخاطب" للدلالة على اللغة في حالة الاستعمال[4]. وواضح من تاريخ الوفاة أنه كان مستعملا بين العلماء في الفترة التي سبقت الرازي مباشرة، ولم يشر محمد يونس إلى ذلك.

---

١ منصف دقاشي: علم التخاطب في مناظرات ابن تيمية، ص ١٤، ١٥.

٢ السابق، ص ١٥، ١٦.

٣ المعالم، ص ٣٩، ٤٠.

٤ علي القاري: شرح الشفاء، ١ / ١٧٦.

وقد أورد ابن منظور في مادة''خطب''أن اللفظ ـ في بعض معانيه ـ مستعملا للدلالة على اللغة في حالة الاستعمال، يقال: خطب فلان إلى فلان فخطبه وأخطبه أي أجابه. الخطاب والمخاطبة: مراجعة الكلام، وقد خاطبه بالكلام مخاطبة وخطابا، وهما يتخاطبان ... وخطب الخاطِب على المنبر، واختطب يخطب خطابة، واسم الكلام: الخطبة؛ قال أبو منصور: قال الليث، إن الخُطبة مصدر الخطيب، لا يجوز إلا على وجه واحد، وهو أن الخطبة اسم للكلام، الذي يتكلم به الخطيب[1].

كما أورد السيوطي كذلك بهذا الشأن نصين، أما الأول فيقول فيه: لو كانت اللغات اصطلاحية لاحتيج في التخاطب بوضعها إلى اصطلاح آخر من لغة أو كتابة يعود إليه الكلام[2]. وأما الآخر : فقد قال ابن القشيري: وقد كانوا قبله يتخاطبون ويفهمون[3].

معنى هذا أن''التخاطب'' كان مستعملا على فترات من الزمن. ولم نستطع أن ننسب هذه الآراء إلى أصحابها، ومن ثم إلى الفترة الزمنية التي تنتمي إليها، خاصة أن ابن منظور والسيوطي كانا حصيلة السابقين عليهما؛ كل في مجاله.

وجدير بالذكر أن ما أورده الرازي و ابن منظور والسيوطي، هو للمعاجم اللغوية قبلهم، ومعلوم أن ابن منظور لم يحدد من نقل عنهم هذه النصوص، وهذا يؤدي إلى أننا لا نستطيع أن نحدد الفترة الزمنية الأولى لهذا الاستعمال، أو نحدد أوّل من استعمله... وما يمكن قوله إن الرازي من السابقين لابن منظور الذي أورد هذا الاستعمال، على أنه اللغة في حالة الاستعمال. والقصد منه الكلام المنطوق لا المكتوب، كما أثبت أن الرازي ليس أوّل من استعمله، ويحتاج هذا إلى سنحة في قابل لتتبع المؤلفات التراثية في هذا الشأن، أرجو أن أفرغ له، إن شاء الله.

---

١ ابن منظور: لسان العرب:''مادة خطب''.

٢ السيوطي: المزهر ١/ ١٨.

٣ السابق، ١/ ٢٥.

١ / ٢ / ٣: قراءة نقدية في المصطلح عند مسعود صحراوي:

يرى صحراوي أن مصطلح"التداولية" ترجمة للمصطلحين: الإنجليزي Pragmatics؛ بمعنى هذا المذهب اللغوي التواصلي الجديد، والمصطلح الفرنسيLa Pragmatique، وليس ترجمة لمصطلح Le Pragmatisme الفرنسي؛ لأن هذا الأخير يعني"الفلسفة النفعية الذرائعية"، أما الأول فيراد به هذا العلم التواصلي الجديد الذي يفسر كثيرا من الظواهر اللغوية كما أشرنا، ولذلك لا نتفق مع الباحثين العرب الذين ترجموا مصطلح Pragmatic / La Pragmatique بالذريعية أو الذرائعية وغيرهما من المصطلحات المتحاقلة معهما١.

غير أن اللافت للنظر أني لم أر أحدا ممن عرضت لهم اختار هذين المصطلحين إلا بعضهم كنحلة والجيلالي جلاش ومحمد يونس، وقد عرضنا له فقط لبيان أثر بعضهم، خاصة أن أحدا لم يطلق على دراسته هذا المصطلح، والغريب أن كل باحث يذكر أنه لا يرتضي الذرائعية، ولم أر أحدا منهم ذكر مؤلفا بهذا العنوان، أو أورد أحدا من الباحثين استعمل هذا المصطلح، فلم يذكره صحراوي ولا نحلة ولا الجيلالي دلاش ولا يونس كعناوين لمؤلفاتهم ولا غيرهم من الباحثين العرب، حسب ما اطلعت عليه، إذن كان قصدهم فيما يبدو بيان استعمال المصطلح في الإنجليزية أو الفرنسية.

فالتداولية لديه ليست علما لغويا محضا، بالمعنى التقليدي؛ بل علما يكتفي بوصف وتفسير البنى اللغوية، ويتوقف عند حدودها وأشكالها الظاهرة، ولكنها علم جديد للتواصل، يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال ويدمج من ثم مشاريع معرفية متعددة في دراسة ظاهرة التواصل اللغوي وتفسيره ...٢، ثم ينقل تعريفا آخر بأنها: علم الاستعمال اللغوي٣. وما يلفت النظر حول ما أورده صحروي، أنه خصص مساحة غير قليلة للحديث عن مصطلح التداولية واستعمالاته واختياراته، إلا أنه لم يوضِّح أسباب ترجيحه لهذا المصطلح"التداولية" على المكافئات العربية

---

١ د. مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص ١٥:"الحاشية".

٢ السابق، ص ١٦.

٣ السابق، ص ١٧.

الأخرى، التي اقترحت من قبل باحثين آخرين، وقد اختفت لدى صحراوي بشكل تام، كما أنه لم يعرض لها بالمدارسة والمثاقفة، وقد أردت أن أقدم لهذا الأمر، عسى أن يكون مفيدا في هذا الشأن.

ومن ثم، فإنه لم يقدم إضافة فعلية فيما يتعلق بتقديم مقترح مناسب؛ لأنه اختار ما هو موجود دون أن يدلي بدلوه، وهذا يعني أنه راضٍ عن اقتراحات طه عبد الرحمن، على ما أوردنا، لكن العجب العاجب أنه لم يشر إلى طه عبد الرحمن، وقد انماز طه عبد الرحمن في تأصيل ووضع الأسس الفعلية، والحثيثيات التي أدت به إلى أن يختار هذا المكافئ على غيره، ولهذا كنت أتوقع أن يقدم صحراوي تفصيلا يضيف جديدا. وأنا مظهر ما أورده صحراوي فيما يلي من حديث.

فقد قدم لها تعريفين؛ الأول:علم جديد للتواصل[١]، والآخر:علم الاستعمال اللغوي[٢]، غير أنه حين أورد التعريف الأول، ذكره دون أن يشير إليه، على أنه لأحد الباحثين، إلا أن متابعة الدراسات في هذا الشأن، لفت نظري إلى أن هنالك كتابا موسوما بـ"التداولية اليوم علم جديد في التواصل"، وقد عرضنا له حين الحديث عن حافظ إسماعيلي علوي في سياق سابق من هذا الفصل.

وعلى هذا، فعنوان الدراسة يحمل إفادتين، وهو له علاقة بما نحن حياله، الأولى: المكافىء العربي المقترح"التداولية"، والثانية: تعريفه: هو علم جديد للتواصل، وهو تعريف عليه ملاحظات من وجوه عدة، ليس الحين مجال الحديث عنها. وعلى هذا، فالعنوان يشتمل على مصطلحين، إن جاز التعبير، الأول: المكافىء المقترح، وعليه جُل الباحثين العرب، وهو من ابتكار طه عبد الرحمن، والآخر: التعريف للمكافئ المقترح"التداولية": استعمال اللغة في التواصل والمعرفة، وهو تعريف يدل على المكافىء المقترح، غير أن أهميته تكمن في كونه شارحا ومفسرا للأول، كما يلاحظ أن المكافىء الأول غير واضح، ولهذا كان على الباحثين غالبا، إذا ما تناولوا شيئا عن هذه النوعية من الدراسة، يذكروا المكافئ المقترح"التداولية"، ثم يُرْدَفُ بتفصيل جانبي، يفسر هذا المكافىء الذي تعددت، بل تباينت مقترحات الباحثين العرب له؛ تبعا لتوجاهتهم الفكرية والمعرفية.

---

١ السابق، ص ١٥.

٢ السابق، ص ١٦.

وعلى هذا، فإن العنوان الموجز"التداولية"، وهوالرئيس، ثم الآخر: التعريف الشارح لهذا العنوان المقترح. وهما في الواقع عنوانان، أحدهما موجز والآخر مفسر/ شارح. يبدو أن هذه الرؤية كانت حاضرة في ذهن المترجَمَين، فقد قالا في فاتحة الترجمة: يريد هذا الكتاب، أن يفتح أمام الجمهور العريض مجالا لا يزال غير معروف بالقدر الكافي، هو مجال التداولية أو بعبارة أخرى، مجال استعمال اللغة في التواصل والمعرفة[١].

ومن ثم، فقد سوّيا بين المجال التداولي ومجال استعمال اللغة في التواصل، ولهذا فإن التعريف الذي أورده صحراوي منقول بشكل مباشر من تلك الأفكار التي وردت في كتاب"التداولية اليوم علم جديد في التواصل"، غير أنه فيما تلا ذلك مباشرة نقل تعريفا آخر للتداولية، وهو: علم الاستعمال اللغوي[٢]، وأشار إلى المراجع التي نقل عنها، بيد أن الذي يمكن استنتاجه وتدوينه، على ما أورده مترجما كتاب"التداولية اليوم علم جديد في التواصل" أن هذا علم جديد لا يزال في بداياته أو مراحله الأولى، ومن ثم، كان الأجدر والأولى أن يردفوا العنوان الرئيس بعنوان آخر فرعي موسَّع، غير أنه يحمل فحوى العنوان المختصر، وعليه يمكن اعتبار العنوان عنوانين، أحدها: مختصر/ موجز، وهو المكافىء المقترح الرئيس، والآخر: الشارح والمفصل للاختصار والإيجاز.

كما يمكننا الإشارة إلى أنهما متكاملان، ولا يمكن لأحدهما أن يزحزح الآخر عن مكانه، فإذا كان الأول ينماز بالإيجاز والقبول لدى الباحثين الذين يبدوا أنهم اقتنعوا بتلك الأسباب التي أوردها طه عبد الرحمن، وعرضنا لها في موضعها من هذا الفصل، إلا أن المكافىء المطول الشارح أيضا تكمن أهميته في كونه لا يمكن الاستغناء عنه؛ لأنه مفسر ومفصل للمكافىء الموجز"التداولية".

ويبدو أن هذا الصنيع من المؤلفين الغربيين له دلالته؛ أن هذا العلم لا يزال غير معروف لدى ثلة غير قليلة من الباحثين في اللسانيات، وعلى هذا فإن جعْل العنوان عنوانين له ما يبرره، وعندي أن هذا أفاد منه صحراوي في ثنايا التحليل، على ما هو وارد قبلا، كما أن الكتاب الذي حرره

---

١ آن روبول، جاك موشلار: التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص ٩:"المقدمة".

٢ د. مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص ١٧.

حافظ إسماعيلي علوي ٢٠١١: التداولية علم استعمال اللغة، يعكس شيئين، الأول: أن هذا المكافىء"التداولية" لا يزال الباحثون مختلفين حوله، ومن هنا، يحتاج إلى تفصيل وتفسير موجز أيضا، وهو ما صنعه آن روبول، جاك موشلار. والثاني: أن علويا أفاد إفادة مباشرة من عنوان التداولية اليوم علم جديد للتواصل، وإن كان قد اقترح تفسيرا أكثر دقة وشرحا للمصطلح الموجز، وهو أكثر دلالة من"علم جديد في التواصل"، وما صنعه صحراوي حين اختار مصطلحين، وهذا ما صنعه تحديدا محمد يونس فيما ورد في مطلب سابق من هذا الفصل.

١ / ٢ / ٤ : قراءة نقدية في المصطلح في المؤلفات الفلسفية المترجمة:

هنالك ملحظ يتعلق باستعمال المكافئ"النفعي" إذ إنه أكثر استعمالا في الدرس الفلسفي، وتحديدا حين الإشارة إلى الفلسفة الأمريكية، وإن كان هذا لا ينفي استعمال المكافئ"البراجماتية". ويظل تعريب المصطلح"البراجماتية" الأكثر استعمالا في المؤلفات الفلسفية عامة، والمترجمة منها خاصة، وتمثل هذه مفارقة، ربما على أساس أن البداية الفعلية كانت ترتبط به"التعريب"، غير أنها حين انتقلت إلى الدرس اللساني، حاول الباحثون العرب أن يجدوا لها أسبابا تدعم اختيارهم.

كما نلحظ أن براتراند رَسل"تاريخ الفلسفة الغربية"قدَّم له اقتراحين"البراجمية والأداتية"[١]، وهو يتفق مع المقال المنشور على شبكة الإنترنت في التسوية بين مصطلحين غير متكافئين؛ لأن الأوَّل مكافئ عربي مبين، وإن كان عليه بعض الملاحظات في حيثيات اختياره، كما أن"البراجماتية"ليست ترجمة بل تعريبا، وعليه فهما ليسا سواء.

أما أحمد فؤاد الأهواني، فقد وضع عنوان"البراجماتية"[٢]، وفيه تناول جيمس وبيرس

---

١ ينظر: براتراند رَسل: تاريخ الفلسفة الغربية، ص ٤٦٤، وقد أورد مصطلح البراجمية في الصفحات"٤٧٢، ٤٧٤، ٤٨٨" على سبيل المثال، ويبدو أنها التي وردت فيها هذه المصطلحات من خلال استقراء مبدئي. وتجدر الإشارة إلى أن المقصود بها هنا ليس المنهج البراجماتي في دراسة اللغة بقدر ما كان مقصودا منه المنهج النفعي.

٢ د. أحمد فؤاد الأهواني: جون ديوي، ص ٨٢.

باعتبارهما رواد الفلسفة الأمريكية، كما ذكر ثلاثة مكافئات"البرجماتية، الأداتية، التجريبية"[١]، وهي اختيارات ليست موفقة؛ إذ توحي بتعدد المكافئات المقترحة؛ وهي ليست بواحدة من ناحية، ولم يكتب لها الانتشار من ناحية ثانية، كما يلاحظ أنه فضَّل التعريب على الترجمة من ناحية ثالثة.

كما يلاحظ أن استعمال"البراجماتية" أسبق لدى الفلاسفة، وقد لاحظت أن أغلب الترجمات الفلسفية إلى العربية، لم تستعمل"التداولية"وفضَّلوا جميعا"البراجماتية" على اختلافهم في طريقة صياغة هذا المكافئ"البراجماتية، البراغماتية، البراجمطي" وهكذا.

وإذا كان لا بد من قول في هذا السياق، فيما يتعلق باختيار المكافئ المناسب لمصطلح Pragmatics، فإني أميل إلى ما اتفق عليه جل الباحثين، وهما على ما أوردت"التداولية علم استعمال اللغة، وإن كان الأول هو الذي عليه جل الباحثين، إلا أني أعرض عنه بشكل مبدئي؛ لأن أمره صار مقضيا، خلافا للثاني الذي يأتي في المرتبة الثانية، إلا أنه أَوْلَى عندي بالاستعمال في هذا البحث لأسباب منها، أن المكافئ الأول"التداولية" صار أمره معروفا بين الباحثين، كما أن استخدام"علم استعمال اللغة"يوحي بالمعنى المراد، وهو دراسة اللغة في حالة الاستعمال؛ ويبدو أنه نال قدرا من استعمال الباحثين، على ما أوردت أعلاه، كما أن فيه قدرا من المقابلة التي توضح المعنى، على أساس أن اللغة تمثل القواعد الذهنية المخزونة في أذهان الجماعة اللغوية، وهو ما أطلقت عليه في الفصل الثالث"اللغة في حالة السكون" الذي يمثل اللغة في حالة الاستعمال، ومن ثم، نكون أمام ثنائيتين من الثنائيات التي توضح جوانب مهمة من تحليل اللغة. كما أن استخدام"علم استعمال اللغة" أو علم استعمال الكلام، يمكن أن يستخدم للدلالة على اللغة المنطوقة والمكتوبة، وهذا ما لا يمكن قبوله مع مصطلحات أخرى، فضلا عما أوردت في مقدمة البحث من أسباب اختيار مكافئ لسانيات الاستعمال.

---

١ السابق: الموضع ذاته.

٢ / ٠ : خلاصة التصورات:

يبقى التمايز بين طه عبد الرحمن ومحمد يونس، في طريقة اختيارهما للمكافئ المناسب، وهو يعكس بالضرورة حظ كل منهما ومعرفته بتراث العربية من جهة، وخلفيته الثقافية وتوجهه الفكري من جهة أخرى، خاصة أن يونس كتب بحثه بالإنجليزية، وهو رسالة للدكتوراه، في حين تبقى تصورات طه عبد الرحمن فكرية في الأساس؛ لمحاولة إيضاح فكر موجود، ولهذا انمازت تصوراته ببعدها الفكري.

ولهذا، تنامى اختيار طه عبد الرحمن؛ لأن حيثياته كانت دقيقة وواضحة، ولهذا كانت أكثر إقناعا للقارئ، وظل اختيار يونس محدودا بين اللسانيين؛ نظرا للملاحظات التي تؤخذ علي أسباب اختياره؛ من حيث عدم مناسبتها لذلك المشروع النهضوي من ناحية، كما أنه أضاف الوصف''الإسلامي'' الذي حجم المشروع وقصره على التراث العربي، من ناحية أخرى، وهذا يخرج التصورات الحديثة شكليا، ويبعده عن المشروع التداولي الذي أشار إليه طه عبد الرحمن، أو المشروع التخاطبي الذي أشار إليه يونس؛ لأن التخاطب فيه إشعار بالكلام''اللغة حالة الاستعمال'' الذي أشار إليها يونس، فيما أوردتُ أعلاه، والتراث فيه إشارات لعناصر غير لسانية، بيد أن قصْر المشروع على الجانب الإسلامي''تراث العربية'' يحرمنا، بل يحرم الباحثين من معالجة الكلام المنطوق، ومن ثم فاقتراح يونس، يحتاج إلى إعادة النظر، الذي يناسب الكلام المنطوق هذا من ناحية، كما أن وصفه بـ''الإسلامي'' يمكن أن يحرم تطبيقه على التصورات الحديثة من ناحية أخرى، لكن يظل الرد ماثلا، أن القصد التأصيل في تراث العربية أولا، ثم تتم المعالجة الحديثة أو التطبيق على الأعمال الروائية الحديثة، واستثماره في اللغة اليومية ثانيا، إلا أن الردَّ يظل جاهزا أيضا، حتى وإن كان هذا صحيحا، أن''الإسلامي''، يظل يحمل ظلالا تراثية، وعلى هذا يظل مقصورا على التراث، ومن هنا، يخرج الأعمال الحديثة أو التطبيق على الأعمال الأدبية، وهذا ليس دقيقا، كما أن فيه تضييقا لمجال البحث التداولي، من ناحية أخيرة.

إلا أن الذي يمكن قوله على تصورات طه عبد الرحمن ومحمد يونس، أن مكافئ''التداولية''

أفاد اللسانيين بشكل مباشر أو غير مباشر، ولم يشع اقتراح يونس"علم استعمال اللغة"، على الرغم من أن هذا التفضيل، جاء في إطار اقتراحه بـ"الذرائعية، والنفعية، والتداولية"، إلا أنه حين يقارن بمقترحه الأوَّل، يأتي في مرتبة تالية إذ لم يستعمله غيره تقريبا، بيد أن الملاحظة الجديرة بالنظر، أن يونس حين استعمل"علم استعمال اللغة"، وصفه بأنه تعريف حرفي، وشاع واستعمل أكثر من اختياره الأول•؛ لأن الاختيار الثاني، بقي فيه تعميم لا تقييد، كما هو في"التخاطب الإسلامي"، ويلتقي الاثنان حول المشروع الإسلامي، إلا أن وجوه الانمياز واضحة؛ أن طه عبد الرحمن حاول أن يؤصل للمصطلح من التراث واتخذ منه متكأ، وأشار إلى الأفكار الموجودة في تراث العربية، لكنه لم يكن يريد أن ينشئ علما لما هو وارد في التراث، على نحو ما هو موجود مع"علم الوضع"، وهو ما سعى إليه يونس، ويمثل هذا الملمح علامة فارقة بين تصور الرجلين.

كما أني لم أجد أحدا من الباحثين العرب، سبق طه عبد الرحمن• في هذه المعالجة؛ لأن

• ينظر: حافظ إسماعيلي علوي: التداولية: علم استعمال اللغة، ص ١٢. كما أن ثمة إشارات عدة من قبل الباحثين في هذا المجال، ليست تعريفات، بل إشارات، وربما يكون ليونس دور في دعم هذه الفكرة بشكل أو بآخر. نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي، ص ١٠، ١٤، وفي الصفحة الأخيرة أشار إلى تعريف التداولية بأنها: دراسة اللغة في الاستعمال ... أو التواصل ... ويبرر نحلة بأنه أوجز تعريف وأقربه إلى القبول هو: اللغة في حالة الاستعمال، أو التواصل؛ لأنه يشير إلى أن المعنى ليس شيئا متأصلا في الكلمات وحدها، ولا يرتبط بالمتكلم وحده، ولا بالمستمع وحده، فصناعة المعنى، تتمثل في تداول اللغة بين المتكلم والمستمع ..." السابق، ص ١٤"، هذه رؤية توماس التي نقلها نحلة واقتنع بها ونسبها إلى صاحبها، وهذا ما لم يفعله يونس، إذ لم أجد له إحالة لتعريف اللغة في حالة الاستعمال إلى باحث سابق.

• ذكر محمد يحياتن في تقديمه لترجمة المصطلح، أنه اعتمد هذا المصطلح"التداولية"، بناء على ما ورد في القاموس اللساني للدكتور عبد الرحمن الحاج صالح"مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص١"، وهو قاموس حديث نسبيا مقارنة بما هو وارد لدى طه عبد الرحمن، إذ صدر في عام ١٩٨٩وبينهما فترة زمنية، كما أنه ليس اسمه"القاموس اللساني"، حسب ما ذكر محمد يحياتن، بل اسمه"المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات"، وهو عمل بالاشتراك لا =

الفلاسفة مهتمون بمعالجة بيان العلاقة بين الفكر واللغة وقصد المتكلم، وما الذي يجعل الكلام واضحا؟ وما العناصر التي يجب الاعتماد عليها حتى يكون الكلام أكثر وضوحا؟ إذن، ما الذي تقدمه التداولية للسانيات؟ وما العلاقة بينهما؟ تظهر الدراسات الفلسفية أن الفلاسفة والمناطقة مهتمون بهذه النوعية من البحث، وأنهم سابقون للسانيين.

وقد ظهرت اللسانيات التداولية؛ نتيجة أن اللسانيات البنيوية''السوسيرية'' نظرت إلى دراسة اللغة من خلال شعبتين؛ اللسانيات الصورية''التركيبية'' واللسانيات الجوانية''الدلالية''، غير أن الذي يلاحظ على الدرس اللساني العربي، أنه ركَّز على اللسانيات الصورية''لسانيات اللسانيات'' بشكل لافت للنظر، وهو الاتجاه الذي نما واشتد عوده في الدرس اللساني المعاصر، واختفى أو كاد الاتجاه الآخر، على الرغم من وجوده منذ وقت مبكر إلى حد ما، مقارنة بالاتجاه الأوَّل في اللسانيات العربية من جهة، كما أنه ظهر مبكرا مقارنة بالاتجاه الثاني، الذي لم يكتب له الذيوع والانتشار، إلا في الحقبة الأخيرة من نهاية القرن العشرين، وبداية القرن الحالي، من جهة أخرى.

كما أن اللسانيين العرب، لم يأخذوا باقتراحات الفلاسفة في الغالب، باستثناء اقتراح طه عبد الرحمن الذي ذاع وانتشر بين اللسانيين فقط. كما أن ثمة شيئا لافتا للنظر؛ أن اتجاهاتهم تعددت فيما يتعلق باستعمال مصطلح Pragmatics، كما هي عند وليم جيمس وبيرس وفتجنشتين، وعلى الرغم من التقارب الفكري بين جيمس وبيرس، مما يشير إلى أن أسبابا كثيرة أدت إلى نشأة الاتجاه التداولي في الفلسفة؛ بمعنى أنه ليس هنالك سبب محدد أدى في عاقبة الأمر إلى أن ينشأ هذا الاتجاه؛ نتيجة لتصورات فلسفية حديثة رفضت تصورات الفلسفة التقليدية، وطرحت البدائل الفعلية، وكانت اللغة مثار النقع، حين مثَّلت حجر الزاوية في كل هذه التباينات الفلسفية، إن صح التعبير، ومن ثم، يمكن القول: إنها كانت تمثل القاسم المشترك أو الحل الأمثل الذي توقف أمامه الفلاسفة، على الرغم من تباين اتجاهاتهم.

= عملا منفردا، وهذا ما لم يشر إليه المترجم، فضلا عن ذلك؛ أن إشارة محمد يحياتن فيها إهدار لجهود طه عبد الرحمن الحثيثة في تثبيت دعائم اقتراحه.

الفصل الثاني

العلاقة بين البلاغة العربية ولسانيات الاستعمال

دراسة في "النهاية"

- دور الرازي في الصياغة النهائية والأخيرة للبلاغة العربية:
  - ـ دلالات تقسيم النهاية.
  - ـ دور الرازي في صياغة البلاغة العربية.
  - ـ من وجوه الانمياز بين تصورات الرازي وتصورات السكاكي.
- جوانب من لسانيات اللسانيات ولسانيات الاستعمال:
  - ـ التبصرات الأوليَّة للسانيات الاستعمال.
  - ـ من عناصر لسانيات الاستعمال.
- الكلام والنص والخطاب والتخاطب من منظور لسانيات الاستعمال.
- القصد والمعنى والدلالة وما يرتبط بها ... مقاربة أوليَّة.

١ / ٠ : دور الرازي في الصياغة النهائية والأخيرة للبلاغة العربية:

١ / ١: دلالات تقسيم"النهاية"[١]:

الناظر في النهاية، يجد الرازي يقسِّمه إلى ثلاث شُعب على النحو الآتي:

القسم الأول: التصور الأوليّ: الفصاحة والبلاغة والدلالة اللفظية والدلالة الوضعية ... إلخ.

القسم الثاني: التصور النظري العام: أحكام الدلالات المعنوية.

القسم الثالث: التحليل: النظم.

تلكم هي قسمة الرازي الثلاثية في"النهاية"، يتصل بعضها ببعض اتصالا شديدا، وأنا أستظهر العلاقات المتشابكة والمتداخلة في التصورات الآتية:

الأول: التصور الأوليّ: يشتمل على فصلين، الجملة الأولى في المفردات، وتناول فيها: دلالات اللفظ على المعنى. في حقيقة البلاغة والفصاحة، وتشتمل على"الدلالة اللفظية"وفيها بابان؛ الدلالة اللفظية والدلالة الإلزامية[٢].

وما يعنينا أن الرازي نصَّ على قضية درج قدامى اللغويين عليها في مؤلفات"فقه اللغة"، وهي قضية"التوقيف والاصطلاح" أو ما عناه بشكل موجز من دلالة اللفظ بالوضع أو الدلالة بالإفادة المعنوية[٣]. فالألفاظ في دلالاتها الوضعية: إما أن تفيد مسمياتها بالكمال، أو لا تفيد شيئا منها

---

١ أورد د. أحمد مطلوب تقسيما موسعا حول تقسيم الرازي في"النهاية"وأخذ عليه بعض المآخذ"القزويني وشروح التلخيص، ص٤٣ وما بعدها"، غير أنه في نهاية حديثه، قال: ومع هذا يبقى ذا قيمة في دراسة وتطور البلاغة العربية؛ لأنه يعتبر حلقة وصل بين بلاغة عبد القاهر وبلاغة السكاكي وتلاميذه من المتأخرين. السابق، ص ٤٥، وهذا النص الأخير، يؤكد ما أوردته في موضع لاحق؛ أن كتاب"النهاية"يمثل مرحلة وسطى بين الجرجاني والسكاكي.

٢ قسم الألفاظ تقسيما دلاليا ، فجاءت في ثلاثة:"المطابقة، التضمين، الالتزام". المحصول ١ / ٧٦ وما بعدها.

٣ النهاية، ص ٦٢. وتناول في" المحصول " البحث عن الواضع والموضوع والموضوع له ١ / ٥٧ : ٦٨.

أصلا. فإما أن تفيد إفادة ناقصة، فذلك غير معقول ... ويخرج من هذا التحقيق أن:الإيجاز والاختصار والتطويل والإطناب والحذف والإضمار، يستحيل تطرقها إلى الدلالات الوضعية. ولهذا السبب، لم يُستعمل في العلوم العقلية، إلا الدلالات الوضعية؛ لعدم احتمالها للزيادة والنقصان، الموقعين في الغلط والشبهة[1].

يشير النص بوضوح إلى أن الدلالة الوضعية غير مقصودة في تحليلاته؛ لأن دلالتها محدودة، أما الدلالة المعنوية فهي المقصودة، وهي ما ينصب عليها التحليل البلاغي في الكتاب بوجه عام؛ لأنها تدخل في غاية البلاغة، ويدخل فيها المجاز والاستعارة والكناية والتشبيه والتطويح ... إلخ.

وأما الإفادة المعنوية، فلأجل أن حاصلها عائد إلى انتقال الذهن من مفهوم اللفظ إلى ما يلازمه من اللوازم، ثم اللوازم كثيرة، وهي تارة تكون قريبة، وتارة تكون بعيدة. لا جرم صحّ تأدية المعنى الواحد بطرق كثيرة، وصحَّ في تلك الطرق أن يكون بعضها أكمل من بعض في إفادة ذلك المعنى وتأديته، وبعضها أنقص وأضعف[2]. وأُستجلي جوانب النص فيما يلي:

١ ـ أن الألفاظ لا قيمة لها منفردة، وإنما حين تكون في تراكيب؛ لأنه يأخذ بعين الاعتبار المقامات، وهي عناصر غير لسانية ... وهذه الرؤية متأثر فيها بالجرجاني، وأشار إليها كثيرا في"المحصول"[3]. كما أنها حصيلة تراكمات معرفية، تتفق كثيرا مع اللسانيات الحديثة.

٢ ـ أن قيمة الألفاظ إذا كانت مفردة، دلالتها تساوي الدلالة الوضعية في العلوم العقلية، ومن ثم، نلاحظ التسوية القائمة بين قيمة الألفاظ منفردة وقيمة التراكيب في العلوم العقلية. وعلى هذا، فوجه التلاقي بينهما أن الدلالة فيهما مباشرة، وهي ليست مقصودة في تحليلاته.

---

١ السابق، ص ٦٢، ٦٣.

٢ السابق، ص ٦٣.

٣ يقول: ليس الغرض من وضع اللغات أن تفاد بالألفاظ المفردة معانيها ... المحصول ١ / ٦٧.

٣ ـ أن الطرق التي تؤدِّي بها التراكيب المعاني ليست واحدة، وبعضها أكمل من بعض، بناء على تباين المقامات، التي تؤدي دورا كبيرا في تحديد المقصود، وهي عناصر غير لسانية، وهذا يشير إلى أن الرازي كان يراعي هذه الوسائل، التي تعد أساسا في لسانيات الاستعمال بشكل ضمني.

ويقودنا هذا إلى نص آخر ذكره الرازي حين قال: ثم للتركيب المفيد مراتب كثيرة، ولها طرفان وأواسط، فالطرف الأعلى؛ هو أن يقع ذلك التركيب، بحيث يمتنع أن يوجد ما هو أشد منه تناسبا واعتدالا في إفادة ذلك المعنى منه. والطرف الأسفل؛ هو أن يقع على وجه، لو صار أقل تناسبا منه، لخرج عن كونه مفيدا لذلك المعنى، وبين هذين الطرفين مراتب متباينة، تكاد تكون غير متناهية، واختيار أحسنها يقتضي الفصاحة في النظم[١].

وفصاحة الكلام أن تتوفر فيه: المناسبة، ومراعاة مقتضى الحال، ومراتب السامعين وأقدارهم وأزمنتهم وظروفهم الاجتماعية، وهي شرائط أساسية في لسانيات الاستعمال. وعلى هذا، نزل القرآن الكريم منجما، مراعاة لكل هذه الشرائط، كما أن الكلام الذي يتسم بالقبول؛ كلام خال من الوعورة الصوتية واللفظية، وهذا ينطبق على القرآن الكريم؛ لأنه كلام خاص.

وعلى هذا، فثمة نصوص أدبية بلغت مبلغا من الفصاحة، بيد أن فصاحتها تبقى بدرجات متفاوتة، خلافا للنص القرآني؛ الذي يتسم بـ"الفصاحة"، وهذا فارق جوهري بين القرآن الكريم والنصوص الأخرى. وما يريد الرازي إنجازه = أن الكلام عن المقدمة لكتابه لازم لزوما؛ بحيث يمكن اعتبارها تهيئة لما يريد أن ينجزه من خلال تصوراته التي يسعى إليها.

إن الخبر والتشبيه والاستعارة والمجاز، وكذلك النظم وقضاياه تأتي من خلال التراكيب، ومن ثم، كان التركيز عليها، باعتبارها ذات أهمية كبرى. وهي المقصودة في هذه التراكيب، والمقصود منها تحديدا الإفادة، وهذه الإفادة والمقاصد كثيرة ومتنوعة، غير أن صورها محدودة خلافا للسياقات،

---

١ السابق، ص ٦٤ .

فإنها غير متناهية، حسب تعبير الرازي[١]. ومن هنا نراه يتوقف عند مثل هذه العناصر اللامتناهية في بيان هذا التصور الموجز في المقدمة.

١ / ٢ : دور الرازي في صياغة البلاغة العربية:

ذهب المحدثون من البلاغيين إلى أن السكاكي قنن البلاغة وجعلها في قوالب جامدة، فتحولت إلى قواعد جافة[٢]. وذهب آخرون إلى أن الرازي هو الذي صنع هذا الصنيع[٣]. وأشير إلى أن هذا الاتجاه ليس السكاكي أوّل من بدأه؛ إذ سبقه الرازي، حيث قنن علوم البلاغة إلى حد بعيد، على ما أورده مطلوب حين قال: وهو أول من حاول القضاء على الروح الأدبية في كتابيّ عبد القاهر، وتحويل البلاغة إلى جهة تهتم بالضبط والتحديد والحصر المنطقي، وأول ما يطالعنا في كتاب الرازي هو دعوته إلى ترتيب أصول البلاغة، ووضع قواعد ثابتة لها[٤]، وإن لم يكن قد صاغها فيما تحولت إليه على يد السكاكي إلى علومها الثلاثة"المعاني، البيان، البديع"•، فقد اختصر

---

١ السابق، ص ٦٣.

٢ د. عبد العزيز عتيق: تاريخ البلاغة العربية، ص ٢٧٢، وقد ذكر د. أحمد مطلوب: لم تزل البلاغة تكتمل شيئا فشيئا إلى أن مخّض السكاكي زبدتها، وهذّب مسائلها، ورتب أبوابها؛ فكان أول من قسّم البلاغة علمين متمايزين ... "القزويني وشروح التلخيص، ص١٥٥" ثم أعاد هذا النص مرة أخرى وزاد فيه: ووضعها الوضع الأخير. وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أنه علم يتعلق بالنظم سماه علم المعاني وعلم يتعلق بالتشبيه والمجاز والكناية أو بالصورة الأدبية سماه علم البيان، ولم يطلق على القسم الثالث مصطلح "علم البديع". القزويني وشروح التلخيص، ص١٥٥، وهذا يدل على أنه جمّد البلاغة، وإن لم يذكرها صراحة.

٣ د. رجاء عيد: فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، ص ٣٤.

٤ د. أحمد مطلوب: القزويني وشروح التلخيص، ص٤٣، وينظر بدوي طبانة: البيان العربي، ص ٣٣٨.

• تجدر الإشارة إلى أن د. أحمد مطلوب ذكر أن السكاكي لم يقسِّم البلاغة إلا إلى علمين. شروح التلخيص، ص١٥٥، وكان قد ذكر في موضع سابق من الكتاب؛ أن البلاغة انقسمت إلى علومها الثلاثة على يد السكاكي. السابق، ص ٤٣، وهو أمر يحتاج إلى إعادة نظر.

الرازي كتابيّ عبد القاهر في''النهاية''، إلا أنه تدخل في مواضع كثيرة بالمحو والإثبات والاعتراض، على ما هو وارد في مواضع عدة من الكتاب، وما ذكره محقق كتاب''النهاية''[1]، كما أنه صاغ كتابي عبد القاهر''الدلائل والأسرار''من خلال دمجهما في نظرية علمية في''النهاية''، وكذا نقل كتاب الوطواط''حدائق السحر''[2]، كما نقل فيه آراء النظام والرماني، ومن هنا، فقد صاغها في قواعد وتقسيمات وتفريعات، على ما يظهره الجانب المنطقي والفلسفي•. وعلى هذا، فالكتاب خلاصة ما ورد قبله، فضلا عما أضفاه من شخصيته المعرفية.

وقد لحظت أن الباحث ذكر هذه السمات، ثم أعاد ذكرها نزلة أخرى، وعلى هذا، يمكن أن أعدها ذات وجهين متمايزين، الأول: ميزات ينماز منها''النهاية''. والثاني: ملاحظ على ما أتى به الرازي؛ وقد دعاني إلى التعليق على هذه الرؤية، أنه ذكرها على أنها مما يثقل ميزان''النهاية''، على نحو ما تبدَّى لي بوضوح، ثم عاد تارة أخرى، وعدّ كل هذه الميزات مآخذ، وفعل الشيء ذاته مع السكاكي[3]. وإذا كان النقد الذي وجه إليهما، يكاد يكون واحدا، فإن العناية بكتاب الرازي أولى وأهم من العناية بكتاب السكاكي = إذ هو أسبق زمانا من السكاكي؛ إذ ''تُوفي الرازي ٦٠٦هـ''، وتُوفي السكاكي ٦٢٦ هـ'' وإن كان قد عاصر الرازي، إلا أنه أشار إلى أنه اعتمد على''النهاية''[4]، كما أن العناية بمؤلفات موسوعي مثل الرازي ادعى من العناية بكتاب السكاكي''مفتاح العلوم''، وكل هذا يستدعي أن العناية بـ''النهاية'' أوْلى من العناية بـ''مفتاح العلوم''، فضلا عما أورده مازن المبارك من:

---

١ ذكر د. بكري شيخ أمين مواضع انمياز الرازي من الجرجاني'' النهاية، ص ٤٩ : ٦٢''، وقد أورد د.مطلوب الملاحظة ذاتها تقريبا. القزويني وشروح التلخيص، ص ٤٣: ٤٥.

٢ د. شوقي ضيف: البلاغة تطور وتاريخ، ص٢٧٥، ٢٨٥.

• وجَّه د. عبد العزيز عتيق عددا من وجوه النقد لـ''النهاية''، تاريخ البلاغة العربية، ص ٢٧٠.

٣ السابق، ص ٢٧١.

٤ السابق: الموضع ذاته.

أن الرازي ابتدأ بتلخيص كتب عبد القاهر الجرجاني تلخيصا أخذ يبتعد بالبلاغة عن النصوص، ويقترب بها من الحدود والقوانيين، والأحكام والقواعد، ثم استكملت"تقعيدها"على يد السكاكي في كتابه"مفتاح العلوم"[١]. والعنوان الذي جعله للفصل السادس"نحو الانحراف والجمود[٢] . بينما الذي ظل ظاهرا أن عناية الباحثين بمؤلف السكاكي أكثر؛ لأن البلاغة على يديه اكتمل شكلها النهائي والأخير. وعلى الرغم من ذلك، فإن التمايز بين عمل الرجلين ظاهر وبادٍ، وقد ناقشته في المطلب السابق.

١ / ٣ / ٠ : من وجوه الانمياز بين تصورات الرازي وتصورات السكاكي:

١ / ٣ / ١ : أن السكاكي أول من قسَّم البلاغة إلى علومها الثلاثة"المعاني، البيان، البديع"[٣]، وهو ما ليس موجودا عند الرازي = فقد قام الأخير بإكمال تقسيم البلاغة الذي بدأه الرازي، على ما أورده مازن المبارك[٤]، دون أن يشير إشارة مباشرة إليه.

١ / ٣ / ٢ : يحمل فكر الرازي التصورات الأولية، بناء على النقطة الأولى من تقسيم البلاغة، وهو ما أفاد السكاكي، وجعله أكثر جرأة على الإقدام، على ما أقدم عليه من تقسيمه البلاغة العربية تقسيمه واضحا وظاهرا لما هو ثابت له

١ د. مازن المبارك: الموجز في تاريخ البلاغة، ص ١١٠.

٢ السابق، ص ١٠٨.

٣ على الرغم من أن د. أحمد مطلوب ذكر أنه قسَّم البلاغة قسمين. القزويني وشروح التلخيص، ص ١٥٥. إلا أنه عاد وذكر أن هنالك تداخلا ظاهرا في موضوعات علم البديع مع علميّ المعاني والبيان، القزويني وشروح التلخيص، ص ١٥٦ وما بعدها، وذكر أنه قسَّم البديع قسمين ولم يسمه بهذا الاسم، وأدخل فيه بعض الموضوعات وأخرج بعضها، السابق، ص١٥٩، وعلى الرغم من ذلك يبقى تصوره الفعلي والجوهري؛ أنه قسم البلاغة إلى علومها الثلاثة.

٤ د. مازن المبارك: الموجز في تاريخ البلاغة، ص ١١٠.

بيـقين[1].

١ / ٣ / ٣ : على الرغم من أن الرازي لا يعتمد"التقعيد" في البلاغة، إلا أن تصوراته يمكن أن توصف بصفة العموم مقارنة بمعالجة السكاكي، وهي صفة توصف بها الأعمال الأولية.

١ / ٣ / ٤ : أن تقسيم السكاكي البلاغة العربية قسمين رئيسيين"طلبي وغير طلبي"، في حين أن تقسيم الرازي لا يعتمد إلا التركيب الخبري، وعلى هذا، فقد نحا الرازي منحى جديدا[2]، مفارقا به ما كان سائدا يومئذ من التقسيم الثلاثي، وسنحاول أن نستظهر هذا في سياق آخر من البحث[3].

ويمكن تقسيم مراحل البلاغة العربية إلى ما يلي:

<u>المرحلة الأولى</u>: العامة: معالجة الظواهر البلاغية في مواقف متفرقة•، كما كان يحدث من النابغة في الأسواق في العصر الجاهلي، وما كان يدور من تفسير لبعض الآيات القرآنية من النحاة، أمثال أبي

---

١ يقول د. بدوي طبانة في هذا الشأن: ولست أشك في أن هذا الكتاب كان أحد الأصـول التي اعتمد عليها السكاكي اعتمادا كبيرا في قسـم من مفتاح العلوم، وإن كانت شـهرة السكاكي قد فاقت شهرة الرازاي وغـيره من البلاغيين ، فلم يذكر الرازي إلا قليل منهم ... البيان العربي، ص ٣٣٨.

٢ أورد الطبطبائي نقلا عن ابن سينا: أن المناطقة العرب استبعـدوا المـركبات التامة غـير الخبرية عـن دائـرة تحليلـهم الذي قصروه على التركيب الخبري؛ لأنه وحده النافع في العلوم. نظرية الأفعـال الكلامية، ص ٤٥. وهذا يؤكد أن الرازي يطبق فكر المناطقة على البلاغة، وإن لم يذكر هذا صراحة.

٣ عالجت د.نصيرة محمد غماري هذه القضية معالجــة وافيـة حين ربطتها بالتصـورات التداولية"النظـرية التداولية عند الأصوليين، ص٤١ : ٨٢"وسأتناولها تارة أخرى في الفصـل الرابع في مؤلفـات الرازي ؛ نـظرا لتبـاينالمعالجتين.

• أشار إلى أن البلاغة العربية كانت في البداية عـبارة عن إشـارات أو توضيـح لفكرة؛ حتى جاء الجاحـظ في"البيان والتبيين والحيوان"؛ ليمثل مع مؤلفات أخرى المرحلة الثانية، ثم جـاءت الـمرحلة الثـالثة ومنها، كتـاب ابـن قتيبة "٢٧٦ هـ": تأويل مشكـل القرآن، الذي يعـد مع بعض المؤلفات الأخرى، بناء عـلى تصـوره، ثم تـأتي الـمرحلة الرابعة، ويمثلها ثعـلب وتلميذه ابن المعتز، فمن شاء فليرجع إلى: تجديد البلاغة، ص ٧، وواضح أن العرض جاء مقتضبا إلى حد بعيد، ولم أتبـع هذا التقسيم الذي سار عليه؛ خاصة أني اطلعت عليه في المـرحلة الأخيرة قبيل=

عمرو بن العلاء"ت ١٥٤ هـ"، فقد كان له درس كل أسبوع في المسجد، يعرض فيه لمثل هذه القضايا، أو مثلما كان يدور بين عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي من النحاة وبين الفرزدق من الشعراء.

المرحلة الثانية: تبلورت فيها هذه الإشارات والأفكار المذكورة في المرحلة الأولى في عدد من المؤلفات، ويمثلها ابن عباس"ت ٦٩ هـ" في تفسيره: غريب القرآن، ومقاتل بن سليمان"ت١٥٠ هـ" في تفسيره • تفسير مقاتل"، والكتاب لسيبويه"ت ١٨٠هـ"، وكتب معاني القرآن في أواخر القرن الثاني وأوائل القرن الثالث الهجري التي بدت فيها الإشارات البلاغية بصورة ناصعة إلى حد بعيد، غير أنها لم تكن تصريحا بل تلميحا. ولم تكن تعنى بالتنظيم بقدر ما كانت حسب المقامات والسياقات.

المرحلة الثالثة: المصنفات الأولى: كتب فقه اللغة، وتنقسم إلى قسمين:

- المصنفات المباشرة: وهي المؤلفات التي تنص على العناوين مباشرة، مثل: فقه اللغة لابن فارس"ت ٣٩٥ هـ" والثعالبي"ت ٤٢٩ هـ"، ودلالة التسمية واضحة مستعلنة.

- المصنفات غير المباشرة: هي المؤلفات التي تعالج هذه الموضوعات من الدراسة اللسانية، لكن عناوينها مختلفة، ومنها ابن جني في" الخصائص" وابن سِيدة"المخصص"، والسيوطي"المزهر في علوم اللغة وأنواعها"... إلخ. وفي هذه المرحلة بدت الملامح المائزة لبعض الأبواب والمصطلحات البلاغية، تأخذ منحى مغايرا، كما هي عند ابن فارس"ت ٣٩٥ هـ" وابن جني"٣٩٢ هـ"، وهو ما لم يكن باديا في المرحلتين السابقتين.

المرحلة الرابعة: بدت علوم البلاغة في التبلور، وإن كانت قد بدأت بشكل مبكر، على ما هو موجود في كتاب"قواعد الشعر" لثعلب"ت ٢٩١ هـ" و"علم البديع" لابن المعتز"ت ٦٤٦"، وكان ابن المعتز يقصد بـ"علم البديع"علوم البلاغة الثلاثة مجتمعة، على ما أشار إليه د. مطلوب، بيد أن

= طباعة هذا البحث، ومن ثم لزم الإشارة إليه.

التفاصيل الأساسية والملامح البارزة بدأت مع هذه المؤلفات، على الرغم من أنها بدأت في مرحلة سابقة، فإن المرحلة الرابعة والأخيرة مرت بعدد من المراحل:

المرحلة الأولى: عبد القاهر في كتابيه"الدلائل والأسرار"، وقد ذكر د. أحمد مطلوب: أخذت البلاغة تنمو وتزدهر حتى ظهر عبد القاهر الجرجاني، فسار بها نحو الكمال، وقرر مسائلها وهذبها، فكان كتاباه"دلائل الإعجاز"و"أسرار البيان"قمة البلاغة العربية ...[1].

بيد أن ما يستلفت النظر أن د. مطلوب عاد وذكر أن الجرجاني لم يأت بموضوعات جديدة إلا ما كان من تهذيب، وتبويب، وتحليل للنصوص الأدبية، وكان بحثه لا يختلف عن السابقين[2].

وإذا كان المحدثون من البلاغيين لا يعيرون اهتماما لتصورات عبد القاهر النظرية، فيما يختص بتقسيم البلاغة، إلا أنه قدَّم كتابين، الأول: دلائل الإعجاز، والثاني: أسرار البلاغة، وظني أنه كان على وعي؛ أن الأول يشتمل على عناصر علم المعاني. والثاني: يشتمل على دراسة ما سُمي فيما بعد بـ"علم

---

١ د. أحمد مطلوب: القزويني وشروح التلخيص، ص ١٥٣.

٢ السابق، ص ١٥٤.

وقد أورد سببين لعدم اعتبار عبد القاهر واضع علم البلاغة، الأول: أن موضوعاتها قد بحثت قبله. والثاني: أنه لم يفصل بينهما، كما فعل المتأخرون"السابق: الموضع ذاته"، ولم أجد أحدا قال إن عبد القاهر واضع علم البلاغة؛ حتى يحتاج رأيه إلى رد !!

غير أن الذي يمكن الإفادة منه؛ أن د. مطلوب أخذ فيما أخذ على الرازي والسكاكي أنهما قسَّما وبوَّبا علوم البلاغة، على ما أورده وأوردت بعضا منه، سوى أنه لم يأخذ ذلك على الجرجاني، على الرغم من أنه أخذه على اللاحقين، بل الأكثر من ذلك، أنه ذكر أن التقسيم والتبويب، بدأ منذ وقت سابق لعبد القاهر، حينما قسم ثعلب" قواعد الشعر" وتبعه تلميذه ابن المعتز في كتابه"علم البديع" لم أر نقدا منه لهما، بل جعل من هذا التبويب علامة على بداية مرحلة جديدة، كما هي الحال مع من ذكرهم" السابق، ص١٥٣" كما أنه - في موضع آخر - جعل من تقسيم الجرجاني علما له أصوله وأهدافه وقواعده"القزويني وشروح التلخيص، ص٤٣"، وعلى هذا بدت رؤية د. مطلوب فيها نظر في التعامل مع هذه التصورات، وإن كان هذا لا يقلل من قيمتها العلمية الخالصة.

البيان''، إذ اشتمل الكتابان على علمي''المعاني'' و''البيان''، أما علم البديع فقد ورد فيهما ضمنا. أتصور أن الأمر كان واضحا في ذهن الجرجاني•، وإن لم يكن بالوضوح الذي كان لدى اللاحقين ؛ لأن الجرجاني كان مشغولا بالتطبيق أكثر من التنظير؛ إذ التنظير يأخذ وقتا، ومن ثم ركز أساسا على العنصر المهم والأساسي في البلاغة وهو التطبيق .

ويبدو أن الرازي لمح هذا الملمح، فحاول دمج كتابي عبد القاهر في نظرية واحدة، على ما حصل في''النهاية'' و''مفتاح العلوم''، ويبدو أن هذا سبب كاف في بيان أن العلماء فيما بعد يختصرون كتابي عبد القاهر في كتاب واحد، بل كان أمر المتأخرين خلاف ما ذهب إليه الجرجاني في إطاره العام؛ إذ قسَّموا البلاغة ضمنا على يد الرازي وبشكل أوضح على يد السكاكي، ثم التقسيم الأخير على ما هو في''الإيضاح'' للخطيب القزويني و''شروح التلخيص'' للتفتازاني، وقد كان لكل منهم إضافة تخصه بشكل أو بآخر[١].

المرحلة الثانية: الزمخشري''ت ٥٣٨ هـ'': أشار إلى علمي المعاني والبيان في مقدمة''الكشاف'' بناء على تصور عبد القاهر، بيد أنه لم يؤلف كتابا في البلاغة، غير أنه قدم تفسير''الكشاف'' الذي يعد تطبيقا عمليا لنظرية''النظم'' عند الجرجاني.

المرحلة الثالثة: الرازي''ت ٦٠٦ هـ'': مثَّلت الملامح الجوهرية الفارقة، وقد كانت تمهيدا للمرحلة الأخيرة على يد السكاكي، وإن لم يقسم علوم البلاغة، إلا أن كتابه''النهاية'' يحمل في طياته ذلك التقسيم، الذي عُرف فيما بعد.

• يتفق هذا الرأي مع ما ذهب إليه د. رجاء عيد؛ إذ رأى أن كتابيّ عبد القاهر لم يكن يقصد بهما أن يفصل علوم البلاغة، لكنهما كانا طريقا لمن جاء بعده لفصل علوم البلاغة. فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، ص ٣٣.

١ المتتبع للتأليف في الدرس البلاغي يلاحظ تطورا واعيا في المصطلحات والتقسيمات، ويحتاج هذا الأمر إلى دراسة موسعة، وقد أشار د. مسعود صحراوي إلى هذا الملحظ إشارة سريعة: التداولية عند العلماء العرب، ص٥٣ وما بعدها.

المرحلة الرابعة: أضاف السكاكي قسما ثالثا إلى تصورات عبد القاهر الضمنية والزمخشري الصريحة، وإن لم يؤلف كتابا بلاغيا، وقد وقع في تكرار بعض أبواب البديع بين علمي المعاني والبيان، على ما ذكره مطلوب[1]، وإن بدت الفروق واضحة بين تصورات الجرجاني من ناحية وتصورات السكاكي والرازي من ناحية أخرى، وأسوق بيانا منها على النحو الآتي:

- لم يشر الجرجاني إلى تقسيم علوم البلاغة، وإنما ورد عند السكاكي بشكل مباشر، وعند الرازي بشكل ضمني، على ما أوردته أعلاه.

- يغلب على الجرجاني والزمخشري الطابع الجمالي في التحليل، بينما يغلب على تقسيم البلاغيين اللاحقين"الرازي، السكاكي" التقسيم والتقنيين والضبط والطابع الفلسفي. ومن ثم فإن مراحل تقسيم البلاغة، مرّت بـ:

- الملاحظات العامة.
- التفاسير وكتب معاني القرآن وإعرابه والكتاب لسيبويه.
- مرحلة مؤلفات لسانية متأخرة، أطلق عليها اسم غريب في التراث العربي"فقه اللغة".
- مرحلة الجرجاني والزمخشري: الإشارة والتطبيق الجمالي دون التأليف الصريح.
- مرحلة الرازي"النهاية": مرحلة التقعيد الفلسفي دون التقسيم الصريح، ولن اعتبرها مرحلة السكاكي؛ لأن الأخير نال من الباحثين ما يستحق من العناية، ومن ثم، كان هذا البحث الذي ضمن أهدافه أن يسلط الضوء على إضافات الرازي وتصوراته الفعلية وربطها بلسانيات الاستعمال.

---

١ أشار د. أحمد مطلوب إلى أن السكاكي حين وضع علم البديع، وقع في تكرار كثير من قضاياه"تجديد البلاغة،ص١٤"، ويبدو أن هذا هو الذي جعل القزويني يجعل القسمة ثنائية؛ لأنه أدخل قضايا علم البديع في قضايا علم المعاني.

وما يعنينا هي إشارة د. أحمد مطلوب إلى أن الرازي قعَّد البلاغة العربية، فصارت علوما جامدة[1]، وهي إشارة مفيدة لمقصدي من نواح عدة؛ أن الرازي أسبق من السكاكي زمانا، ومن هنا، فإن إفادة السكاكي من الرازي في"النهاية" ثابتة له بيقين، خاصة أن عمل كليهما اختصار لكتابيّ عبد القاهر، وقد أوردت السبب الذي بدا لي في اختصار الرازي لكتابي عبد القاهر، مضيفا إليه تصوراته الشخصية، كما لمح هذا بكري شيخ أمين محقق"النهاية"، وقد أوردته في موضع سابق.

٦ ـ مرحلة السكاكي: مرحلة التقعيد والتقسيم والإضافة"مفتاح العلوم".

٧ ـ مما لا ريب فيه أن السكاكي أفاد من تصورات الجرجاني، غير أن الإفادة من تصورات الرازي أنصع وأبين؛ ذلك أن الأخير جعل تقسيمات علوم البلاغة ثلاثة ضمنا، سوى أنه لم يشر إلى ذلك إشارة تطبيقية في"النهاية"، ومن هنا، بدا طرح السكاكي شاخصا وظاهرا، حين أضاف إلى علمي الجرجاني والزمخشري علما ثالثا"البديع" الذي تضمن"النهاية" جانبا منه. وبناء على هذا، فإن إفادة السكاكي من الرازي لا شوب فيها.

****

٢ / ٠: جوانب من لسانيات اللسانيات إلى لسانيات الاستعمال في النهاية:

٢ / ١: التبصرات الأوليّة لـ"لسانيات الاستعمال"في النهاية:

أشير إلى أن هنالك تمايزا جوهريا بين معالجة البلاغيين واللسانيين، على الرغم من جوانب الاتفاق بينهما، بيد أن الملاحظ أن معالجة اللسانيين تنطلق من الدلالة اللسانية بشكل أساسي، في حين تعتمد الدراسة البلاغية على استخلاص الدلالة من سياق الاستعمال إلى حد بعيد، وهنا يبدو الانمياز واضحا؛ لأن البلاغيين على الرغم من اشتراكهم مع اللسانيين في معالجة قضايا لسانية، إلا أنهم كثيرا ما ينطلقون في معالجتهم من الاعتماد على عناصر"مقامية"، كما يهتمون بالتفريعات وقضايا أخرى، وإن كانت اللسانيات الحديثة، تولي الاهتمام بالسياق رعاية خاصة. ما أريد بيانه أن البلاغة العربية،

---

١ د. أحمد مطلوب: القزويني وشروح التلخيص، ص ٤٣.

تركز على عناصر غير لسانية، وهي كائنة ومنتشرة في كل جزئية من جزئياتها. ومن الجدير بالذكر أن أشير إلى نقطتين[1]:

١ ـ أن علم البلاغة ليس النظير التقليدي للتداولية الحديثة، وإن كان هنالك جزء كبير منها يندرج في هذا الاتجاه.

٢ ـ على الرغم من أنها تقع في حدود المعالجة البلاغية، ألا أنها تعتمد على قدرة الجماعة اللغوية على فهمها، غير أني لاحظت أن تحليلاته، لا توحي بهذا الانمياز في الاستعمال، ويبدو هذا الملحظ حين نراه في مواضع عدة يحلل فيها الكلام، يأخذ بعين الاعتبار"المتكلم والسامع" أو بتعبير آخر؛ أن ثمة تمايزا بين اللغة والكلام•، كما وردت في اللسانيات الدوسوسيرية، ومن ثم، فإن اعتناء الرازي بالحوار بين عناصر الكلام"المتكلم والمستمع والملفوظ"يوحي أن خلافا بين"اللغة والكلام"، ويشير اعتماده على مصطلح"الكلام"ما يؤيد هذه الرؤية، كما أن مصطلح"اللغة"يعني مما يعني في الدراسات اللغوية القديمة البحث في معاني الألفاظ، على طريقة ما يجري عند أصحاب المعاجم، وهذا لا يناسب مصطلح"الكلام" الذي كان يعني عنده ما يعنيه"الكلام والنص والخطاب والتخاطب"، وقد ظهر هذا واضحا في ثنايا معالجته، حين اهتم اهتماما واضحا وظاهرا بعناصر الخطاب الأساسية"ينظر: ٣ / ٠من هذا الفصل".

---

١ تمت الإشارة إلى هذه الملاحظة في الفصل الثالث، حين تناولت: التقويم اللساني بين البلاغة ولسانيات الاستعمال.

• تناول عدد من الباحثين التفريق بين" اللغة والكلام" ، خاصة د. تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص٣٠ وما بعدها، و اللغة العربية معناها ومبناها، ص ص٣٢ : ٤٣. د. محمد يونس حول كيفية استعمال المصطلحين في الدرس اللساني الحديث، ابتداء بسوسير وكيف تطورا ؟ خاصة لدى تشومسكي وبايك وغيرهما: المعنى وظلال المعنى، ص ٧٠ وما بعدها، وله أيضا: مدخل إلى اللسانيات، ص ص ٥٣: ٥٧.

ويتجسد التمايز بين المعالجتين في أن معالجة البلاغيين أكثر وضوحا واهتماما بالعناصر غير اللسانية ودورها في قصد المتكلم، وإن كانت موجودة عند اللغويين، غير أنها ظاهرة واضحة في معالجة البلاغيين، وهذا ما أبغي.

على أية حال، فإن هنالك تبصرات تداولية أساسية في" النهاية"، أشير إليها في هذا السياق، وهي إما مباشرة، وإما غير مباشرة، وتشمل هذه التبصرات ما تبدى لي في"النهاية"على النحو الآتي:

١ ـ أخذ الرازي على عاتقه في كل تحليلاته الاهتمام بدور المتكلم والمستمع في تحديد قصد المتكلم، ولا ريب أن الاهتمام بهذين العنصرين، يقع في دائرة لسانيات الاستعمال.

٢ ـ إذا كان الرازي ركَّز بشكل واضح، على العلاقة بين"المتكلم والمستمع" في بيان قصد المتكلم وفهم المستمع؛ معنى هذا أنه لا يركز على العناصر اللسانية فحسب في تحديد المعنى، وإنما يراعي القرائن غير اللسانية، وهو ما تركز عليها"لسانيات الاستعمال" باعتبارها مجالا يركز على اللغة في حالة الاستعمال الفعلي، أو أن استخلاص المعنى يرتكز كثيرا على عناصر غير لسانية.

٣ ـ اهتمام الرازي في صدر تحليله ـ على ما أوردت ـ أن اللغة تتم معرفتها بوصفها زمرة من المواضعات، وهي ترتكز أساسا على المواضعة، وتتبدى بشكل أساسي في المفردات، وكذلك في"الكلام"، إذا ارتكز تحديد"القصد" على العناصر اللسانية فحسب، ومن ثم، تكون الجوانب الدلالية مبنية على المواضعات اللسانية لهذه الألفاظ في علاقتها بعضها البعض، وبناء على هذا، فإن هنالك تمايزا بين اللغة باعتبارها مواضعة، واللغة و باعتبارها استعمالا، وأزعم بناء على تحليلات الرازي، أنه كان على وعي تام بهذا التمايز.

٤ ـ اهتمام الرازي بـ"المتكلم والمستمع"، يعني ضمنا أن فهم"الكلام" لا يتم إلا بهما، وأنهما يحددان المقصود من الكلام، وليس لطرف واحد أن يحدد فهمه، إلا أنني أشير إلى أن"القصد"يتعلق بالمتكلم، في حين تتعلق الدلالة بالمستمع.

وعلى هذا، فالتمايز ظاهر بين"القصد والمعنى" فالقصد ما يعنيه المتكلم، والمعنى ما يتوصل إليه المستمع، أو هو يتعلق بالمستمع، وعلى هذا، فالمصطلحان متمايزان؛ إذا قَصَدَ المتكلمُ معنى، ثم يحيطه أو يسوره بأسورة مختلفة، قد تكون لسانية أو غير لسانية؛ رغبة في التعمية على المستمع؛ حتى يحتمل كلامه عددا من المعاني، وربما في كثير من الأحيان، يريد المعنى الأبعد الذي لا يريد الإفصاح عنه بشكل مباشر.

إذن، يبقى"القصد"خاصا بالمتكلم، في حين يبقى"المعنى"مقابلا موضوعيا لما يفهمه المتكلم، ومن ثم، فإن الوصول إلى القصد يكون لدى المستمع من خلال عدد من الوسائل والأدوات اللسانية أو غير اللسانية للوصول إلى تحديد قصد المتكلم، وعلى هذا، فالمعنى الذي يتوصل إليه المستمع، قد يكون قصد المتكلم أو لا يكون، فقد:

- يتوصل إليه عبر الوسائل التي اصطنعها لنفسه.
- يتوصل إلى معنى غير قصد المتكلم.
- يصل إلى معنى بعيد جدا عن قصد المتلكم.
- قد يتوصل إلى قصد المتكلم.
- قد يتوصل إلى معنى أروع من قصدالمتكلم.

وعلى هذا، فالقصد واحد، والمعاني متعددة، وقد يكون قصد المتكلم مما تضمه هذه المعاني، وعلى هذا، فالانمياز بين المصطلحين شاخص.

قد يكون القصد متواضعا، غير أن المستمع يزكِّيه ويضفي عليه معاني جديدة، وقد يصل الأمر إلى أن ينتج المتلقي معنى مغايرا لقصد المتكلم؛ قد يكون أفضل مما قصده المتكلم نفسه، والقصائد الشعرية أوضح مثال على ذلك؛ إذ يضفي المفسر عليها من عظيم تحليله ما يرد إليها الحياة ويعيدها تارة أخرى بعد ممات. أما الإفادة فتتعلق بالمستمع، وقد كان الرازي على وعي حين استعمل المصطلحين، فالأول:"القصد" يتعلق بالمتكلم، إلا أن استعمال الوسائل والأدوات اللغوية من قِبل

المتكلم يجعله في بعض الأحيان غير واضح بقصد أو بدون قصد، وقد يصل إلى المتلقي كما ينبغي؛ بمعنى أنه قد يصل مشوها، ومن ثم، يتحول القصد إلى معنى يتعلق بالمستمع، بناء على وسائل لسانية، أما الإفادة فتشتمل على القصد؛ بمعنى أن قصد المتكلم قد يصل إلى المستمع، وهو قصد أفاد به المستمع خبرا جديدا، ومن ثم، فهو يقدم له فائدة، وقد يصل المستمع إلى المعنى، لكنه لا يصل إلى قصد المتكلم، ومن ثم، فقد اكتشف في النص"مناطق"جديدة، لكنها ليست قصد المتكلم، وعلى هذا، فالقصد واحد والمعاني متعددة، ومن ثم، تتباين قراءات النص الواحد؛ لتصل إلى تفسيرات، بناء على وسائل مختلفة؛ قد تكون لسانية أو مقامية، إذ تكون هي عينها قصد المتكلم أو لا تكون. وعليه فالقصد أخص وعلاقته بالإفادة علاقة العموم بالخصوص.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا يتوقف على قدرة المفسر وامتلاكه الأدوات اللسانية والنقدية والمهارات الخاصة التي تعينه على ذلك، وكذا يساعد انفتاح النص المفسَّر على إظهار هذه القدرات.

٥ ـ يعتمد فهم الكلام أو تحديده ـ بناء على ذلك ـ على كونه مباشرا تارة، وغير مباشر تارة أخرى، ومن ثم، يحتاج هذا الاستنتاج إلى استخلاص الآليات التي يتم من خلالها فهم الكلام وتحديده.

٦ ـ معنى هذا أن الرازي يأخذ بعين الاعتبار مراعاة القرائن في تحديد"فهم الكلام"في تحليلاته، ومن هنا، هل كان الرازي يعمل من خلال آلية محددة تحكم تحليلاته؟ وهو ما نحاول بيانه، وما سيتبدى بوضوح في الجانب التطبيقي.

٧ ـ تركيز البلاغة على"المقام" بشكل مباشر، وهو ما ليس موجودا في تحليلات اللغويين أيضا، وهذا ما نلاحظه ابتداء من الجاحظ"ت ٢٥٥ هـ"الذي اعتنى عناية فائقة به.

٨ ـ اهتمام البلاغيين بالمقام، انعكس تلقائيا على تقسيم الكلام إلى"خبري وطلبي"، ثم"خبري وإنشائي"، وظني أن هذين القسمين، هما الواقع الإمبريقي لفكرة المقام التي اعتنى بها الرازي عناية واضحة باعتباره بلاغيا.

٩ ـ تركيز البلاغيين على أن فهم المستمع للكلام أدى إلى أنه وإن تكرر الكلام، فإن الذي لا يتكرر هو"المقام"؛ لأن الكلام إذا تكرر لخلص الكلام، كما قال أبو هلال العسكري، ومن ثم تؤخذ بعين الاعتبار عناصر مقامية ، كما هو بادٍ في تحليلاته؛ التي يمثلها الفصل الخامس.

١٠ ـ حين يُصدِّر الرازي"النهاية" بالحديث عن" الفصاحة والبلاغة"، فهي إضافة تحسب له من ناحية، كما أن فيها إشارة إلى أن الكلام إن لم يحتو على هذين المعيارين، فلا يعد كلاما عاليا أو بتعبير آخر؛ أن الكلام لا بد أن تتوفر فيه العناصر اللسانية والعناصر المقامية، وهذا ما لم يذكره عبد القاهر قبله، وغالب الظن أنه من الأوائل الذين صدروا مؤلفاتهم بهذين المعيارين في البلاغة العربية، وهذا له دلالته في لسانيات الاستعمال[١].

١١ ـ أورد الرازي أن هنالك دلالة وضعية"توقيفية" وأخرى عقلية"ضمنية"، وذكر أن الدلالة المقصودة في مثل هذه الحالات الدلالة العقلية؛ لأن فيها من الوسائل والآليات اللسانية وغير اللسانية ما يحتاج إليها المفسر، وهنا تتبوأ العناصر المقامية مكانة في تفسيرات الرازي، وهو ما يؤكد النقطة السابقة، وهي عناصر ليست قائمة في الدلالة الوضعية.

١٢ ـ يلاحظ أن الرازي في المعالجة النظرية في صدر"النهاية" التي يقدم فيها تصورات حجاجية تُعنى في الأساس بإقناع المخاطب، خاصة حين يقدم الرأي والرأي الآخر، ليكون المتلقي أكثر إقناعا، على طريقته في الجدل والحجاج. ويعد الحجاج أحدأبرز فروع النظرية التداولية.

٢ / ٢ : من عناصر لسانيات الاستعمال في"النهاية":

أوردت في صدر الفصل الثالث جوانب من الانمياز بين اللغة والكلام، أو بتعبير آخر: بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة، وذكرت آنئذ ما تبدى لي زيادة عما أوردتُ خلاصته ثمة، وهأ أنا أضيف شيئا آخر، تكميلا لما ورد هنالك، غير أنه يتعلق بالجانب التطبيقي لمادة هذه الدراسة. قلت: إن

---

١ ستتناول هذه القضية بالتفصيل في الفصل الثالث.

العناصر التداولية حاضرة بقوة في اللغة المنطوقة، غير أنها في اللغة المكتوبة متضمنة، وأحاول أن أستظهر جوانب منها والمتضمنة في"النهاية"، باعتباره نصا مكتوبا، على النحو الآتي:

٢ / ٢ / ١ : إذا كان المتكلم في النص المنطوق، يؤخذ بعين الاعتبار من قبل المتكلم، باعتباره عنصرا فاعلا، ومن ثم يراعي من حيث رعاية المستوى الاجتماعي والثقافي وأقدار المستمعين وحالتهم النفسية وموضوع الحديث وسياقه ... باعتبارهم مشاركين في النص المنطوق، فإن النص المكتوب عند الرازي متضمن وجود مشاركين، ويستخلص هذا من اعتماده على الآليات الآتية في مواضع منتشرة من"النهاية"، وهأنا أذكر جوانب منها؛ ليدل على التصورات العامة لديه. فمن الصيغ التي ذكرها •:

اعلم، واعلم، أنك إذا قلتَ، مثل قولك، إذا قلنا، نحو قولك، إذا عرفت ذلك، وأقول، فدلَّ هذا على أنك إذا أخبرت عن مبتدأ موصوف، فإذا حاولت تعريف الرجل بهذه القضية، فإن قيل ... فالجواب، لأنا إذا قلنا، قد عرفت، ولك أيضا أن تقول، فإذا قلت، وأما قولك، أنك تقول.

كل هذه الصيغ المتنوعة تشير بوضوح إلى أن هنالك مقامات متباينة وغير متناهية. كما أشير إلى أن هذه الصيغ ليست كل الصيغ التي وردت عند الرازي؛ إذ لم أقدِّم إحصاء كاملا، بل لما تبدى لي واستخلصته من"النهاية"، إلا أني أتصور أن مثل هذه الصيغ من الصعوبة بمكان، بحيث يمكن حصرها؛ لأنها تتنوع بتنوع السياقات، والسياقات غير متناهية، حتى وإن استطعنا حصر صيغ"النهاية" أو في مؤلف آخر، فصيغه ليست أخيرة بل تمثيلا؛ ومن ثم، لا يمكن حصر الصيغ التي يمكن أن نعبر من خلالها عن هذه المواقف؛ لأن كل موقف يفرض صيغة لغوية، تمليها السياقات وأحوال المخاطبين وملابسات الكلام، وإن تكررت فالمقامات متمايزة.

٢ / ٢ / ٢ : ينظر الرازي ـ في مواضع النظر ـ إلى التركيب من وجوه عدة ، يقلب فيها التراكيب، التي تبدو متشابهة، في سياقات متباينة، مما ينتج عنه التباين الدلالي، بناء على مراعاة وضعية المتلقي وحالته النفسية، ومراعاة وضعه الاجتماعي، والإشارات الجسمية، ومراعاة المتكلم

• لم أنقل النص كاملا اختصارا للمساحة المكانية للبحث.

للمستمع"القارئ" ومعرفة أقدار المستمعين ... إلخ هذه العناصر المتعلقة بالمتكلم والمستمع، على ما أورده من تطبيق لتركيب"زيد منطلق" وما تفرع عنه من صيغ لسانية، تبدو متشابهة لفظيا، بيد أن الأمر خلاف ذلك كله، على ما يبدو بوضوح في الفصل الخامس. وهذا يدل على أنه كان يقصد التعامل معها في سياقات متمايزة، تؤدي إلى التباين الدلالي.

٢ / ٢ / ٣ : بناء على العنصرين السابقين، يلاحظ أنه يحلل التراكيب، بناء على عناصر بلاغية"تداولية"، تخص المتلقي. فالصيغ التي نقلتها عنه أعلاه كان يعنيها، حين تصور أن ثمة مشاركا يشاركه الحوار، الذي يريد من خلاله أن يصل إلى بيان وجه الحقيقة كاملة غير منقوصة.

ومن ثم، نلاحظ أن الرازي له رؤيتان، الأولى: أنه لم يشر إلى الجانب الغرضي لأقسام الكلام في"النهاية". والثانية: أنه أشار إلى هذا التقسيم في مواضع أخرى[١]، حيث ذكر القول المفهم بنوعيه: الذي يحتمل التصديق والتكذيب وهو الخبر، أو لا يكون كذلك وهو التمني والترجي والقسم والنداء. ويسمى هذا القسم: بالتنبيه: تمييزا له عن غيره[٢]. ورؤية الرازي حول تقسيم الكلام تؤكد ملاحظة د. مسعود صحراوي أن هذه المصطلحات قد مرت في تاريخ البلاغة بمراحل معينة[٣].

ولعلي أستطيع أن أخرج بملاحظ على ما أوردته من رؤيته الأولى في"النهاية"؛ إذ لم يشر إلى التقسيم البلاغي المعروف يومئذ"خبري وطلبي"، وربما يستخلص من عدم إشارته المباشرة إلى هذا التقسيم الذي كان سائدا قبله، أنه أشار إلى الخبر، وكان التركيب الخبري، يشمل الخبر والإنشاء، وإن اعتنى بتقسيم المناطقة والمتكلمين الذين كانوا يركزون على التركيب الخبري على ما أورده الطبطبائي[٤]،

---

١ الرازي: المحصول ٢ / ١٠١.

٢ السابق ١ / ٨٢.

٣ د. مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص ٥٦.

٤ طالب سيد هاشم الطبطبائي: نظرية الأفعال الكلامية، ص ٤٥.

ومسعود صحراوي[1]، ومن هنا نلمحه وكأنه يرى أن الأفعال الإنجازية للتراكيب الخبرية تحمل السمات الخاصة بالتراكيب الإنشائية ذاتها، ولهذا فهي أعم من تلك، وعلى هذا، فكلاهما يحمل السمات ذاتها مع تباين لا يذكر، ولما كان العنصران يحملان السمات ذاتها تقريبا، اقتصر على معالجة التركيب الخبري، غير أن هذه الملاحظة تنتفي مع ملاحظة أحد الباحثين في الفكر الأصولي من أن عناية البحث الأصولي في تركيب الجملة العربية، قد انصب على الجملة الإنشائية"دعاء ...[2]. وهي ملاحظة وجيهة؛ لأن الأمر والنهي في البحث الأصولي عليهما مدار الأحكام"الأوامر والنواهي".

غير أن هذه الملاحظة، يمكن النظر إليها من جهة أخرى، تحتاج إلى إثارة وجيزة ؛ إذ يبدو أنه ألّف"النهاية" عقب"المحصول"، وإذا كان قد تعرض لتقسيم القول المفهم وأشار إلى الأمر والنهي[3]، والدلالة المباشرة والدلالة غير المباشرة فيالأخير. ومن هنا، لم يرد أن يشير إليه مرة أخرى؛ لأن فيه تكرارا من ناحية، كما أن فيه خروجا على المعالجة البلاغية التي لم تكن قد استقرت على تلك الحالة التي هي عند القزويني من تقسيم الكلام إلى"خبري/ إنشائي" من ناحية أخرى، وهو ما كان معهودا في معالجة علماء الأصول، ومن هنا، يبدو أن الرازي لم يشأ أن يعرض لما يعرض له الأصوليون حين عالج قضايا بلاغية في"النهاية".

غير أن هذا الأمر، بدأ يتحرر بعدما مثّل الرازي حلقة وصل، وحاول أن يقسم البلاغة هذا التقسيم المنطقي، الذي لم يكن للبلاغة به عهد، وخطى بها وبمعالجتها خطوة جديدة وجريئة، الأمر الذي حفّز السكاكي فيما بعد أن يخطو خطوة أبعد من معالجة الرازي مثبتا افتقار التقسيم الأصولي ونقله إلى البلاغة، الأمر الذي ثبّت التقسيم البلاغي إلى ما انتهى إليه السكاكي.

---

١ د. مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص ٥٤ .

٢ د. عادل خلف: البحث اللغوي عند الأصوليين، ص ١٤٥.

٣ الرازي: المحصول ١ / ١٨٤ وما بعدها.

٣ / ٠ : الكلام والنص والخطاب والتخاطب من منظور لسانيات الاستعمال:

لم أقدِّم عرضا للجملة والكلام عند النحاة؛ لأني تتبعتها في مقام آخر[١]، كما أن هنالك من تناول الجملة بين النحاة والبلاغيين بشكل مفصّل، ولهذا لم أحاول إعادة ما سبق، خاصة أن الرازي لم يتعرض لها ولا لهذه المصطلحات بشكل مباشر في''النهاية''؛ ولهذا توجهت وجهت أخرى في المعالجة؛ حتى أتجاوز التكرار من ناحية، وحتى لا تكون معالجتي تكرارا لمعالجة الرازي في مؤلفات أخرى، من ناحية أخرى[٢].

تتبعت مصطلحات''النص والخطاب و التخاطب'' في''النهاية''[٣]، فلم أعثر على شيء منها، سوى أنه عالجها في المصنفات الأصولية. وما هو ظاهر أن هذه الرؤية الموجزة، تتفق في مجملها مع رؤية الرازي، التي نتوقف معها هنا، يقول: ما تكون دلالته على العلنية ظاهرة، سواء كانت قاطعة أو محتملة. أما القاطع فما يكون صريحا في المؤثرية وهو قولنا: لعلة كذا، أو لسبب كذا، أو لموجب كذا، أو لأجل كذا كقوله تعالى''مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ''المائدة/ ٣٢.

فإذا كان النص عنده يأخذ اتجاهين، الإيجاز المباشر وغير المباشر، أو بتعبير الرازي'' ما تكون دلالته على العلة قاصرة''، وهو يشتمل على نوعين: الفعل الغرضي المباشر وغير المباشر: العلة القاطعة والعلة غير القاطعة، فإنهما ينبني عليهما تصور الرازي في هذا المقام، وفيما أورده في''النهاية''؛ أن هذا التحديد لا يعنى من خلال تحليلاته بالغرض المباشر''الدلالة القطعية أو الدلالة الوضعية، دلالة

---

١ د. أشرف عبد البديع: دلالة التراكيب عند الزمخشري، ص١: ٢٥.

٢ ناقشت د. نصيرة محمد غماري القضية، غير أني سأتناولها بالدراسة في الفصل الرابع؛ لأن المعالجة مختلفة عما أوردته الباحثة. النظرية التداولية عند الأصوليين، ص١٠ : ٣٩.

٣ تتبعت مصطلحات بعض المعاجم الخاصة بالمصطلحات الأصولية، فوجدت د. محمود حامد عثمان، أورد''النص والخطاب''مصطلحين أصوليين: القاموس المبين في اصطلاحات الأصوليين، ص ١٥٣، ٢٩٥.

المطابقة[1]. وإنما غرضه ما يحتمله هذا النص من أغراض إنجازية غير مباشرة: دلالة التضمين أو دلالة الالتزام[2]، ومن ثمّ، فالذي يقصده من النص الغرض الإنجازي "غير قطعي الدلالة": لأنه يرتبط بدليل قوي يزيل أي احتمال آخر، يتطرق إليه الفهم، ويحدد الغرض الإنجازي للكلام، في قولنا: لعلة كذا، أو لسبب كذا، أو لموجب كذا، أو لأجل كذا[3].

وعلى هذا، فالدلالة الحرفية في تحليل الرازي ليست مقصودة، ومن ثم، يتوجه القصد إلى الدلالة الضمنية، على ما أوردته في موضع سابق من هذا الفصل.

وإذا كان الرازي استعمل مصطلح "الكلام" في "النهاية"، وفي المقابل استعمل في "المحصول" وفي "المعالم": " النص[4]، والخطاب[5]، والكلام[6]. ومن ثم، لديه ثلاثة مصطلحات،

---

١ أورد الرازي أنواع هذه الدلالات، المحصول ١/ ٢١٩، وهي مصطلحات خاصة بالأصوليين، وأوردتها هنا؛ لأنها ذاتها الواردة في "النهاية" العلة القاطعة وغير القاطعة الواردة في المتن أعلاه، غير أنها في الحقيقة، ليست واضحة بشكل كاف، وهو ما لحظه محقق "المحصول"، فقال: لم نقم بتعريف ما لم يتضح من كلام الإمام المصنف خوف الإطالة، فلتطلب من كتب المنطق وفي نحو تعريفات الجرجاني والكاشف عن المحصول. المحصول ١ / ٢٢٤: حاشية ٤، وهذا يعني أن المصطلحات الواردة في مثل هذا الموضع تحتاج إلى إبانة. ويبدو أن هذه الملاحظة هي التي جعلت عددا من القدامى يقومون بمؤلفات لشرح ما غمض في المحصول. وقد كان الرازي واضحا، حين لم يخلط بين مصطلحات هذين العلمين، على الرغم من موسوعيته الظاهرة والواضحة، وقد حاولت الدمج للربط والتقريب للقارئ الكريم. د. سميح دغيم: موسوعة مصطلحات الفخر الرازي، ص ٣٢٤ : ٣٢٧.

٢ السابق ١ / ٨٢ وما بعدها.

٣ السابق ٢ / ٣١١.

٤ السابق ١ / ١٧٩، ٢ / ٣١١، المعالم، ص ٣٩، ١١٧، ١٥٧.

٥ السابق ١ / ١٧٨، ٢ / ٣١١، المعالم، ص١١٧.

٦ السابق ١ / ٥٥، ١٨٤، ٣٥٣. المعالم، ص ١٢٠، ١٥٠، ١٧٧، هذه المواضع على سنة الاختصار.

جدير بالذكر أن استعمال هذه المصطلحات في الفكر الأصولي "المحصول"، يشير إلى أن ثمة جوانب تداولية وأكثر خصوبة في الفكر الأصولي على وجه العموم، وفي هذا السفر على وجه الخصوص؛ إذ نجد جوانب تصوير اللغة =

فضلا عن مصطلح"القول". وواضح أن لكل منها استعمالا خاصا. ما أفهمه أن لديه مصطلحين متساويين في الدلالة، غير أنهما على الرغم من ذلك، لكل منهما مجاله الذي لم يحاول أن يخرقه؛ فالكلام مصطلح تراثي[١]، يدل ـ حسب ما ورد عند النحاة ـ على الكلام المكتوب والمنطوق، وكذلك"النص"، بيد أن التمايز بينهما يبقى في تباين البيئات = إذ استعمل النحاة والبلاغيون"الكلام" وأبقوا عليه، في حين استعمل الأصوليون"النص"، وإن استخدموا مصطلح"الكلام"، وكلاهما يشير إلى أن مصطلحات"النص، الكلام، الخطاب"بمعنى واحد.

وعلى الرغم من التسوية القائمة بين"الكلام والنص" في مؤلفات الرازي، إلا أنه كان على وعي تام؛ أن لكل منهما مجاله، ولهذا استعمل الكلام في"النهاية"، بينما استخدم النص في"المحصول". ويبدو أن استعمال"الكلام" في"النهاية"؛ لأنه يرتبط بمجال الحديث أو التخاطب ـ حسب تعبيره ـ في غير هذا المقام، وقد أشرنا إليه في موضعه من الفصل الأول عند تقديم قرءاة في مصطلح"التخاطب" عند محمد يونس، واستعمل النص في"المحصول"؛ بيد أن السبب الفعلي يظل متواريا بالحجاب؛ لأن البلاغة هي اللغة في حالة الاستعمال، وعلم الأصول هو التعامل مع القضايا الدينية الدائرة على ألسنة الناس، وهي اللغة في حالة الاستعمال أيضا، غير أن هنالك فارقا جوهريا؛ بينهما وهو أن البلاغة تتعامل مع اللغة في حالة الاستعمال، إلا أنها لغة خاصة"نموذجية"، بينما يتعامل الأصوليون مع اللغة الدائرة على ألسنة الناس"اللهجات"، وعلى هذا، فكلا الاتجاهين قائم على التعامل مع اللغة في حالة الاستعمال، وربما يكون هذا هو السبب الذي جعل البلاغيين يركزون على التقسيمات للجملة من وجهة نظر تكاد تكون متقاربة إلى حد بعيد. ويؤكد هذا الاستخلاص ما ذهب

= المكتوبة بلغة منطوقة في كل جوانب"المحصول"، كما يلاحظ كذلك أنه يسوق الكلام حسب تسميته ـ في المواضع ـ على هيئة حوار أو نقاش بينه وبين شخص آخر، مما يشير إلى أن عناصر الحجاج أكثر بروزا في الفكر الأصولي منه في البلاغة العربية، من هنا توجهنا في معالجة"النهاية"معالجة منهازة عما نراه في هذا المجال.

١ د. أشرف عبد البديع: دلالة التراكيب عند الزمخشري، ص١٤.

إليه هنري بليت من: أن البلاغة فن، والفن صناعة ... والبلاغة منهج يمس خاصية ملازمة للإنسان، هي الكلام، وبصفتها منهجا، فإنها تتميز بمجموعة من القواعد ...[1]، وعلى هذا فمصطلح"الكلام"مستعمل في بيئة البلاغيين.

ومن ثم، فالدليل دلائل؛ لأن الاحتمال احتمالات؛ و يدعم الرازي رأيه، فيذهب إلى أن هذا لا يتطرق إلى الدلالة الاحتمالية، بل إلى درجة أكبر وأدق منها؛ لأنها لا تكون بدليل قوي. كما أنها ترتكز على دليل لا يرقى إلى الدلالة القطعية، أو هي في منزلة بين المنزلتين: الاحتمالية بين الدلالة القطعية والظنية، ومن ثمّ، يقبلها التفسير ولا يردها، خلافا للدلالة الظنية.

وهذا يعني أن "النص" يحتمل غرضين إنجازيين؛ المباشر غير مقصود، وغير المباشر مقصود، والذي يحدد الدلالة المقصودة عنصران؛ المتكلم والمستمع، وإذا كان المتكلم لا يقصد الغرض الإنجازي غير المباشر، ومن هنا يعمد إلى خرم شرائط قواعد البنية الغرضية المباشرة، وعلى هذا، فالمعنى الأوليّ ليس مقصودا في تحليلات الرازي.

ويمكن استخلاص ملاحظة أخرى تتعلق باستعمال الرازي لمصطلح"الكلام"، أن تفسيره لا يعتمد على الجملة وحدها"الكلام المفيد"، وإنما قائم على أن الوحدة اللسانية في التحليل، هي الكلام/ النص، وفي هذه الحالة، تبقى قيمة الجملة، في أنها تمثل انطلاقا إلى النص.

وعليه، فالرازي ينطلق من اهتمامه بـ"الكلام" من الجملة، بل من أقل الوحدات اللسانية"المستوى الصوتي" حسب ما يشير تحليله، ومن ثم، فإن هذا يستدعي أن تحديد"النص" ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار الخصائص الآتية:

- الخاصية التواصلية: لسانيات الاستعمال: المتكلم والمستمع.
- الخاصية التداولية: الغرض والمقام/ البلاغة.
- الخاصية البنيوية: وجود قواعد خاصة بالعربية الفصحى"قواعد اللغة".

---

١ هنري بليت: البلاغة والأسلوبية، ص٣٢.

معنى هذا أن"الكلام"نشاط لفظي، يتكون من الخواص الثلاث السابقة، ويتكون من خلاصة القواعد اللسانية الخاصة بمستوى"النص"، ولكي يؤدِّي هذا النشاط اللفظي الذي يتكون من قواعد خاصة، لابد أن يرتبط بمقام، وهذا المقام في أحايين كثيرة، هو المعوَّل عليه في اكتساب هذا الكلام البنية الغرضية المنجزة. وإذا كان"الكلام،النص"نشاط لفظي"بلاغي"، فإنه يقتضي توافر المقام الذي يستعمل فيه، طبقا للغرض التواصلي.

وإذا كان"الكلام، النص" لا يكون مستوفيا، إلا إذا تمَّ تحويله إلى فعل لساني مطابق للغرض التواصلي، تبيَّن أن"الكلام" مرادف لـ"النص" الذي اقترحه في"المحصول"، وبناء عليه، فقد استعمل المستويات اللسانية، على ما أبنت عنه في صدر هذا المطلب.

- المستوى الصوتي.
- المستوى التركيبي.
- المستوى التداولي.

غير أن هذه المستويات لم تكن غرضه، بل الغرض الأساسي للوحدة اللغوية"الكلام"؛ لأنها أبنية صغرى مكونة لما هو أكبر وأهم، بنية"النص"، وعلى هذا، فغرض الرازي"الكلام" الذي ينبني عليه الغرض التواصلي.

ذكرت أن تسوية قائمة بين الكلام والنص عند الرازي في الإجمال، وهذا صحيح، إلا أنه بدا لي من جهة أخرى ما يحتاج إلى إبانة؛ فقد لحظت أن الرازي لم يستخدم مصطلح"النص" في"النهاية" واستعمل بدلا منه"الكلام"، وعلى الرغم من التسوية الظاهرة، إلا أن هنالك تمايزا بينهما، في كون"النص" يتعلق بالمعرفة اللسانية في تجريداتها، و"الكلام" يتعلق بالمعرفة اللسانية المحسوسة، أو بتعبير آخر: أن النص يتعلق بالجانب اللساني المجرد، والكلام يتعلق باللغة في حالة الاستعمال، وقد بدا هذا واضحا في معالجات الرازي، صحيح أن الرازي، لم يقل بهذا صراحة، بيد أننا نستخلص من تحليلاته، أنه دائما يتناول اللغة في حالة الاستعمالات الفعلية، ليس بالضرورة أن تكون اللغة

المستعملة، لا تنتمي إلى اللغة الفصحى، كما هي الحال عند الرازي ... موضحا تباين المقامات، التي تتبدى بوضوح في تباين وضعية المتلقي، موضحا دور وقصد المتكلم ومدى فهم المستمع. ويؤكد ما أذهب إليه أنه صحيح؛ أن استعماله لمصطلح"الكلام" دائما يعالج الاستعمالات الحية للغة، فيذكر: المتكلم والمخاطب واللغة والموضوع.

وهذه العناصر للكلام ماثلة في كل جوانب"النهاية"، ولا ريب أن الإشارة إلى المتكلم والمستمع وقصد المتكلم وفهم المستمع في معالجاته، لا يكون في"النص" المكتوب غالبا، وإنما يكون في الاستعمالات الفعلية"الكلام"؛ لأنه لو كان يقصد اللغة بعيدة عن مقاماتها، ما كان ينبغي له أن يتناول في جل معالجاته"المتكلم والمستمع"، وهذان العنصران دالان على أن قصده من اللغة في حالتها المحسوسة لا المجردة، وهذا يؤكد ما ذهبت إليه أن"الكلام" إن عُني به النص، إلا أنه ينماز منه في أنه يستخدم في الاستعمالات الفعلية خلافا لـ"النص" الذي يعني به في حالة التجريد" الكتابة" تقريبا.

وأرى جزئية أخرى تحتاج إلى فضل بيان؛ فإذا كان استعمل في"النهاية" مصطلح "الكلام"، ولم يستعمل مصطلح"النص"؛ لأن الكلام مرتبط بالاستعمالات الفعلية وبعناصر أخرى: كالمتكلم والمستمع، التي تتبدى فيها اللغة في حالات استعمالاتها. فضلا عن أن استعمال"الكلام" في"النهاية"؛ لأن العناصر التداولية المذكورة عنده قبلا؛ تُعْنَى باللغة في حالة الاستعمال"التواصل"، وهي وظيفة أساسية في البلاغة، غير أنه إذا كان استعمل"النص" في المحصول، فالأصوليون يستعملون " اللغة" الدائرة على ألسنة الناس أيضا، سوى أنه استعمل مصطلحا آخر"الكلام"، غير أن الخلاف يزول، إذا علمنا أن هذين المصطلحين عنده بمعنى واحد بوجه عام، وإن أخذا فترة من الزمن حتى وصل إلى هذه التسوية؛ إذ تأرجح في"المحصول"بين رؤية النحاة والمتكلمين والأصوليين، إلا أنه في"المحصول"رجَّح رؤية النحاة[1].

---

١ الرازي: المحصول ١ / ٥٦.

وعلى هذا، ربما تبقى التباينات في استعمال هذه المصطلحات من بقايا تلك الفترة التي مثلت عنده مرحلتين، مرحلة اتباعه رؤية النحاة، فأبقى على مصطلحاتها كما هي، وجاءت الفترة الأخرى، فلم يغير منها شيئا، ومن هنا، بقيت المصطلحات دالة على المرحلتين اللتين مرَّ بهما الرازي في آلية صياغته واستعماله لها.

ويخرج من هذا عدد من المصطلحات مثل: المعرفة اللغوية والمعرفة التداولية، وكذلك المعنى اللساني والمعنى التداولي: قصد المتكلم. ومن هنا، فإن عملية المصطلحات، تتدرج حسب التدرج اللساني من حالة السكون إلى حالة الديناميكية.

وهكذا نرى عند الرازي" اللغة/ اللسان" في مقابل"الكلام/ القول" وينتج عنه أن"اللغة" في حالة التجريد، يمثلها مصطلح التركيب"النحو"، في مقابل اللغة في حالة الاستعمال يمثلها مصطلح الكلام، وأن هذين الجانبين"اللغة"في حالة التجريد وحالة الاستعمالات"ينتجان المعنى.

- المعنى اللغوي = اللغة في حالة المجردة.
- المعنى التداولي = اللغة في حالة الاستعمال.
- قصد المتكلم = فهم المتلقي.

وقد أكد الرازي هذا الاستنتاج بقوله: اعلم أن لفظة الكلام عند المحققين منا تقال بالاشتراك على المعنى القائم بالنفس، وعلى الأصوات المتقطة المسموعة[1]. وهو في هذا ينقل رأي أبي الحسن البصري عن الكلام بأنه: المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة المتواضع عليها، وربما زيد فيه، فقيل: إذا صدر عن قادر واحد[2].

---

١ السابق ١ / ٥٥. وقد أورد في موضع لاحق: اتفقوا على أن الأصوات المتقطعة معرّفات للمعاني لا غير. السابق ١ / ٦٥.

٢ السابق ١ / ٥٥.

وعلى هذا فهو يرتبط بالأصوات باللغة في حالة الاستعمال؛ لأنه قال: وقولنا المسموعة احتراز عن حروف الكتابة. وقولنا المتميزة احتراز ن أصوات كثير من الطيور. وقولنا المتواضع عليها احتراز عن المهملات. وقولنا إذا صدر عن قادر واحد احتراز عما إذا صدر كل واحد من حروف الكلمة عن قادر آخر، نحو أن يتكلم أحدهم بالنون من نصر، والثاني بالصاد، والثالث بالراء، فإن ذلك لا يسمى كلاما[1].

ثم ينزلق في تحديد الكلام عند النحويين، والنحويون لا ينقلون كلاما في حالة الاستعمال، وإنما كلاما يرتبط بـ"اللغة"في كونها قواعد: وأما الكلام فهو الجملة المفيدة، وهي: إما الجملة الاسمية كقولنا: زيد قائم، أو الفعلية كقولنا: قام زيد، وإما مركب من جملتين، وهي الشرطية كقولك: إن كانت الشمس طالعة، فنهار موجود[2].

وعلى هذا فهو ينقل كلام النحويين في تقسيمهم للكلام، الذي يعني عندهم الجملة[3]. غير أنه يلاحظ على هذه التسوية، أنها رؤية بعض النحويين أمثال" الجرجاني والزمخشري"، فضلا عن أنه أورد أن الكلام هو اللغة المنطوقة، أو على حد تعبيره"الأصوات المتقطعة المسموعة"، وهذا إن انطبق في بعض حالاته على ما أورده النحويون، وتبناه الرازي، فإن الانمياز بين الحالتين ظاهر؛ فاللغة في

١ السابق ١ / ٥٦.

٢ السابق ١ / ٥٧. يكاد يكون منقولا عن الزمخشري، فقد أورد تقسيم الكلام، ونصه ما يلي: الجملة هي المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين، كقولك: زيد أخوك وبشر صاحبك، أو فعل واسم نحو: ضرب زيد، وانطلق بكر، ويسمى الجملة. المفصل ص٣٢.

٣ أوردت تقسيم الزمخشري للكلام والتسوية بينه وبين الجملة في موضع سابق من هذا المطلب"المفصل، ص ٣٢"، كما أكد عبد القاهر قبله التسوية بينهما ، يقول: اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف، يسمى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان، فأفادا نحو: خرج زيد، سمي كلاما، وسمي جملة. الجمل في النحو، ص ١٠٧. وهي تسوية كان ابن جني سباقا فيها من كل منهما، يقول: أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه. وهو الذي يسميه النحويون الجمل. الخصائص ١ / ١٨.

حالة الديناميكية لا تماثل اللغة في حالة السكون، وما تبناه ومثَّل به، ينطبق على اللغة كقواعد لا كاستعمال. كما أن تقسيمه للكلام، لم يطبق عليه جميع النحويين، فهذا إن اتبعه جماعة منهم ـ على ما أوردت أعلاه ـ فإن فريقا آخر تبنى مذهبا مغايرا في التقسيم لما تبناه الرازي١، خاصة أن تقسيمه يغفل التقسيم الأصيل للكلام الذي ورد عند سيبويه؛ أعني به التقسيم الثلاثي"اسم، فعل، حرف"٢، علاوة على أنه عدَّ الجملة الشرطية قسما ثالثا، وهي تدخل ضمنا في عداد الجملة الفعلية.

وتوضح استعمالات الرازي لمصطلح الكلام في نصوص"المحصول"أنه تأرجح بين الرؤيتين، مرجحا في الوقت ذاته رؤية النحاة، وقد أوقعه هذا في تعارض أوردته أعلاه. كما تدل النصوص السابقة على تسويته بين الكلام والجملة، وهي تسوية محل نظر، خاصة إذا كان الكام يتعلق بالمنطوق، واللغة تتعلق بالمكتوب، أعني اللغة في حالة كونها قواعد، أو ما سميته مرارا ، اللغة في حالة السكون. ويبدو أن الذي أوقعه في هذا التعارض لا التناقض، أنه نقل نصوصا من بيئات تراثية عدة، فضلا عن التباين بين العلماء حول صيغة واحدة معتبرة للتقسيم، وقد حاول أن يوفق بينها فوقع فيما وقع فيه. ويبدو أنه في هذا المواضع من"المحصول"من المواضع المشكلة ليست عليه بل لديه.

ذكرت أن المعرفة / القدرة اللسانية وحدها• ، لا تكفي في فهم الكلام وقصد المتكلم، وأن المستمع دائما بحاجة إلى الوقوف على ملابسات الكلام والمقام الذي قيل فيه؛ لكي يبلغ مراد المتكلم

١ يقول ابن جني: وأما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه. وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو: زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد، وفي الدار أبوك، وصه، ومهن ورويدن وحاء وعاء في الأصوات، وحسَّ، ولَبَّ، وأف، وأوَّه ... الخصائص ١/١٨.

٢ سيبويه: الكتاب ١ / ١٢.

• إشارة | مصطلح القدرة أو شرط القدرة مصطلح أصولي، وهو يتعلق بقدرة المتكلم على إنشاء خطاب يستطيع أن ينقل من خلاله قصده إلى المخاطَب، د. نصيرة محمد غماري: النظرية التداولية عند الأصوليين، ص٤٢. ويذكرنا هذا المصطلح بمصطلح الأداء عند تشومسكي.

من كلامه. ولهذا، فإن علم البلاغة، هو المختص ببيان جوانب تباين المقامات وتنوعها، وأرى تفاوتا واضحا بين رؤية د. محمد يونس، حين قال: وقد كان علماء البلاغة في تراثنا هم المعنيين في المقام الأول بمثل هذه الأمور، وكان علم المعاني ـ على وجه الخصوص ـ هو المجال الذي يدرس أحوال المتخاطبين، والمقام الذي يقال فيه الكلام[1]، وأنا لا أرى هذا الرأي، ولا أذهب إليه، لما أسوقه من بيان أدناه:

١ـ أن هنالك جوانب كثيرة في علم البيان وعلم البديع، تؤدي دورا ظاهرا في بيان المعنى وإيضاحه، وإن كان يتعلق باللفظ، أو بالجانب التأثيري، والجانب التأثيري عنصر مهم في الاستعمال اللساني.

٢ ـ أن التراث العربي، فيه عدد كبير يهتم بالمساقات المتباينة:

أ ـ التراث التفسيري: يعد الزمخشري رائدا في هذا الاتجاه، ويحتاج تفسيره"الكشاف" إلى دراسة في هذا المجال.

ب ـ التراث الأصولي: وقد حظي بنصيب وافر من الدراسات في هذا الشأن، لا تخفى على المختصين.

ج ـ الفلاسفة المسلمون: نال هذا الجانب عناية كبيرة، نظرا لتأثرهم بمؤلفات أرسطو، وتحتاج مؤلفاتهم كابن سينا والرازي والفارابي وغيرهم إلى قراءة في ضوء نظرية أفعال الكلام، على ذلك النحو الذي قام به الطبطبائي وصحراوي.

٣ ـ أن ما أورده د. يونس يتعارض مع ما أورده في مواضع عدة، وقد عرضت له في الفصل الأول من هذا البحث، حين أراد أن يؤسس لعلم التخاطب في التراث العربي، متخذا من علم الأصول مادة[2]، بل ذهب مذهبا بعيدا، حين أراد أن يجعل هذا العلم شبيها بعلم آخر نشأ في التراث العربي؛ أعني"علم

---

١ د. محمد يونس: وصف اللغة العربية دلاليا، ص ١١٨.

٢ استعمل الرازي مصطلح التخاطب"المعالم، ص٤٠" الذي اقترحه د.محمد يونس، وقد توقفت معه بشيء من التفصيل في الفصل الأول.

الأصول"، على الرغم مما قيل في هذا الجانب حينئذ، إلا أن علم الأصول قائم في الأساس على مراعاة تباين المقامات، وعلى هذا كان ينبغي عليه أن يكون كلامه متسقا هنا مع ما أورده هنالك.

أشرت إلى ما كان الرازي يقصده من الكلام، إذ قدَّم الجواب، فقال: إن هذا القائل نسي حالة نفسه، واعتبر حال السامع، وذلك لأنه ينتظم أولا: الكلام في ذهنه، ثم يعبر عنه بلسانه، وثانيا: قالوا نرى الناس بأسرهم يقولون: هذا لفظ فصيح، وهذه ألفاظ فصيحة، ولا نرى عاقلا يقول: هذا معنى فصيح. وهذه معان منظومة، فدل: على أن النظم والفصاحة من صفات الألفاظ لا المعاني[1].

فإذا صُرِّح بذكر الألفاظ الدالة عليه وضعا؛ كان الكلام حقيقة، فإذا قلت: زيد كالأسد، وهذا الخبر كالشمس في الشهرة، وله رأي كالسيف في المضاء، لم يكن منك نقل للفظ عن موضعه، فلا يكون مجازا[2]، وفي حديثه كيف أن الاستعارة تنزل منزلة الحقيقة، يقول: ثم وضعهم للكلام وضع من يذكر علوا مكانيا، كقول أبي تمام:

ويصعد حتى يظن الجهول بأن له حاجة في السماء[3]

وأشير إلى أنه عرض لآراء النحاة والأصوليين في موضع آخر، فيما يتعلق بمصطلح الكلام؛ فقد أورد له معنيين، الأول: المعنى القائم بالنفس. والثاني: الأصوات المتقطعة المسموعة[4]. غير أنه عاد وأورد أن المقصود عنده المعنى الثاني لا الأول[5]، ثم ذكر رأي الأصوليين، أن الكلمة المفردة كلام، والنحاة أجمعوا على فساد ذلك وقالوا: إن لفظ الكلام مخصوص بالجملة المفيدة[6]. ويبدو أنه اقتنع بما

---

١ النهاية، ص، ٦٩، ٧٠.

٢ السابق، ص ١٥٥.

٣ السابق، ص ١٧٧.

٤ الرازي: المحصول ١ / ٥٦.

٥ السابق: الموضع ذاته.

٦ السابق ١ / ٥٧.

أورده الأصوليون من حجج منطقية ولسانية"مفاتيح الغيب"[1]، وهو ما أكدته د. نصيرة محمد غماري[2].

بيد أن الذي يمكن قوله، بناء على مقاربة النصوص لديه إن"الكلام والنص والعبارة والقول"، كلها تؤدِّي معنى واحدا، ويبدو أنه يتبع نهج الأصوليين، على أساس أن الكلمة الواحدة كلام/ جملة؛ لأن الغرض عنده هو الإفادة، فما دامت تؤدي إفادة، فهي كلام، ولو كانت كلمة واحد•. ويلاحظ أنه قبل أن يعرض القضية التي يريد مناقشتها، يقدم لها بتصورات متباينة للسابقين عليه، ثم يستخلص رؤيته بناء على ما عرض له، ولهذا نراه يتراجع عن رؤية عرض لها، إذا وجد هذا صحيحا.

ويُلاحَظ أنه في كل المواضع التي تناول فيها مصطلح"الكلام" كان يقصد به البيت أو الحديث أو التخاطب[3]؛ لأنه يؤدي معنى يحسن السكوت عليه، وذكرت في موضع آخر = أن مصطلح"الكلام" كان يساوي مصطلح"النص"[4]، في التراث النحوي العربي = معنى هذا أن مصطلح"الكلام"، يرتبط بالكلام المنطوق، الدائر على ألسنة الناس، في حين يرتبط مصطلح"النص" باللغة المكتوبة، وقد كان القدامى على وعي بهذا الفرق، وإنْ سوّوا في بعض الأحيان بين المصطلحين.

ومن خلال متابعة نصوص الرازي في"النهاية"، لاحظت أنه استعمل مصطلح"الكلام" في كل النصوص"شعرية، قرآنية، حديثا نبويا، نصوصا نثرية"، كما أنه لم يأت بنصوص، بما تعنيه

---

١ الرازي: مفاتيح الغيب ١/ ٢٦ نقلا عن: د. نصيرة محمد غماري: النظرية التداولية عند الأصوليين، ص ١٢.

٢ السابق: الموضع ذاته.

• إشارة | ذكرت في المقدمة أني حين استعمل مصطلح "كلام، وقول، عبارة، جملة" فإنها تؤدي معنى واحدا، فإذا ورد أحد هذه المصطلحات، فالمقصود ما يؤديه الآخر.

٣ الرازي: المعالم، ص٤٠. وقد استعمل في مقام آخر"المُخَاطَب".المحصول١ / ١٥٣.

٤ د. أشرف عبد البديع: دلالة التراكيب عند الزمخشري، ص ١٤ وما بعدها.

الكلمة، إذ لم يأت مصطلح''الكلام''، إلا مع تلك الأبيات الشعرية المجتزأة من نصوصها الأصلية، أو الآيات المستشهد بها أو الأحاديث. كما أن كل المواضع التي استشهد بها كلام مجتزأ من قصائد شعرية ... إلخ.

ومن ثم، فإنه يقصد بـ''الكلام/ النص'' الذي يعطي معنى كاملا، وإن كان كلمة أو جملة، ومن ثم، فإنه لا يقصد به النص الكامل، أيا كان هذا النص، بل الغرض، أنه يدل على معنى تام، ومن هنا، فالكلام عنده يساوي''النص'' قصيدة كانت أو نثرا، وعليه، يكون نصا كاملا أو جزءا من نص، أو كلمة، إن كانت تؤدي معنى تاما، ومن ثم، فإن الكلام عنده، قد يكون كلمة أو جملة أو نصا كاملا، حسب ما يقتضيه المقام، ومن هنا، فإذا كانت تؤدي إفادة''قصدا''، فهي تعني''كلاما'' أو''نصا''، ثم إن الرازي استعمل ـ في عدد من المواضع ـ مصطلحا ثابتا''التركيب''دالا به على ما يدل عليه مصطلح''الكلام'' إلا أنه أقل استعمالا؛ فالأكثر استعمالا'' التركيب'' يليه''الكلام''، غير أنه استعمل في موضع آخر''النص''[1]. ثم''النظم''المرتبط بمعاني النص.

ذكرت أن الرازي عالج في''النهاية'' المستويات اللسانية المذكورة أعلاه، وهي المكونة لبنية النحو، وهي مقدمات لا بدَّ منها في بناء الجانب الغرضي، ومن ثم أعيد ما أوردته أعلاه، مع الإضافة على النحو الآتي:

- المستوى الصوتي.
- المستوى الصرفي.
- المستوى النحوي.
- المستوى التداولي''علم المعاني والبيان والبديع''.

---

١ النهاية، ص ٢٥.

ذكرت في المستوى التداولي أن الرازي لم يشر في تحليله لهذه التقسيمات، بيد أنها موجودة ومنتشرة في"النهاية"؛ لأن التقسيم الثلاثي وُجِدَ على يد السكاكي• فيما بعد ضمنا، إلا أني ألاحظ أنه عالج عناصر بديعية، ولم يشر إلى أنها تقع في إطار علم البديع، على ما هو معروف لدى اللاحقين له تحديدا؛ بمعنى آخر، أنه قسَّم البلاغة إلى"المعاني والبيان"، وكان البديع جانبا منه إلى المعاني، والأكثر منه لدى البيان.

أما المستوى التركيبي"الدلالي" فيقوم بتحديد العلاقات التركيبية بين الألفاظ ورصد وظائفها التركيبية، كما يقوم بتوليد ما لا حصر له من الجمل المنطوقة أو المكتوبة لتأدية أصل المعنى، الذي يتولد عن هذه العلاقات بين الكلمات.

وأما المستوى التداولي"في العناصر المذكورة سلفا"؛ فيقوم برصد خواص التراكيب لتأدية الغرض من الكلام؛ أي تحويل الملفوظات إلى أفعال لسانية، مع الأخذ في الاعتبار مراعاة تباين المقامات. وقد ألمح الرازي من خلال تحليلاته إلى أن التحليل اللساني، لا ينبغي أن يتوقف عند بيان الجانب التركيبي الدلالي، الذي يتولد عن العناصر الصوتية والصرفية والنحوية، وإنما ينبغي أن يأخذ في الاعتبار سياق الحال.

وإذا كان المستوى الصرفي و الصرفي والتركيبي، تقدِّم شرائط صحة العبارة اللغوية، فإن المعنى البلاغي"المعاني، البيان والبديع" يقدّم الشرائط الواجب توافرها؛ حتى تكون هذه العبارات / الكلام مستوفية لشروط المطابقة بين الكلام والغرض التواصلي. وبناء على ذلك، فإن القواعد التداولية التي تحكم عناصر النص، تأتي من خلال نوعين:

- قواعد انسجام النص.
- قواعد أفعال الكلام.

• ذكرت في موضع سابق من هذا الفصل أن د. أحمد مطلوب له رؤية فيما يتعلق بتقسيم السكاكي لعلوم البلاغة.

معنى هذا، أن القواعد التي تحكم"انسجام النص"عنده تتحول إلى عنصرين، الأول: يحكم العناصر اللسانية، وهذا يرتبط بالقواعد المعنوية والمعرفية والحوارية التي تجعل الكلام منسجما، تمييزا له من الأصوات الأخرى. وهي قواعد تتعلق بما هو ملفوظ على سطح القرطاس؛ أعني البنية اللسانية. والثاني: قواعد أفعال الكلام، التي تحاول أن تجعل انسجاما ظاهرا بين بنية السطح وبنية العمق، من ناحية، أو تجعل ارتباطا بين العناصر اللسانية وربطها بمقاماتها المتنوعة، من ناحية أخرى. ولعل القسم التركيبي الدلالي، هما اللذان يتجليان في قدرة المتكلم على إنتاج الكلام المركب؛ طبقا للقواعد التركيبية دون أن يكون معقدا؛ حتى يسهل على المستمع تأويله.

وبناء على ما أوردته، فإن الكلام إذا استوفى شروط الصحة النحوية، ولم يستوف شروط القبول، لا يمكن اعتباره كلاما فصيحا، وإن كان صحيحا تركيبيا•، ومن ثم، فالصورة اللسانية التركيبية للمتكلم؛ أن الكلام إذا كان نموذجا، أو كان ينبغي أن يكون نموذجا، لا بدَّ أن يستوفي أولا شروط الصحة النحوية"الفصاحة"، وشروط القبول"البلاغة"، وهذان العنصران، هما القدرة التركيبية النموذجية. ومن ثم، فإن هذه الجمل الصحيحة التركيب عنده نوعان:

- نوع مقبول يسهل تأويله.
- نوع غيرمقبول يصعب تأويله.

• تبدو هذه الفكرة بشكل واضح في الكتاب لسيبويه في باب: هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة، فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب، فأما المستقيم الحسن، فقولك: أتيتك أمس وسآتيك غدا، وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدا وسآتيك أمس، وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل وشربت ماء البر ونحوه، وأما المستقيم القبيح، فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدا رأيت وكي زيد يأتيك وأشباه هذا، وأما المحال الكذب، فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس. الكتاب ١/ ٢٥، ٢٦، وقد أوردت في"الفصل الثالث" أن"الكتاب" لسيبويه تناوله عدد من الباحثين بالدراسة التداولية من جوانب عدة.

وتصور الرازي أن القدرة اللسانية النموذجية التي يكتسبها المتكلم، هي الفصاحة، التي تجعل المتكلم قادرا على إنتاج النوع الأول، وتفادي إنتاج النوع الثاني، فالقدرة اللسانية لا تقف عند حدود القدرة على إنتاج التراكيب النحوية، بل تجاوز ذلك إلى إنتاج التراكيب التي تتسم بالقبول''الفصاحة''، وخلاصة القول في القدرة اللسانية النموذجية إنها:

ـ إنتاج المفردات المطابقة للقواعد الصوتية والصرفية.

ـ إنتاج الجمل المطابقة للقواعد التركيبية، التي تتسم بأعلى درجات الفصاحة وخلوها من التمايز الصوتي والتحقيق المعنوي.

ذكرت أن القدرة التداولية''المعاني، البيان، البديع'' تعني القدرة على تأويل الكلام وفهمه والقدرة على إنتاجه. وهذا يعني أن الكلام من منظور الرازي يقسم إلى عنصرين:

الأول: منظور المتكلم: هو القدرة على إنتاج النص.

الثاني: منظور المتلقي: هو القدرة على تأويل الكلام وتفسيره، والكشف عن مستوى الكلام الذي قصده الرازي، وهما:

- البنية النحوية: يشمل المستوى الصوتي والصرفي والتركيبي.
- البنية التداولية: الكشف عن بلاغة الخطاب وانسجام الكلام.

ذكرت أعلاه أن الرازي يرى أن عملية الاتصال، تأخذ في اعتبارها عاملين أساسيين، الأول: المتكلم، الذي تبنى عليه القدرة اللسانية وإنتاج عدد غير متناه من توليد العبارات. والثاني: المستمع: الذي تبنى عليه القدرة على تأويل وتفسير كلام المتكلم، وأن هذين العنصرين يمكن أن يحدث بينهما نوع من التعديل؛ بمعنى أن العنصر الأول''المتكلم'' يبقي في هذه الحالة، كما هو دون تغيير يذكر، ويبقي التغيير الفعلي في الجانب الآخر''المستمع''، إذ قد يكون شخصا واحدا أو أكثر، هذا عن اللغة المنطوقة، أما اللغة المكتوبة، فيبقي أنها تكتب دفعة واحدة = بمعنى أن النص المكتوب، يكون قد كُتِبَ في زمن ماضٍ، دون تحديد هذا الزمن، خلافا للكلام المنطوق الذي

يمثل الزمن فيه عنصرا آنيا، كما أن تفسير النص المنطوق في كثير من الحالات أيسر، مقارنة بالنص المكتوب.

غير أن الذي يعتد به أن الكلام لا يسمى كلاما إلا إذا انبنى على قصدين؛ الأول: يتعلق بالتوجه إلى آخرين. والثاني: التوجه إلى هذا الغير[1]؛ لأن المنطوق لا يكون كلاما حقا حتى تحصل من الناطق إرادة توجيهه إلى غيره، وما لم تحصل منه هذه الإرادة، فلا يمكن أن يعد متكلما حتى لو صادف ما نطق به من يتلقفه ... والقصد الثاني: أنه لا بد من إفهام الغير ... لأن المتلفظ لا يكون مستمعا حقا حتى يكون أُفهم ما فهم•.

معنى هذا أن الكلام لا بد أن يتوافر فيه ركنان أساسيان؛ المتكلم، ثم أن هذا المتكلم يوجِّه كلامه إلى غيره قصدا منه لإفهامه، أو إيصال رسالة، كما أن المتلقي لابد كذلك أن يكون مستمعا حاضر الفهم لما قيل، ومن ثم، نتوصل إلى ما يسمى بالقصد وهي من الركائز الأساسية في الدرس التداولي، وهو ما بدا ظاهرا عند الرازي فيما سميتُه بالعناصر التداولية في"النهاية" فيما أوردته أعلاه، التي تجلت بشكل ظاهر في التطبيقات في الفصل الخامس. على أساس أني اعتمد نصا"كلاما" مكتوبا، وعلى الرغم من المقاربات بينهما، إلا أني لحظت فروقا[2].

وما أريد تبيانه أن مواضع الكتاب التي تحتاج إلى بيان كاشف، تمثل قدرا كبيرا من جوانب معالجة للتراكيب الخبرية عند الرازي"الخبري والإنشائي عند البلاغيين.

---

١ د. طه عبد الرحمن: اللسان والميزان، ص ٢١٥.

• ينظر: اللسان والميزان، ص ٢١٤ وما بعدها، وقد أورد هذا المعنى د. محمود حامد عثمان: القاموس المبين في اصطلاحات الأصوليين، ص ١٥٣ نقلا عن"الكليات"، ونصه ما يلي: هو اللفظ المواضع عليه، المقصود به إفهام من هو شيء متهيء لفهمه.

٢ أوردت في الفصل الثالث جوانب من عناصر الانمياز بين اللغة والكلام واللغة المكتوبة واللغة والمنطوقة.

٤ / ٠ : القصد والمعنى والدلالة وما يرتبط بها مقاربة أوليّة:

استعمل الرازي عددا من المصطلحات أثناء التحليل في الكتاب، وإن كان لكل منها معنى يتباين بتباين السياقات، وسأحاول استظهارها، وفيما يلي بيانه:

دلالة: وضعية، عقلية. الدلالة: دلالة لفظية، الدلالة الإلزامية، الدلالة اللفظية، الدلالة الوضعية، الدلالة العقلية، الدلالة المعنوية، الدلالة الحقيقية. المعنى، معنى. الإفادة: أفاد، يفيد، مفيد، إفادة، تفيد، الإفادة للمبالغة. التفسير، المفسر. القصد، الغرض، التأويل.

وتصور هذه المصطلحات معالجته في"النهاية"وعليها تبنى أحكامه في الكتاب كله؛ لأن هذا يدل على أنه حاول بيان الفروق الجوهرية بين ما يعنيه بـالدلالة الوضعية، التي ليست مرادة في تحليلاته؛ لأن"الوضعية،التوقيفية،المطابقة، القطعية" واضحة ظاهرة، ولا يعنى الرازي في كل تحليلاته ببيانها، بل بالدلالة العقلية القائمة على الإيجاز والتقديم والتأخير والقصد تقريبا. وقد ذكر صراحة أن القصد من وضع اللغات أن تفاد بالألفاظ المفردة لمعانيها ... والغرض من وضع الألفاظ المفردة لمسمياتها تمكين الإنسان من تفهم ما يتركب من تلك المسميات، بواسطة تركيب تلك الألفاظ المفردة[١].

وهذا يعني أن هنالك إشكالا يمكن أن يحدث أثناء الاستعمال اللغوي؛ لأن الكلام المركب، لا تستخلص دلالته تبعا لدلالة المفردات، وإنما نتيجة لتعالق هذه المفردات مجتمعة في تركيب ينتج دلالة نهائية. وهذا يحتم على المتلقي أن يكون واعيا بقصد المتكلم، وتتبدى الإشكالية نتيجة عاملين، يمكن أن يحددا دلالة الكلام، وهو ما يوقع المتلقي في إشكاليتين:

الأولى: دلالة للألفاظ.

والأخرى: دلالة للكلام، وغالبا ما تكون هي المقصودة؛ حين تخرج على معاني الألفاظ في حالة السكون؛ إذ تتحكم فيها عناصرتداولية"مقامية"أخري"المعاني والبيان والبديع".

---

١ الرازي: المحصول ١/ ٦٧.

وما يخصنا أن الرازي استعمل"الدلالة" وهو مصطلح عام، وقد خصصه بالإضافة؛ لأنه يشتمل حسب رؤيته على: الدلالة الوضعية والمفتوحة و الدلالة المعنوية والدلالات اللفظية و الدلالة الحقيقية و الدلالة الوضعية و الدلالة التوقيفية و دلالة المطابقة و الدلالة الضمنية و دلالة الالتزام.

ومن هنا، رأيناه يخصص الدلالة بالإضافة، وعلى هذا، فقد ظهرت مصطلحات مثل:"الدلالة الوضعية، الدلالة الوصفية، دلالة المطابقة ؛ لأن الوصول إليها أيسرلعدم احتمالها للزيادة والنقصان، خلافا للدلالة العقلية، خلافا للدلالة المعنوية فلأل أن حاصلها عائد إلى انتقال الذهن من مفهوم اللفظ إلى ما يلازمه من اللوازم؛ ثم اللوازم كثيرة[1]. وهكذا نلاحظ استعماله مصطلح"الإفادة"ليس القصـ منـها الـدلالة النـاتجة عـن البنية اللـسانية، وإنـما إذا كـان حـديثه عـن غرض في المتكلم، وكـان قصده من هـذا"الكـلام" فـإن"الإفـادة" و"الغـرض"عنده بمعنى واحد[2]، وفارق بين دلالة الكلام وقصد المتكلم.

ـ القصد والغرض والإفادة واحدة.

ـ القصد يرتبط بالمتكلم والدلالة ترتبط بالمستمع، والمستمع قد يصل إلى القصد في أثناء الكلام كثيرا.

وسأبين ذلك تفصلا فيما يلي:

ـ أن القصد يرتبط بقصد المتكلم الذي يستخدم تكنيكا عاليا، سواء أكان لسانيا أم غير لساني، كالإشارات والإيماءات واستعمال الحواجب... لن أتوقف عند استعمال هذه المصطلحات وكيفية استعمالها، إذ لم تكن هذه مستعملة عنده بشكل واحد، وإنما أشير إليها حسب استعماله لها، بما يكشف عن معناها، على النحو الآتي:

---

١ النهاية، ص٦٣.

٢ أورد د. مسعـود صحراوي أن"الإفـادة والغرض/ القصـد" مـن المـبادئ التداولـية في تحليـل النحاة. التـداولية عند العلماء العرب، ص ١٨٥ : ٢٠٣؛ وتبدو المقاربة بين معالجة النحاة والبلاغيين بشكل ظاهر وشاخص.

استعمل مصطلح"الدلالة" بشكل أساسي، بالإضافة إلى استعماله للمصطلحات الأخرى، إلا أني لاحظت تركيزه ـ على الرغم من الاستعمالات الأخرى ـ على استعمال مصطلح"الدلالة"، إذن يكاد يختفي في ثنايا التحليل، ويستعمل مكانه مصطلحات أخرى، على ما نستظهره في القسم الثاني.

لم يعد الرازي إذا يستعمل مصطلح الدلالة، واستبدل مكانه مصطلحات"الغرض، القصد، الإفادة"ويكاد لا يستعمل مصطلح"الدلالة" إلا قليلا، حين يذكر: والدليل على ذلك ... وحتى هذه المصطلحات المستعملة في الجانب التطبيقي، ليست واحدة، فالمصطلح الأكثر استعمالا"الغرض" الذي استعمله كثيرا، يليه"الإفادة"، ثم"القصد والمعنى"، هذه الرؤية من خلال استقراء ما ورود من هذه المصطلحات في"النهاية"بشكل موجز، وليست نتيجة إحصاء تام.

ويدلنا هذا الاستتاج على أنه استعمل عددا من المصطلحات الدالة على مصطلح"الدلالة" التي استعملها في الجانب التنظيري ووردت في الجانب التطبيقي قليلة، ومن ثم، يكاد يكون الرازي يفصل فصلا تاما بين الجانب التنظيري والجانب التطبيقي، أو أنه كتب الكتاب على مرحلتين، جعلته يستعمل مصطلحي"الدلالة والمعنى"، أو أنه كان على وعي بأن تلك المصطلحات التي تصلح للجانب النظري غير صالحة للجانب التطبيقي من الدراسة، وقد رأيناه يستعمل"النص" في المحصول و"الكلام" في النهاية، على الرغم من أنهما عنده بمعنى واحد، إلا أنه كان حريصا على بيان الفروق الدقيقة بينها. وهذا بعض ما بدا لي منها، وأرجو أن يكون صادقا على القصد.

ونشير إلى أن هذه المصطلحات الأكثر استعمالا في اللسانيات الحديثة، غير أن اللافت للنظر أن هذين المصطلحين، لم يكونا الأكثر استعمالا لديه، على الرغم من أن مصطلح"المعنى" هو الأكثر استعمالا في التراث اللغوي العربي، من مصطلح"الدلالة" بشكل عام[1]. واستعمال الرازي لهذين

---

١ د. صبحي إبراهيم الفقي: مصطلح المعنى في كتاب سيبويه، ص ٢٧٣.

المصطلحين على هذا النحو مغاير لما أورده د. صبحي إبراهيم الفقي من أن سيبويه في"الكتاب"، لم يستعمل مصطلح الدلالة إلا مرة واحدة، واستعمل في كل"الكتاب" مصطلح"المعنى"[1].

وقد استعمل مكانها المصطلحات الأكثر"الغرض، القصد، المعنى، الفائدة، الإفادة"، ومن ثم، استعمل مصطلحات كثيرة، تدل وتكشف تباين المقامات، وكانت واضحة في ذهنه، ويستبين من ذلك التحليل مدى تحقق هذا الفرض عنده. وأشير إلى أني حين أذكر المصطلحات التي كان يستعملها الرازي ليعبر عن مصطلح"دلالة" وما يشابهه، ليس القصد منها، أن أذكر المصطلح ومشتقاته، بل أذكر المصطلح، وأترك مشتقاته لفطنة القارئ لاستخلاصها؛ لأنها كثيرة، وفي ذكر بعضها ما يكفي للإشارة إلى مشتقاتها. وأشير أخيرا إلى ذكر هذه الدلالات أو الإفادات، ليس الغرض الاستقصاء بقدر وضع تصور عام لها، يكشف وجهة نظر الرازي فيما كان يعنيه في"النهاية".

---

١ السابق: الموضع ذاته. إلا أن ابن جني من القلائل في التراث العربي الذي استعمل مصطلح"الدلالة" كثيرا، بدلا من المعنى، خلافا لما تعارف عليه اللغويون السابقون واللاحقون له. السابق: الموضع ذاته.

الفصل الثالث

جمع اللغة والفصاحة والبلاغة وعلاقتها بـ"لسانيات الاستعمال"

دراسة في "النهاية"

- اللغة والكلام:
  - ـ جمع اللغة وعلاقته بلسانيات الاستعمال.
  - ـ تقويم لساني للموائز بين اللغة الكلام من وجهة نظر لسانيات الاستعمال.
  - ـ جوانب أخرى للانمياز بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة .
- الفصاحة والبلاغة:
  - ـ الفصاحة والبلاغة ولسانيات الاستعمال في النهاية.
  - ـتقويم لساني للموائز بين البلاغة العربية ولسانيات الاستعمال .

١ / ٠ : اللغة والكلام:

١ / ١ : جمع اللغة وعلاقته بلسانيات الاستعمال:

حين بدأت حركة"جمع اللغة" على يد اللغويين العرب في القرن الثاني الهجري ارتبطت بعدد من المصطلحات ارتباطا وثيقا تبوأت من خلالها مكانة كبيرة، وقد تبلورت وتمحورت حول المصطلحات الآتية"اللغة والفصاحة، الكلام،البلاغة، البيان، النحو ...." وأحاول بيان جوانب منها فيما يلي:

تردُّ هذه المصطلحات إلى مصطلحين أساسيين"النحو، البلاغة"، وإذا كانت وظيفة"النحو" استخراج مبادئ اللغة ونظمها استنادا إلى الاستعمال المشترك، أو ما يظن أنه استعمال مشترك، وغايته حماية اللغة من الفساد واللحن، والحرص على أن تواصل أداء وظيفتها الأصلية"الإبلاغ"ووسيلته في ذلك ضبط المعايير التي نفصل بها بين الخطأ والصواب، ويطابق المتكلم باحترامها بينها وبين حاجته في التعبير المستقيم. أما البلاغة فوظيفتها وصف الطرق الخاصة في استعمال اللغة وتصنيف الأساليب بحسب تمكنها في التعبير عن الغرض تعبيرا يتجاوز الإبلاغ إلى التأثير في المتكلم، أو إقناعه بما نقول أو إشراكه في ما نحس به، وغايتها مدّ المستعمل بما تعتبره أنجع طريقة في بلوغ المقاصد[١].

كما أن"صمود" ذهب مذهبا آخر في بيان العلاقة بين النحو والبلاغة، وهو جدير بالدرس والتمحيص؛ وهو أن البلاغة تنطلق من الاستعمال الخاص وتجعل منه موضوع درسها، وهذا الاستعمال بحكم مقاصده والمستوى الذي يتنزل فيه، ليس فعلا لغويا عاديا؛ إنه يقوم على طريقة مخصوصة في استعمال الوسيلة اللغوية، نعم إنه ينطلق من اللغة المشتركة، ولكنه يؤديها بطريقة تجعل عمله الأدبي عملا فرديا[٢].

---

١ د. حمادي صمود: التفكير البلاغي عند العرب، ص ٤٧.

٢ السابق: الموضع ذاته.

وبناء على هذا، فالمصطلحان متباينان متكاملان؛ فجمع اللغة الذي اعتمد عليه اللغويون، كان القصد منه حفظ اللغة من الضياع، من جهة، كما أنه يدل على أن وظيفة اللغة هي الإبلاغ، على ما أورده صمود أعلاه، من جهة أخرى. سوى أن مصطلح"البلاغة"، كان هدفه وصف الطرائق الخاصة في استعمال الكلام من جهة أخرى، ومن ثم، يتجاوز هذا التعريف مرحلة أن البلاغة هدفها"الاتصال"، على أساس أنها تتناول وصفا خاصا للغة خاصة، يتجاوز الاتصال إلى التأثير أو الإقناع، ويتبين مما أوردته في موضع آخر"ينظر: ٣ / ٠ من الفصل الثاني"، أن"القواعد"تتعلق باللغة في حالة السكون، بينما يرتبط"الكلام"باللغة في حالة الاستعمال.

غير أن الذي يستلفت النظر في نص صمود، أن البلاغة وظيفتها وصف الطرق الخاصة في استعمال اللغة، وهذا يدل على أن البلاغة تتخذ من اللغة الخاصة"الطرف الأعلى"حسب تعبير الرازي مادة لها، وهذا يتسق من ناحية أخرى مع مصطلح"اللغة" الخاص بجمع اللغة، والملاحظ أن اللغويين، كانوا يجمعون لغة خاصة، وليست لغة ضمن المستوى العادي" الطرف الأسفل"حسب تعبير الرازي؛ معنى هذا أن كلا من المصطلحين"اللغة والبلاغة"يصفان مستوى خاصا، وهذا يؤدي إلى الانسجام بينهما، أو بتعبير آخر: أن آليات التحليل والجمع في التراث العربي كانت متناغمة؛ لأنهما يصفان مستوى خاصا، وتعد هذه السمة إحدى جوانب الانمياز بين الدرس البلاغي والدرس التداولي"استعمال اللغة".

فإذا كان مصطلح"اللغة" في أحد معانيه يشمل الجوانب"الصوتية والصرفية والنحوية" وكذلك"النحو"، كما كان لدى سيبويه في"الكتاب"، فإن وظيفة"اللغة والنحو"، بناء على هذا، كانت حفظ اللغة في كل مستوياتها المختلفة، ومصطلح"البلاغة"وصف لهذه الطرق في الاستعمال، ومن هنا، يتبدى ـ ما أشرت إليه ـ من جوانب الانمياز بينهما. وعلى هذا يبدو بوضوح الفارق بين هذه المصطلحات الثلاثة، وتبقى مصطلحات أخرى كـ" الكلام والبيان" ويشترك"البيان" مع"البلاغة"، وأستظهر الفارق بينها فيما يرد أدناه.

حين بدأ اللغويون جمع اللغة من أفواه الأعراب في البادية، حددوا الطريقة وشرائطها التي اعتمدوها لجمع المادة اللغوية•، التي ستُضبط على أساسها قواعد اللغة، وقد هيأت هذه الطريقة ظهور مصطلح:

- الكلام = اللغة في حالة الاستعمال.
- اللغة = حالة السكون/ التجريد.

معنى هذا أنهم ينقلون لغة اعتمادا على كلام، ولهذا ارتبطت هذه"اللغة" بتلك الشرائط التي وضعوها، ومن ثم، ارتبط عندهم مصطلح"اللغة"في حالة الاستعمال بـ"الكلام".

على أية حال، فإن ما يسترعي الانتباه، أن"النحو والبلاغة" يتفقان ويفترقان؛ يتفقان في أن البلاغة تصف اللغة في مستوياتها الخاصة، بناء على الشرائط التي اشترطوها في الفصاحة، ولا تصف الكلام الدائر على ألسنة الناس "اللهجات" بل تصف مستوى فصيحا"اللغة العالية"، والحال كذلك مع البلاغة التي حاولت أن تصف هذه القواعد"اللغة" في حالة الاستعمال الخاص، وبناء عليه، فإنهما يتفقان في أن كليهما يعالج مستوى لغويا خاصا، خلافا للهجات.

ويفترقان في أن "الفصاحة" التي تناولها قدامى اللغويين لم تكن على درجة واحدة، وكان هذا نتيجة أن شرائطهم ليست كذلك في جمع اللغة؛ وقد أدى هذا إلى التباين في "الفصاحة" فصارت فصحات؛ نتيجة الاختلاف في درجة فصاحتها، والاختلاف في الجنس الأدبي الذي ينتمي إليه النص[1]. غير أن أستاذنا يرى أن وصف النحاة لهذين السببين الموضوعية[2].

• أورد السيوطي معرفة من تقبل روايته ومن تُردُّ، فقال تؤخذ اللغة سماعا من الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة، ويُتقى المظنون"المزهر ١/ ١٣٧"، وقد ذكر صفات عدل الناقل، ونقل العدل الواحد.السابق ١/ ١٣٨.

١ د. علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ص ٢٤٠.

٢ السابق: الموضع ذاته. هذا استنتاج مبدئي وضعه أستاذنا، وإجابته ستكون فيما أورده من تحليل متميز؛ لأنه قال: ونرجو أن يتضح ذلك من خلال عرضنا لحصيلة ما ذكره النحاة في كل من هذين السببين. أصول التفكير=

والذي عليه اللغويون أن النصوص العربية في القرون المختلفة، إما نصوص فصيحة، وإما نصوص تفتقر إلى الفصاحة؛ إذن نحن أمام نوعين من النصوص، بيد أن الذي يحتاج إلى إعادة النظر، لماذا هذان النوعان؟ أو بتعبير آخر: لماذا هناك نصوص فصيحة وأخرى غير فصيحة"منحطة" وتفتقر إلى الفصاحة؟ وقد أورد شيخنا أسبابا ثلاثة، تلخص رؤية النحاة في أن سلب الفصاحة عن بعضها يرتد إلى أحدها، كما يلي١:

الأول: أن يكون النص ضعيفا. وواضح أن هذا النمط من التناول وإن كان له دلالته التاريخية، ، فإن قيمته العلمية محدودة إلى أبعد الغايات. ذلك أنه يخلط بين القصور الكمي والاختلاف النوعي، ويجعل الاختلاف الكمي يعود في بعض صوره إلى القصور الكمي. ومن ذلك كونه جعل من قبيل الاختلاف النوعي الاتصاف بالشذوذ أو الشرود أو الندرة، مع أن من الممكن ـ في نظر النحاة أنفسهم ـ أن تكون النصوص شاردة أو شاذة أو نادرة وأن تتصف بالفصاحة في الوقت ذاته. ثم إن هذا التناول ـ فوق خلطه بين القصور الكمي والاختلاف النوعي ـ لم يقدم أساسا موضوعيا سليما لدعوى الاختلاف النوعي ذاتها.

والثاني: أن يكون النص مُنْكرا، ويكتفي النحاة في تحديد خصائص المنكر بأنه: أضعف من الضعيف وأقل استعمالا. وكأن النحاة يقصدون إلى أن المنكر يتصف بالانحطاط عن الفصيح في الاستعمال، فضلا عن انحطاطه عنه في الدرجة. وكأن هذا الفارق يكفي عندهم لتمييز النصوص التي يؤولها النحاة بدعوى كونها منكرة عن تلك التي يتناولها التأويل بدعوى القصور الكمي وحده. ولكن هذا ـ كما أشرنا منذ قليل ـ لا يقدم أساسا صلبا للبحث العلمي، فإن الانحطاط في درجة الفصاحة حكم لا يمتد عند النحاة عن أسس محددة ولا يرتكز على حقائق ثابتة. وكذلك الأمر في قلة الاستعمال أيضا، فإنها لا تعتمد على مقاييس موضوعية. ومن ثم يظل الأمر كله مجرد دعوى تطلق دون سند يفيد

= النحوي،ص٢٤٠.

١ السابق: الموضع ذاته.

اليقين. وبذلك يضيف المنكر إلى الضعيف مجالا جديدا من مجالات الأحكام الذاتية. أما الثالث، فهو أن يكون النص متروكا[1].

وقد أورد السيوطي أن النوع الثاني غير الفصيح "المنحط المفتقر إلى الفصاحة" أنواع، منه: الضعيف والمنكر والمتروك من اللغات[2]، وقد ذكر في تعريفها أن: الضعيف: ما انحط عن درجة الفصيح، والمنكر أضعف منه وأقل استعمالا، بحيث أنكره بعض أئمة اللغة ولم يعرفه، والمتروك: ما كان قديما من اللغات●، ثم تُرِكَ واسُتعمل غيره ...[3]، وعلى هذا، فهي ثلاثة، وليست واحدة، إلا أن الأمر لم يكتف عند هذه الأنواع فقط، فحين تابعت ما أورده السيوطي في النوع الحادي عشر تفصيلا ـ على ما يبدو ـ لما ورد في النوع العاشر الذي أوردت له أنواعا ثلاثة أعلاه، غير أن هذه الثلاثة، ليست بواحدة من حيث درجة الفصاحة، فمنها الردئ المذموم من اللغات، وذكره السيوطي بـ"أنه أقبح اللغات وأنزلها درجة"[4]، وهذا الذي ذكره بأنه أقبح اللغات، منه ما هو مطرد وشاذ، وطرد في كلامهم التتابع والاستمرار؛ من ذلك طردت الطريدة إذا اتبعتَها واستمرت بين يديك، ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضا ... أما ما شذَّ في كلامهم، فهو التفرق والتفرد [5].

---

١ السابق، ص ٢٤٠ : ٢٤٣. حاولت جاهدا أن أتحاشى ذكر النصوص التي نقلها شيخنا عن السيوطي في "مزهره"، كما أوجزت في النقطة الثالثة؛ خشية الإطالة. فمن شاء بيانا مفصلا فليعد إلى السفر.

٢ السيوطي: المزهر ١ / ٢١٤.

● غالب الظن أن المقصود باللغات "لهجات "القبائل العربية.

٣ السابق: الموضع ذاته.

٤ السابق ١ / ٢٢١، يتبين أن ما يطلق عليها "ألقاب اللهجات" هي لهجات لقبائل عربية دون الفصيح، وأدنى منزلة، منها "الكسكسة، الفحفحة، العجعجة، الاستنطاء ... السابق ١ / ٢٢١ : ٢٢٦.

٥ السابق ١/ ٢٢٦، ثم ذكر أربعة أنواع للمطرد "مطرد في القياس والاستعمال جميعا، ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال، والثالث المطرد في الاستعمال، الشاذ في القياس، والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعا" والشاذ، "السابق ١ / ٢٢٦: ٢٢٩". غير أن أستاذنا على أبا المكارم لم يرق له كلام السيوطي ورد عليه. =

ثم إن هذه الألفاظ "المطردة والشاذة" منها "الحَوْشي والغرائب والنوادر"، وذكر السيوطي بأن "الحَوْشي من الكلام ما نفر عن السمع، والغرائب جمع غريبة، وهي بمعنى الحوشي، والشوارد جمع شاردة ، وهي أيضا بمعناها هي ألفاظ متقاربة، وكلها خلاف الفصيح[1]؛ لأنها ليست على درجة واحدة، إذ هي درجات، وخلاصة القول، إن ما أورده السيوطي كان ابن جني قد أشار إلى جانب كبير منه، غير أنه أورده فيما يسمى بـ "المستعمل والمهمل"[2]، وواضح أن النوع الذي تحدث عنه السيوطي، وكان يدخل فيما يعنيه، هو النوع الأول "المستعمل" وهو من الفصيح.

ومصطلحا "المستعمل والمهمل" ليس من ابتكار السيوطي ولا ابن جني؛ فقد سبقهما الخليل بن أحمد الفراهيدي، حين أراد أن يقدّم حصرا لمفردات اللغة، فوجد ألفاظا مستعملة وأخرى مهملة، وهنا تفتق ذهنه عن أن الألفاظ الدائرة على ألسنة الأعراب في البادية، خاصة الذين نقل عنهم اللغة، أطلق عليها "المستعمل"، بينما وجد ألفاظا غير مستعملة، فأطلق عليها "المهمل"، وهذا يؤكد تلك الفكرة التي أشرت إليها؛ أن هذه المصطلحات ارتبطت نشأتها بحركة جمع اللغة، ومعلوم أن الخليل من الأوائل الذين جمعوا اللغة من أفواه الأعراب.

ومن هنا، فقد اكتست حركة "جمع اللغة" أهمية بالغة؛ إذ إن هـذين المصطلحين نبتا في بيئتهما، وبناء على هذا، يرتبطان باللغة في حالة التجريد، أو بتعبير آخر: باللغة في حالة كونها قواعـد محفوظـة من ناحية، وكذا في كون هذه القواعد في حالة الاستعـمال كما في البـلاغة، إذ كانـت تعـتني بـاللغـة في حـالـة الاتصال "الاستعـمال" من ناحية أخرى، وما ينتج عن الحالتين من فروق تتعلق بالوظيفة الاتصالية للغـة، أن للغة وظيفة اتصالية "اجتماعية" وثانية تأثيرية، وثالثة جمالية[3].

= أصـول التفكـيرالنحوي،ص٢٤٠: ٢٤٣.

١ السيوطي: المزهر ١ / ٢٣٣: ٢٣٥.

٢ السابق ١/ ٢٤٠.

٣ تناول د. صلاح إسماعيـل في الفصـل الرابع "نظرية أفعال الكـلام"، وعالـج فيه: الأفعـال التعبيرية والأفعـال =

وواضح أن العربية الفصحى، وإن كانت تنطلق من الوظيفة الأولى، إلا أن وسائلها أعمق من تلك التي تتخذها العربية المستعملة، ومن هنا فاللغة المشتركة تركز على الوظيفة الثانية والثالثة؛ لأن لها أدوات تنماز بها من الأخرى؛ لأن الوظيفة الأولى بسيطة، ومن هنا، فهي غالبا ترتبط باللهجات الخاصة؛ لأن وظيفتها أولية، ترتبط بالمعنى اللغوي المباشر؛ إذ إن الوسائل والأدوات المكونة لبنيتها تقل فيها غالبا العناصر البلاغية التي تقوم عليها الوظيفة الثانية والثالثة، إذ تتوفر في الفصحى وسائل تجعل لها ميزة فوق اللهجات المحلية. وهنا تبرز قيمة النصوص الفنية العالية"القرآن، الشعر" ويعتمد استخلاص المعنى الإضافي على مدى تأثيره في القارئ مرة، وعلى فطنته وبلاغته تارة أخرى.

وقد اشترط اللغويون فيمن يحتج بلغتهم، أفرادا كانوا أو جماعات، أنهم قسموهم إلى طبقات، تواتر مصطلح"الفصاحة"شرطا أساسيا في الذين عنهم نقلت"اللغة"، وقد ارتبط بظواهر تتعلق ببنية السطح؛ كتجنب العجمة واللحن وسلامة اللسان من اللكنة، وارتفاع اللهجة عن الطرق المشينة في النطق. ولهذا كانت بداياتها الأولى على يد اللغويين، وقد تلقفها البلاغيون فيما بعد، حتى صارت مَعْلَمًا أساسيا في الدرس البلاغي، فضلا عما تفرَّع عنها من قضايا أخرى[١].

إذن،كان الغرض الأساسي من جمع اللغة المحافظة عليها من الضياع من ناحية، ووضع مقاييس الخطأ والصواب من ناحية أخرى، وقد أدت بهم إلى العناية بفصاحتها. وترتب على هذا التصور، أنهم أرادوا بناء اللغة على مستوى فني خاص، من"اللغة والكلام". وفي رأيي أن مصطلحات"اللغة والفصاحة والبلاغة" تعتضد جميعا في بيان حركة"جمع اللغة"وآلية الجمع، والشرائط الواجب توافرها في عملية الجمع، ومن ينقل عنهم؟ وما ينبغي أن ينقل؟ وهكذا كانت

= الغرضية ، والأفعال التأثيرية. التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص ١٨٣ : ٢٣٩، وأورد هنري بليت شيئا قريبا من هذا؛ حين تناول البعد التداولي للبلاغة القديمة. البلاغة والأسلوبية،ص ٢٣ : ٢٧.

١ أورد كاتب هذا البحث: كيف أفاد البلاغيون من اللغويين؟، الدرس الدلالي في كتب فقه اللغة، ص ٢٥٦٩.

الظروف التاريخية التي مرت بها حركة"جمع اللغة" في تلك الفترة، هي التي أدت إلى نشأة هذه المصطلحات، وكانت جميعها تعمل في منظومة واحدة.

إذا تصورنا أن اللغة قائمة على المواضعة المتمثلة في تلك"القواعد"التي خلص إليها اللغويون، فإن هذا الاستعمال فيه عدول عن العربية المستعملة"اللهجات"، ومن ثمَّ، أدت هذه الفكرة إلى نظرية الإعجاز البلاغي؛ من حيث"البنية اللسانية"، وربطها بقضايا أخرى؛ لتكون منمازة عن الكلام العادي؛ فإذا كانت اللغة هي مولد الاستعمال الدائر على ألسنة الناس، وهي التي تولِّد الوظائف المشار إليها، فإن هذا يترتب عليه أن اللغة في المستوي اللساني لـ"القرآن، الشعر" فيه خروج على مستويات الاستعمال العادي، إلا أن القرآن خاصة، خلافا لمستوى الشعر، ينماز من المستويات اللسانية الأخرى، وإن كان نصا لغويا، إلا أن هذا المصطلح"الإعجاز" صار خاصا ومميزا له، باعتباره كلاما خاصا بالحق سبحانه، وهو ما يطلق عليه بخروج الخروج = أي خروجا على أساليب العرب بما فيها من مجازات وكنايات واستعارات وتشبيهات ... إلخ.

وقد ترتب على هذا؛ أن هذه القواعد اللغوية التي توصلوا إليها تأسست في جانب كبير منها على الكلام، وهو كلام خاص مرتبط باستعمالات اللغة العالية، ومن ضمن عنايتهم بهذا الباب بحثهم جوانب دلالية، كالفرق بين الحقيقة والمجاز، كما هي الحال لدى ابن فارس وابن جني. كما نجد تفريقهم الدقيق بين اللغة في حالة المواضعة، واللغة في حالة الاصطلاح.

إذن اللغة لها حالتان؛ حالة المواضعة"السكون"، وهي ليست مقصودة، واللغة في حالة الاستعمال، ويبدو أنها الدلالة العقلية، التي عناها الرازي في النهاية وأوردناها في الفصل الثاني.

وحسبي أن أقرر في نهاية المطلب، أن ثمة جملة من المصطلحات الأخرى التي تمثل الأركان الأساسية للبلاغة العربية، منها هذان المصطلحان"اللغة والكلام"، بالإضافة إلى مصطلحات أخرى، كالحقيقة والمجاز... إلخ، وهي ما يطلق عليها بالمصطلحات الزوجية.

والحقيقة والمجاز من الوسائل البلاغية، التي تبوأت مكانة كبرى، تعكس تصورا ألححت عليه كثيرا؛ أن الكلام، كما في تحليل الرازي، له معنيان: مباشر، وغير مباشر، والذي هو واضح أن تحليل الرازي، لا يقصد المعنى المباشر "الحرفي"؛ لأن البلاغة لا تتوقف عنده ولا تقصده، وهذا يشير بوضوح إلى أن مستويات الكلام، ليست واحدة؛ معنى هذا أن هناك كلاما عاديا، يستعمل في التواصل العادي بين أفراد الجماعة اللغوية، وهذا ليس مقصودا عند الرازي في تحليله باعتباره بلاغيا، وهنالك كلام آخر، المستوى الأدبي، وهو مستوى فوق مستوى الكلام العادي، بناء على ما ذكرته في موضع آخر، أن أنماط الكلام، نمط عادي"الاستعمال اللغوي العادي"، ونمط خاص"القرآن الكريم، الأدب"، والمقصد هو النمط الأخير؛ لأن فيه مجازات وتشبيهات وكنايات واستعارات ووسائل بلاغية أخرى، ليست موجودة في النمط الأول القائم على الحقيقة/ اللغة المباشرة غالبا.

- الحقيقة = المعنى المباشر/ الحرفي.
- المجاز = المعنى غير المباشر/ المعنى الضمني.

كما أن الشعر ليس واحدا؛ إذ يمكن أن يكون كلاما عاديا أو حقيقيا أو مجازيا، وقد وُصف الشعر بأنه كلام غير عادي؛ لأنه قائم على المجاز بشكل عام، وربما أشار البلاغيون إلى ما يجمع الكلام الحقيقي والعادي بمصطلح أطلقوا عليه الكلام"الغُفْل"وربما قُصِدَ به الكلام الخالي من كل مقومات الفن والأدب[١]. معنى هذا أن تركيز الرازي ليس على اللغة القائمة على"المواضعة"بل على كلام ذي مستوى خاص"القرآن، الكلام الأدبي"، وهو مستوى فيه خروج على اللغة المباشرة القائمة على الحقيقية؛ أي أن فيه خروجا على الأنماط اللسانية ذات المعنى الأوليّ، ولذلك وجب عليهم البحث عن معيار ثابت، يمكن الاحتكام إليه في ضبط مظاهر هذا الخروج وأنماطه، وقد كان هذا الأمر قائما في تركيز البلاغيين المتقدمين، وتبلورت معالمه عند المتأخرين منهم.

---

١ د. حمادي صمود: التفكير البلاغي عند العرب، ص ٤٠٠.

١ / ٢: تقويم لساني للموائز بين"اللغة والكلام"من وجهة نظر"لسانيات الاستعمال":

نأوردنا في المطلب السابق أن محاولات جمع اللغة ركزت على مصطلحين أساسيين"اللغة والكلام" ولما كانت اللغة عنصرا ذهنيا قائما في أذهان الجماعة اللغوية، أو بتعبير دقيق: أن المكون البلاغي والمكون الفصاحي موجودان في الأعراب، بشكل لم يصبه ما أصاب الحضر، ولهذا ذهب اللغويون لجمع اللغة منها. ولما كانت اللغة عنصرا ذهنيا، ومن ثم، تعامل اللغويون مع مصطلحين متفاوتين، هما"اللغة": وهي عبارة عن الأنظمة اللغوية المثلى الموجودة في أذهان هؤلاء الأعراب في بوادي الحجاز؛ أقصد اللغة في حالة"السكون". أما مصطلح"الكلام"، فهو عبارة عن اللغة في حالة الاستعمال.

فالكلام هو التطبيق العملي لمصطلح"اللغة" التي تتسم بالصرامة، ولا تسمح بالخروج عليها في كثير من الأحيان، كما أن الخروج عليها غير مقبول، على نحو تلك الوصوف التي اتصف بها أصحابها، ومن ثم، فالكلام هو استعمال اللغة، أو بتعبير تداولي: الكلام هو اللغة في حالة الاستعمال، وهنا نقترب كثيرا من بيان العلاقة بين اللغة في حالة الاستعمال"الكلام"، واللغة في حالة السكون"القواعد".

وقد أوردت كتب"اللغة"خروجا من هذا القبيل، غير أنه من الواضح أنهم كانوا لا يعيرونه اهتماما كبيرا، وحاولوا جاهدين، أن يجدوا له تخريجا؛ لأنه إما"لغة"قبيلة من القبائل، وإما"شاذ"، وإما لأنها"رُويت هكذ"ا، ومن ثم، لا يعتدون بما يخرج على القواعد العامة الخاصة باللغة في حالة"السكون".

ومما يلفت النظر إلى أن الكلام يحمل سماتٍ فردية تنطبع به طريقة وأداء الشخص، ينماز بها الفرد من أقرانه من أبناء الجماعة اللغوية، وإن كانوا جميعا يشتركون في"اللغة" في حالة السكون، إلا أن هذه الفروق الفردية التي ينماز منها الكلام، لم يستطع اللغويون أن يسجلوها بشكل عام؛ لأن

غرضهم ليس تحديد وتسجيل الفروق الفردية، خاصة أنها لا تؤدي إلى تغيير المعنى، أو أنها سمات لا تؤدي إلى فروق دلالية واضحة ومحددة، بقدر تبيان الملامح الجوهرية العامة للغة. سوى أن الذي يجب تسجيله، أنهم دونوا بعض الملاحظات على الكلام، خاصة إذا كان به بعض العيوب النطقية، على النحو الذي ورد لدى الأصمعي وتلميذه ثابت بن أبي ثابت في كتابيهما''خلق الإنسان'' بشكل موسَّع، ولدى الخليل وسيبويه بشكل موجز، ثم الجاحظ بشكل لافت للنظر.

وبناء على ذلك، فإن ثمة فروقا تتمثل في أن اللغة: أنظمة مخزونة في أذهان الجماعة اللغوية، كما أنها ترتبط بقواعد صارمة، لا يُسمح بالخروج عليها، في حين أن''الكلام'' هو التطبيق الفعلي لـ''القواعد''يسمح فيه بالخروج، ومن هنا، فالاستعمال يفارق فيما يجب أن يكون عليه الفرد، وعلى هذا، فالاستعمال ينزع نحو الخروج عن اللغة في حالة السكون.

كما أن''اللغة''مصطلح يتسم بالعموم؛ لأنها لا تتوقف عند السمات الفردية، بل ترتبط بالاستعمالات العامة؛ بمعنى أن تركيزها على استعمالات اللغة، غير أن''الكلام'' يعكس الأنظمة اللغوية المخزونة في أذهان الجماعة اللغوية، ومن ثم، يتسم بالفردية من ناحية، وبالخروج على قواعد اللغة في حالة السكون، من ناحية أخرى.

وعلى الرغم من هذا الخروج لـ''الكلام''على القواعد اللغوية والفردية والنشاط''الاستعمال''الذي يتسم به الكلام، إلا أنه يظلّ مفهوما وواضحا في ذهن الجماعة اللغوية، ومن هنا، فاللغة''حالة السكون'' في المقابل غير قابلة للتحول والتغيير كقواعد، بيد أن النشاط''الكلام'' يند عن هذه القواعد. ويبدو أن اللغويين كانوا مدركين لهذه الفروق، حين حددوا فترة زمنية ومكانية لمن تؤخذ عنهم اللغة، ومن هنا، فقد كانوا مدركين أيضا أن اللغة في حالة الاستعمال''الكلام'' تند عن اللغة في حالة السكون''القواعد''.

إن اللغة في حالة الاستعمال لها أحوال، ولا بد كذلك أن اللغويين في حالات جمع اللغة''روايتها''، كانوا يراعون أحوال المتكلمين والسياقات الاجتماعية وتباين المقامات وتفاوتها،

ويتمثل ذلك فيمن نـأخذ عنهم؟ وماذا نأخذ منهم؟ ومن هنا، يمثل''الانتقاء''عنصرا أساسيا؛ وعلى هذا، فاللغة التي دونوها منتقاة؛ خلافا للهجات التي كانوا يحاولون تجنبها، كما كانوا يتجنبون الأخذ عن أهل الحضر وعن أشخاص بعينهم.

إذن، نقل اللغويون''لغة'' في حالة الاستعمال، والكلام الذي يمثِّل اللغة، هو الكلام المنتقى الذي يتوافر فيه عنصرا المكان''نجد والحجاز''، والزمان''الفترة المحددة بنهاية القرن الثاني الهجري في الحواضر ونهاية القرن الرابع في البادية''، والأشخاص الذين ينقلون عنهم، وهنا يمثل الكلام الاستعمال واللغة القواعد؛ وهذا يعني أنه لا بد من توفر عنصري''الفصاحة والبلاغة'' أو بتعبير تداولي، إن العناصر اللسانية التي يتم تدوينها من القبائل العربية، لا بدَّ أن يتوفر فيها عنصرا''الفصاحة والبلاغة''؛ بمعنى لا بدَّ من تضافر العناصر اللسانية مع العناصر التداولية''المعاني، البيان البديع'' لنصل إلى''لغة عالية''، ومن ثم يحافظون عليها من خلال تضافر العناصر اللسانية والعناصر البلاغية''التداولية'' التي تبدو بوضوح في اللغة النموذجية، التي جعلت القرآن الكريم يتسم بهذه السمة، وهي صفة الإعجاز القرآني.

١ / ٣ : جوانب أخرى للانمياز بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة •:

لم أشأ أن أكتب عن الفروق الجوهرية بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة، ولم يخطر في ذهني أبدا، لكن شيئا نفث في نفسي، حين مطالعتي لـ''النهاية'' باعتباره كتابا مكتوبا، من جهة، وباعتباره قائما على لغة حوارية في بعض جوانبه، من جهة أخرى، ومن ثم، يمكن أن يندرج في إطار اللغة المنطوقة''المحادثة''، إذا تصورنا أن الرازي أقام''النهاية''على نوع من الحوار، باعتباره يقيم حوارا داخليا؛ أي يتخيل شخصا''أشخاصا'' يحاوره، كما يتبدى ذلك بوضوح في ثنايا تحليله، وقد جعلته،

• اعتمدت في هذا الاستخلاص على ما أورده د. محمد العبد: اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة، ص ٤١: ٤٦، و١٠٦: ١٢٠؛ على سبيل المثال، وقد ناقش في مواضع عدة الفروق الجوهرية بين اللغتين، مما كفاني مؤونة الإطالة.

بناء على تصور د. العبد من النوع الثاني"المونولوج"من المحادثة، بناء على تقسيمه. وأستطيع الآن أن أفضي إلى بيان هذه الموائز فيما يلي من حديث بين هذين النوعين:

١ / ٣ / ١ : النص الأدبي: الموقف الخارجي بين موقف قد انتهى، وقارئ يبدأ فك شفرته.

١ / ٣ / ٢ : المؤلف غير موجود وغير معروف للمتلقين، كما أن الاتصال يسير في اتجاه واحد، ويمكن تكرار النص المكتوب والعمل الأدبي.

١ / ٣ / ٣ : يبدأ التفاعل في النص الأدبي مستقلا عن التفاعل العادي، وليس للخطاب الأدبي صلة بخطاب سابق، ولا ينتظر نشاطا لاحقا، خلافا للكلام المنطوق.

١ / ٣ / ٤ : النص الأدبي يوجَّه إلى قُرّاء غير معروفين، وعلى الرغم من ذلك، يشترك مع أشكال فرعية في الاتصال، خلافا للكلام المنطوق.

١ / ٣ / ٥ : المحددات الزمانية والمكانية، لا تبدو بشكل مباشر في النص المكتوب، وإنما متضمنة في النص ذاته، بينما في النص المنطوق واضحة.

١ / ٣ / ٦ : أن صيغة الخطاب في العمل الأدبي، تميل إلى الجمع بين الصيغة المكتوبة والمنطوقة، بدرجات متفاوتة، حسب الخطاب ومؤلفه، كما هي الحال لدى نجيب محفوظ في رواياته.

١ / ٣ / ٧ : يقوم الباحث بدور بارز في كل ما يرمز له في النص، حيث يرجعها تحت ظروف معينة في عملية الاستقبال إلى الأسلوب.

١ / ٣ / ٨ : أن صيغة الخطاب في العمل الأدبي متضمنة المعايير السبعة، التي أشار إليها كل من بوجراند ودرسلر، ولكنها غير ظاهرة، ويعتمد استخلاصها على ثقافة القارئ.

١ / ٣ / ٩ : اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة، هي نقل اللغة من المجال السمعي"المنطوق" إلى المجال البصري"المكتوب".

١ / ٣ / ١٠ : الحديث عن صيغ النص المكتوب حديث عن زمن ماض"أيا كان هذا الماضي"•، أما الحديث عن النص المنطوق، فحديث ـ غالبا ـ عن زمن آنٍ، أو عن صيغة آنية.

١ / ٣ /١١ : الحديث عن النص المكتوب؛ حديث لا يتفاعل معه القارئ إلا لمحاولة الفهم والتفسير، التي تعتمد على ثقافة المفسر، ويعتمد استخلاصه على قدرة مراعاة العناصر اللغوية والتداولية"غيراللغوية"، أما في النص المنطوق، فالمستمع قد يكون مشاركا في الحوار بالسؤال أو الاستفسار عنه بمعلومة ما، ومن هنا، فالمعنى المقصود في النص المنطوق ـ غالبا ـ ما يصل إلى المتلقي كاملا.

١ / ٣ / ١٢ : الحديث عن الزمن في النص المكتوب حديث عن زمن ماض في لحظته الآنية، بيـــنما الحديث عن النص المنطوق حديث عن زمن في لحظته الآنية.

١ / ٣ /١٣ : المعايير السبعة في النص المنطوق مباشرة وواضحة، في حين أنها في النص المكتوب متضمنة وغير مباشرة، ومن هنا، تحتاج إلى جهد جهيد من القارئ لاستخلاص الإفادة.

١ / ٣ / ١٤: المستمع في النص المنطوق، قد يكون واحدا أو أكثر، يشاركون في الكلام بـ"الحوار أو السؤال، أو التعليق ..." إلخ، مما يؤدي إلى تقسيم الحوار في الكلام وتوضيح بعض جوانبه، إن احتاج الأمر إلى ذلك، ويكون ذلك أثناء الحوار. أما في النص المكتوب، فيكون المتلقي واحدا غالبا، ويكون غرض قارئ النص التفسير، بخلاف المتلقي في الكلام المنطوق، كما أن أزمنة المتلقي في النص المنطوق، تكون حين الكلام، وترتبط بزمن محدد لا يتكرر في لحظته الآنية، بينما القارئ في النص المكتوب في أزمنة متباينة ومتباعدة، مما يؤدي إلى اختلاف التفسير، كقراءة واختلاف تفسير النصوص الشعرية من عصر إلى آخر.

١ / ٣ / ١٥ : الزمن في النص المنطوق، يتوجه تبعا للمتحدثين، سواء أكان المتلقي أم المتكلم، بناء على استراتيجيات النص، أما في النص المكتوب، فالكاتب وحده، هو الذي يوجِّه الزمن، تبعا

• فيما يلي من فروق من استنتاج الباحث.

لتصوراته ورؤاه، ومن ثم، فهو في النص المكتوب يوجه من ناحية واحدة''المؤلف'' خلافا لما هو في النص المنطوق.

١ / ٣ / ١٦ : اللغة المنطوقة تظهر من خلالها اللهجات الاجتماعية والفروق الطبقية والمستوى الاجتماعي غالبا، والأداء الفردي الذي يميز فردا من آخر، خلافا للغة المكتوبة. ولعل هذا يوحي بأن التواصل كما يكون بالمنطوق يكون بالمكتوب.

وإذا كنت قد أوردت بعض الموائز بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة التي بدت لي وللباحثين قبلي، إلا أني أجد الرازي، يعد اللغة المنطوقة هي الأصل؛ لأنها التي يتفاهم بها أبناء الجماعة اللغوية دون استثناء، بالإضافة إلى تركيزه على اللغة المنطوقة؛ لأن البلاغيين يرون أن اللغة محدودة والمقامات غير متناهية.

وإذ كان د. العبد يرى أن اللغة المنطوقة حوارية بطبعها؛ لأنها في جوهرها محادثةحوارية، والمحادثة الحوارية تبليغية بين شخصين على الأقل[١]. وإذا كان الحديث عن التمايز بين طبيعة اللغتين، فقد لفت نظري لما وجدته لدى الرازي، في جُل''النهاية''، على الرغم من كونه يعتمد على لغة مكتوبة، بيد أني ألحظ أن الرازي يحاول أن يشير بشكل ضمني إلى أنه يعتمد على لغة منطوقة، ويبدو أنها سمة خاصة بالبلاغة.

غير أن د. العبد يرى أن المحادثة الحوارية تتخذ صورتين اثنتين هما: الديالوج والمونولوج، وتعني الصورة الأولى للحوار أو المخاطبة بين شخصين. أما الصورة الثانية، فهي أن يخاطب المرء نفسه، ومن أجل ذلك، فإن الديالوج يتميز بتغيير العلاقة بين المرسل والمستقبل''وهي علاقة ثنائية تتخذ هيئة: متكلم، مستمع، أو: كاتب، قارئ'' أن الديالوج يتميز بالتبادل اللغوي. أما المونولوج، فإن المستقبل''وهو متخيل غالبا'' يبقى معه صامتا؛ أي أن المونولوج يخلو من التبادل اللغوي، ولا

---

١ ذكر د. محمد العبد أن اللغة الحوارية تحدث في وقت واحد بين المتحاورين، وفي مكان واحد ... اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة، ص٨٤. غير أن هذا الشرط يزول مع المحادثة عبر الهاتف، فالمكان مختلف، بعيدا أو قريبا.

تختلط الفروق بين الديالوج والمونولوج بالفروق بين"العالم المتحدث عنه"besprochene welt" أو"العالم المحكي erzaehlte"؛ ذلك أن وظيفة الديالوج ـ في الأكثر ـ هي التحادث، بينما تبدو وظيفة المونولوج ـ في الأكثر ـ وظيفة حكائية، بعبارة أخرى: فإن جوهر الديالوج هو تبادل الحديث، بينما يتجلى جوهر المونولج في السرد والحكاية[١].

وإذا أردنا أن نفيد فيما يتعلق بوظيفة الديالوج والمونولوج وربطه بتحليل الرازي، فإن عبارة العبد"أن الديالوج يفيد التحادث" تحتاج إلى إعادة نظر؛ لأنه عاد وذكر أن وظيفة المونولوج وظيفة حكائية، وعندي أن الوظيفتين تؤديان معنى واحدا؛ لأن الديالوج، إذا كانت وظيفته التحادث، أو تبادل الحديث؛ معنى هذا أنه لا يؤدي إفادة، إلا السرد والحكي فقط، بيد أن الذي لا يغيب عن بالنا، حتى وإن كانت وظيفة الديالوج التحادث والحكي، فإنها لا يمكن أن تكون وظيفة أساسية خاصة باللغة الحوارية"اللغة المنطوقة".

ومن هنا، إذا أردنا تصورا فعليا للفروق الدقيقة بين اللغتين، فإن الذي ذهب إليه أستاذي"العبد"، يفرِّغ اللغة من وظيفتها الأساسية"التواصل"وإفادة خبر جديد، أيا كان هذا الخبر أو بعبارة أخرى: يمكن اعتبار أن للخبر وظائف، غير أنها بدرجات متفاوتة، فيما يسمى الخبر الأوليّ، أو فائدة الخبر أو لازم الفائدة ... فإذا كانت وظيفة الديالوج التحادث، وهي عبارة، لا تفيد شيئا غير تبادل الحديث، فإني ـ بناء على ما سبق بيانه ـ يمكن اعتبارها وظيفة فرعية، وإذا شئنا الدقة، اعتبرنا للديالوج وظيفتين أساسيتين، الأولى: التحادث، أو بتعبير آخر: تبادل أطراف الحديث، غير أن هذا لا يمنع أن التحادث أو تبادل الحديث، يقودنا إلى الوظيفة الثانية والأساسية"إفادة غرض"من هذا التحادث أو تبادل الحديث، ولا بد أن هذا التحادث يفيد غرضا إنجازيا من وراء كل هذا حينا. ومن جهة أخرى، فإن ما تصوره د. العبد لوظيفتي الديالوج والمونولوج، يسوِّي بينهما، على الرغم من الاختلاف بين النوعين، الذي أشار إليه ضمنا؛ أن هذه التسوية الظاهرة بين وظيفة نوعي المحادثة،

---

١ السابق، ص ٨٤، ٨٥.

يمكن أن نشير إليها على أنها تسوية بين الإفادة"الغرض الإنجازي"لكلا النوعين، على الرغم مما يبدو بينهما من فروق. وعلى هذا يمكن اعتبارهما متكاملين، على الرغم من التباين، وأن قصد كل منهما ينماز من الآخر، على الرغم من أن هدفهما العام الاتصال.

صحيح المونولوج، المتحدث يفترض طرفا آخر يبادله الحديث، بخلاف النوع الآخر الذي يوجد فيه مشاركون حقيقيون على تباينهم، سوى أن الذي لا يجب ألا يغيب عن بالنا، أن المونولوج، وإن كان من طرف واحد، لا يريد أن ينقل رسالة لآخرين، بناء على عدم وجود مشاركين فعليين في الحوار أصلا، غير أنه، وإن كان القصد ألا يبلغ رسالة للآخرين، غير أنه يعبر عما في نفسه، وفي هذا رسالة"اتصال" وإفادة للآخرين، وإن كانت بشكل غير مباشر.

غير أننا يمكن أن ننظر إلى فكرة اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة، من جهة أخرى، غير ما ذكره العبد الذي بصَّرني كثيرا بأن اللغة المكتوبة غالبا ما تكون لغة مشتركة، في حين أن الكلام غالبا ما يكون"لغة"وبين الحالتين انمياز، وبطبيعة الحال، فإن اللغة الفصحى تعلو وتسمو فوق اللغة، فضلا عما تلقاه من تقدير واحترام لدى أفراد الجماعة اللغوية.

وإذا كان هذا تمايزا أورده أستاذي العبد، فإن براون ويول أضافا فروقا أخرى؛ أن التمثيل الكتابي ناقص في التعبير عن الكلام المنطوق، فمثلا يريان أن المقاطع الصوتية في الكلام المنطوق ليست ذات قيمة في تفسير المعنى، مقارنة بالملامح التطريزية، التنغيم والإيقاع، كما أن الإيماءات والإشارات الجسمية أثناء الكلام، ليست لها مواصفات قياسية لمثيل ملامح القول الإيمائية[1].

وعلى هذا، فالملامح التطريزية والمقطعية والنبرية، ليست موجودة في الكتابة الصوتية[2]، كما ثمة عناصر مهمة حاولت الكتابة الصوتية أن تعبر عنها في مواضع كثيرة، غير أنها ما زالت تعاني من نقص شديد في هذا الجانب. والنصوص المحكية تحفظ لنا النص، كما أنها كفيلة بالحفاظ على قدر كبير

---

١ براون، يول: تحليل الخطاب، ص١٢.

٢ السابق، ص ١٣.

مما يخرج على النص، كالسعال وصوت الكراسي وصوت الحافلات، وهي تمر قريبا من مكان الحدث، وصوت الولاعة، وهي تقدح لإشعال سيجارة، وما إلى ذلك ...[1].

العلاقة بين الكلام والكتابة؛ أن الكلام يستعمل في الحياة اليومية ووسط مجتمع متعلم لإقامة العلاقات البشرية والحفاظ عليها"وهذا استعمال للغة تفاعلي أساسا"، فإننا نستعمل الكتابة إلى حد كبير لصياغة المعلومات الوقائية[2]. ولهذا استخلص المؤلفان، أن"الكلام"وقتي، بينما"الكتابة" مستمرة. وفي الحديث عن الفروق الشكلية بين اللغة المكتوبة واللغة المحكية، أورد المؤلفان عشر نقاط لجوانب الانمياز بين اللغتين[3].

ويريان أن عرض النص المكتوب مختلف من طبعة إلى أخرى، وبأحروف كتابية مغايرة، وعلى صفحات ذات أحجام مغايرة أيضا، وقد يكتب في عمود واحد أو عمودين، إلا أننا نفترض مع ذلك كله، أن هذه الأشكال المختلفة التي أخرج بها النص تمثل كلها النص ذاته، ذلك أن كلماته لا بد أن تكون على"الأقلّ"دون تغيير، يجد المحققون لزاما عليهم أن يعلقوا على ذلك[4].

والواقع أن ما أورداه من فروق ليست جوهرية؛ وعلى هذا يمكن القول إن هذه التغييرات أدت إليها تباين المقامات، واستدعتها ظروف خاصة، والذي لا يمكن إغفاله، أن كل الذي ذكره الباحثان لا يؤثر على الجانب الدلالي في شيء، وهو الغاية من اللغة بشكل عام.

ونضيف أن هذه التغييرات لا تؤثر على المعنى؛ لأنها تباينات تحدث في الكلام المسموع"اللغة في حالة الاستعمال"، والمحاضرة التي يلقيها في أكثر من قاعة، لا يمكن أن تكون هي المحاضرة ذاتها التي ألقاها في وقت سابق؛ لأن الأستاذ لا يدخل المحاضرة مرتين، غير أن الذي لا يُنكر أن فحوى

---

١ السابق، ص ١١.

٢ السابق، ص ١٦.

٣ من شاء فليرجع إليها في مظانها، السابق، ص ١٨: ٢٢.

٤ السابق، ص ٦، ٧.

الكلام"المحاضرة" هو ذلك النص الذي ألقاه في وقت سابق، ويبقى التمايز في فوارق الوقت والطلاب والأشخاص والزمان والمكان، وقد تؤدي كل هذه العناصر إلى إضافة عناصر أخرى، قد يكون لها مردودها في إيصال المعنى، غير أنها ثانوية، وحتى وإن غيرت في بعض جوانبه، إلا أنها لا تؤثر على المعنى العام، الذي يظل واحدا في كلتا الحالتين، وهذه الملاحظة تنبه إليها الباحثان[1]. إلا أن الذي يبقى واضحا أن رؤتيهما في الموضعين تحتاج إلى إعادة نظر .

فالكلام المنطوق قد يفهم خطأ أثناء الكلام، والنص المكتوب فيه فرصة لأن يراجعه القارئ مرة تلو الأخرى، وعلى هذا، فالنص المكتوب تختلف له قراءات الأشخاص بله الشخص الواحد، خلافا للنص المنطوق الذي ينماز بوسائل أخرى ليست متوفرة في النص المكتوب؛ لأنه مما يميز النص المنطوق هو الوضوح والإطناب بشكل عام أكثر من النص المكتوب، الذي يتسم بالرصانة والإيجاز غير المخل والغموض أحيانا؛ وهذا ما يؤدي إلى تعدد قراءاته، وإن كانت في النص المنطوق، إلا أنها غير لازمة"غالبا" في النص المنطوق ، إلا في بعض الخطب السياسية والدعايات الانتخابية ... إلخ.

المتكلم لا يتحكم فحسب في أنظمة تواصلية تختلف عن تلك التي تتوافر لدى الكاتب ... فيجب في المتكلم مثلا، أن يكون على بينة مما قيل قبل قليل، وأن يحدد ما إذا كان ذلك ملائما لما يقصد، وفي الوقت نفسه الذي ينطق فيه جملته، عليه أن يخطط للجملة الموالية، وأن يضعها في مكانها من النسق العام لما يريد قوله، كما أنه يلاحظ فوق ذلك كله، لا يوجه أداءه هو فحسب، وإنما كيفية وقوع ذلك الأداء في نفس المتلقي ... أما الكاتب فبإمكانه على العكس من ذلك، أن يراجع ما كُتب، وأن يتأنى بين كل كلمة وأخرى دون أن يكون عرضة لمقاطعة المتلقي، وأن ينتقي عباراته بكل أناة حتى بالرجوع إلى القاموس عند الحاجة، وأن يراجع ما وصل إليه بالنظر إلى ملاحظاته المدونة، وأن يعيد ترتيب ما كُتب، وحتى يغير رأيه فيما يريد أن يقول[2].

---

١ السابق، ص ٨.

٢ السابق، ص ٥.

وبينما يتعرض المتكلم إلى ضغط كبير، وهو مضطر إلى مواصلة الحديث أثناء المهلة المخصصة له، يظل الكاتب بمأمن من ذلك الضغط. وفي حين يدرك المتكلم أن أي كلمة تنبس بها شفتاه سيسمعها المتلقي، وأنه ملزم إذا كانت تلك الكلمة مخالفة لقصده باتخاذ إجراء فعلي، وعليه يصلح به ما فسد، فإن الكاتب لا يحتاج إلا إلى جرة قلم يشطب بها ما كُتب ليستأنف عمله من جديد في غرفته دون أن يراه أحد[1].

وهناك مزايا يتمتع بها المتكلم، فهو يستطيع مثلا أن يرى المتلقي، وأن يغير فيما يقول إذا أراد أن يجعل كلامه أيسر على المتلقي أو أكثر تقبلا. والكاتب محروم من مثل هذه الاستجابة المباشرة، ولا يمكنه إلا أن يتصور رد فعل القارئ ... إن المتكلم في الخطاب الشفهي يتمتع بقدرته على توجيه رد فعل المتلقي تجاه ما يقوله دقيقة بدقيقة، لكنه في الوقت ذاته مُعَرَّض؛ لأن يكشف مشاعره ... وهو ملزم أن يكون كلامه واضحا مختصرا، وبأن يستجيب مباشرة لأي رد فعل من المتلقي[2].

٢ / ٠ : الفصاحة والبلاغة:

٢ / ١ : الفصاحة والبلاغة ولسانيات الاستعمال في"النهاية":

ذكر الرازي في مقدمة"النهاية" التصورات والأفكار الأساسية التي يريد مناقشتها؛ إذ تحدث عن دلالة الألفاظ، وجعلها في قسمين: وضعية وعقلية[3]، فإذا كانت الدلالات الوضعية للألفاظ ليست مقصودة، ومن ثم، يتوجه القصد إلى الدلالة العقلية، ويقرنها بما أورده الجرجاني بالمعنى أو معنى المعنى[4]، غير أن الأمر يحتاج إلى بيان نستجلي جوانبه فيما يلي.

---

١ السابق، ص ٦.

٢ السابق: الموضع ذاته.

٣ النهاية، ص ٦١.

٤ السابق: الموضع ذاته .

أن المعنى يختص بالمعنى الظاهر من اللفظ بغير واسطة، ومعنى المعنى أن يفهم من اللفظ معنى، ثم يفيد ذلك المعنى معنى آخر[1]. وعندي أن معنى المعنى "المعنى الإضافي" لا يقع في الألفاظ، بل في الكلام؛ لأن الكناية والمجاز والتمثيل التي استشهد بها الرازي[2]، لا تقع في المفردات؛ كما أن هذه المعاني الإضافية معان زائدة، فوقعت في التراكيب.

وقد أدى به هذا التصور إلى أن ينتقل للحديث عن البلاغة والفصاحة، وعرَّف البلاغة بأنها: بلوغ الرجل بعباراته كنه ما في قلبه، مع الاحتراز عن الإيجاز المخل والإطالة المملة، وأما الفصاحة: فهي خلوص في الكلام من التعقيد، وأصله الفصح: من الفصيح، وهو اللبن الذي أخذت عنه الرغوة أو ذهبت لباؤه ... ثم قالوا: فصح الأعجمي فصاحة، فهو فصيح، إذا خلصت لغته من اللكنة[3]. معنى هذا أن البلاغة خلاف الفصاحة، فالبلاغة ترتبط بـ"الدلالة العقلية"، بينما الفصاحة تتعلق ببنية السطح، أو بتعبير آخر:

- البلاغة = المعنى من خلال السياق.
- الفصاحة = التركيب/ الكلام.

ويؤكد الرازي هذا، بأن القصد ليس الألفاظ "اللفظة" بل الكلام، النص". والإفادة والغرض على وجهين "إفادة لفظية وإفادة معنوية"، وعندي أن غرض الرازي الإفادة العقلية؛ لأن الإفادة اللفظية يستحيل تطرق الكمال والنقصان إليها ...[4]، وبناء على هذا، يمكن استنتاج أنواع الإفادة عنده كما يلي:

- إفادة لفظية: الإفادة الحرفية.

---

١ السابق، ص ٦٢.

٢ السابق: الموضع ذاته.

٣ السابق: الموضع ذاته.

٤ السابق، ص ٦٢.

- إفادة كلامية: الإفادة الضمنية.

وكل إفادة من هاتين الإفادتين يتفرع عنها إفادتان، الأولى: لفظية، وتقع موقعين، الأولى:وضعية، وهي ليست مقصودة عنده. والأخرى:عقلية، وهي الإفادة الكلامية، وتفيد معنيين، اللفظية، ومعنى المعنى. والذي عناه الرازي الثاني: الإفادة العقلية، وقصد بها"معنى المعنى" التي تقع فيها الكناية والمجاز والتمثيل[1].

وحاصل ذلك أن هذين النوعين"دلالة الألفاظ ودلالة الكلام" ينتج عنهما نوعان من الدلالات"الوضعية والعقلية"، فالدلالة الوضعية لا تفيد، كما أنها ليست مقصودة، وإنما المقصود الإفادة العقلية من النوع الثاني؛ معنى هذا، أن الرازي يريد أن يشير إلى أن الإفادة العقلية هي المقصودة والمرادة عنده: لأجل أن حاصلها عائد إلى انتقاء الذهن من مفهوم اللفظ إلى ما يلازمه من اللوازم؛ ثم اللوازم كثيرة، وهي تارة تكون قريبة، وتارة تكون بعيدة ...[2].

ويشير الرازي إلى أن البلاغة"المعنى"عائد إلى النظم والتركيب، فتحقيق القول فيها: إن الكلام المنظوم ـ لا محالة ـ مركب من المفردات، وتلك المفردات أمكن تركبها على وجه يفيد ذلك المقصود، وأمكن تركبها على وجه لا يفيد ذلك المقصود [3]. والمقصود عنده النوع الثاني لا الأول. ثم إن هذه الإفادة كثيرة ومتنوعة، أو بحسب تعبير الرازي: لها طرفان وأواسط، فالطرف الأعلى، هو أن يقع ذلك التركيب، بحيث يمتنع أن يوجد ما هو أشد تناسبا واعتدالا في إفادة ذلك المعنى منه، والطرف الأسفل، هو أن يقع على وجه، لو صار أقل تناسبا منه؛ لخرج عن كونه مفيدا لذلك المعنى، وبين هذين الطرفين مراتب متباينة، تكاد تكون غير متناهية، واختبار أحسنها يقتضي الفصاحة في

---

١ ينظر تفصيلا.السابق، ص ٦٣.

٢ السابق، ص ٦٣.

٣ السابق، ص ٦٣، ٦٤.

النظم[1]. ويؤكد الرازي أن معنى اللفظ ليس مقصودا في دراسته لأن: الفصاحة والبلاغة لا يجوز عودهما إلى الدلالة اللفظية[2]. وتطرح رؤيته تصورين من حيث دلالة الكلام، أو بصيغة أخرى؛أن الكلام عنده ينقسم إلى قسمين:

الأول: المستوى الأعلى، حسب تعبيره ، ويبدو أنه يعني المستوى العالي من الكلام أو ما يصل إلى درجة الإعجاز،كما في القرآن الكريم.

والثاني: المستوى الأدنى، وهو أدني مستويات الكلام؛ لأنه ليس ثمة مستوى أدنى منه، إلا أصوات الحيوانات؛ لأن الذي أقل من ذلك لا يفيد، هي أصوات الحيوانات.

غير أن ما يلفت النظر أنه لم يعرض إلا للتصورين الأساسيين، أو بتعبير آخر، لم يشر إلا اللغة العالية، واللغة المستعملة، وهي إشارة فيها تركيز على الشيء ومقابله من ناحية، كما أنه لم يشر إلى مستويات أخرى، وإذا كان لا يمكن حصرها، فإن تناولها نظريا لن يكون نافعا بل يحتاج إلى حصر، وهذا أمر صعب المنال؛ لأن المقامات لا يمكن حصرها، ومن ثم، فإن التعامل معها نظريا، لن يكون مجديا؛ لأنها غير متناهية، فتركها للسياقات؛ التي تحددها ويتوقف عليها الإفادة العقلية، حسب تعبير الرازي، لكنه لم يشأ أن يعرض إلا لـ"الأعلى والأدني" على أن بينهما مستويات كثيرة ومتنوعة لا يمكن حصرها، كما ذكر ولم يتناولها؛ لأنها لا تقع في دائرة تحليله.

كما أنه لم يستظهر، فيما أشار إليه، المستويات الأخرى التي ألمح إليها؛لأن اللغة لا تعتمد إلا هذين المستويين فقط؛ إذ أورد هنري بليت أنواعا للمقصدية، وهي تعني إفادة الكلام"الاتصال" يظهر في تمييزها بين ثلاثة أنماط أساسية للمقصدية، واحد منها فكري واثنان عاطفيان، والعاطفيان، أحدهما

---

١ السابق: الموضع ذاته.

٢ السابق، ص ٦٥.

معتدل، والثاني عنيف''انفعالي، تهييجي''، وقد جعلها أنواعا: المقصدية الفكرية والمقصدية العاطفية ومقصدية التهييج، هذه إذا ثلاثة مقاصد، لا تخرج عنها عند بليت[1]. أما المقصدية الفكرية، فتضم:

أ ـ الغرض التعليمي: الذي يهتم بإخبار المتلقي بواقع ما دون استدعاء العواطف، وتولاه الجانب الإخباري من الخطاب، كما يقوم أيضا على تقديم موضوعي''كما في النصوص العلمية والإخبارية''.

ب ـ الغرض الحجاجي: ويتمثل في جعل موضوع الخطاب ممكنا بالرجوع إلى العقل، ويمكن أن يتحقق هذا الغرض بالحجة المادية''الحجج غير الصناعية'' المعتمدة على الوقائع الموضوعية''العقود والشهادات''... ويتحقق هذا الغرض من جهة أخرى، بالحجة المنطقية وغير المنطقية''الصناعية''، التي تسير من الخاص إلى العام''الاستقراء'' ومن العام إلى الخاص''الاستنباط'' والغرض من ذلك جعل غير المحتمل محتملا وغير الأكيد أكيدا ، يمتد مجال هذا الجانب البرهاني للخطاب''الاحتجاج'' كما يمتد إلى أي شكل من أشكال النصوص الاحتجاجية''مثل العرض السياسي'' .

ج ـ الغرض الأخلاقي: ويتعلق بتعليم المجتمع في مجال الأخلاق؛ يتضمن عناصر تعليمية واحتجاجية، كما يتضمن دعوة إلى العقل وتسجل عناصر النصح هنا الانتقال من المقاصد الفكرية إلى المقاصد العاطفية. إن هذا المقصد يظهر في جميع النصوص التعليمية.

٢ ـ وللمقصدية العاطفية المعتدلة مكونان، مكون غائي، ومكون غير غائي، وهما معا ينتجان انفعالا خفيفا ...

٣ ـ مقصدية التهييج، وتكمن في البحث عن الانفعالات العنيفة''الحقد، الألم، الخوف'' التي تسيطر على الجمهور[2].

ويبدو أن هنالك اختلافا في الاستعمال بين هذه النصوص المتباينة، إلا أنها تعكس واقعا لغويا ممكنا، كما أن كل هذه الاستعمالات لا تحتاج إلى دراسة بلاغية؛ لأنها ليست واحدة من حيث الدلالة،

---

١ ينظر:هنري بيلت: البلاغة والأسلوبية، ص ٢٥ : ٢٧.

٢ السابق، ص ٢٥: ٢٧.

كما أن فيها نصوصا قطعية الدلالة بتعبير الأصوليين أو وضعية الدلالة بتعبير اللغويين، وربما يمكن وضع تصورات لما قام به الرازي، إن كان لنا أن نضعها الوضع الصحيح في المقصدية الفكرية وما يتفرع عنها.

وإذا كان الرازي لم يشر بشكل مباشر إلى وظيفة الكلام''اللغة''، فقد استخلصت تصورات أوليّة باعتباره بلاغيا، لم يشر إليها في''النهاية''، بيد أن حمادي صمود أشار إلى أنواع وظائف''الكلام'' عند الجاحظ وهي: كلامي، ديني، سياسي، وجملة من الوظائف يصعب تسميتها تحت تسمية واحدة، كالإضحاك، واللذة والإمتاع، أو منزع تعليمي نفعي، ووظيفة الفهم والإفهام''البيان''[1].

والعلاقة بين الرازي والجاحظ واضحة ظاهرة؛ فالجاحظ عددناه من أصحاب المؤلفات البلاغية الأوليّة، التي تناولت عناصر بلاغية، كما أنه في النص السابق الذي نقلته عن صمود يتناول وظيفة الكلام، وهي وظيفة عامة، يمكن أن تنطبق على ما هو وارد لدى الرازي، باعتبار البلاغة تركز على وظائف بعينها منها؛ فهم إعجاز القرآن، وفهم الكلام الخاص؛ بمعنى أن البلاغة تركز على الكلام ذي المستوى الخاص، غير أن القضايا البلاغية عند الرازي صارت أكثر بروزا، مما عليه عند الجاحظ.

و ينتقل الرازي إلى بيان وجوه تقسيم العربية إجمالا، وهو تقسيم يوحي أنه يريد أن يمهد لدراسة العربية من المنظور الذي يخدم ما يريد أن يقدمه، ولهذا قسَّمها في''النهاية''إلى:

- العنصر الصوتي = مخارج الأصوات وقضايا البديع.
- العنصر الصرفي = تركيب الكلمة وما يتعلق بها.
- العنصر النحوي = الكلام المفيد.

---

١ ينظر: د. حمادي صمود: التفكير البلاغي عند العرب، ص ١٨٧ : ٢٠٠.

فقد أورد في العنصر الأول "الصوتي، فقد تناول جانبا منه:" تحت عنوان "في مخارج الحروف"[١]، ونقل فيه مخارج الحروف عن النحاة، وتحديدا رؤية الرماني عن النحاة، وهي ستة عشر مخرجا[٢]. وظاهر القول أنها رؤية سيبويه في الكتاب[٣]. غير أنه أردف ذلك برؤية الخليل[٤]. وواضح أن القصد من ذه المقارنة التوضيح والبيان. ويعلق الرازي على أهمية العنصر الصوتي للكلام، فيقول: وهذه الاعتبارات لا بد من رعايتها؛ لكون الكلام سلسا على الأسلات، عذبا على العذبات، وهي كالشرط للفصاحة والبلاغة[٥]. ثم يتناول جانبا صوتيا آخر، وأعني به"تركيب الحروف"[٦]. وما يتعلق بالكلمة[٧].

وفي المستوى الثاني"الصرفي" فقد تناول جانبا منه في الاشتقاق[٨]، وفي القلب[٩].

وفي المستوى الثالث "التركيبي" فقد شغل حيزا مرموقا باعتباره عمود الأمر في الدراسة البلاغية والنحوية، ولهذا شغل مساحة مرموقة من "النهاية"جعلته يأتي في مرتبة تالية لمعالجة الجوانب البلاغية في الكتاب.

وعلى هذا، فإذا وردت المعالجة في الكتاب من الأقل إلى الأكثر، يأتي المستوى الصوتي والمستوى الصرفي متساويين من حيث المعالجة، خاصة أنهما يمهدان للجانب التركيبي الذي نال معالجة

---

١ النهاية، ص ٨١.

٢ السابق، ص٨٢، ٨٣.

٣ ينظر مخارج الأصوات وصفاتها لدى سيبويه. الكتاب ٤ / ٤٣١ : ٤٣٦ .

٤ ينظر: النهاية، ص ٨٣.

٥ السابق، ص ٨٤.

٦ السابق، ص ٨٥.

٧ السابق، ص٨٦، ٨٧.

٨ السابق، ص ٩٠.

٩ السابق، ص ٩٥، ٩٦.

مرموقة منه في النهاية، وتأتي معالجة القضايا البلاغية؛ لتمثل اهتمامه الأول والأخيرفي الكتاب. وعلى هذا فإن اهتمامه اهتمامه بالمستوات اللسانية الواردة أعلاه، ليس لأنها تمثل بؤرة اهتمامه، وإنما لأنها تمثل منطلقا أساسيا وجوهريا لمعالجة الجاونب البلاغية، وهما لا ينفصلان. وهذا يتسق مع رؤيته العامة التي لا تفصل بين معالجة الفصاحة والبلاغة التي جعلها منطلقا لدراسته، أو بتعبير آخر: لا يمكن فصل تفسير الكلام بين العناصر اللغوية والعناصر البلاغية، أو بتعبير أدق: إن تحليل بلاغة الكلام، لا بد أن تعتمد على عنصري الفصاحة والبلاغة.

وواضح وظاهر أن هذا التقسيم، لم يشر إليه الرازي في"النهاية" في موضع واحد، وقد ورد في مواضع منتثرة، مشتملا على هذه العناصر الثلاثة المذكورة، وما يريد ذكره:أن غرضه من هذا التقسيم ليس العنصرين الأوليين، وقد تناولهما لأنهما النواة الأولى اللتان ينبني عليهما النوع الثالث"العنصر التركيبي" أو أنه مكوَّنٌ من الجانب الصوتي، ويكوِّن الصوت العنصر"الصرفي" بقدر ما يعدهما تمهيدا للجانب"النحوي" الذي هو عنده مناط الحكم ورأس الأمر وسنامه.

ومن خلال تتبعي للمصادر العربية في تلك الحقبة التي سبقت الرازي، لم أجد من قسّم العربية هذا التقسيم. صحيح، أن سيبويه أشار ضمنا إلى هذا التقسيم = أو بتعبير آخر: عالج هذه العناصر الثلاثة، فضلا عن عناصر أخرى، كالبلاغة، أو ما يُسمى بعلم الأسلوب، غير أن ثمة فارقا جوهريا بين تصورات سيبويه في"الكتاب" وتصورات الرازي في"النهاية"؛ فقد كان سيبويه يقعِّد لعلم العربية/علم النحو، في حين جاء الرازي بعد سيبويه بأربعة قرون تقريبا، وعلى الرغم أن التصورات الأساسية واحدة في الأغلب الأعم، إلا أن الهدف متباين، وعلى هذا كان الرازي يبحث عن هدف آخر، ينطلق في الأساس من العناصر اللسانية والبلاغية، التي كانت أكثر بروزا مما كانت عليه في"الكتاب" التي لم تكن هدفا، بل كانت وسيلة لبيان الغرض من الكلام، وقد كان هذا قصد سيبويه وغايته. وبناء عليه يبدو بوضوح أن عناصر التحليل التداولي عند الرازي أكثر بروزا مما عليه

في"الكتاب" لسيبويه، على الرغم من وجودها، وهو ما تناوله بعض الباحثين[1]. غير أن ما لحظته على على معالجة التركيب الخبري في"النهاية"أنه أكثر مؤلفات الرازي إيجازا؛ إذ لم يورد له إلا تعريفا، وعالجه في مواضع أخرى من هذه المؤلفات، على ما تنبئ عنه المدارسة من الفصل الرابع.

وقد كان هذا الإيجاز حافزا قويا للعودة إلى مؤلفات الرازي الأخرى في هذا الشأن؛ لبيان جوانب المعالجة بشكل دقيق. وكنت قد أوردت أن معالجة التركيب الخبري، نالت عناية من الباحثين المحدثين على نحو ما قام به الطبطبائي وخالد ميلاد ومسعود صحرواوي، غير أنها كانت ترتكز على الناحية التأريخية؛ إذ كان التتبع التاريخي فيها سمتا ظاهرا، وكانت أكثر اهتماما وتركيزا على المعالجة المنطقية على نحو ما هو موجود عند الطبطبائي في"نظرية أفعال الكلام" أو التركيز على التراث العربي في عمومه، على ذلك النحو الذي اتبعه خالد ميلاد: الإنشاء في التراث العربي دراسة تداولية، أو التركيز على أعمال البلاغيين والأصوليين والتتبع التاريخي، على نحو ما قام به مسعود صحراوي، ويبدو أنه ترك معالجة هذه النظرية في المؤلفات المنطقية؛ لأن الطبطبائي قد عالجها قبله، على ما أورده مسعود صحراوي[2]. وقد نظرت في دراسة الطبطبائي، فوجدتها تحليلا تمتزج فيه المعالجات البلاغية بالتصورات المنطقية، فجعل من الدراسة أمرا شائكا، ويمكن القول إن الطبطبائي قد راوح بين المؤلفات البلاغية والمؤلفات المنطقية التي اعتمد عليها، على ما تدل عليه المعالجة، كما أنه توصل في

---

١ تناول د. مقبول إدريس: البعد التداولي عند سيبويه، مجلة عالم الفكر، العدد ١، المجلد ٣٣، يوليو، سبتمبر، ٢٠٠٤، ٢٠٠٤، ٢٤٥ : ٢٨٠. وقدم د. هيثم محمد مصطفى: القصدية الإنجازية في مضمون الخطاب النحوي في كتاب سيبويه، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد ١١، العدد٣، ص٢٢٠: ٢٣٨ـ دليلة مزور: المنحى الوظيفي في رسالة سيبويه،

مجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد خيضر، جوان ٢٠١٠، العدد السابع، بسكرة"الجزائر".

٢ ينظر: د . مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص٥٧: الحاشية.

كثير من الأحيان إلى نظرات لسانية ثاقبة، تمتُّ إلى الدرس اللساني أكثر منه إلى الدرس المنطقي. وعلى هذا، يمكن القول إن دراسة الطبطبائي تقع موقعا وسطا بين دراسة اللغة في حالة الاستعمال والدراسة الفلسفية"المنطقية".

أعود تارة أخرى إلى العناصر اللسانية في"الكتاب" التي كانت أكثر وضوحا، وربما أتاحت شخصية الرازي الموسوعية، له أن يقدم تحليلا مغايرا لتحليل سيبويه في"الكتاب"، وظني أن هذا الأمر يحتاج إلى بحث مستقل، لبيان وجوه الشبه والانمياز[١] بين عمل الرجلين، من وجهة نظر تداولية.

ومن ثم، فإن رؤية د. مطلوب الواردة في مطلع الفصل الثاني ود. مصلوح أن السكاكي أوَّلُ من عالج العلوم الثلاثة [٢]، تحتاج إلى إعادة نظر؛ لأن الرازي هو الأوَّلُ والأوْلى بنسبة معالجة المستويات اللسانية مجتمعة، فضلا عن تقسيم البلاغة لديه، وقد ذهبت جهوده سدى، كما لم تنل ما تستحقه من عناية المحدثين، الذين توجهوا تلقاء مفتاح العلوم للسكاكي.

وظاهر أن الرازي يريد أن يقدِّم لتلك النظرية العربية من منظور"استعمال اللغة" الذي تبناه وألَحَّ عليه في كل جوانب الكتاب، حين ركَّز كثيرا على عنصريّ الإفادة والقصد؛ وهما مرتبطان بالمتكلم والمستمع، وبعنصر آخر"القبول"، ومن ثم فالكلام"الإفادة أو البلاغة"منه: الطرف الأعلى

---

١ أوردت في موضع سابق من هذا البحث؛ أن الرازي كان شخصية موسوعية؛ إذ ألَّف في علم الأصول والتفسير والمنطق والبلاغة ... إلخ، وقد أدى به هذا إلى تكرار بعض القضايا في مواضع عدة، خاصة اللسانية، على ما يبدو بوضوح، حين معالجة الخبر والإنشاء، الذي أورده بصيغ عدة في"النهاية" والمحصول في علم أصول الفقه والمعالم في علم أصول الفقه ومفاتيح الغيبولباب الإشارات ... إلخ، غير أني لحظت كذلك أن هذه المعالجة الواحدة تنوعت لديه، فالمؤلفات الأصولية تباين معالجتها للخبر والإنشاء المؤلفات المنطقية، وهما معا يباينان التفسير من حيث المعالجة، ويختلفون جميعا عن معالجة"النهاية" البلاغية، ويبدو أن الرازي قد لحظ هذا الملحظ، فلم يرد أن يعيد هذه التقسيمات في"النهاية"؛ لأنه ذكرها في مؤلفات أخرى من ناحية، كما أن"النهاية" اختصار لكتابي عبد القاهر، من ناحية أخرى وعبد القاهر لم يتناول هذا التقسيم في كتابيه أصلا.

٢ د. سعد مصلوح: مشكل العلاقة بين البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، ص٣١.

والطرف الأسفل[1]. وعنصر"القصد" للمتكلم، والقبول للمتلقي، ويترتب عليه ما يريد الرازي إنجازه؛ أن عنصر الإفادة"معنى المعنى" أو بتعبير الرازي أن:

- البلاغة تتعلق بالمعنى = المتكلم.
- الفصاحة تتعلق باللغة = المتلقي.

فأعلى الكلام قبولا هو الأشد تناسبا، وهو يتعلق بالمتلقي، وأشده وعورة وهو متعلق بالمتلقي أيضا. وعلى هذين العنصرين ينبني الكلام في القصد والقبول، وهما يرتبطان بالتركيب/ الكلام، لا باللفظ، وهي مقدمة نظرية للجانب الذي يريد أن يتحدث عنه. ولا أدل على ذلك من أن الرازي فيما بعد قسّم الدلالة إلى نوعين:

- الدلالات اللفظية.
- الدلالات العقلية.

وعليهما مدار الكلام والأحكام، وأن الكلام لا يقع إلا من خلالهما، وقد كان عليهما مدار الحديث في الكتاب. وحين تتبعت آراء الرازي في"النهاية"وجدته حين معالجة اللغة المكتوبة لم يفرّق بين اللغة المكتوبة والمنطوقة، إلا أنه كان يتعامل مع لغة مكتوبة في الواقع الفعلي.

ويؤكد هذا الملمح أنه كان ينظر إلى أن هنالك تلازما بينهما؛ يذكر في"النهاية": واعلم، فإذا قلت كذا ... الخ[2]، مثل هذا وغيره يشير إلى أنه كان يعني عنصريّ الحديث أو طرفي الكلام"المتكلم والمتلقي" أو عنصري التواصل ؛ الذي من خلالهما يتم المعنى أو تكون الدلالة حاصلة، وهي الدلالة المعنوية "معنى المعنى". وما أوردته من حرص الرازي على كتابة هذه المقدمة، يمكن أن نستخلص منها:

- المستوى الصوتي: علم الأصوات.

---

١ ينظر: النهاية، ص ٦٤.

٢ أوردت هذا تفصيلا في سياق سابق: ينظر: ٢/ ٢ من الفصل الثاني.

- المستوى الصرفي: علم الصرف.
- المستوى التركيبي: النحو.
- المستوى الغرضي: القصد''الإفادة'': علم استعمال اللغة.

هذا ما أشار إليه في''النهاية'' إجمالا، إلا أنه لم يشر إلى الجانب الدلالي بشكل مباشر ومحدد، الذي ورد متفرقا، مما يوحي أنه خلاصة المستويات الواردة أعلاه. ومن ثمَّ لم يغفله.

وإذا كنت قد ذكرت أنه عالج هذه المستويات اللسانية ضمنا؛ بمعنى أنه لم ينص عليها نصا صريحا، غيرأن هنالك رؤية أخرى، ربما يكون ذكْرها في هذا السياق ذات فائدة، تتعلق بما نحن بصدده، فقد ذكر د. أحمد مطلوب أن التقسيم البلاغي الذي ساد وانتشر، هو التقسيم الذي اعتمده السكاكي، غير أنه لم يكن التقسيم البلاغي الوحيد يومئذ، فقد ذكر ثلاثة اتجاهات،على النحو الآتي•:

الأول: اتجاه المشرق العربي: المتمثل في كتاب: المثل السائر لابن الأثير، وبديع القرآن لابن أبي الإصبع.

الثاني: اتجاه المغرب العربي: المتمثل في كتاب''منهاج البلغاء وسراج الأدباء'' لحازم القرطاجني.

الثالث: اتجاه البديعيات:وهي كثيرة، منها: علي بن عثمان الأربلي، وصفي الدين الحلي، ابن جابر الأندلسي، جلال الدين السيوطي.

على أن تقسيم السكاكي الذي ساد وانتشر، أرجعه د. مطلوب إلى ما قام به ثعلب في''قواعد الشعر'' وتلميذه ابن المعتز في كتابه''البديع''[1]، غير أن أحمد مصطفى المراغي تعرض لتقسيم السكاكي، ولم ير فيه تقسيما صحيحا، بقوله: ولا نرى لهذا التقسيم الثلاثي وجها صحيحا ولا مستندا

• ذكرتُ التقسيمات التي ذكرها د. أحمد مطلوب كاملة غير منقوصة، غير أني تدخلت بالاختصار، فلم يكن همي أن أنقل النص كاملا، بقدر ما يشير إلى هذه التقسيمات التي لم يكتب لها الذيوع والانتشار، ولم يسد أيٌّ منها، على حد تعبيره . تجديد البلاغة، ص ٧، ٨.

١ د. أحمد مطلوب: تجديد البلاغة، ص ٦.

من رواية أو دراية[1]، فليس هناك جهة للتمايز تفصل كل علم عن قسيميه، ولا في أغراض كل علم ولا في موضوعه، مما يجعله وحدة مستقلة عن العلمين الآخرين في بحوثه ومسائله[2]. ويستند المراغي إلى أن القدامى لم يقسموا البلاغة إلى هذه القسمة الثلاثية، وعلى هذا فقد اقترح قسمة ثنائية، في نهاية النقطة الرابعة من رده على السكاكي؛ أن تقسيمه ليس له سند من الدراية على النحو الآتي:

الأول: العلم الذي يبحث في فصاحة النظم علم معاني النحو أو علم المعاني على سبيل الاختصار في التسمية.

الثاني: العلم الذي يبحث عن فصاحة اللفظ، أو عن معنى المعنى بعلم البيان، وتكون التسمية مجرد اصطلاح، وإلا فالكل بحث بياني[3].

وقد انتشر تقسيم السكاكي، على ما ذهب إليه د. أحمد مطلوب[1]؛ إذ قسَّم البلاغة إلى علومها الثلاثة، وعلم البديع موزع بين علميّ المعاني والبيان؛ فالالتفات على سبيل المثال عالجه السكاكي

---

1 ذكر الشيخ أحمد مصطفى المراغي حججا من الرواية والدراية"ص ١١٤: ١٢٠" على فساد تقسيم السكاكي، وهي في ظاهرها صحيحة، غير أن من يمعن النظر فيها يجد فيها كلاما كثيرا، لا يتسع المقام هنا للرد؛ لأني لا أتتبعه خطوة بخطوة. تاريخ البلاغة العربية والتعريف برجالها، ص ص ١١٤ : ١٢٠.

2 أحمد مصطفى المراغي: تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها، ص ١١١.

بدت لي ملاحظة أثناء قراءة تصورات الشيخ المراغي؛ حين ذكر عنوانا"لا وجه لتقسيمه علوم البلاغة أقساما ثلاثة ولا لجعله تحسين البديع عرضيا لا ذاتيا، ص١١١" في معرض نقده لتقسيم السكاكي الثلاثي، غير أن اللافت للنظر أنه ذكر أسفله ما يلي: لا نعلم أحدا سبق السكاكي إلى قسمة علوم الفصاحة الأقسام الثلاثة المعروفة، السابق: الموضع ذاته، ولم أفهم هل هي قسمة علوم البلاغة أم علوم الفصاحة؟ لأن الفصاحة كما هو ثابت مغايرة للبلاغة، على ما هو معلوم لدى الثقاة من البلاغيين، وهوما نحاول بيانه في هذا الفصل.

3 أحمد مصطفى المراغي: تاريخ البلاغة والتعريف برجالها، ص ١١٩، وقد أورد د. أحمد مطلوب"تجديد البلاغة، ص١٢" أن المراغي اقترح اقتراحين"السابق، ص١١١"، والصحيح ما أوردته أعلاه، خاصة أن الكتاب، لم يطبع إلا طبعة الحلبي النادرة. فضلا عن أن الكلام الذي نقله د. مطلوب عن المراغي فيه تصرف كبير لم يشر إليه.

مرتين؛ في علم المعاني تارة، وفي المحسنات البديعية تارة أخرى. ما أريد بيانه أن تقسيم المراغي الثنائي، هو التقسيم ذاته الذي ذهب إليه السكاكي، غير أن السكاكي جعله ثلاثيا، بيد أن المراغي، يبدو أنه قد لمح أن القسم الثالث''علم البديع'' متداخل بين العلمين السابقين''المعاني والبيان''، وعلى هذا لم يذكره؛ لأنه وُجِدَ أو ذُكِرَ في تضاعيف المعاني والبيان، وهذا الذي وقع فيه السكاكي، وعلى هذا جعل القسمة ثنائية، وليست ثلاثية، وهذا ما أدى بالدكتور أحمد مطلوب إلى أن يذكر أن تقسيم المراغي هو تقسيم السكاكي[٢].

عالج الرازي هذه المستويات الأربعة، إلا أنه لم يشر إلى ذلك صراحة، ويستطيع قارئ''النهاية'' أن يستخلص دون عناء التقسيمات المذكورة أعلاه. على أن غرضي من هذا الاستقصاء أبعد مما أوردت؛ لأن في الكتاب قضايا أخرى تأثيرية، تحتاج إلى إبانة شديدة، نذكرها فيما يرد من حديث أدناه. وقد حاول أن يجعل هذه اللغة المكتوبة لها من السمات، بحيث يقرِّب بينها وبين اللغة المنطوقة.

أعود نزلة أخرى للحديث عن تقسيماته التي أوردتها أعلاه، وزعمي أن البنية الغرضية، إنما هي خلاصة الأبنية الثلاث السابقة؛ إذ هي عنده حصيلة المستويات''الصوتي والصرفي والنحوي'' كما أنها تضرب بسهم وافر في بيان الجانب الغرضي.

وإذا كانت البنية الغرضية للكلام مباشرة وصريحة، فهذا يعتمد على العناصر اللسانية، أمَّا إذا كانت البنية الغرضية غير مباشرة، فإن هذا يعتمد على عناصر أخرى غير لسانية''مقامية''.

معنى هذا أن الكلام له بنية غرضية تستخلص من النص، سواء أكانت صريحة أم غير صريحة، والبنية الأخيرة، تتدخل فيها عناصر خارجية ترتبط بالمقام. ومن هنا، فإن تحديد البنية الغرضية غير الصريحة يتحكم فيها عند الرازي عنصران، الأول: ''المقام''. والآخر: المعنى الثاني غير المباشر، وهو ما أطلق عليه عبد القاهر''معنى المعنى''، وهي أغراض تتغير تبعا للسياق، خلافا للبنية

---

١ د. أحمد مطلوب: تجديد البلاغة، ص ١٣.

٢ السابق: الموضع ذاته.

الغرضية المباشرة، التي تتصف بالثبات والديمومة والاستمرارية، وهي القائمة على الجانب اللساني، وهذا يعطي البنية الغرضية غير المباشرة مرونة، يجعلها تنتج أبنية غرضية لا حصر لها؛ لأن السياقات غير متناهية. وبناء على هذا، يمكن توسيع رؤية الرازي التي أوردتها أعلاه، مضيفين إليها مستويين آخرين على النحو الآتي:

- المستوى الغرضي.
- المستوى التأثيري.

غرض الرازي أن اللغة لا تكون محكومة بالوضع اللغوي على مستوى المفردات، بل على مستوى التركيب؛ لأن الكلام لا يكون مفيدا، إلا إذا تقدمت المواضعة ... ومن ثم يجب أن يكون من شروط صحة المواضعة، أن يكون جاريا على وجه مخصوص[١]. ولهذا لا يقف دور النحو عنده عند البنية السطحية، بل في الغرض التواصلي؛ لأن النص لا يتحدد فحواه بصورته السطحية، بل بالإفادة التواصلية، وبناء عليه، فالنحو آلية لربط الأصوات بالمقاصد، فهو جهاز يتألف من بنيات أربع:

* البنية الإسنادية: التي تمثل المحتوى التركيبي للنص.
* البنية الغرضية: التي يريد المتكلم تحقيقها عند بناء كلامه.
* البنية الإحالية: التي تمثل المعلومات التي يقدمها المتكلم للمتلقي.
* البنية السطحية: التي تتمثل في عدد من الجمل الصحيحة نحويا.

******

إذا كانت"الفصاحة" تتعلق باللفظ، أمكننا النظر إلى هذا التصور أن"الألفاظ" ليس مقصودا بها المفردات، وإنما يقصد بنية اللغة الصورية؛ بما أنها عناصر لسانية ماثلة على سطح القرطاس، ومن هنا، إذا كان الجانب اللفظي يرتبط بالجانب الصوري للغة، فهو ما يعنيه البلاغيون

---

١ القاضي عبد الجبار: المغني ٧/ ٩٢.

بالجانب اللفظي، وهذا التصور يعد مقبولا بل راجحا، إذ ينبني عليه أن هذا التصور الصوري للغة، يتكون من مستويات ثلاثة:

- المستوى الصوتي: معالجة قواعد صوتية.
- المستوى الصرفي: معالجة ظواهر صرفية.
- المستوى التركيبي: معالجة ظواهر نحوية.

وهذه عناصر لسانية ترتبط ارتباطا وثيقا بظاهر اللغة، وهي مكونة ومحكومة بهذه المستويات السابقة؛ التي تكوِّن بنية اللغة وتعمل من خلالها. ولما كانت"الفصاحة" تتعلق بالبنية اللغوية، فإن هنالك شيئا آخر يتعلق ببنية العمق، والمُعْنَى به البنية الصورية في الاستعمالات الفعلية، وعلى هذا، فالبلاغة، كما رآها البلاغيون، ترتبط بعنصر المعنى، والعلم المختص به في البلاغة"علم المعاني".

ومن هنا، نحن أمام طرفي المعادلة التي تحيا اللغة من خلالها = البنية الصورية للغة"الفصاحة"، وهذه البنية الصورية للغة، تعمل من خلال سياقات مقامية متفاوتة ومتنوعة لا حصر لها ؛ لتولد جملا ومعاني لا حصر لها أيضا"البلاغة"، إذن، نحن أمام ظواهر لغوية محددة، وأمام سياقات متنوعة ومتعددة لا حدّ لها وقد تنبه الرازي إلى مثل هذا وأشار إليه[١].

وإذا كان البلاغيون يرون بناء على هذا التصور، أن منظومة اللغة تسير في هذين الاتجاهين دون أن يكون هنالك تعارض، فالبنية اللغوية الصورية، تنتج عددا غير متناهٍ من الدلالات الفعلية، تبعا للسياقات المتفاوتة، هذه البنية اللغوية المحدودة بقواعد لغوية صارمة، ليست كافية وحدها في كل الحالات في تحديد الدلالة المقصودة؛ لأن السياقات المتنوعة تخرم قواعد اللغة في حالات كثيرة، ومن هنا، تخرج على قواعد اللغة، ومن ثم، تنتج عددا من الدلالات التي تتجاوز الدلالة اللسانية إلى الدلالة الفعلية، يدل عليها السياق، ولابد أن يكون هذا الخرم والدلالة الجديدة مصحوبة بقرينة.وإذا كانت بنية اللغة الصورية مكونة من البنية الظاهرة السابقة، ومرتبطة بقواعد صارمة تحكم هذه البني،

---

١ الرازي: المحصول ١ / ٦٦.

فالخروج عليها يؤدي إلى تصورات غير مقبولة لهذه البنى الصوتية والصرفية والتركيبية الصارمة. وقد أدت هذه الرؤية بالرازي إلى أن يتوقف عند الجانب الصوتي عندما يتعلق بها أسماه "بآحاد الحروف"، وتناول فيه مخارج الحروف[1]، وما يحصل للكلام من المحاسن بسبب آحاد الحروف، وتناول فيه الحذف وتركيب الحروف[2]، الذي أطلق عليه في البلاغة "تنافر الحروف"[3] مثل:

وقـــبر حـــرب بمكـــان قفـــر ولـيس قـرب قـبر حـرب قـبر

وكقوله:

لم يضرـــــها والحمـــــد لله شيء وانثنت نحو عزف نفس ذهول

ويقال: إنه لا يستطيع أن ينشد أحد هذين البيتين ثلاث مرات، فلا يتتعتع ولا يتلجلج*. ومنها ما يكون ثقيلا. لكن لا إلى هذا الحد، كقول أبى تمام:

---

١ النهاية، ص ٨١ : ٨٤.

٢ السابق، ص ٨٥، ٨٦.

٣ السابق، ص ٨٥.

* ثمة قاعدة صوتية ترى أنه كلما تباعدت الأصوات في المخرج، كلما كان أدعى للإظهار، وكلما كانت المخارج أقرب كلما كان أدعى للإدغام، كما أن الرازي ذكر عيبين من عيوب أمراض الكلام، وأعني التعتعة والتلجلج، ومن خلال متابعة الدراسات الصوتية القديمة والحديثة، على السواء، وجدت أن الرازي نقلهما عن السابقين، وقد فسرت اللجلجة بثقل في اللسان ونقص الكلام، وألا يخرج بعضه في إثر بعض، كما فسرت بالتردد في الكلام؛أي أن التلجلج أن يردد المتكلم الكلمة في فيه أكثر من مرة قبل أن يتمكن من إخرجها. وقد ذكروا مصطلحا قريبا من هذا، وهو "الجلجال"وهو ذلك الذي يردد الكلمة في فيه دون أن يخرجها، وهو ذلك التفسير الذي فسر به اللجلاج. والواضح أنهما بمعنى واحد، وحدث فيهما قلب مكاني، كما ينبغي أن أشير هنا إلى أن هذا المصطلح ورد أول مرة في التراث العربي لدى ثابت بن أبي ثابت، حين تناول أعضاء النطق وعيوبها في كتابه "خلق الإنسان". فكما يكون التردد في نطق الأصوات وعدم القدرة على إخراج الأصوات، يكون أيضا بسبب تنافر الحروف، والتلجلج، هو الكلام بلسان عربي غير مبين، ومن هنا نرى عدم الوضوح في الكلام، الذي يؤدي إلى العجمة التي تنافى البيان. أما التعتعة، فمن=

كريم متى أمدحه أمدحه والورى معي وإذا ما لمته، لمته وحدي

ومنه: ما يكون فيه بعض الكلفة، إلا أنه لا يبلغ أن يعاب صاحبه، والسبب في هذا التنافر: إما القرب القريب لمخارجها. وذلك لأن ما كان كذلك، يحتاج فيه إلى حبس الصوت في زمانين متلاصقين، فلا يظهر الحرف الأول. وأما وجوب العود إلى ما عنه البدء، كقولهم: الهعخع[١].

ولا ريب أن هذا التنافر والثقل، له تأثير كبير في الجانب"التأثيري"، وواضح أن الرازي كان مدركا أن هذه العناصر الصوتية تؤثر تأثيرا قويا في المعنى، من حيث درجة التأثير الأدائي على المتلقي، ومن ثم فإن كان هنالك تأثير، فهو تأثير من جانب المتكلم في المستمع، بما لها من جوانب صوتية تأثيرية، إلا أنها تبقي عناصر صورية تؤثر في الجانب السطحي، أو أن هذه الظاهرة الصوتية، لا تكمن قيمتها في نفسها، وإنما لأنها تكوِّن مع بنى صوتية أخرى بنية الكلمة العربية، التي هي النواة للنحو الذي هو قصد البلاغيين والنحاة على السواء.

كذا، ما يتعلق بالكلمات المركبة ومنه: التجنيس[٢]، والاشتقاق[٣]، ورد العجز على الصدر[٤]، والقلب والسجع وتضمين المزدوج والترصيع[٥]، وكلها عناصر صوتية وصرفية، لها دور في جوانب تتعلق غالبا بظاهر اللغة، وليس بجوانب تداولية، وهي ليست في كل الأحوال، لكن لا ينفي عنها بأن لها دورا لا يمكن أن ينكر فيما يتعلق بظاهر اللغة أصالة، وفي عالمه بالتبعية، على نحو ما ذكرت، وهذا

=الواضح، أنها ذات اختصاصين، أما الأول: فإذا كانت التعتعة في التاء، فهو تعتاع. وأما الآخر: فإذا كانت في الفاء، فهو فأفأ،، ومن هنا، نلاحظ أن التعتعة مصطلح عام يشمل هذين المصطلحين، وهما منسوبان إلى الأصمعي، وردده‍ما اللاحقون، ومنهم الجاحظ.

١ السابق: الموضع ذاته.

٢ السابق، ص ٨٧.

٣ السابق، ص ٩٠.

٤ السابق، ص ٩٠ :٩١.

٥ السابق، ص ٩٥ :٩٨.

ما دعا الرازي ألا ينافى ما ذكر من دور هذه الجوانب وقيمتها في التأثير على مجريات الإفادة، غير أن هذا التأثير يبقى محدودا؛ لأنه تأثير منقوص= ومن ثم لا يعوِّل عليه الرازي كثيرا.

وقد أدى به هذا التصور إلى أن يبين قيمة العناصر الصوتية، وما لها من دور، إلا أنه يظل منقوصا؛ لأنه على الرغم من شعوره بهذا القصور الذي طرحته، إلا أن تصوره يبقي فيها إخال = أن قيمة هذه الجوانب ليست في أنفسها، بل في كونها تمثل البنى الأساسية المكونة للغة؛ التي على أساسها تكون البنية الصرفية المكونة للبنية النحوية، وفيها تمثله من قيم لبنية كبرى"النحو" التي ينعقد عليها مقصد المتكلم وفهم المتلقي، وإذا كان النحو جماع هاتين البنيتين"الصوتية والصرفية"، ومن هنا، فهو"النحو"خلاصة البنية الصوتية والصرفية، أي ما يتعلق بقواعد اللغة، المتمثل في البنى الثلاث، التي يمثل"النحو"فيها جماع الأمر كله.

بيد أن بنية"النحو" لا تعمل معزولة عن البنى الصوتية والصرفية، ومن ثم، فإن تأثير الجانب الصوتي والصرفي له دور كبير إلا أنه ليس أساسيا، على الرغم من دوره الذي أشرت إليه أعلاه، ومن هنا، فإن هذه الجوانب تتوقف على غيرها، فيها يتعلق بقبول المتلقي"أو المستمع" لكلام المتكلم"أو الكاتب" سواء أكان ما يتعلق بمخارج الحروف أم تنافرها، أم التعقيد اللفظي. ومن هنا، فإن عناصر صوتية، تتعلق بجوانب التعقيد، وأخرى لها تأثير في تأدية المعنى. وهكذا، فإن هذه العناصر لها دور، ولكن لا يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير، وكلها جوانب تتعلق بالبلاغة والفصاحة، بناء على تصور الرازي.

وإذا كان الرازي يرى ما ذهبت إليه، فإن هذه العناصر مقدمة للجانب النحوي، الذي هو عمود الأمر وسنامه، وعليه تنبني مقاصد الكلام، وهذه المقاصد على الرغم من أنها تتجاوز البنية الصوتية والصرفية، غير أنها نظرا لتداخلها وأهميتها مع بنية النحو؛ فإن الرازي حين درج على معالجتها، عاد وعالج قضايا أخرى، مثل: التعقيد اللفظي، وهو جانب مهم له تأثير في البنية النحوية، وهو ما يطلق عليه في اللسانيات النصية بـ"القبول"، وعلى هذا، فالبنية النحوية مرتبطة بقضايا

صوتية وصرفية، وعلى الرغم من أن الجوانب الصوتية"تنافر الحروف والتعقيد" تنتمي إلى عناصر لغوية مختلفة، فقد أدى هذا بالرازي إلى أن يعالجها في مواضع متفرقة، نظرا لطبيعة المادة المعالجة، إلا أنها عامة، الأمر جعلها تؤدي جميعها دورا في تماسك نظرية الرازي؛ لأن التعقيد اللفظي أو النحوي يرتبط بالجانب النحوي، مما يترتب عليه قبول أو عدم قبول المستمع لهذا الكلام. ولا ريب أن"القبول"من المعايير التي تبوأت مكانة في اللسانيات النصية، وكذلك تأثير مخارج الحروف في الكلام، مما يترتب عليه الوعورة في الأداء، ومن ثم، فإن هذين العنصرين"تنافر الحروف، وقبول الكلام من المتلقي" يرتبط بالجانب الصوتي والنحوي، لاسيما علاقته بالجانب التداولي، أو بيان استعمال الكلام واستخراج معانيه، كما تصوره الرازي. واضح أن نظرية الرازي قائمة في الأساس على عنصر"الإفادة"من كل العناصر اللغوية وغير اللغوية، وقد وردت لديه منتشرة في أماكن متفرقة، إلا أنه يجمعها جامع واحد = تكامل هذه العناصر لبيان المعنى المستخلص، ليس من العناصر اللغوية، وإنما من السياقات الفعلية.

كان الرازي يبحث عن بيان هذه النظرية، وقد حاول أن يطبق هذه العناصر ويجمعها، ويحسب له أنه أوَّل من حاول أن يقدم نظرية عربية خالصة، تجمع بين جوانب لغوية، وأخرى تتعلق باستعمال هذه اللغة في الواقع الفعلي؛ لتنتج المعنى، وشتان ما بين المعنى القائم على العناصر اللغوية في الأول، والمعنى الذي يتجاوز هذه العناصر في الثاني، بيد أن المعنى في الثاني، لابد أن يكون بقرينة تدل على هذا التجاوز وتدعمه.

قلت: إن الرازي أقام"النهاية"على عنصر نظري وآخر تطبيقي، وفي الجانب النظري، ركّز على أنواع الدلالات، والمقصود فيما هو ظاهر -على ما أوردناه في صدر الفصل الثاني- عنده من تحليل، ليست الدلالات اللفظية، بل الدلالات العقلية. وفي تصوري أن معاني الدلالات التي تعرض لها، يبنى عليها عنصرا"الفصاحة والبلاغة"، وهما عنصران متباينان متكاملان في آن واحد. وإذا كان الرازي قد انشغل كثيرا بما يترتب عليهما، بما اعتبره تمهيدا للجانب التطبيقي.

يقول البلاغة: بلوغ الرجل بعبارته كنه ما في قلبه، مع الاحتراز عن الإيجاز المخل، والإطالة المملة. وأما الفصاحة: فهي خلوص الكلام من التعقيد، وأصله: من الفصيح، وهو اللبن الذي أخذت عنه الرغوة أو ذهب لباؤه. وقد فصح وأفصح، إذا صار كذلك، وأفصحت الشاة، إذا فصح لبنها، ثم قالوا: فصح الأعجمي فصاحة، فهو فصيح، إذا خلصت لغته من اللكنة[1].

معنى هذا أن البلاغة ترتبط عنده بالتعبير عما في النفس دون زيادة مملة، أو إيجاز مخل، وعلى هذا، يكون قدر الكلام إلى قدر المعنى مع العناية بالوضوح، ومن ثم، تكون البلاغة مرتبطة بمعنى التركيب اللغوي" أو بترتيب العبارة الصحيحة لغويا" أو حسب قواعد اللغة، كما هي لدى الجماعة اللغوية.

وإذا كانت البلاغة عنده تعني القدرة التداولية، التي تعتمد على قدرة الجماعة اللغوية على فهمها، فإن الفصاحة تعني عنده أيضا: أن هذه القدرة اللغوية لابد أن تكون مدعومة من القدرة التداولية"المعاني، البيان، البديع"، وهذه القدرة التداولية، بالإضافة إلي القدرة اللغوية، هي التي تجعل الكلام يصل إلى اللغة النموذجية، أو أن القدرة اللغوية، لابد أن تكون مدعومة بالقدرة التداولية = لتنتج اللغة النموذجية، أو بتعبير الرازي: لابد من توافر البلاغة والفصاحة. وإذا كان الرازي قد عرض لهذا الأمر بشيء من الإيجاز، إلا أنه عاد وركز عليه، مدعما رأيه بجوانب تطبيقية، أعود إليها بفضل بيان، بعدما أنتهي من هذه الجزئية.

فإذا كانت البلاغة عنده تعني القدرة التداولية، التي تنتج عددا من الجمل التي لا حصر لها، فإن هذا ليس مقصودا عنده؛ لأن هذه الدلالة الوضعية، إنما تأتي من خلال الإفادة اللفظية والإفادة المعنوية[2]، وهو لا يقصد الدلالة الأولى؛ لأنها يستحيل تطرق الكمال والنقصان إليها ...[3]. ولهذا

---

١ النهاية، ص٦٢.

٢ السابق، ص٦٢.

٣ السابق: الموضع ذاته.

السبب، لم يستعمل في العلوم العقلية، إلا الدلالة الأولى لعدم احتمالها للزيادة والنقصان[1]. وإذا كان الرازي يريد أن يقدم لتحليلاته بالحديث عن البلاغة والفصاحة بشكل موجز، غير أنه عاد وتناول السمات الخاصة بكل منهما وأبينه، فيما يلي من حديث.

وعلى الرغم مما أوردت، إلا أن الفصاحة ـ كما يرى الرازي ـ لا تهتم بالدلالة اللفظية، لكنّ من الأمور العائدة إلى جوهر اللفظ وإلى دلالته الوضعية، ما يفيد الكلام كمالا وزينة وجمالا[2]. ومن هنا، فالفصاحة يمكن أن يتمحور معناها في الخواص الآتية:

- الخاصية الصوتية.
- الخاصية الصرفية.
- الخاصية النحوية.

يحاول الرازي الاستفاضة في الحديث عن آراء المخالفين، الذين يرون أن الفصاحة ليست بسبب الألفاظ، برده عليهم قولتهم مدعما في الوقت ذاته رأيه بأدلة[3]. ويركز على أن الفصاحة تعتمد أساسا على الأمور العائدة إلى الدلالات المعنوية، إلا أنها في بعض المواضع النادرة تكون عائدة إلى المفردات، ومن ثم، فمنها: ما يكون بسبب الكتابة[4]، وما يكون عائدا إلى اللفظ من حيث هو لفظ[5]، وما يتعلق بآحاد الحروف[6]، وما يتعلق بالكلمة[7]، وما يتعلق بالكلمات المركبة[8]، والاشتقاق، ورد

---

١ السابق، ص٦٣.

٢ السابق ص٦٥.

٣ السابق، ص٧٥، ٧٦.

٤ السابق، ص٧٩، ٨٠.

٥ السابق، ص٨١ .

٦ السابق، ص ٨٥.

٧ السابق، ص ٨٦، ٨٧ .

٨ السابق، ص٨٧: ٩٠.

العجز على الصدر، والسجع، والترصيع، وتضمين المزدوج[١]، وما يتعلق بالدلالة اللفظية[٢]، وقد أشرنا أشرنا إلى هذه العناصر منذ قليل، بما لا يحتاج معه إلى الإعادة تارة أخرى.

٢ / ٢ : تقويم لساني للموائز بين البلاغة العربية ولسانيات الاستعمال[٣]:

تجدر الإشارة إلى أني لا أريد أن أثبت أن الدرس البلاغي هو الدرس التداولي، على ما أوردته في مقدمة البحث، بيد أن ما أعنيه بيان الموائز الحقيقية بين الاتجاهين. وظني أن قضايا الاتفاق أكبر بكثير من قضايا الانمياز•، وأترك الحكم لفطنة القارئ الكريم، فإنه ما وجد شيئا من هذا أو ذلك، إلا وهو منفوع بهما، إن شاء الله تعالى، وأسوق ما تبدَّى لي حول وجوه الموائز فيما يلي:

٢ / ٢ / ١ : الدرس البلاغي قائم على ما يجب في الاستعمال الفعلي أو ما بعد الاستعمال، خاصة أن له شرائط للاستعمال لما يجب أن يكون، كذلك تهتم البلاغة بدراسة النص قبل وبعد إنتاجه، في حين أن الدرس التداولي قائم على اللغة في حالة الاستعمال"لسانيات الاستعمال" أو ما يشبهه" أي يشبه النص المكتوب" وموضوع البحث فيه: توظيف المعنى اللساني في الاستعمال الفعلي، من حيث هو صيغة مركبة من السلوك، الذي يُولِّد المعنى[٤].

---

١ السابق، ص ٩٠: ٩٨.

٢ السابق، ص ٩٨: ٩٩.

٣ أشار د. نحلة إلى التداخل بين التداولية وبين بعض العلوم الأخرى التي تـرتبط بمعالجة اللغـة بوجه من الوجوه. الوجوه.

آفاق جديدة في البحث اللغوي، ص١٠، ١١ وما بعدهما.

• لاحظ ليش Leech الاهتمام المتزايد بـ"التـخاطبية" في التعامل مـع المعنى في الآونـة الأخيرة، ومن ثم، فقد ساد المنهج البلاغي في دراسة هذا العلـم. نقلا عن د. محمد يونس: مقـدمة في علمي الـدلالة والتخاطـب، ص ١٦. ويشير هذا بوضوح إلى مدى التداخـل الحاصل بين العلمين إلى حـد بعيد، وعلى الرغم من ذلك، تظـل ثمـة فـروق ظاهرة بين الاتجاهين، تحتاج إلى إبانة.

٤ نقلا عن نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص ١٤.

٢ / ٢ / ٢ : الدرس البلاغي قائم على عنصر الانتقاء؛ ومن ثم فهو قائم على اللغة العالية، بينما الدرس التداولي قائم على اللغة الحية في حالة الاستعمال، وهو الفرق الذي حوَّل أصحاب الفلسفة التحليلية، التي تزعمها فتجنشتين، وتطورت على يد فلاسفة اللغة في أكسفورد" أوستين، سيرل، جرايس" عن دراسة الفلسفة التقليدية.

٢ / ٢ / ٣ : البلاغة لها شرائط محددة، وضعها البلاغيون القدامى في صدر مؤلفاتهم؛ أعني الفصاحة والبلاغة، كما حدد البلاغيون شرائط الكلام البليغ وعيوب النطق•، وهذا النسق البلاغي غير متوفر في الدرس التداولي؛ نظرا لأنَّ التداولية ليس لها موضوعات محددة ومترابطة، وليس لها وحدات للتحليل.

٢ / ٢ / ٤ : الدرس البلاغي يلتقي مع"لسانيات، أسلوبيات، علوم اتصال، علوم اجتماعية، علوم بلاغية"، والدرس التداولي كذلك، غير أن المعارف المتداخلة مع التداولية أوسع؛ لاشتراك"اللسانيات، وعلوم الاتصال، وسوسيولوجية، وسيميوطيقا، وعلم النفس"، وهذا ما أدى إلى بتعدد التعريفات للتداولية، كما أدى إلى التداخل الذي وصل إلى حد التناقض ـ حسب كلام نحلة في بداية الفصل الأول ـ في مناهجها وتوجهاتها وتعريفاتها في أحايين كثيرة.

٢ / ٢ / ٥ : خرج الدرس البلاغي من رحم الدرس اللساني والعلوم الإسلامية نشأة لخدمة النص القرآني؛ أي أن البلاغة مرتبطة في أصل نشأتها بالكشف عن الدرس اللساني وسياقات الاستعمال، ولم يكُ غرض البلاغة الوصول إلى الدلالة الوضعية"المعجمية"، وهي دلالة الصفر؛ لأن معناها واضح

• أورد الجاحظ في"البيان والتبيين" تفصيلا لعيوب النطق، وذكر منها عيوبا خلقية وعيوبا أدائية، كما أورد إضافات متميزة في هذا الشأن، جعلت الباحثين يبدأون به في معالجة هذه القضية، ولا يذكرون شيئا عمن كانوا قبله، أمثال الأصمعي وتلميذه ثابت بن أبي ثابت في كتابيهما"خلق الإنسان"، وقد أفاد منهما ووسَّع الكلام في مواضع ثانية، وأضاف زيادات مفيدة ومهمة في مواضع ثالثة، مما جعل الباحثين يوجهون اهتمامهم شطره. هيفاء عبد الحميد: دراسة الأصوات وعيوب النطق عند الجاحظ، ففيها تفصيلات مفيدة في هذا المقام.

وظاهر، ومن ثم كانت تسعى حثيثا للوصول إلى تلك المعاني الإضافية، أو بتعبير الجرجاني"معنى المعنى". وقد نشأت المشاكل في الوصول إلى المعنى؛ نتيجة الخلط بين التصور الصوري"المعنى الكلي"... أو بمعنى آخر: بين المعنى الكلي واللفظ الذي نعبر عنه من جهة، وبين الأسماء التي تشير مباشرة إلى أسماء مفردة في الواقع من جهة أخرى. فنظن أن الاثنين متشابهان في الدلالة، ونصف كلا منهما بما نصف به الآخر؛ أي نضع كلا منهما في نفس السياق الذي نضع فيه الآخر، متصورين أنه طالما كان أحدهما يكون له معنى في سياق، فسيكون للآخر أيضا معنى إذا وضع في نفس السياق[١].

٢ / ٢ / ٦: الدرس البلاغي يقوم على الاهتمام بالمقام وخروج الكلام"النص"عن مقتضاه الطبيعي"الدلالة الوضعية" إلى دلاليات أخرى، يقتضيها تباين المقامات؛ نتيجة لخرم شرائط قواعد اللغة، وقد أدى بهم إلى أن الدلالة دلاليات، فالدلالة الوضعية، هي التي تعتمد على البنية اللسانية، ثم الدلالة المستخلصة من الجملة، وهي ليست معاني المفردات منفردة، ثم الدلالة الثالثة القائمة على السياق، وقد لحظ الجرجاني هذه النوعية من الدلالة، فأطلق عليها"معنى المعنى أو القصد".

وتجدر الإشارة إلى أن سيرل، أشار إلى معنى قريب من هذا، حيث قال: إننا يجب أن نميز بين معنى الجملة أو معنى الكلمة من ناحية، ومعنى المتكلم أو المعنى المنطوق من ناحية ثانية، فالجمل والكلمات معان بوصفها أجزاء من الجملة ... غير أن ما يعنيه المتكلم بمنطوق الجملة يعتمد، ضمن حدود معينة، على مقاصده[٢]. والبحث التداولي لا يعتني باللغة إلا في حالة الاستعمال"لسانيات الاستعمال"، وتحديدا إذا خرم شرائط الاستعمال المتفق عليها، بناء على عناصر تُحَدَّدُ بين المخاطَب والمخاطِب، ومن ثم، فالفرق واضح مستعلن. ومن هنا نقول إن الدلالة اللسانية"الوضعية"ثابتة وغير متغيرة، بينما دلاليات الاستعمال متجددة؛ نظرا لتباين المقامات والأشخاص، ومن ثم تتباين

---

١ د. عزمي إسلام: لدفيج فتجنشتين، ص١٤١.

٢ قدّم سيرل تفصيلا موسَّعا لديه؛ لأنه فيما تلا ذلك، طرح سؤالا: ما معنى المتكلم؟ وشرحه شرحا وافيا. اللغة والعقل والمجتمع، الفلسفة في العالم الواقعي، ص ٢٠٦.

الاستعمالات، وإن تكرر الأشخاص فالمقامات متباينة، وهذا يؤدي إلى أن المعنى في الدرس التداولي غير ثابت وغير مستقر.

٢ / ٢ / ٧ : الدرس البلاغي نضج واستوى، وصار علما، وقدم خدمة لا ينكرها أحد ولا يزال، وله ثلاث شعب"المعاني، البيان، البديع"، أما الدرس التداولي، فعلم نشأ حديثا، ومن ثم ليس له موضوعات محددة أو طرق للتحليل؛ لأن أدواته النهائية والأخيرة لم تكتمل بعد، وعلى الاتجاه الآخر، ثمة بعض الباحثين من ينكرون جدوى الدرس التداولي؛ إذ لم يستطع أن يقدِّم حلولا مناسبة لجُلّ القضايا التي ناقشها.

٢ / ٢ / ٨ : الدرس البلاغي تجاذبته علوم ومعارف إسلامية، كالتفسير واللغة والنحو والقراءات والحديث ... إلخ، وأما الدرس التداولي، فنشأ نتيجة ميادين علمية متنوعة، كعلم النفس والفلسفة وعلم الاجتماع وعلوم الاتصال وعلوم البلاغة، غير أن الذي يلاحظ أن العلوم التي تداخلت معها البلاغة، تنتمي جميعا إلى بيئة واحدة؛ البيئة الإسلامية، التي تُعْنَى بفهم النص القرآني، وهي علوم قديمة، في حين أن العلوم التي أدت إلى نشأة التداولية، لها أسباب أخرى متباينة عن تلك التي أدت لنشأة البلاغة، بالإضافة إلى أن الأهداف في كلا الاتجاهين ليست واحدة.

٢ / ٢ / ٩ : إذا كان الدرس البلاغي قد نشأ نتيجة فهم النص القرآني، متمثلا في العلوم الإسلامية، ثم توسَّع الأمر شيئا فشيئا؛ ليشمل الكلام البليغ، وما ينبغي أن يكون عليه الكلام في اللغة العالية؛ أي أن الدرس البلاغي، يركز على المستوى المثالي من اللغة، فإن الدرس التداولي يتخذ من اللغة في الاستعمال العادي مادته.

٢ / ٢ / ١٠ : الدرس البلاغي لا يقصد منه تحديد خصائص مقامات الاستعمال، الذي ينتج قصدا يتجاوز الدلالة المعجمية والدلالة التركيبية إلى قصد المتكلم، وفي رأيي أن قصد المتكلم، قد يتجاوز كل هذا، بناء على عناصر خارجة عن الدرس اللساني، ومن هنا فهي أقوى قيمة؛ لأنها لو لم تكن

كذلك ما تجاوزت الدلالة اللسانية، وصارت هي القائمة بالقوة"بالفعل"، خلافا للدرس التداولي الذي يحاول أن يحدد خصائص سياق الاستعمال.

٢ / ٢ / ١١ : الدرس البلاغي يدرس اللغة في حالتي المواضعة والاصطلاح، بينما لا يهتم الدرس التداولي باللغة في ذاتها، بل باللغة في حالات تخاطبية متباينة، صادرة عن متكلم محدد، وموجهة إلى مخاطب محدد في مقام محدد؛ لتحقيق غرض تواصلي محدد[١].

٢ / ٢ / ١٣ : اتفقت اللسانيات التقليدية والحديثة على معالجة الظاهرة اللسانية، غير أن الدرس التداولي قائم على أساس معالجة، ما الذي يمكن أن نتكلمه؟ ولماذا لا يكون واضحا؟ ولماذا يفهم المتكلم غير ما نريد إيصاله؟ ومتى نجعل المتلقي يفهم غير ما نقول؟ وما الخلفيات غير اللغوية المشتركة بين المخاطِب والمخاطَب، التي تجعله يتجاوز الدلالة اللسانية إلى قصد المتكلم وقبول المتلقي؟ وظاهر أن الدرس التداولي بهذه الآلية، نشأ ليتجاوز ما أخفقت فيه اللسانيات البنيوية"الصورية"، فيما يتعلق بالكشف عن التواصل غير المباشر والحرفي، وأفضليته على التواصل الحرفي.

ومن ثم، فالتداولية: ليست سلة لمهملات اللسانيات، بحيث تعدُّ كل ظاهرة عجزت اللسانيات عن حلها مجالا للبحث التداولي، وهذا يقتضي أن الظواهر التي تدرسها التداولية، ليست مهملة ولا متروكة بالضرورة، ومن ثم، فهي تقوم بإزالة الغموض عن عناصر التواصل اللغوي وشرح طرق الاستدلال ومعالجة الملفوظات. وهذه القضايا ليست من اهتمامات اللسانيات الصريحة، بل هي تشبه أن تكون مرحلة وسيطة بين المعارف اللغوية والمعارف الموسوعية[٢]. ثم إن علم الدلالة بفضل تصورات فريجة وأتباعه في مستوى أوسع، وتقوم هذه التصورات على افتراضين أساسين:

لما كان معنى جملة ما مرتبط بمعاني الكلمات التي تكونها، فإن معنى الكلمة، يجب أن يدرك من خلال معاني الجمل: إن معنى كلمة ما هو مشاركتها النسقية في معاني الجمل التي تظهر فيها.

---

١ د. مسعود صحراوي: الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر، ص٤٠.

٢ السابق: الموضع ذاته.

بالنسبة إلى معنى الجمل، يجب أن يدرك من خلال مفهوم الصدق، فأنت تعرف معنى جملة ما؛ يعني أنك تعرف الشروط اللازمة التي يجب أن تستجيب لها هذه الجملة كي تكون صادقة. إلا أن قيام التحليل على مجرد هذين الافتراضين، لا يجعله كافيا لمعالجة كل ما قد يطرحه المعنى من مشاكل. ولهذا كان على التحليل أن يمتلك آليات[1].

وإذا كان د. نحلة قد نقل عن ديفيد كريستال، أن التداولي لا ينتمي إلى أي من مستويات التحليل اللغوي، صوتيا أو صرفيا أو نحويا أو دلاليا، لذلك فالأخطاء التداولية، لا علاقة لها بالخروج على القواعد الفونولوجية أو النحوية أو الدلالية، وهي ليست مستوى يضاف إلى المستويات؛ لأن كلا منها يختص بجانب محدد ومتماسك من جوانب اللغة، وله أنماطه التجريدية ووحداته التحليلية، ولا كذلك التداولية، فهي لا تقتصر على دراسة جانب محدد من جوانب اللغة، بل من الممكن أن تستوعبها جميعا، وليس لها أنماط تجريدية ولا وحدات تحليل[2]. كما أنها لا تنضوي تحت علم من العلوم التي لها علاقة باللغة، على الرغم من أنها تتداخل معها في بعض جوانب الدرس، ومن هذه العلوم علم الدلالة ... وعلم اللغة الاجتماعي ... وعلم اللغة النفسي .... وتحليل الخطاب[3].

ويلفت هذا النص النظر إلى أن ثمة جملة من الباحثين يرون أن الدرس التداولي صار علما لغويا خالصا الآن، فما المانع أن يكون اتجاها أو مستوى جديدا، يضاف إلى المستويات السابقة؟ وهو بالعكس لا يتناقض معها، وقد وجدت أحد الباحثين يجعل اللسانيات النصية أو لسانيات تحليل

---

١ د. حافظ إسماعيلي علوي: ما التداوليات؟ ص ١٨.

٢ د. نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص ١٠.

٣ السابق، ص١٠، ١١، يلاحظ أني وضعت نقاطا؛ دلالة على أن هنالك كلاما محذوفا؛ لأنه لا يعنينا كثيرا، بقدر ما يعنينا بيان وجلاء الفكرة في هذا السياق، ومن شاء فليرجع إليه.

الخطاب مستوى من الدراسة اللسانية للغة *، ومن هنا، فالتباين قائم بين الباحثين حول رؤية كريستال أو غيره من اللسانيين على النحو الذي أبنت عنه.

وعلى الرغم من تباين الاتجاهات في الدرس التداولي تباينا شديدا، غير أنها تتفق في أن تحليل الكلام لا يتوقف عند استقاء المعايير والضوابط اللغوية، بل يسعى بانتقاله إلى مستوى أعمق؛ لاستجلاء جوهر الظاهرة اللسانية، وإلى فهم أمثل لها.

وإذا كان اللسانيون متفقين على أن الدرس النصي بدأت ملامحه الجوهرية المائزة تتشكل في منتصف السبعينات[١]، فإنَّ الذي يحتاج إلى أن نتوقف عنده نقطتان، الأولى: كانت الملامح الجوهرية الأولى تتشكل في فترة السبعينات لهذا الاتجاه الفلسفي، أو بتعبير آخر، الاتجاه الذي بدأه فلاسفة اللغة، وخاصة فلاسفة أكسفورد"أوستين، سيرل، جرايس"، ومقارنة هذه الفترة التاريخية بتلك التي أنجزت فيها التداوليات العربية، ليست ببعيدة، خاصة أني أوردت أن أوّل من تعرَّض لهذا الاتجاه الفلسفي طه عبد الرحمن، حين اقترح مكافئ"التداولية"، وهذا يعني صراحة أو ضمنا أن الباحثين العرب، لم يكونوا بمنأى عن الاهتمام العام بهذا الاتجاه الحديث في دراسة اللغة، الذي لم يلبث أن توجه تلقاء اللسانيات. والأخرى: خُيل إليَّ أن المدارس اللسانية المتنوعة، تطورت تطورا ملحوظا، بداية باللسانيات البنيوية، ثم التوليدية التحويلية، ثم إن هنالك من اللغويين الأمريكيين من ثار على الاتجاهين، ورأوا أنهما ليسا بكافيين، كما حدث مع زيلخ هاريس، وبناء عليه، ظهرت الاتجاهات المتنوعة في لسانيات النص.

بيد أن هنالك أمرين يسترعيان الانتباه، ويحتاجان إلى فضل تأمل؛ فإذا كنت قد ذكرت في بحث سابق، أن فترة السبعينات، هي الفترة الفعلية لازدهار لسانيات النص الألمانية تحديدا[٢]، وما

---

* ينظر: د. صبحي إبراهيم الفقي: المعنى عند سيبويه، ص ٢٩٦، حاشية رقم ٩٨.

١ ينظر لكاتب هذا البحث: الدرس النحوي النصي في كتب إعجاز القرآن الكريم، ص ٦٤ : ٦٥.

٢ السابق: الموضع ذاته.

أورده نحله هنا صحيح، أن هذه الفترة ـ منتصف السبعينات؛ أعني أن هذا يمكن أن نستخلص منه شيئا ذا بال، خاصة أن المعايير السبعة التي اقترحها بوجراند/ درسلر، تم تقسيمها تقسيما ثلاثيا[1].

كما أني أؤكد على ما أذهب إليه باقتباس نص د. سعيد بحيري وأراه دالا في هذا السياق، يقول:لقد نتج عن اقتحام علم لغة النص عملية التفسير المعقدة حاجة ماسة إلى معرفة عريضة وشاملة أكسبته سمة جوهرية، أعني سمة التداخل المعرفي؛ فقد تداخل مع علوم الشعر والبلاغة والأدب والأسلوب والاجتماع والنفس والفلسفة والمنطق وغيرها من العلوم التي تشتغل بالنصوص في المقام الأول، وإن اختلفت غاياتها وأهدافها باختلاف مبادئها وتصوراتها ومعالجتها الخاصة، ولكن يظل من غير المستغرب أن يعاد في إطار علم لغة النص طرح قضايا ومشكلات مماثلة لما في تلك العلوم، وأن تنقل إليه عناصر وأدوات ومعايير خاصة بها توظف توظيفا جديدا لتكوين طرق جديدة للفهم والتفسير[2].

وأكتفي به دون تعليق؛ لوضوح بيانه.

---

١ ينظر: د. سعد مصلوح: نحو أجرومية للنص الشعري، دراسة في قصيدة جاهلية، ٢٢٦.

٢ د. سعيد حسن بحيري: اتجاهات لغوية معاصرة في تحليل النص، ص ١٣٧.

الفصل الرابع

الخبر والإنشاء عند الرازي

- مدخل تأسيسي.
- الخبر والإنشاء / الطلب في"النهاية":
  - قراءة أوليّة في مفهوم الخبر.
  - قصد الرازي من الخبر.
  - قرءاة"الخبر والإنشاء"في "النهاية والمعالم".
- الخبر والإنشاء في مؤلفات الرازي الأخرى:
  - الخبر والإنشاء في"لباب الإشارات والتنبيهات".
  - الخبر والإنشاء في"المحصول".

١ / ٠ : مدخل تأسيسي:

فكرت أن أخص هذا البحث بفصل يعالج الخبر والإنشاء في التراث العربي، غير أني تراجعت القهقرى بعدما اطلعت على ما قام به مسعود صحراوي في"التداولية عند العلماء العرب"؛ حين تتبع مصطلح"الإنشاء" في التراث العربي منذ بدايته حتى استوى على سوقه، وكذلك ما قام به طالب سيد هاشم الطبطبائي في"نظرية أفعال الكلام". وقد غلب على دراسته الطابع المنطقي، وإذا أردنا توصيفا دقيقا لها، قلنا: إنها تمزج بين المعالجة اللسانية والمنطقية. فضلا عما قام به خالد ميلاد"الإنشاء في التراث العربي دراسة تداولية"، وقد أدت هذه التصورات المطروحة ـ وهي جهود يثابون عليها، إن شاء الله ـ إلى أن أعْرض عنها في التراث، وأتوجه تلقاء تخصيصه في النهاية، إلا أنه لم يوفها حقها من العرض والتفصيل؛ إذ جاء على سنة الاختصار؛ إذ لم يتناول الإنشاء أو الطلب كقسيم للخبر، ومن هنا، أردت أن أوسِّع من دائرة البحث في مؤلفاته.

والملحظ الذي وجدته في هذه الدراسات السابقة؛ أن تصورات الرازي لم تكن شيئا مذكورا، مما زاد من حرصي على أن أجعله فصلا مستقلا أركز على إظهار رؤيته، وأتخذ منه منطلقا ومتكأ لربطه بالتصورات التراثية من جهة والحديثة من جهة أخرى. وإذا كنت اعتبرت أن المعالجات التي أوردتها لهذه الدراسة متباينة في المنحى والمعالجة؛ فإن الرازي يمثلها جميعا باعتباره موسوعيا؛ لأن المؤلفات التي نعتمد عليها في المعالجة متنوعة المشارب والاتجاهات؛ فمنها:"البلاغية والفلسفية والتفسيرية والأصولية ... إلخ"، وعلى هذا، فإني إخال أنها كافية في إعطاء صورة مقبولة ومعقولة عن فكره في هذا الشأن.

وقد كان بوسعي أن أغض الطرف عن معالجة هذه القضية لديه، إلا أني رأيت بعد طول تفكر؛ أن الدراسة سيصيبها عوار ظاهر ، ومن ثم ، لم يكن من بد من تناولها على وجه من الوجوه؛ لأني على يقين أن هذا سيجعل قضايا البحث مكتملة على وجه ما، خاصة أن هذه القضية نالت عنايته في جل مؤلفاته من ناحية، كما أنها تقع موقعا متميزا في لسانيات الاستعمال من ناحية أخرى. كما أن

الدراسات السابقة أعلاه، سواء المتعلقة بالرازي على جة العموم أم المتعلقة بلسانيات الاستعمال عنده، لم تجمع رؤيته كاملة في صعيد واحد، كما هي عليه في هذا الفصل.

وقد تقرَّيت مؤلفات الرازي فلم أجد فيها تكرارا يكفيني مؤونة الاعتماد عليها جميعا في هذا الشأن، وهو ما يؤكد تلك الملاحظة التي أوردتها أعلاه؛ أن القضية واحدة سوى أنه عالجها من منظورات متباينة. وقد وردت معالجة"الخبر والإنشاء" عنده في مؤلفاته الآتية:

- المحصول في علم أصول الفقه:"علم أصول الفقه".
- المعالم في علم أصول الفقه:"علم أصول الفقه".
- مفاتيح الغيب:"تفسير".
- لباب الإشارات والتنبيهات:"منطق".
- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز:"بلاغة".

وسيكون عملي في بيان التصورات التي ينطلق منها الرجل لتقسيم الكلام اعتمادا على هذه المؤلفات، وستتم معالجة كل سفر على حدة؛ لأن الاعتماد عليها، سيكشف بلا ريب التعريفات التي وردت مقتضبة جدا في"النهاية"وفصَّله في مؤلف آخر.

وسأبدأ بالمؤلفات الأصولية؛ لشهرتها في هذا الباب، ثم أثنِّي بالمؤلفات الفلسفية، ثم النهاية والتفسير[1]. وسأعالج"المعالم"مع النهاية نظرا لوجازة المعالجة، ولهذا دمجنا معالجة السفرين معا. واستبعدت"مفاتيح الغيب"؛ لأن الدراسات الواردة في الحاشية أدناه، خاصة دراسة د. نصيرة

---

١ تجدر الإشارة إلى أن هنالك دراسات كثيرة تتعلق بالرازي الأولى: محي الدين عثمان محسب: البحث الدلالي في مفاتيح الغيب للفخر الرازي، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة المنيا، ١٩٨٧، وقد أعيد نشرها بعنوان: الدرس الدلالي في التراث العربي، الفخر الرازي نموذجا. والثانية: د. محمد عبد الرحيم محمد: البحث اللغوي في محصول الرازي وأثره في مذهبه الفقهي، رسالة ماجستير، مخطوطة، كلية الآداب، جامعة المنيا، ١٩٨٤. والثالثة: د. نصيرة محمد غماري: النظرية التداولية عند الأصوليين، دراسة في تفسير الرازي. كما أن هناك دراسات أخرى عنه أثبتُّ جانبا منها في مقدمة البحث.

غماري كفتني مؤونة البحث فيه، ومن شاء فليرجع إليها. فضلا عن رسالة دكتوراه للدكتورعادل خلف: البحث اللغوي عند الأصوليين. وإن لم تكن مخصصة للرازي. على أية حال، فإنها ستساعد إلى حد بعيد في جلاء جوانب من تصورات الشيخ.

وقد لفت نظري في معالجة صحراوي، أنه أشار إلى نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة والبلاغيين العرب لطالب سيد هاشم الطبطبائي، ولم يشر إلى دراسة خالد ميلاد، على الرغم من اعتماده عليه في مواضع أخرى من بحثه، ربما على أساس أن الطبطبائي تناول القضية ذاتها التي تناولها صحراوي نفسه، على الرغم من أن خالد ميلاد دراسته عن الإنشاء، وقد أشار صحراوي إلى قضايا عرضها خالد ميلاد•، مثل: مفهوم الإسناد[1]، والمقابلة الواجبة في الكتاب بين الخبر والإنشاء[2]، والطلب وصلته بالإنشاء[3]، والإنشاء والدرس البلاغي[4]، والإنشاء عند الأصوليين[5]، والإنشاء بألفاظ الخبر[6].

لكل هذا فقد لفت النظر إلى عدم تعرض صحراوي لدراسة خالد ميلاد، على الرغم من أن موضوعه في الإنشاء، والقضايا تكاد تكون هي القضايا التي تعرض لها صحراوي ذاتها، مع تغير طفيف في المعالجة، إلا أن مقارنة الدراستين تدل دلالة ظاهرة على أن وجوه المقاربة بينهما ظاهرة مستعلنة، وأنا لا أريد أن أتتبع النقل والإفادة بهذا الشأن.

• ذكرت هذا التشابه، ونصصت على المواضع عند خالد ميلاد دون صحراوي؛ لتعذر الحصول على سفر الأول ؛ إذ لم يطبع إلا طبعة واحدة موثقة في المراجع، أما كتاب صحراوي فالحصول عليه أمره ميسور.

١ خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية، ص٥٠.

٢ السابق، ص ٦٠ وما بعدها.

٣ السابق، ص ٢٤٠ : ٢٥٤.

٤ السابق، ص ٣١٣.

٥ السابق، ص ٣٣٦ وما بعدها.

٦ السابق، ص ٤٤٦ وما بعدها.

ذكر صحراوي مصطلحي "الخبر والإنشاء" وأن الإنشاء لم يستعمله العلماء مثل السكاكي والجرجاني وغيرهما، حتى وفاة السكاكي. فمصطلح الإنشاء كان غائبا غيابا شبه تام من مؤلفاتهم، إذا استثنينا قلة نادرة كالشيخ نجم الدين الكاتبي القزويني "المتوفي ٤٩٣هـ" وهو من علماء المنطق ... ويكاد يكون هو الوحيد الذي استخدمه من بين علماء تلك المرحلة! ثم ظل هذا الاصطلاح حبيس الرسالة الشمسية وشروحها، فاستعمله بعد ذلك قطب الدين محمود الرازي "المتوفي ٧٦٦هـ" شارح الرسالة وغيره من الشراح ... أما ابن سينا، فلم يستعمل هذا المصطلح ولا الفارابي من قبله[١].

فقد كان يعبر عن مفهوم "الإنشاء" في مؤلفات السواد الأعظم منهم بمصطلح آخر هو "الطلب"؛ معنى ذلك أن مصطلح "الإنشاء" لم يتحقق الإجماع حوله ولا حتى استعماله إلا في القليل النادر[٢]، وهو استنتاج فيه نظر؛ لأن السكاكي والفلاسفة لم يستعملوا مصطلح "الإنشاء"، وقد أشار إلى هذا في الصفحة السابقة مباشرة[٣]، غير أن الذي كان ينبغي عليه أن يستنتجه، أن هناك مصطلحين كانا يتعاوران فيما بينهما "الطلب والإنشاء" ساد الطلب أولا حتى القزويني "المتوفى ٧٣٩هـ"، والمُتَوَفَّى قبل القزويني المنطقي، بدليل أن السكاكي "المتوفَّى ٦٢٦ هـ" لم يستعمله، واستعمل "الطلب" بدلا منه، وقد كان ذلك بعد القزويني بما يناهز قرنا ونصفا من الزمان. ولم يستطع "الإنشاء" أن يزحزح الطلب عن وجوده. صحيح كان "الإنشاء" موجودا ومستعملا عند حفنة من العلماء، سوى أنه استعمال يكاد يكون في حكم العدم؛ لأن العلماء مطبقون على "الطلب" حتى جاء شراح السكاكي. وبناء عليه، فقد استنتج صحراوي، أن العلماء القدامى اختلفوا حول تقسيم "الإنشاء" حتى بعد أن استقر له الأمر، وبقي المصطلح الأول "الطلب"[٤].

---

١ ينظر: د.مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص ٥٤، ٥٥.

٢ السابق، ص ٥٥.

٣ السابق، ص ٥٤.

٤ السابق، ص ٥٦، ٥٧.

يلاحظ صحراوي أن قضية "الخبر والإنشاء"، لم تتضرر ببحث كثير من العلماء لها بحثا عرضيا، غير مقصود لذاته، وهم: الأصوليون والمناطقة، بخلاف بحث البلاغيين والنحاة الذي كان من صميم التخصص اللغوي، وكان البحث فيها عندهم مقصودا لذاته، بل إن بحث المناطقة والأصوليين للظاهرة زادها عمقا ودقة، لكن مع شيء من التعقيد؛ بفعل اعتماد الأدوات التحليلية المنطقية التي طورها الفلاسفة والمناطقة العرب والمسلمون[1].

وقد أورد أن جل البلاغيين وكثيرا من النحاة توسعوا في بحث كل من أسلوبي"الخبر والإنشاء" باستفاضة، باعتبارهما مقصدا وغاية في ذاتها، بحكم أن طبيعة النصوص التي يدرسونها تقتضي التنظير والتطبيق للأسلوبين، لكن مع تفاوت وظيفي بين البلاغيين والنحاة[2]. وعلى الرغم من أن الاستنتاج لا ينكر من صاحبه، إلا أنه يمكن أن يُحمل على وجهين، الأول: أن العلماء في التراث العربي، خاصة البلاغيين والنحاة لهم دور لا ينكره إلا جاحد. والثاني: أن الباحث قد سوّى بين البلاغيين والنحاة، وهي تسوية فيها إهدار لجهود البلاغيين من ناحية، وفيها إعلاء من تصورات النحاة ضمنا من ناحية أخرى، على الرغم من قيمة جهود النحاة.

والذي دلّ على ذلك، أن معالجة البلاغيين وتقسيماتهم للجملة مغايرة كل المغايرة لتقسيمات النحاة؛ فقد قسم البلاغيون الجملة العربية إلى خبرية وإنشائية"طلبية" في إطارها العام، في حين قسَّم النحاة الجملة إلى الاسمية والفعلية، غير أن الرد على هذا، أن هناك ثلة من النحاة غايروا هذا النهج إلى نهج خاص استعمله رضي الدين الإستراباذي[3]، إلا أن السواد الأعظم لم يتعامل مع هذه الرؤية. كما يمكن النظر إلى هذه الجزئية من جهة أخرى، أن معالجة البلاغيين تنماز انميازا واضحا من معالجة النحاة؛ من حيث الآليات والأدوات المنهجية المستعملة لدى كل فريق، وقد كانت لدى البلاغيين أكثر وضوحا مما لدى النحاة. صحيح ما أورده النحاة مقبول ومعقول، إلا أنه ظل يحتاج إلى استنتاج

---

١ السابق: الموضع ذاته.

٢ السابق: الموضع ذاته .

٣ السابق، ص٥٥.

واستخلاص أكثر مقارنة بما هو موجود في معالجة البلاغيين، وبناء عليه، فإن التسوية بين الفئتين تحتاج إلى رجع البصر من الباحث الكريم.

٢ / ٠ : الخبر والإنشاء/ الطلب في النهاية:

٢ / ١ : قراءة أولية في مفهوم"الخبر":

أوردت في الفصلين" الثاني والثالث" أن الرازي لم يقدم تصورا لهذه القضية في"النهاية"، وقد فكرت طويلا، عسى أن أجد له سببا حقيقيا، وفي عاقبة الأمر، رأيت أن"النهاية" اختصار لكتابي عبد القاهر، ولم تكن البلاغة قد قسمت إلى علومها الثلاثة المعروفة، فضلا عن التباين في مفاهيم الإنشاء والطلب، ومن ثم يلاحظ أن هذه القضية لم تكن قد استقر الرأي فيها في التراث على جهة العموم؛ بدليل ما أشار إليه صحراوي من تباين العلماء حول دراستها وتقسيماتها التي أوردت جانبا منها لدى صحراوي في المطلب السابق. وإذا كان السكاكي لم يستعمل مصطلح"الإنشاء" واستعمل بدلا منه مصطلح"الطلب"، فإن الرازي لم يستعمل مصطلح"الإنشاء"ولا "الطلب" في"النهاية" أصلا، وهو سابق على السكاكي.

واستعمل الخبر شاملا القسمين"الخبر والإنشاء"معا، ومرد ذلك يعود إلى أنه من أوائل البلاغيين ـ على ما أوردت في الفصل الثاني ـ الذي لم تكن القضية تعنيه كثيرا في سياق تلخيص كتابي عبد القاهر. وربما يقول قائل إنك أوردت هنالك، نقلا عن عبد الفتاح شلبي، أن هذه التقسيمات كانت معلومة عند العلماء، وهذا صحيح بدليلين، الأول: أن هذه التقسيمات لم يكن قد استقر الرأي حولها بين العلماء، ولهذا لم يشأ أن يبدي فيها رأيا، ولم يكن قد استقر فيها التقسيم النهائي والأخير، فضلا عن اختلاف العلماء فيها، وكذلك كان هدفه وضع التصورات العامة، مبتعدا في الوقت ذاته عن مواطن الخلاف. والثاني: وهو يؤكد الدليل الأول، أنه عالج القضية في مواضع أخرى من مؤلفاته، التي أشرت إليها أعلاه، وهذا دليل ناصع على أن معالجة القضية كانت معروفة في عصره، وهذا يؤكد من ناحية أخرى ما أورده عبد الفتاح شلبي.

وإذا كان الرازي قد أورد تقسيمات القضية في مؤلفات أخرى، إلا أنه لم يتناولها من الناحية البلاغية، فلربما يكون هنالك سبب آخر؛ أن هذه المؤلفات التي تناول فيها هذه التقسيمات جاءت في مرحلة تالية/ متأخرة، وإن كنت أستبعد هذا التصور، بل يمكن تقديم تصور آخر؛ وهو أنه لم يشأ أن يتناول قضية مختلف حولها من العلماء، في عمل علمي يحاول فيه أن يؤصل للبلاغة أو يحاول أن يرسي دعائمها بداية، بالإضافة إلى الهدف الآخر الذي يحاول فيه تلخيص كتابي عبد القاهر، على ما أبنت عنه في الفصل الثاني. وقد أدى إعراضه عن معالجة هذه القضية في النهاية، أن حرمنا من تقديم تصوره حولها فيما يتعلق بالبلاغة العربية، وعلى الرغم من ذلك إلا أن معالجاته في المؤلفات الأخرى ـ في رأيي ـ لم تستطع أن تسد النقص الذي وُجِدَ في "النهاية" لتنوع المداخل للقضية في المؤلفات الأخرى.

كما أن هنالك رؤية أخرى في هذا الشأن؛ أن الرازي باعتباره فيلسوفا، وللفلاسفة رؤية حول تقسيم التركيب العربي، فضلا عما أشار إليه د.بكري شيخ أمين محقق كتاب "النهاية" أن الرازي لم يقتصر عمله على التلخيص فقط، وإنما أضاف إليه من بعض الكتب ما كان ناقصا؛ بمعنى أنه أضاف بعض المؤلفات الأخرى•. ولهذا ربما رأى أن يطبق رؤية الفلاسفة العامة دون الخوض في تفاصيل لا مكان لها في النهاية؛ لأنها لا تناسب الغرض الأساسي "التلخيص"، فضلا عن التقسيم البلاغي الذي لم يكن الأمر قد حان للحديث عنه في تلك الفترة.

ولهذا رأى أن الاكتفاء بوضع التصور العام للتركيب وهو الخبر، قاصدا بالخبر ما يشمل "الخبر والطلب أو الإنشاء" الذي لم يكن قد استقر لدى العلماء بوجه عام، وهي رؤية توكد ما أوردته أعلاه من ناحية، كما أنها تؤكد من ناحية أخرى ما توصل إليه بكري شيخ أمين، أن الرازي لم يكتفِ بالتلخيص وإنما أضاف إليه جوانب أخرى، حاول أن يطبقها على البلاغة، ومنها: الجانب الفلسفي والمنطقي الذي حاول أن يطبقه على البلاغة. وهذا يتسق مع أنه يقصد بالخبر:

• ينظر تفصيلا : ١/ ٢ من الفصل الثاني.

"الخبرالإنشاء أو الطلب معا"حسب رؤية بعض العلماء. خاصة أنه عالج في النهاية قضايا تقع في إطار معالجة النوعين معا.

وهذا ما أكده الطبطبائي حين أورد أن الفلاسفة عالجوا التركيب الخبري، ولم يعتنوا بالقسم الآخر"الإنشاء أو الطلب"؛ فقد أورد أن ابن سينا لم يجعل اسما للقسم المقابل للخبر"الطلب" والمشتمل على الاستفهام والطلب واعتبر التعجب والتمني أخبارا[1]. وقد أدى هذا إلى لفت النظر حول طريقة تقسيم الخبر والإنشاء؛ فقد رأى أوستين أن الخبر لا يختلف عن الأمر وغيره في أنه فعل كلامي، وأن الخبر قسم من الإنشاء[2]. وهذه الرؤية تطرح قضية أخرى تتعلق بتصورات الرازي وتصورات أوستين، فإذا كانت تصورات الرازي مفادها ضمنا أن الخبر يشمل الخبر والإنشاء، بناء على طرحه في النهاية، فإنه لم يقل كما قال أوستين بأن الخبر قسم من أقسام الإنشاء، وإنما الرؤية معكوسة؛ إذ جعل الخبر أصلا، بناء على المعالجة، ولم يشر إلى الإنشاء، ولهذا فالخبر أصل، والإنشاء فرع، خلافا لرؤية أوستين التي ترى أن الإنشاء أصل والخبر فرع، لكن يلاحظ أن الطبطبائي في الصفحة ذاتها رأى التقسيم الذي انتهى إليه أوستين يقضي بأن الخبر لا يختلف عن الأمر وغيره في أنه فعل كلامي[3]. وبناء عليه، فالتسوية بينهما قائمة من ناحية، كما أن هذه الرؤية تتعارض مع تلك التي وردت أدناه؛ أن الخبر قسم من الإنشاء من ناحية أخرى. فالتسوية بين القسمين إذا كانا يشتركان في صفات واحدة، أما أن يكون الخبر قسما من الإنشاء، فلا يمكن أن يعكس التسوية القائمة التي أشار إليها من ناحية أخرى.

وقد أورد صحراوي رؤية أخرى معضدة لما أوردته أعلاه؛ حين نقل رؤية الفلاسفة، ومفادها؛ أن الخبر هو الذي يهم المنطقي أن يبحث فيه، وأنه وحده النافع في العلوم، فاهتموا

---

١ ينظر: طالب سيد هاشم الطبطبائي: نظرية أفعال الكلام، ص ٦٥.

٢ ينظر: السابق، ص ٦٧.

٣ السابق: الموضع ذاته.

بالظاهرة اهتمامهم بالوسائل والأدوات، لا بالأغراض والمقاصد[1]. وهذه الرؤية تؤكد رؤية أخرى أوردتها أعلاه، أن الرازي قصد بالتركيب الخبري القسمين معا"الخبر والإنشاء أو الطلب"؛ لأنه لو كان يقصد به الخبر وحده لتعارض هذا مع رؤية ابن سينا التي ترى أن الخبر وحده هو النافع في العلوم، وربما يكون قصده أن العلوم تحتاج إلى معنى مباشر؛ أعني المعاني الأوليّة، التي لا لبس فيها. هذا صحيح إجمالا، غير أن من يمعنُ النظر فيه، يراه يحتاج إلى فضل تأمل.

فإذا كان المنطقي يحتاج إلى الخبر الذي يهم المنطقي أن يبحث فيه، وهي رؤية تتفق مع رؤية ابن سينا؛ لأنها تعتمد على معانٍ أولية، غير أننا إذا أردنا أن نطبق هذا على الرازي باعتباره فيلسوفا، فضلا عن أنه استعمل"الخبر" الذي استعمله في مؤلفات أخرى، ولم يستعمل"الإنشاء"، ولا"الطلب" الذي استعمله السكاكي، على الرغم من أنه عالج جوانب تقع في إطار القسمين، هذا من جهة، كما أنه أشار ـ حسب ما أوردت في مطلب قادم ـ إلى أنه لا تعنيه التراكيب المباشرة الدلالة، أو يقصد بها معنى المعنى، حسب تعبير عبد القاهر، الذي نقله عنه الشيخ، ولهذا يخرج الخبر من معناه الضيق إلى معناه الأوسع شاملا القسمين معا، ويؤكد هذا أنه قال إنه لا يقصد المعاني الأولية"المباشرة"، وإنما يعني المعنى الإضافي، والأخير ليس مقصودا عند الفلاسفة من ناحية، ولا بنص الرازي ثانيا، كما أنه على وعي أنه يتعامل مع مادة مختلفة"بلاغية" ثالثا. فلم يكن إلا أنه استعمل المصطلح"الخبر"قاصدا به النوعين معا، بناء على هذا التفسير.

٢ / ٢: قصد الرازي من"الخبر":

رأى الرازي أن التركيب الخبري نوعان ـ بناء على ما عرض له ـ نوع مباشر وآخر غير مباشر. والأفعال الغرضية المباشرة، تتمثل فيما عرض له من الخبر"زيد قائم"، إذ لا يقصد منها إلا أن إسناد الصفة والخبر في الوقت ذاته"قائم" للموصوف"زيد" أو حسب ما أطلق عليه السكاكي فيما بعد"الخبر الابتدائي"، وهو الغرض المباشر، إلا أنه ليس قائما في كل الكلام، أو بتعبير آخر:إن

[1] ينظر: د. مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص ٥٧.

قصد الرازي ليس الخبر الابتدائي أو معناه، بناء على الطرح في المطلب السابق، وإنما قصده أغراض أخرى يقصدها المتكلم.

معنى هذا وجود فارق ملحوظ بين قصد المتكلم ومعنى الجملة أو بتعبير آخر: بين ما يقصده المتكلم من الخبر وبين ما يضفيه المقام على معنى هذا الخبر. وإذا كان غرض المتكلم إنجازا لفعل مباشر، فإن معنى الجملة يكون مطابقا لمعنى المتكلم، أما إذا كان غرض المتكلم إنجازا لفعل غرضي غير مباشر، فإن قصد المتكلم ينطلق من معنى الجملة أو المعنى المنطوق ليشتق منه قواعد عامة، تأخذ بعين الاعتبار قواعد تداولية سياقية متنوعة.

إن معنى الكلام لا تنتجه البنية اللسانية فحسب، وإنما هنالك عناصر أخرى حاضرة كالمقام، فضلا عن قصد المتكلم ونيته وفهم المستمع، ومن هنا، فالغرض الإنجازي للكلام، قد يكون مباشرا وقد يكون غير مباشر، ويعتمد هذا الأخير على عناصر لسانية، وقصد المتكلم ونيته، ومن هنا، ينحرف المعنى من الجملة"بنية اللغة"إلى قصد المتكلم.

فالمعنى المقصود عنده ـ بناء على ما أوردته ـ ليس المعنى التركيبي"النحوي" الذي ينتج من العنصر اللغوي فحسب ... وإخال أن ما أورده الرازي من تحليلات في"النهاية"، ليس القصد منها المعنى اللغوي؛ أعني بنية الملفوظ"المباشرة"، وإنما غرضه بيان جوانب من الاستعمالات اللغوية الفعلية، التي تضيف عناصر غير لغوية"من المتكلم أو المستمع"، لا تبدو ظاهرة في العناصر اللسانية. وهذه الرؤية تتسق مع ما توصلت إليه من أن قصده من الخبر"الخبر والطلب أو الإنشاء" في المطلب السابق. وأستظهر عددا من المواضع التي حاول أن يظهرها:

ـ الاستعمالات المختلفة"المقامات".

ـ الدلالات المتنوعة.

والأغراض الإنجازية المتنوعة للأفعال الكلامية تأتي تبعا لتنوع الاستعمالات، ومن ثم، لا يريد الرازي، فيما أراه، من خلال تحليلاته الأغراض المباشرة، بل الأغراض الإنجازية غير المباشرة، التي لا تبدو جلية إلا من خلال هذه التباينات في الاستعمالات الفعلية للكلام، وعلى هذا، فإنه حين

حاول أن يظهر الأغراض الإنجازية المتنوعة للتركيب الخبري، أورده في مواضع عدة. والآن، ما دلالة أن يعالج الخبر في مواضع عدة؟ هل على أساس أن هذه المواضع تقع كلها ـ كما أوردت ـ في إطار التركيب الخبري بمعناه العام الذي حوى معالجة"النهاية" كله؟ وأتوقف مع نماذج توضيحية، لبيان جوانب تظهر اللغة في حالة الاستعمال فيما يتعلق به، باعتباره أساسا، وأظهره فيما يرد من حديث أدناه.

٢ / ٣ : قرءاة "الخبر والإنشاء" في النهاية والمعالم•:

بدأ الكتاب بمقدمة اشتملت على فصلين، تناول في الأول: القرآن معجز وإعجازه في فصاحته١، وقد ساق مذاهب العلماء فيه، وقد أورد رأي النظام٢، ثم رده ٣، وأورد من جعله في أسلوبه٤ ورده ٥، ومن ثم رد أسباب الإعجاز إلى اشتماله على الغيوب٦، وأبطل هذا الرأي٧.

وجعل الفصل الثاني من المقدمة بعنوان شرف الفصاحة، يقول: لما ثبت أن عجز العرب، إنما كان عن المزايا التي ظهرت لهم في نظم القرآن والبدائع التي راعتهم من مبادئ الآيات ومقاطعها، وفي مضرب كل مثل، ومساق كل خبر، وصورة كل نمط، وتنبيه وإعلام وتذكير ... ولا يمكن ذلك

• عالج الرازي الخبر في"المعالم"وقد انطلق من تصورات البلاغيين، غير أنه رفضها، ثم انتهى إلى الحديث عن الخبر عن رسول الله، ولما كانت القضية، قد وردت على هذا المنوال، فإني سوف أعالجها مع النهاية، لأن كليهما يعضد الآخر ويقويه، ومن ثم تكون المعالجة كاشفة. وقد أوردت هذه الإشارة في المطلب السابق.

١ النهاية، ص ٥٤.

٢ السابق، ٥٥.

٣ السابق، ص ٥٦.

٤ السابق: الموضع ذاته.

٥ السابق، ص ٥٧.

٦ السابق: الموضع ذاته.

٧ السابق، ٥٧، ٥٨.

إلا بالبحث عن الحقيقة والمجاز والاستعارة والتشبيه ... والتقديم والتأخير، والإيجاز والحذف والوصل .... .

وإذا ثبت ذلك، كان العلم الباحث عن الحقيقة الفصاحة والكاشف عن ماهيتها والمتفحص عن أقسامها، والمستخرج لشرئطها وأحكامها ... ثم أن البحث عن الفصاحة، إما أن يكون عائدا إلى مفردات الكلام أو جملته١.

ومن ثم رتب"النهاية" على ما يتعلق بالمفردات والجمل، وبدأ في الجزء الأول بالحديث عن المفردات في الجملة، وهي مشتملة على مقدمة وقسمين، أما المقدمة فتشمل أقسام دلالة اللفظ على المعنى، وقسمها إلى "وضعية وعقلية"٢، وهي الدلالة التوقيفية، وقد عبَّر عنها الجرجاني .... وتبدو إشارة الجرجاني حين أورد أن الدلالة العقلية، عبّر عنها الشيخ عبارة مختصرة، وهي أن تقول: المعنى ومعنى المعنى ...٣.

وقبل أن يعرض للقسم الأول، أورد في المقدمة قضيتين، الأولى: أقسام دلالة اللفظ على المعنى٤، والثانية: حقيقة البلاغة والفصاحة ٥. وواضح أن تركيزه على الدلالة باعتبارها عمود الأمر الأمر وسنامه للدراسة اللسانية، كما أن جعله المقدمة تشمل الدلالة والبلاغة والفصاحة؛ أن كليهما يتوجه شطر المعالجة الدلالية أو بتعبير حديث؛ أن كليهما يركز على جانب المعنى من وجوه عدة، فالدلالة والعناصر التداولية"البلاغية"هي حجر الزاوية.

---

١ السابق، ص ٥٨، ٥٩.

٢ السابق، ص ٦١، ٦٢.

٣ السابق، ٦١.

٤ السابق، ص ٦١٦٢.

٥ السابق، ص ٦٢ : ٦٥.

وقد حفلت هذه القضية بأهمية بالغة في التراث العربي قبل الرازي وبعده[١]. وهنا تجدر الإشارة إلى جهود علماء الأصول، ومنهم الرازي، بيد أن الذي يستلفت النظر ما ذكره أحد الباحثين أنه: لم يصل بحث الأصوليين في صور تراكيب العربية إلى مداه الذي بلغه عند النحويين وأصحاب علم المعاني ...[٢]، وقد فاته أن ثمة فارقا جوهريا بين البيئتين، فعمل النحاة وعبد القاهر غاية، بينما عمل الأصوليين وسيلة؛ لهذا تركز اهتمامهم على ما يتعلق بـ"الأمر، النهي" باعتبارهما مدار الأحكام الشرعية. ويبدو أن صبغة الرازي المنطقية انعكست على فكره البلاغي، وقد بدت فيها الصناعة المنطقية من جهة، كما أنه فارق السابقين واللاحقين من جهة أخرى، ويبدو هذا فيما نتوقف عنده من نصوص. وقد استظهرت أمرين، الأول: أن حديثه عن الصدق والكذب جاء بما يشبه العرض؛ فحين الحديث عن الدلالات المعنوية"الخبر"جعله مقدمة لما يرد من حديث عن جوانب علم"البيان"، الذي اعتبره الجرجاني فرعا من فروع علم المعاني، وعليهما تقوم خواص التراكيب. والثاني: أنه لم يفعل كما فعل السابقون، حين قسموا الكلام العربي إلى قسمين"خبري وإنشائي".

ولئن ورد حديثه عن الجانب الأول"الصدق والكذب" مقتضبا وكذلك في"المعالم"، إلا أني لست أدرى، أني في هاتين القضيتين، كما في قضايا أخرى، أجدني ملتمسا العذر له في مثل هذه الجوانب، وأنا أبين هذا الموجز، فيما يلي من حديث. وسأبدأ بالنهاية؛ لأنه يمثل مادة البحث معتمدا في الوقت ذاته على"المعالم" للبيان والإيضاح.

فقد عرَّف الخبر بأنه: القول المقتضي بصريحه نسبة معلوم إلى معلوم، بالنفي أو بالإثبات. ومن حدَّه بأنه المحتمل للصدق أو الكذب، والمحدودين بالخبر، فقد لزمه الدور[٣]. ومن حدَّه بالمحتمل

---

١ أورد د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي أن قضية الصدق والكذب كانت موجودة في مؤلفات القاضي عبد الجبار المعتزلي: بلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار وأثره في الدراسات اللغوية، ص١٣٠.

٢ د. عادل خلف: البحث اللغوي عند الأصوليين، ص ١٤٥.

٣ إشارة| الدور: هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه، ويسمى الدور المصرح حينما يتوقف أ على ب والعكس، وقيل: هو توقف كل واحد من الشيئين على الآخر. د. محمود حامد أمين: القاموس المبين في اصطلاحات =

للتصديق والتكذيب، المحدودين بالصدق والكذب، فهو واقع في الدور مرتين، واعلم: أن تسمية أحد جزأي الخبر، بكونه خبرا، هو مجاز، كما يفعله النحويون[1]. ويوقظ هذا النص أمورا عدة، منها:

إن قضية الصدق والكذب للخبر موجودة قبله[2]؛ لأنه ذكر: ومن حده ... وهذا يعني أن هذا التعريف للخبر كان معروفا قبله•، غير أنه لم يرتضه، وعدل عنه خاصة أنه في البداية وضع ما يريد أن يقوله عن تعريفه للخبر، وهو تعريف يفارق ما تعارف عليه جل العلماء، سواءكان قبله أم بعده، بيد أن اللافت للنظر فيما أورده أنه أورد تعريفين، وهذا الرد عنده يعود إلى علتين:

الأولى: أن"الصدق والكذب" في التعريف الأول الذي رفضه الرازي يرتبط بالمتكلم؛ حيث الصدق والكذب، ينطلق من وجهة نظر المتكلم.

الثانية: أن"التصديق والتكذيب"، الذي رفضه أيضا يرتبط بالمتلقي.

وواضح أنه يرفض التعريفين"الصدق والكذب/ التصديق والتكذيب"سواء من قبل المتكلم أم من قبل المتلقي؛ لأنه لا يرى فيه مطابقة الصدق أو الكذب للواقع، على الرغم من أن هذا التعريف، أطبق عليه جمهور العلماء، حسب تعبيره، لأنه يرى أن المعنى لا يعتمد على المتكلم أو المخاطب، بل يعتمد عليهما معا، ومن ثم ردهما معا. فقال: قال الأكثرون الخبر ما يحتمل التصديق والتكذيب وعندي هذا باطل؛ لأن التصديق والتكذيب هو الإخبار عن كونه صدقا أو كذبا، فهذا

= الأصوليين ،ص ١٦٣، ١٦٤.

١ النهاية، ص١٠١.

٢ ينظر: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص ٥٦ وما بعدها.

• يؤكد هذا الاستنتاج ما توصل إليه د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي الذي يرى أن تقسيم الجملة العربية، بناء على المعنى، كان موجودا قبل الرازي بردح من الزمن. بلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار وأثره في الدراسات اللغوية، ص١٣٥.

يقتضي تعريف الخبر بنفس الخبر وأنه باطل وأيضا الصدق خبر مطابق والكذب خبر مخالف، فالصدق والكذب لا يمكن تعريفهما إلا بالخبر[١].

وإنما يقصد به: القول المقتضي بصريحه نسبة معلوم إلى معلوم، بالنفي أو بالإثبات[٢]، ويبدو على ما ورد في موضع آخر= أن هذا التعريف لأبي الحسين البصري، يقول: وثالثها ما ذكره أبو الحسن البصري وهو: أنه كلام يفيد بنفسه إضافة أمر من الأمور، إلى أمر من الأمور نفيا أو إثباتا[٣]، وقد أورد هذا الرأي في موضع آخر دون أن ينسبه إلى صاحبه[٤].

وفي محاولة منه لبيان المقصود من التعريف، يقول إن: قولك"خرج زيد" لا دلالة له على خروج"زيد" بل على حكمك بذلك، إذ لو دلَّ على خروج زيد، لكانت هذه الألفاظ متى وجدت، وُجد "خروج زيد"، لاستحالة انفكاك الدليل عن المدلول. ولو كان كذلك، لكنت لا تسمع الرجل يثبت أو ينفي، إلا إذا تيقنت ثبوت مثبته أو انتفاء منفيه، بل أثبته واحد ونفاه آخر، لزم اجتماعهما جميعا؛ لأن الإنسان إذا ظهر له من البعد، ما ظنه حجرا، أخبر عنه أنه حجر. ثم إذا ازداد القرب، وعرف أنه حيوان، لكنه ظنه طيرا، سماه بذلك، ثم إذا ازداد القرب وعرف أنه إنسان، سماه بذلك. فالإخبار عنه بهذه الأشياء عند اختلاف التخيلات، يدل على أن الخبر لا يتناول إلا حكم العقل بذلك، ولأن قولنا: خرج زيد، من قول الكاذب، يدل على ما يدل عليه من قول الصادق، وإلا لكان إما خلوا من المعنى، أو دالا على معنى آخر، والقسمان باطلان، فثبت الأول، وهو المطلوب[٥].

وتتميز رؤية الرازي عما أورده السابقون واللاحقون في أنه نظر إلى الخبر نظرة مختلفة، لا من حيث عدم ارتباطه بالواقع الخارجي، وإنما من حيث اعتقاد المتكلم أو رؤيته العقلية، بصرف النظر

---

١ المعالم،ص١٣٣.

٢ السابق: الموضع ذاته.

٣ المحصول ٢/ ١٠١.

٤ النهاية، ص١٠١، المحصول ١/ ١٤ .

٥ السابق، ص ١٠٢.

عن مطابقة الواقع من عدمه؛ إذ قد يعتقد المتكلم شيئا، ربما يكون مغايرا للواقع، فالأساس ليس الواقع، بل اعتقاد المتكلم. وقد أورد صاحب"الإيضاح"رؤية الرازي ضمنا دون أن يصرح باسمه،؛ حين قال: وقال بعض الناس: صدقه مطابقة حكمه لاعتقاد المخبر صوابا كان أو خطأ، وكذبه عدم مطابقة حكمه له[١]. وقد أورد حجج هذا الفريق المتضمنة لما أورده الرازي في"النهاية"[٢]. وعلى الرغم من أن هذه الحجج عقلية، وهي من القبول الذي لا يرد، إلا أن القزويني ردَّها [٣]. وعلى الرغم من العرض الذي قدمه فيما يرتبط برؤية الجاحظ[٤]، إلا أنه لم ترق له إلا رؤية الجمهور. وعلى هذا، فرؤية الرازي تنماز عن رؤية البلاغيين؛ لأنهم يردون الصدق والكذب بالنظر إلى الواقع الخارجي، في حين يرجعها الرازي إلى اعتقاد المتكلم والمستمع. ومن هنا، بدأت قسمات الجانب الفلسفي تتبدى بوضوح في ذلك التعريف الذي رآه وصبغه بصبغة فلسفية، تنمازمن رؤية الآخرين انميازا جوهريا، وهذا ما دعا القزويني إلى أن يعرض عنه، ويتوجه تلقاء رؤية الجمهور.

ويمكن أن أنظر إلى أن الخبر، لا يمكن أن يكون مرادفا لمفهومه لدى النحاة، وهذا ينطبق على الجملة "الخبرية والإنشائية"؛ لأنهما يفيدان خبرا جديدا غالبا، وإذا فهمنا تصور الرازي على هذا النحو، يمكن أن نفهم لماذا لم يقسّم الكلام إلى نوعين ؟ لأنه يعني الكلام في حالة الاستعمال، وهي حالة تأخذ بعين الاعتبار الاستعمالات الفعلية للغة، بغض النظر عن التقسيمات التي تعرض لها البلاغيون.

وربما يكشف لنا هذا التصور، أن البلاغة عند الرازي تُعْنَى بالاستعمالات الفعلية؛ أي اللغة في حالة ديناميكيتها، وإذا فهمنا هذا التصور، تبدَّى بوضوح لماذا استعمل الرازي في"النهاية"مصطلح"الكلام"، واستعمل في"المحصول"مصطلح"النص"؟ على الرغم من أن

---

١ القزويني: الإيضاح، ص ١٨.

٢ السابق: الموضع ذاته.

٣ ينظر: السابق،ص ١٩.

٤ ينظر: السابق: الموضع ذاته.

كليهما يكادان يؤديان المعنى ذاته، إلا أن هذا الملحظ يعكس ما وقر في ذهن الرازي من فروق ظاهرة بينهما.

ويفهم هذا المعنى، على أساس أن"المحصول" في صياغته مختلف تماما؛ لأنه يتميز بالعرض أكثر من اهتمامه بالتحليل، أو بتعبير آخر: إن اهتمام الرازي في"النهاية" ببيان عناصر غير لغوية، لها دور واضح في حسم المعنى، جعل استعماله للمصطلحين منمازا، على الرغم مما يبدو من التقارب بينهما، وتبقى وظيفة اللغة عنده غير ظاهرة في"النهاية" إلا أنه أشار إليها كثيرا في"مفاتيح الغيب"[١].

ونلمح كذلك في التعريف، أن"الخبر" لا يدل على ما يدل عليه الخبر، وإنما على المجاز، على حد تعبير الرازي، ومن هنا، فإذا كان الخبر يفيد به المستمع معنى جديدا، فإن الجملة الإنشائية، تفيد هذا المعنى إفادة جديدة، سواء أكانت الإفادة من المتكلم أم من المستمع؛ لأنه عنده يتجاوز ذلك المعنى المحدود لدى النحاة، وإذا فهمنا هذا ـ بناء على ما في النص السابق ـ أدركنا أن عدم تقسيمه للكلام؛ لأنه كان مدركا، زيادة على ما أوردته أعلاه، أن تعريفه للخبر يشتمل على أغراض الكلام عنده، سواء أكان إنشائيا أم خبريا.

يبدو أن الرازي اعتمد في هذا التعريف على رؤية السابقين له، فابن فارس يقول: أما أهل اللغة، فلا يقولون في الخبر أكثر من أنه إعلام[٢]، وبناء على تعريف الرازي للخبر"الخبر والإنشاء"؛ لأن كليهما يؤدي فائدة، ويؤكد أن هذا صحيح، أن ابن فارس نفسه، حين قسم الخبر جعله يشمل الخبر والإنشاء بنفس المعنى المقصود عند السكاكي[٣].

وهذا يؤكد أن الخبر عند الرازي يشمل"الخبر والإنشاء" وما ذهب إليه البلاغيون المتأخرون، حين عادوا في بحثه إلى منهج المتكلمين وأدخلوا فيه المباحث الفلسفية والعقائدية، وبناء على هذا

---

١ ينظر: د. نصيرة محمد غماري: النظرية التداولية عند الأصوليين، دراسة في تفسير الرازي، ص ١٧٩ : ٢١٤.

٢ ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص ١٣٣.

٣ ناقش د. مسعود صحراوي اختلاف رؤية الفلاسفة والمناطقة واختلاف النحاة في هذا الشأن: التداولية عند العلماء العرب، ص ٥٦، ٥٧.

فالتفسير الصحيح لرؤية الرازي حول تعريفه للخبر، أنه يشمل الخبر والإنشاء الذي ذهب إليه البلاغيون المتأخرون. وقد أورد الطبطبائي أسبابا يمكن أن تنطبق على الرازي، وقد أوردت جانبا منها في الفصل الثاني وهذا الفصل.

غير أن ملاحظة أخرى في نص ابن فارس حول تقسيم الكلام في قوله: وأهل النظر، يقولون: الخبر ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه، وهو إفادة المخاطب أمرا في ماض من زمان أو مستقبل أو دائم[1]. واضح أن هذه الرؤية هي التي اعتمدها البلاغيون فيما بعد؛ لأنهم اعتمدوا التصديق والتكذيب، بناء على الواقع، وابن فارس يذكر هذا الرأي، وإن لم يكن بشكل مباشر؛ لأن تصديق القائل أو تكذيبه، لا بد من الاعتماد فيه على الواقع الخارجي، الذي قد يخالف أو يوافق المتكلم، إذن الحكم على رؤية الجمهور - التي هي رؤية ابن فارس - هو الواقع الخارجي، خلافا للرازي الذي يحتكم ليس إلى الواقع الخارجي، بل إلى اعتقاد المتكلم نفسه، كما أن نص ابن فارس يعرض للوظيفة الأساسية للخبر"الكلام"، على ما سيرد أدناه.

وإذا كنا خلصنا إلى أنه يقصد بالخبر"الخبر والإنشاء"، فإن له وظيفة أساسية؛ لأن قصد المخبر بخبره إفادة المخاطب نفس الحكم، مثل"زيد قائم" لمن لا يعلم أنه قائم[2]. وهذا هو الأصل في الخبر، إلا إذا أريد به لازم الفائدة، أو خرج إلى غرض مجازي. وواضح أن للخبر وظائف عدة، ليست سواء من حيث الأهمية، ومن ثم يمكن تصور الأغراض الإنجازية للتركيب الخبري مرتبة لها على النحو الآتي:

١ - الوظيفة الأساسية"فائدة الخبر": ومعناه إفادة المخاطب الحكم الذي تضمنته الجملة أو الكلام، وهذا هو الأصل في كل خبر؛ لأن فائدته تقديم المعرفة أو العلم إلى الآخرين. وهذه الملاحظة مبنية في الأساس على ما أورده ابن فارس أعلاه.

٢ - الوظيفة الإضافية، وتنقسم إلى:

---

١ السابق: الموضع ذاته.

٢ القزويني: الإيضاح، ص٢٢.

الأولى: الخبر الذي لا يقدم جديدا للمخاطَب، أو ما يسمى عند البلاغيين"لازم الفائدة"يفيد أن المخاطَب عالم بالخبر. وهذه الوظيفة وإن كانت لا تقدم فائدة واضحة للمخاطَب، إلا أنها من ناحية أخرى تقدم جديدا للمتلقي؛ في أنه عالم بالحكم، وفي ذلك إفادة أيضا. والثانية: الغرض الإنجازي المقامي، أو ما أطلق عليه البلاغيون"الأغراض المجازية"، وتحديد الغرض الإنجازي في هذه النوعية من الكلام، بناء على المقام، بتعبير البلاغيين. ومن هنا، فالأغراض الإنجازية للخبر ليست واحدة من جهة، ولا يمكن اعتبارها متساوية من حيث الأهمية من جهة أخرى.

****

وما يهمنا هنا أن نتوقف عنده أن"صحراويا" أشار إلى تلك المعايير التي اعتمدها العلماء العرب للتفرقة بين الخبر والإنشاء، وأنها اختلفت باختلاف الأوقات والأدوات التي اعتمدوا عليها، وقد أدى هذا إلى تباين في تلك المعايير التي اعتمدوها، ولن أعيدها تارة أخرى؛ اكتفاء بما أورده الباحث الكريم، وهي ستة،على النحو الآتي[١]:

- المعيار الأول: قبول الصدق والكذب.
- المعيار الثاني: مطابقة النسبة الخارجية.
- المعيار الثالث: إيجاد النسبة الخارجية.
- المعيار الرابع: قصد المتكلم بوصفه قرينة تمييزية أساسية.
- المعيار الخامس: عدد النسب.
- المعيار السادس: تبعية النسبة الخارجية للنسبة الكلامية أو العكس.

وسوف أتناول ـ فيما يلي من حديث ـ قضية الخبر والإنشاء في مؤلفات الرازي.

---

١ ينظر تفصيلا موسعا لهذه المعايير، د. مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص ٥٨ : ٨١ .

٣ / ٠ : الخبر والإنشاء في مؤلفات الرازي الأخرى:

٣ / ١ : الخبر والإنشاء في "لباب الإشارات والتنبيهات":

هذا كتاب في المنطق؛ لما اشتمل عليه من المنطقيات والطبيعيات حسب تقسيمه، ومعلوم أن الفارابي وابن سينا لهما رؤية مهمة حول التركيب الخبري والإنشائي، إذ يركزان على التركيب الخبري دون الإنشائي ... كما يلاحظ أن هذا الكتاب باعتباره كتابا في المنطق، يتسق مع ما ورد لديهما من حيث التقسيم، وإن كنا نلاحظ أن تقسيم الرازي في "لباب الإشارات والتنبيهات" تغلب عليه المعالجة المنطقية، بينما تتسم معالجة الفارابي وابن سينا بتغليب الجانب الفلسفي، ومن ثم، يركز على القسم الخبري، وسأعرض هنا لتصوره، وهو يمثل تصور المناطقة من ناحية، كما أنه موضح ومفسر لما ورد في "النهاية"، وهنا تكمن أهمية هذا الكتاب.

جاءت المعالجة تحت عنوان "التركيب الخبري" بشكل مباشر، وعلى هذا، فهو يتفق مع المناطقة في التوجه العام، وقد أورد تعريفه للخبر، فقال: هو الذي يقال لقائله: إنه صادق فيما قاله، أو كاذب[١]، وأقول: معناه: إن الخبر هو الذي يخبر عنه بأنه صادق أو كاذب. فقوله: الخبر هو الخبر الذي يخبر عنه: تعريف الشيء بنفسه. وأما الصدق: فهو الخبر المطابق للمخبر عنه، فاستعماله في تعريف الخبر يكون دورا ...[٢].

ويلاحظ على هذا التعريف أنه أورد فيه تعريف السابقين له، ثم رده على طريقته في الحجاج، فقال: صادق فيما قاله، أو كاذب، وهو تعريف المتأخرين من البلاغيين، الذين نقلوه أو أخذوا فحواه عن ابن فارس وغيره، بناء على مقارنة النصوص، وقد أوردناه في المطلب السابق، وهو تعريف لا

---

١ الرازي: لباب الإشارات والتنبيهات، ص ٣١.

٢ السابق: الموضع ذاته.

أشرنا سلفا حين تعرضنا لهذا التعريف في "النهاية"، أن لزمه الدور ... بمعنى أن شيئا يتوقف على شيء، فالصدق والكذب ـ حسب هذا التعريف الذي لم يرق للرازي ـ يستند إلى الواقع الخارجي، وهذا ليس صحيحا؛ لأن الواقع الخارجي يختلف من شخص إلى آخر.

يعتد به الرازي؛ لأنه يستند إلى الواقع الخارجي، ثم رده ، فقال: إن الخبر هو الذي يخبر عنه، بأنه صادق أو كاذب. وواضح أنه يؤكد على رد رؤية السابقين، ثم بدأ يقدم تفصيلا لإثبات بطلان التعريف الذي يستند إلى الواقع الخارجي؛ لأنه لا يرتضيه، ويبدو أن هذا كان سببا كافيا في أنه توجه شطر تقسيم المناطقة وهو على النحو الآتي:

الأول: الحملي: وهو الذي يقال فيه: إن كذا كذا، أو ليس كذا.

والثاني والثالث: هو الشرطي، وهو أن يكون التأليف فيه بين الخبرين، قد أخرج كل واحد منهما عن خبريته، ثم حكم على أحدهما بأن الآخر يلزمه، وهو الشرطي المتصل، أو بأن الآخر يعانده، وهو الشرطي المنفصل، مثال المتصل، قولك إن كان هذا إنسانا، كان حيونا، فإنه لولا حروف الشرط والجزاء، لكان كل واحد من قولك: هذا إنسان. هذا حيوان: خبرا بنفسه، ومثال المنفصل: العدد إما زوج، وإما مفرد١.

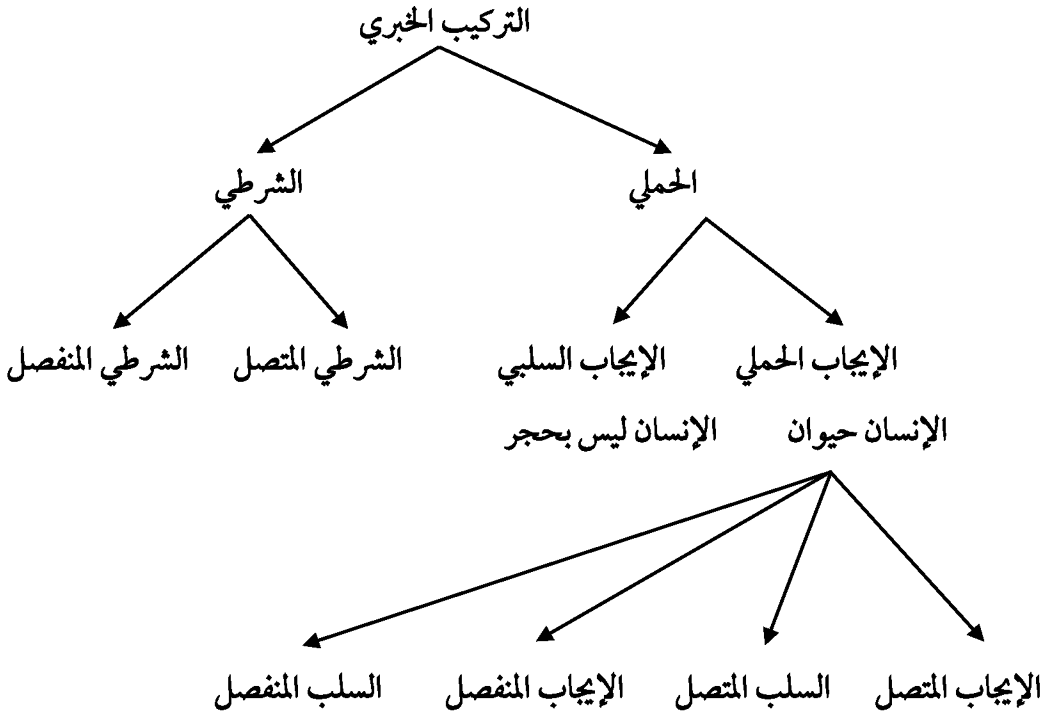
ثم جعل النوع الأول"الحملي" نوعين؛ الإيجاب الحملي، والإيجاب المتصل، وجعل الإيجاب الحملي منه الموجب ومنه السالب، فجعل الموجب: الإنسان حيوان، السلب الإنسان ليس بحجر. ثم جعل النوع الثاني"الايجاب المتصل" على قسمين أيضا، فجعله الإيجاب المتصل: إن كانت الشمس طالعة، فالنهار موجود، فالأول مقرونا به حرف الشرط، ويسمى القدم، لزمه التالي المقرون به حرف الجزاء، ويسمى التالي...٢، والسلب المتصل: هو ما يسلب هذا اللزوم أو الصحبة، كقولك: ليس إذا كانت الشمس طالعة، فالليل موجود. والإيجاب المنفصل كقولك: العدد إما زوج، وإما فرد، ومعناه: إثبات العناد بينهما، والسلب المنفصل: هو ما يسلب هذا العناد، كقولك: ليس إما أن يكون الإنسان حيوانا، وإما أبيض٣

---

١ السابق، ص ٣١.

٢ السابق: الموضع ذاته.

٣ السابق، ص ٣٢.



وواضح أن التقسيم المنطقي يغلب على تصورات الرازي، غير أن الذي يبدو واضحا أنه يركز على التركيب الخبري، متجاهلا الشق الآخر"الإنشائي". كما أن شيئا آخر يبدو واضحا استعماله في هذا الكتاب اصطلاحات المناطقة، مثل: الحمل، القضية، الإيجاب المتصل، الايجاب المنفصل، الشرطي المنفصل، القضية الحملية، القضية الموجبة، القضية السالبة، المحمول، الموضوع. ثم قدم تقسيما دقيقا لهذه التقسيمات، فقسم كلا منها تقسيما آخر أكثر دقة وسماه باسمه، وهي معالجة لسانية من وجهة منطقية[١].

وجدير بالذكر أن د. نصيرة غماري، حين تناولت التركيب الخبري في"مفاتيح الغيب"لم توفِّه حقه من المدارسة، إذ لم تعرض له حينئذ. وقد بدا هذا واضحا، حين تابعتُ ما كتبته الباحثة الكريمة، ولحظت أنها على الرغم من أن مادتها"مفاتيح الغيب"، كما هو ظاهر في عنوان الدراسة، إلا أنها في حشايا تناولها للتركيب الخبري، لم تعد إلى"مفاتيح الغيب" أصلا، وعادت إلى مؤلفات

---

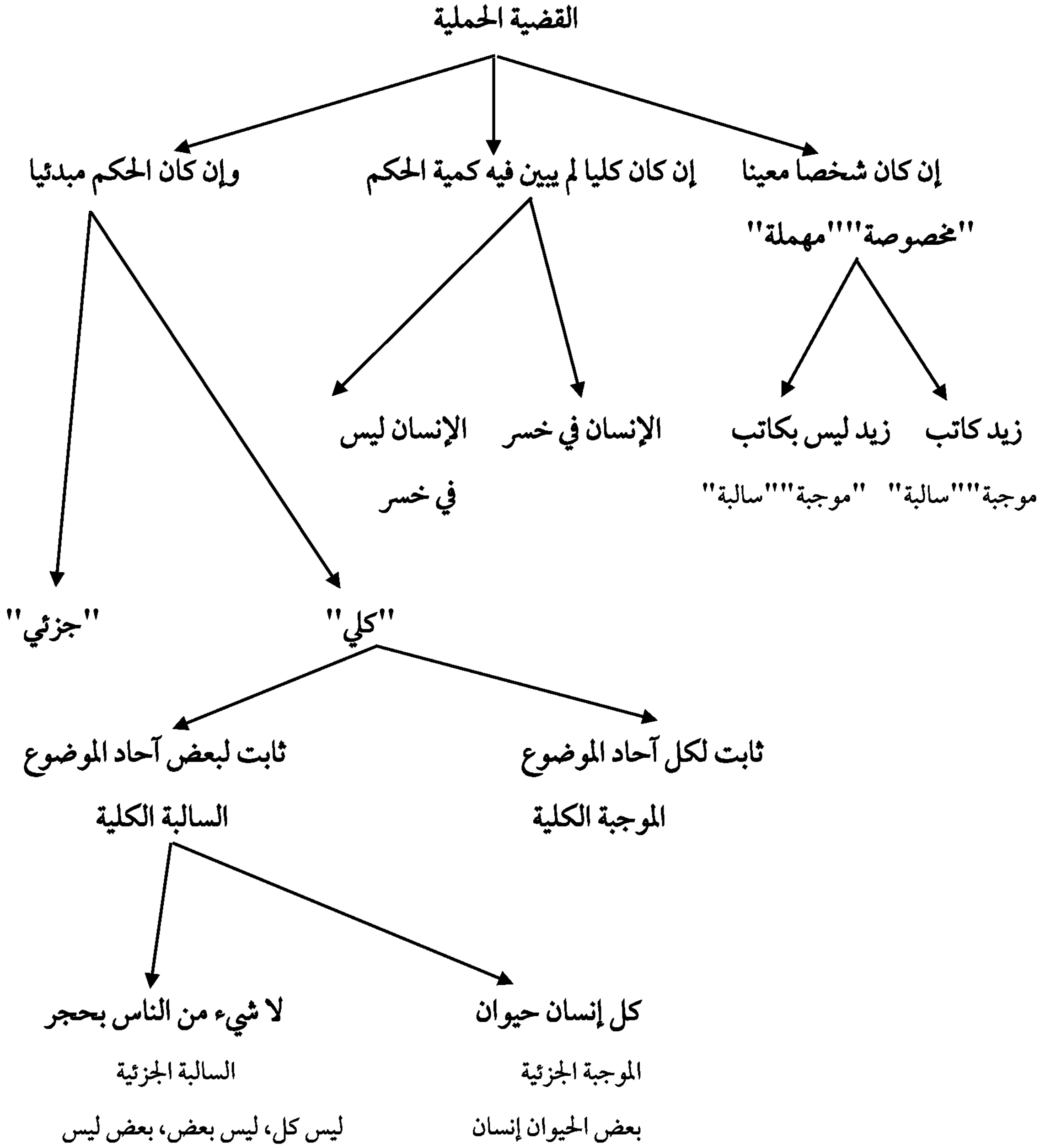
١ السابق: الموضع ذاته.

أخرى للرازي، هذا من جهة، ثم إن معالجتها للتركيب الخبري، جاءت مقتضبة إلى حد بعيد، على الرغم من أنه من مادة بحثها من جهة أخرى. وكان تركيزها أساسا على الإضافات القليلة التي فارق فيها الرازي ابن سينا في"لباب الإشارات والتنبيهات١، ومن ثم، فإن تركيز الباحثة قد انصب على الباحثين الآخرين، كابن سينا والطوسي، واختفت أو كادت ملامح رؤية الرازي في مفاتيح الغيب.

ومن جهة أخرى، بدأت رؤية الرازي تظهر في مؤلفاته الأخرى، كالمحصول ولباب الإشارات والمعالم في علم أصول الفقه، كما أن هذه المعالجات للرازي للتركيب الخبري، كانت مباينة لرؤيته في"الكاشف"، وهما يتمايزان من رؤيته في"مفاتيح الغيب"ومن المعالم في علم أصول الفقه والمحصول. إذ لم نرها تقدم تصورات كافية لهذا التقسيم، كما ينبغي أن أشير إلى أن كل مؤلف من مؤلفاته يقدم فيه معالجة من وجهة نظر مغايرة، وهكذا مثلت رؤيته في هذه المؤلفات رؤية التراث العربي بمجالاته المعرفية المتباينة على ما سيظهر بفضل بيان. صحيح هو ذاته المذكور في مؤلف آخر، غير أنه إما من خلال رؤية أصولية كـ"المحصول" و"المعالم في علم أصول الفقه"، أو منطقية كـ"لباب الإشارات" أو بلاغية كما في"النهاية"، أو تفسيرية كما في" مفاتيح الغيب"، إلا أن شيئا أخيرا يلفت النظر فيما يتعلق بمؤلفات الرازي، التي تعرضت لهذه القضية، أن قضية الإنشاء"الطلب" لم يتعرض لها في كتابه"المعالم في علم أصول الفقه"، وسأعرض له في سياقه؛ لبيان تصوره.

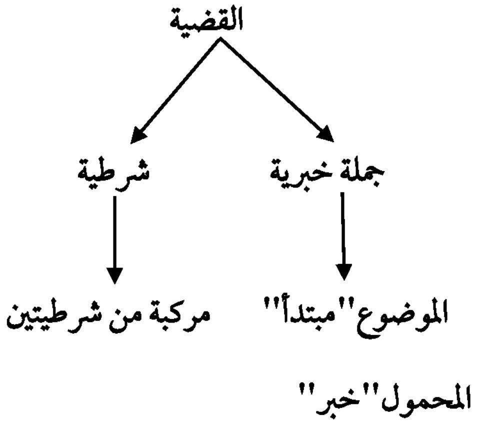
القضية الحملية، إن كان شخصا معينا، سميت القضية مخصوصة، موجبة كانت أو سالبة، كقولك: زيد كاتب، زيد ليس بكاتب. وفيما يلي بيان وتفصيل لما ورد في التخطيط الآتي:

١ د. نصيرة محمد غماري: النظرية التداولية عند الأصوليين، ص ٥: ٤٦.



شكل يوضح اختصارا تصورات الرازي في "لباب الإشارات والتنبيهات" لتقسيم التركيب الخبري

ثم قدم تعريفا لـ"اللفظ الحاصر والمهمل"[١]



"ولا بد أن تنتهي إلى شرطيات غير مركبة من الشرطيات، ومن ثم، تكون مركبة من الحمليات، فثنيت أن الشرطيات لا بد أن تنحل بالآخرة إلى الحمليات[٢].

فيرى أن الفكر"اللغة" ترتيب أمور معلومة؛ ليتأتى منها إلى أن يصير المجهول معلوما. وذلك قد يكون صوابا، وقد لا يكون، والتمييز بينهما يحتاج إلى قانون يفيد ذلك التمييز؛ وهو المنطق[٣]. ثم تناول التركيب النظري، فذكر دلالات اللفظ من حيث إنه يدل على تمام مسماه، وهو المطابقة، أو على جزء من مسماه، من حيث إنه جزء، وهو التضمين أو على ما يكون خارجا عن مسماه لازما في الذهن، وهو الالتزام. ويشرح الفرق بين المفرد: الذي لا يراد بالجزء منه دلالة أصلا، حين هو جزؤه. والمركب ما يخالف ذلك ....[٤]. وبناء على هذا، فالمفرد ليس مقصودا لذاته، أو لأنه لا يؤدي له قيمة منفردا، ولهذا، فإنه يتوجه تجاه المركب، حسب تعبير الرازي، وهو خلاف المفرد. وهي رؤية تتفق مع ما ورد في النهاية، وعرضت له في مقام سابق[٥].

---

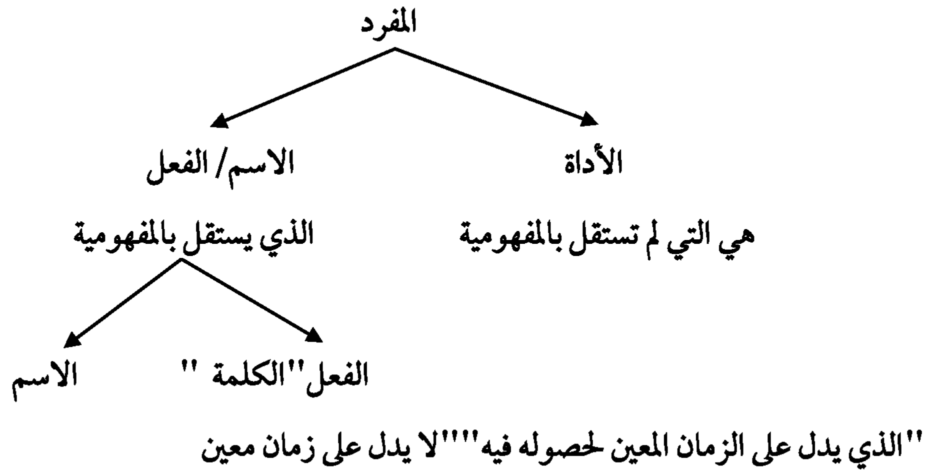
١ الرازي: لباب الإشارات والتنبيهات، ص ٣٢، ٣٣.

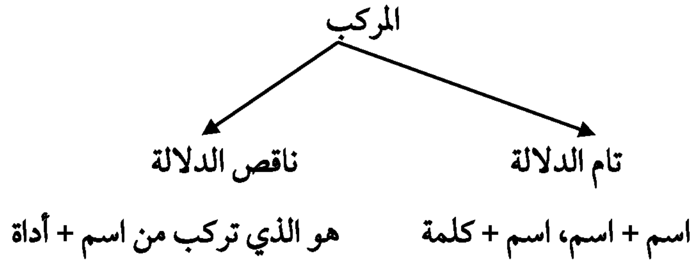
٢ السابق، ص ٣٤.

٣ السابق، ص ٢٣.

٤ السابق، ص ٢٤.

٥ ينظر: ١ / ١ من الفصل الثاني.





تقسيم الرازي للكلام من منظور المناطقة

ثم يتناول ما ورد أعلاه، حين تناول أنواع المفرد، فبين أن اللفظ المفرد الجزئي هو الذي يمنع نفس تصور معناه من الشركة[1]. وعلى هذا، فقد يكون اللفظ كائنا، بيد أن الاعتبار ليس في كون اللفظ موجودا، بل في ما يدل عليه. وأما النوع الآخر، فهو الذي لا يكون كذلك، وهو الكلي، سواء كانت الشركة حاصلة، أو لم تكن، لكنها ممكنة الحصول[2].

إذن العبرة لدى الرازي ليست بتحقق الدلالة، سواء كانت أم لم تكن، بل بتحقق إمكانية تصور المفهوم؛ أي لا بد أن يكون له من تصور قائم في الذهن؛ لأنه لو فقد هذا التصور، لما كانت للدلالة معنى، سواء في اللفظ أم في التركيب أصلا. والقضية لا تكون قضية"حملية"، إلا إذا أسندنا

---

١ السابق، ص٣٤.

٢ السابق: الموضع ذاته.

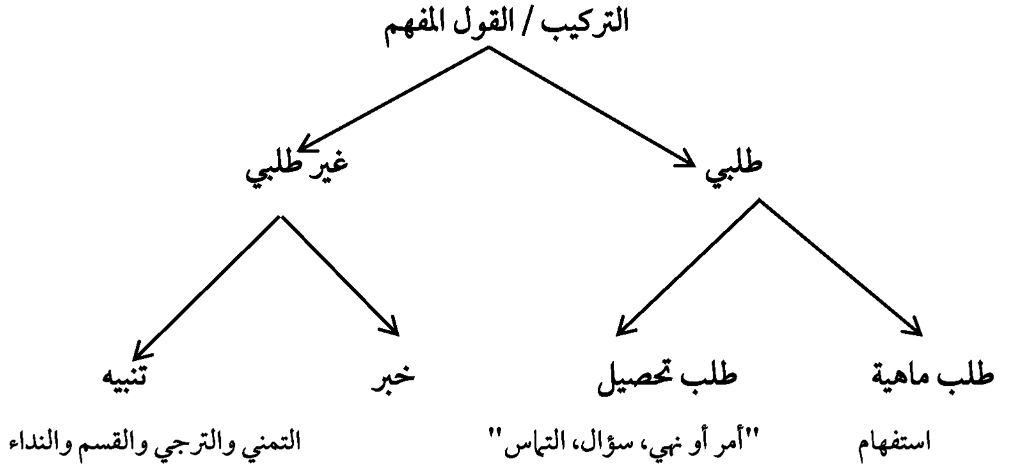
محمولها إلى موضوعها بالإيجاب أو السلب[1]، وهنا يبدو الإسناد عنصرا جوهريا، وإن لم يكن عنصرا لغويا باديا على سطح القرطاس.

****

٣/ ٢ : الخبر والإنشاء في المحصول:

أورد الرازي عددا من التقسيمات ـ أشرنا إلى بعضها في مواضع سابقة. ويعنينا هنا تقسيمه الكلام ونصه: أما المركب، فنقول: الحاجة إلى اللفظ المركب، كما تقدم للإفهام. فالقول المفهم، إما أن يفيد طلب شيء إفادة أولية، أو لا يفيده. فإن كان الأول: فإما أن يفيد طلب ذكر ماهية الشيء، وهو: الاستفهام. أو طلب التحصيل، وهو: إن كان على وجه الاستعلاء، فهو: الأمر. وإن كان على وجه الخضوع، فهو: السؤال. وإن كان على جهة التساوي، فهو الالتماس ....[2].

وأما القول المفهم الذي لا يفيد طلب شيء إفادة أولية: فإما أن يحتمل التصديق والتكذيب، وهو الخبر، أو لا يكون كذلك، وهو مثل: التمني والترجي والقسم والنداء. ويُسمَّى هذا القسم: بالتنبيه: تمييزا له عن غيره[3]. ويمكن تصوره في الشكل الآتي



---

١ السابق، ص ٣٧.

٢ الرازي: المحصول ١/ ٨٢.

٣ السابق: الموضع ذاته.

معنى هذا أن التركيب "الكلام" عند الرازي، يمكن تقسيمه كما يلي:

١ ـ طلبي:

ـ طلب ماهية:"الاستفهام".

ـ طلب تحصيل:"الأمر، السؤال، الالتماس".

٢ ـ غير طلبي:

ـ"خبري": يفيد إفادة أولية.

ـ التنبيه:"التمني، الترجي، القسم، النداء": طلب لا يفيد إفادة أولية.

ولنا على هذا التقسيم ملاحظ:

الأولى: أنه جعل التركيب غير الطلبي، يشمل التركيب الخبري، والتركيب التنبيهي:"التمني، الترجي، القسم، النداء"، والتراكيب التنبيهية جزء من التراكيب الطلبية. وهذا يحتاج إلى إعادة نظر في ضوء التقسيم البلاغي.

الثانية: يلاحظ أنه الرازي لم يشر في كل مؤلفاته إلى تقسيم الكلام إلى "خبري وإنشائي" وإنما إلى: طلبي وغير طلبي" في التقسيم السابق"، وثان: تقسيم نحوي[١]. وثالث: تقسيم أصولي[٢].

الثالثة: أن التراكيب الطلبية عنده في تقسيمه، تفيد إفادة أولية، خلافا لما عند البلاغيين الذين يرون أنها تخرج إلى معان مجازية يمليها السياق، أما النوع الثاني الذي لا يفيد إفادة أولية فهو غير الطلبي "الخبر، التنبيه". وظاهر أن تقسيمه هو تقسيم البلاغيين. غير أنه يباينهم في أنه يرى أن التراكيب الطلبية تفيد إفادة أولية فقط، وهذا ليس مقصودا عند البلاغيين. إذ تفيد معاني أولية ومعاني مجازية. وكذا التركيب الخبري، يؤدي أيضا الغرضين. إلا أن الرازي يرى هنا ـ خلافا للبلاغيين ـ أن

---

١ لن أتعرض للتقسيم النحوي عنده؛ اكتفاء بما أوردته في مقام سابق" ينظر : ٣ / ٠ من الفصل الثاني".

٢ الرازي" المحصول ١ / ٥٧ : ٦٨.

التراكيب الطلبية تؤدي إفادة أولية. والتراكيب الخبرية والتنبيهية، لا تؤدي إفادة أولية. وهي رؤية تحتاج إلى فضل تفسير.

فالكلام ـ غالبا ـ يحتمل إفادة أولية، حسب تعبيره في المحصول، أو إفادة لفظية كما في النهاية، ويحتمل معنى إضافيا.

الرابعة: أن تقسيمات الرازي للكلام ـ على تنوعها وتنوع مصادرها ـ لم أره يذكر "الإنشاء" كقسيم للخبر، وإنما ورد عنده طلبي والخبر هو غير الطلبي. وهذه الملاحظة تؤكد ما أورده د. مسعود صحراوي أن مصطلح "الإنشاء"، لم يكن متداولا بين العلماء في تلك الفترة[١]، ولم يستعمله السكاكي وذاع وانتشر بعده.

الخامسة: أن الرازي أورد تفاصيل عدة مكملة لهذا النص؛ فقد أورد تفاصيل تتعلق بالتفريق بين الخبري والطلبي[٢]. ثم تناول من الطلبي ـ في مواضع أخرى ـ الأمر[٣] والنهي[٤] وما يتعلق بهما.

السادسة: يلاحظ أن التقسيم السابق تقسيم للتراكيب الطلبية "الإنشائية" واختفت أو كادت التراكيب الخبرية، وهذا ملاحظة أوردها أحد الباحثين[٥]، وأكدها د.محي الدين محسب[٦]. سوى أن اللافت للنظر أن د. عادل خلف قال إن عناية الأصوليين انصبت على الجملة الإنشائية. ولم يستعمل الرازي في تقسيمه السابق، ولا في مواضع آخرى ولا العلماء الذين عاشوا قبله ولا بعده بقليل

---

١ د. مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص ٥٤، ٥٥. لم أنقل النص اكتفاء بما ورد في موضع سابق من هذا الفصل.

٢ السابق ١ / ١٩٠.

٣ السابق ١/ ٢٠١.

٤ السابق ١ / ٣٣٨.

٥ د. عادل خلف: البحث اللغوي عند الأصوليين، ص١٤٥.

٦ د. محي الدين محسب: البحث الدلالي في مفاتيح الغيب للفخر الرازي، ص ١٨٩.

مصطلح "الإنشاء" إلا قليلا على ما أوردناه. وقد مرت هذه الملاحظة على الباحثين الجليلين دون الإشارة إليها.

كما أن ثمة ملاحظة أخرى ترتبط بالتقسيم السابق، وهي أن د. محي الدين محسب أخذ على الرازي أنه أغفل التركيب الشرطي، يقول: فإنه يعن لنا تساؤل عن غياب التركيب الشرطي. هذا التركيب الذي جعلنا الغزالي قسما ثالثا من أقسام الكلام المفيد[1]. وينبغي أن ننظر إلى
أن الرازي لم يغفل التركيب الشرطي في هذا التقسيم؛ لأنه تقسيم دلالي، وهو أقرب إلى تقسيم البلاغيين. أما التقسيم الآخر فهو تقسيم النحاة، وهو تقسيم شكلي. ولم يغفله الرازي، بل ذكره في موضع آخر[2]. وهو ما ذكره الباحث الفاضل: أن الرازي لا يختلف عن هولاء ـ ويقصد النحاة ـ في عد التركيب الشرطي جملة مستقلة أو قولا مفهما بخصوصية معينة. ولكنه يعده تركيبا ثانويا[3]. وقد أوردت ذلك في سياق سابق "ينظر: ٣ / ٠ من الفصل الثاني".

---

١ السابق، ص ١٨٩، ١٩٠.

٢ الرازي: المحصول ١ / ٥٧.

٣ د. محي الدين محسب: البحث الدلالي في مفاتيح الغيب للفخر الرازي، ص ١٩٠.

الفصل الخامس

البنية الغرضية للتركيب الخبري

دراسة في "النهاية"

- الفعل الغرضي للتركيب الخبري.
- جوانب من تحليل الخبر "الكلام" في "النهاية":

ـ التركيب الخبري وتباين المقامات.

ـ الخبر الابتدائي.

ـ الفصل والوصل:

ـ التعريف.

ـ الفصل.

ـ الوصل: ينقسم إلى الأنواع الآتية:

ـ العطف في المفردات: الوصل المحكوم بشروط دلالية.

ـ تعلق إحدى الجملتين بالأخرى.

ـ المحدث عنه في الجملتين واحد:

ـ العطف في الجمل.

ـ شبه كمال الاتصال.

ـ شبه كمال الانقطاع.

ـ التوسط بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع مع وجود المانع من الوصل.

- خلاصة: من عناصر "لسانيات الاستعمال" في النهاية.
- من قضايا الحوار في البلاغة العربية ... مناقشة وتحليل.

١/ ٠: الفعل الغرضي للتركيب الخبري:

من خلال ما سلف لم نر إلا تصورات أوليّة للرازي تلقفها الخالفون وبنوا عليها؛ إذ المكون التداولي''البلاغي''هو الذي يولد البنية الغرضية، التي تجيز الفعل التأثيري، الذي يتسم ـ حسب رؤية الرازي ـ بـ : القول المقتضي بصريحه نسبة معلوم إلى معلوم، بالنفي أو بالإثبات[١]. ولهذا لم نر تقسيما، كما هي الحال عند اللاحقين، بل قسَّم كتابه إلى:

- الجملة الأولى: المقدمة، وهي مشتملة على التصورات النظرية.
- الجملة الثانية: في المفردات، وهي مشتملة على أقسام.
- الجملة الثالثة: في النظم''وهي مشتملة على عدد من القضايا نتوقف عندها أيضا''.

وأحاول بيان هذه الجوانب على الترتيب والانتظام، وإن كانت ثمة بعض القضايا التي يتم التقديم والتأخير فيها حسب ما يسهم في بيان الملامح الجوهرية لنظرية الرازي في''النهاية''.

الجملة الأولى: في المفردات: جعلها مشتملة على مقدمة وقسمين، استظهرت منها المقدمة والقسم الأول، وجعلته حسب الخطة في فاتحة البحث. والآن أشرع في بيان القسم الثاني، الذي جعله الرازي في''أحكام الدلالات المعنوية''وأتناول هنا القاعدة الأولى فقط، وهي ما يتعلق بأحكام الخبر.

يجب التنويه بداية إلى أن رؤية الرازي قائمة على التركيب الخبري، الذي يقوم برصد عدد لا متناه من البنيات الغرضية، وهو ما يقوم به''علم المعاني''والقسم الثاني الذي أولاه عنايته''علم البيان'' يتعلق بالدلالة المعنوية: فلأجل أن حاصلها عائد إلى انتقال الذهن من مفهوم اللفظ إلى ما يلازمه من اللوازم، ثم اللوازم كثيرة، وهي تارة تكون قريبة، وتارة تكون بعيدة، لا جرم صح تأدية المعنى الواحد بطرق كثيرة، وصح في تلك الطرق: أن يكون بعضها أكمل من بعض في إفادة ذلك المعنى وتأديته، وبعضها أنقص من بعض[٢].

وقد ثبت بالبرهان في فصل''الخبر والإنشاء'' أن التراكيب الخبرية عنده هي الأساس، وأن ما عداها يدخل في إطارها، ومن ثم فالمعول على التركيب الخبري، أو حسب ما أخال، أن القضية

---

١ النهاية، ص ١٠١.

٢ السابق، ص ٦٣.

لدى الرازي، ليست قضية الصدق والكذب ومطابقته أو عدم مطابقة للواقع، وإنما أشار إلى قضية على جانب كبير من الخطورة وهي قضية الإسناد، ولا بد أن تكون مطابقة لما يعتقده المتكلم، وإن كان الواقع خلافا لذلك، ومن هنا، فالخلاف قائم على تقسيم البلاغة، وهو تقسيم البلاغيين الذي تبناه الرازي والسواد الأعظم من البلاغيين، والتقسيم الذي تبناه في"النهاية" تقسيم منطقي في الأساس. وعليه، فعلم البيان، على ما أورده الجرجاني شعبة من علم المعاني، ويبدو أن هذه الملاحظة كانت حاضرة في ذهن الرازي؛ حين عالج قضايا التركيب الخبري متداخلة مع علوم البيان، أو بتعبير آخر؛ حين جعل أحكام الخبر، وهو ينتمي إلى"علم المعاني" مقدمة لأحكام"علم البيان" أو أن الخبر قصد به "الخبر والإنشاء" على ما أوردت في الفصل الرابع.

٢ / ٠ : جوانب من تحليل الخبر/ الكلام في"النهاية":

٢ / ١ : التركيب الخبري وتباين المقامات:

رأى الرازي أن بنية الخبر لا تستند إلى الواقع الخارجي، خلافا لما ذهب إليه السابقون له واللاحقون عليه، من أن الاحتكام لا بد أن يكون للواقع؛ معنى هذا، أن رؤيته قائمة على شيء آخر؛ هو اعتقاد المتكلم، وهي رؤية متمايزة عما كان سائدا آنئذٍ، ويلاحظ أنه غلَّب فيها الجانب الفلسفي. يبدو أن هذه المعالجة انعكست على معالجته البلاغية، أو بتعبير دقيق؛ جعلته يحوِّل هذا المفهوم إلى شيء آخر غير ما اعتاده البلاغيون، وما يعنينا ليس التقسيم بقدر محاولة بيان الجانب التداولي في معالجته.

جاءت تحليلات الرازي في مواضع عدة ومتفرقة، وأحاول رسم صورة أولا لتلك المواضع التي عالج فيها مواضع الخبر. ولا بد من التنويه إلى أن هذه المواضع جاءت على نحو إمبريقي، إذ لم ينشغل أبدا بالجانب التنظيري إلا في صدر الحديث عن الخبر، وقد أدى به هذا الصنيع إلى إيجاز المعالجة، وقد بدا هذا جليا في"النهاية" الذي حاول فيه معالجة نظريته البلاغية في هذا الحجم.

والآن أحاول بيان تلك المواضع؛ لأنها تمثل عنده معالجة واحدة، وإن كانت قد ندت عنه وعالجها في مواضع متفرقة، ويمكن أن نستخلص منها مدى إسهام الرازي في كل موضع إلى

المواضع الأخرى، كالتكرار الذي لا داعي له، فضلا عن أن ضم هذه التحليلات ومعالجتها في صعيد واحد، يؤدي إلى تكوين رؤية عامة، لما كان يريد بيانه من هذه المعالجة.

يرى الرازي أن فارقا قائما بين قولنا"زيد منطلق، زيد المنطلق، المنطلق زيد"[١]. وما يلفت النظر أنه توقف أمام هذه المعالجة في مواضع عدة؛ إذ أعاد الحديث عنها، حين تناول قضية النظم[٢]، وعاد إليها نزلة ثالثة، حين ذكر حكاية المبرد[٣]، وأحاول معالجة هذه المواضع مجتمعة؛لبيان العلاقة بينها من ناحية ولبيان جوانب تداولية من ناحية أخرى ولماذا أعادها؟ وهل ثمة إضافة ؟ إن الرازي بداية يفيدنا أن هنالك فروقا جوهرية فيما أورده في هذه التراكيب. كما يلاحظ على"بنية اللغة" لهذه العبارات أنها قريب من قريب، وعلى الرغم من هذا، تبقى هنالك فروق فعلية، ناتجة عن الاستعمال" التداول" نستظهرها فيما نستقبله من حديث يرد أدناه بفضل بيان.

المجموعة الأولى[٤]: زيد منطلق

زيد المنطلق

المنطلق زيد

المجموعة الثانية[٥]: منطلق زيد

زيد ينطلق

ينطلق زيد

زيد هو المنطلق

زيد هو منطلق

على أية حال، فإنه ولَّد عددا من الجمل في كل مرة[١]، أكثر مما ورد في الأولى، إلا أنه في الأولى حلل تحليلا دقيقا، وربما تكون الأساس عنده، أن إعادة ما أورده في المرة الأولى تارة أخرى تكرار لا

---

١ النهاية، ص ١٠٩.

٢ السابق، ص١٩٥.

٣ السابق، ص٢٥٢.

٤ السابق، ص١٠٩، ١٩٥.

٥ السابق، ص١٩٥، الطبطبائي: نظرية أفعال الكلام، ص ٧٠.

داعي له، ومن ثم، فقد ولّد جملا مغايرة للأولى؛ إذ ذكر أن التحليل الذي أجراه في موضع سابق، يمكن أن يقاس عليه هنا، إلا أنه أضاف عناصر"تداولية" أتوقف عندها في مطلب قادم من هذا الفصل، ومما يستلفت الانتباه في تحليله، أنه أخذ في الاعتبار عنصرين أساسين، قائم عليهما"القصد والتفسير"؛ المتكلم والمستمع.

كما أن ثمة ملاحظة أخرى، أراد أن يتوقف عندها، وهي وصف الاختلافات بين الأغراض الاتصالية بين التراكيب؛ إذ تبدو البنية اللغوية متشابهة إلى حد بعيد، ولهذا فهي ليست كافية في بيان القصد النهائي والأخير، ومن هنا، فإن القدرة اللسانية وحدها أيضا ليست قادرة على تقديم التفسير الكافي، ومن هنا، يتوجه الاعتبار إلى القدرة البلاغية"التداولية"، وهي مناسبة القدرة اللغوية للقدرة التداولية، وهي القدرة اللغوية النموذجية، ومن هنا، فإن الرازي حين أشار إلى الفروق بين هذه التراكيب، كان يأخذ بعين الاعتبار" القدرة التداولية" التي تتولد نتيجة لما عليه"المتكلم، المستمع" وعليهما يكون مدار الكلام.

فإذا حكمت"زيد منطلق"فإنه سِيق إلى متلقٍ خالي الذهن، ومن ثم، لا يفيد إثبات الانطلاق لزيد أكثر، دون أن يكون هذا الثبوت مرتبطا بزيد معين[2]؛ لأن"زيدا منطلق" جملة اسمية، والاسمية تنماز من الفعلية، أنها لا ترتبط بـ"زيد"معين، كما أن دلالتها على الثبوت والاستمرارية والدوام ثابتة لها بيقين، خلافا للفعلية، التي تدل على التجدد والحدوث، وعلى هذا الأساس، تفيد العموم دون الخصوص.

وبنا على رؤية الرازي التي تأخذ بعين الاعتبار علاقات متشابكة ومتداخلة في آن واحد؛ علاقات تداولية خارجة عن"بنية اللغة"؛ لأنها وحدها ليست كافية في تقديم التفسير الثاني لمثل هذه الأنواع؛ لأنها تأخذ في الحسبان عناصر غير لسانية"تداولية".

فالمتكلم حين يلقي هذا التركيب، يأخذ في الحسبان أنه يلقي هذا الخبر إلى مستمع غير عالم به، وغير مشغول بقضايا أخرى، قد تؤثر على تلقيه له، كما يضع في اعتباره أن المستمع يتلقى هذا

---

١ السابق: الموضع ذاته.

٢ النهاية، ص١٠٩.

التركيب دون أدنى شك أو إنكار، ومن هنا، فإن هذه الحالة تختلف عن الحالة التالية لذلك. ولا شك أن رعاية المتكلم لهذه الاعتبارات، ومعرفة المستمع، تقع خارج"بنية اللغة"بين المتكلم والمستمع، وهو عنصر ليس كامنا في" البنية اللسانية"وكلها ماثلة في ذهن الرازي، وهي عناصر تداولية ظاهرة. أما إذا حكمت :"زيد المنطلق أو زيد هو المنطلق" فيرى الرازي أن اللام في "الخبر" تفيد انحصار المخبر به في المخبر عنه، مع قطع النظر عن كونه مساويا أو أخص منه. ثم إنها، إما أن تكون لتعريف المعهود السابق؛ وذلك مثل ما إذا اعتقدت وجود انطلاق معين، ولكن لا تعلم أن المقصود به زيد أو عمرو. فإذا قلت: زيد هو المنطلق، عنيت أن صاحب ذلك الانطلاق: هو زيد، فقد أفاد الحصر ثم ينظر فإن أمكن الانحصار، نُزِّل الكلام على حقيقته، وإلا جُعل للمبالغة١.

كما أن وجوها تداولية"بلاغية" أخرى من حيث وضعية المتكلم والمستمع، خلافا لما كانت عليه في المثال السالف الذكر، فأستظهر النموذج الثاني فيما نستقبله من حديث. أوردت للرازي تصورين تداوليين، وفي كلٍّ يعطي تحليلا مغايرا عن الآخر:

- فإذا كان"زيد المنطلق"، أفاد الانحصار"التخصص".
- وقد تكون للعهد"تعريف المعهود".
- وقد تكون اللام للحقيقة فتفيد الحصر"التخصيص".

أما عبارة "زيد المنطلق"، ففي هذه الحالة هنالك قدر من الاشتراك بين المتكلم والمستمع؛ في أن كليهما يعلم أن ثمة منطلقا، ومن هنا، فالانطلاق معلوم، كما رأي الرازي: أن المتكلم يعلم من هو المنطلق، والمستمع يعلم أن هنالك منطلقا، لكنه لا يعرف من هو؟ زيد أو عمرو، وكأنه يريد أن يقول: إن المستمع يسأل: من هو المنطلق؟ لأنه يعلم أن هنالك منطلقا، كما أبنت، وكأن المتكلم ـ بناء على معرفته بالمنطلق ـ يوضح ويبين للمستمع أن المنطلق"زيد" وقدَّمه لإفادة الحصر/ التخصيص، بأنه"زيد" لا غيره، وتقديم"زيد" يحقق هذه الغرض الإنجازي، لما يريد المتكلم أن ينجزه، وأزعم أن القدرة اللغوية للعبارة لا تُظْهر هذه العناصر التداولية، الناتجة لما أوردته من تحليل.

١ السابق: الموضع ذاته.

أما"زيد هو المنطلق" فتفارق سابقتها في وجود ضمير الفصل"هو" الذي يفيد التوكيد، فإذا كانت عبارة"زيد المنطلق" تفيد حصر الانطلاق في"زيد" ما، كأن المستمع في الحالة الأولى يعرف انطلاقا، لكنه لا يعرف مِنْ مَنْ؟ أما في الحالة هنا، فيبدو شك من المتلقي في كونه"زيدا" أو"عمرو"، ومن هنا، ينماز من العبارة السابقة، في كون المستمع يعلم أن انطلاقا من"عمرو" أو "علي"مثلا، فيريد المتكلم أن يصحح له المعلومة بأنه من"زيد"، وكأن المستمع يشك في أنه من"زيد" وأنه من عمرو أو عليّ مثلا، فأراد أن يزيل شك المستمع، فجاء بالضمير"هو" لإزالة هذا الشك أو الإنكار لديه، ومن هنا، فهذه الحالة خلافا للحالة الأولى.

ثم يحاول الرازي بيان أواصر العلاقة القائمة بين المتكلم والمستمع، لبيان وجوه تداولية أخرى تتولد عن الأولى، وعلى هذا الأساس يبقي المتكلم والمستمع العنصرين الأساسيين؛ لأنهما معا يحددان قصد المتكلم، ومن ثم، فإذا كانت"اللام" للحقيقة؛ أي حقيقة"زيد"، ثم إذا كانت هنالك إمكانية على أن ينزل على الحقيقة، أي يمكن أن يكون التخصيص/ الحصر لحقيقة"زيد" مثلا، جُعِلَ على الحقيقة، وإلا جُعل للمبالغة[1]. وإذا لم تستقم العلاقة في تنزيل هذا الحكم"التقديم على الحقيقة من المستمع"، ينبغي عليه أن يتوجه وجهة أخرى؛ أن يجعله للمبالغة.

بمعنى آخر: إذا كان ثمة إمكانية لأن يُنزِّل على الحقيقة، جُعل للمبالغة، وواضح أنها علاقة جدلية بين المتكلم والمستمع، ومن ثم، تكون العلاقة بينهما على قدر المستوى، وأن المستمع ينبغي أن يكون واعيا بقصد المتكلم؛ لأنه لا يمكن أن يكون"هو الوفي" وأن ينزل على الحقيقة؛ لأن هذا القصد يعني أن ليس هناك أحد من الأوفياء، كأنه"هو الوفي" ومن دونه ليسوا أوفياء، وهو معنى ليس مرادا من المتكلم، ولا تعكسه القدرة التداولية المرادة من العبارة، ومن هنا، فالمستمع ينبغي ألا ينزله على الحقيقة، بل على جهة المبالغة، وذلك حين لا يظن بأحد خيرا، وأما وجه تنزيله على المبالغة، كقولك: زيد هو الجواد، وهو العالم، فإن لما علمنا امتناع الحصر حقيقة، علمنا: أنه قبل ذلك على طريق المبالغة [2].

---

[1] ينظر: السابق، ص١٠٩.

[2] السابق: الموضع ذاته.

ومن هنا، فإن تحديد قصد المتكلم، لا يتوقف فقط على"القدرة اللسانية" لأنها ليست كافية وحدها في تحديد قصد العبارة، ولأنها ليست بقادرة في كل الأحوال غالبا على تحديد قصد المتكلم، ومن ثم، يتوجه القصد إلى المستمع، الذي يعد شريكا فعليا، وبناء عليه، فتحديد القصد، يعتمد على:

- القدرة اللسانية = الفصاحة.
- القدرة التداولية = البلاغة"المعاني، البيان، البديع".

ذكرت أعلاه أن الأفعال الإنجازية، يمكن أن تحدد القدرة اللسانية/ قصد العبارة، وهو ليس مرادا هنا، وأما القدرة التداولية، فعليها المعوّل في توضيح جوانب في أحيايين كثيرة. وتبقى ملاحظة أخيرة في المثال السابق"زيد هو المنطلق"؛ أن العنصر اللساني والتداولي ذَوَا أهمية كبيرة، بحيث يكون المستمع على قدر المسئولية"الفهم" لما يريد أن ينجزه"الكلام" وبناء عليه، ينبغي أن يكون المستمع فاهما، كما هي الحالة عند المتكلم، إذ لا تتوجه"اللام" إلى الحقيقة، بل المبالغة، إذا كانت هنالك من القرائن الدالة على ذلك، وهي عنصر مقامي.

ويضيف الرازي أنه لا يكتفي بـ"الحصر" الذي أشرنا إليه، بقوله: واعلم أن اللام قد تفيد مع الحصر فائدة أخرى، فإذا قلت:"هو البطل المحامي" و"هو المرتجي المتقي" فكأنك تريد أن تقول لصاحبك: هل سمعت بالبطل المحامي؟ وهل حصَّلتَ معنى هذه الصفة؟ وكيف ينبغي أن يكون الرجل حتى يستحق أن يقال له ذلك؟ فإذا أردت العلم بذلك، فعليك بهذا الرجل، فإنه ضالتك وعنده بغيتك، وحاصله أنه مع ما أفاد من انحصار الخبر في المبتدأ، أفاد بلوغ المبتدأ في استحقاقه لما أخبر عنه به، إلى حيث صار معرفا لحقيقته، ودليلا على وجوده، فكأنك تعرف حقيقة الشجاعة، وتدل على وجودها بـ"زيد"المشار إليه[١].

وتشير هذه الرؤية إلي أنه: "هو البطل المحامي وهو المرتجي المتقى" تشيران إلى عناصر غير قارة في القدرة اللسانية، وأنها "الرؤية"لا تستطيع أن تعبر عما يريده المتكلم أو قصد المتكلم وتأويل

---

١ السابق، ص١١٠.

المستمع، فبالإضافة إلى أفاد من انحصار الخبر في المبتدأ، أفاد بلوغ المبتدأ في استحقاقه لما أخبر عنه به، إلى حيث صار معرفا لحقيقته....١. أما في"المنطلق زيد" فيميز الرازي بين تركيبين:

- زيد المنطلق.
- المنطلق زيد.

فـ"زيد المنطلق" يقال حين يعلم المستمع أن هنالك انطلاقا، لكنه لا يعلمه من زيد أو عمرو؛ فيفيد المتكلم خبرا جديدا؛ أن المنطلق، إنما هو"زيد" لا "عمر"؛ لإفادة الحصر.

خلاصة القول حول رؤية الرازي في: إذا قلت:"المنطلق زيد"، فذلك إنما تقوله إذا اعتقد معتقد أن إنسانا قد انطلق، ولكن لم يعلم أنه زيد أو عمرو، فتقول: المنطلق زيد؛ أي الذي يعتقد فيه أنه: منطلق هو"زيد" والحاصل: أن الإخبار يجب أن يكون عما يعرف بها لا يعرف، فإذا قلت: المنطلق زيد، فالمنطلق معلوم، أما الشخص الذي هو منطلق، فمجهول، وإذا قلت: زيد منطلق، كان المقصود إثبات الانطلاق لزيد، وإذا قلت: زيد المنطلق، كان المقصود: هو إما حصر انطلاق معين، أو حصر حقيقة الانطلاق، إما تحقيقا أو مبالغة٢.

أما"زيد منطلق"، فكما ذكرت، تفيد إثبات الانطلاق لزيد؛ دون تحديد لزمان بعينه، وهي على هذا الأساس تفيد العموم، كما أنها تفيد أن المستمع لا يعلم شيئا لا عن الانطلاق ولا عن المنطلق، ومن هنا، يكون خالي الذهن، حسب تعبير البلاغيين، وعلى هذا، فالمستمع يجهل المبتدأ والصفة؛ أعني يجهل كونه منطلقا أو أن انطلاقا كان منه، لكنه لا يجهل الشخص"زيد"، خلافا لـ"زيد المنطلق" على نحو ما استظهرته أعلاه.

وأما"المنطلق زيد" فيتفق مع"زيد المنطلق" في أن انطلاقا قائما، غير أن المستمع يعلم في كلتا الحالتين أن ثمة انطلاقا، بيد أنه في العبارتين ليس سواء؛ ففي"زيد منطلق" يعلم المتلقي أن هنالك انطلاقا إلا أنه لا يعلمه من زيد أو عمرو، فأراد أن يفيد المستمع خبرا جديدا؛ أن هذا الانطلاق الذي تعلمه، إنما هو من"زيد" لا من غيره، ومن هنا، فتقديم المسند إليه"زيد" على

---

١ السابق: الموضع ذاته.

٢ السابق، ص١١١.

المسند المعلوم"منطلق"، ومن ثم فإن ثمة طرفين لدى المستمع، أحدهما معلوم: المبتدأ"المنطلق"، والآخر مجهول: المسند إليه"زيد" بالنسبة للمستمع، ومن هنا، فالمتكلم يحاول أن يجعل العبارة"مسند إليه/ مسند" معلومة لدى المستمع، وفي تقديم المسند إليه في العبارة"زيد منطلق" يفيد"التخصيص"، أو بتعبير الرازي يفيد"الانحصار".

وذلك خلافا لعبارة"المنطلق زيد" فالمتكلم لا يريد ـ كما في الحالة الأولى ـ إثبات صفة لموصوف كما في"زيد منطلق"، وهو خالي الذهن وجاهل بالخبر، ولهما طرفان"المسند إليه والمسند" ليسا سواء لدى المستمع، ففي"المنطلق زيد" يعلم المستمع أن هناك انطلاقا، غير أنه لا يعلمه مِنْ مَنْ؟ ومن هنا، فالمستمع يعلم أن هنالك انطلاقا معلوما، لكنه لا يعلمه من هو؟

وعلى هذا، يريد المتكلم أن يخبر المستمع أن الانطلاق الذي وقع من"زيد" هو منه، ومن جهة أخرى، لا تفيد هذه العبارة الجهل من المتلقي والعلم الحصر"التخصيص"، كما في العبارة الأولى، وهكذا يتبين أن الرازي كان يأخذ بعين الاعتبار عناصر تداولية غير ماثلة في القدرة اللسانية؛ وهي إيضاح علاقة التواصل بين المتكلم والمفسر لهذا العبارة، وهذا هو الفارق الجوهري بين التعبيرين.

وأما"زيد المنطلق" فقد أشرت إليه بحسب قصد المتكلم ومستوى المستمع، ومن هنا، يحتمل غرضين إنجازيين، إما الحقيقة، وإما المبالغة، وقد أشرت إليهما على نحو لا يمكن معه إعادتها نزلة أخرى. وتظل هنالك عبارات أخرى، نحو:

- زيد ينطلق.
- ينطلق زيد.
- منطلق زيد.
- زيد منطلق.

أما"زيد ينطلق وينطلق زيد" ففي العبارة الأولى يثبت أن انطلاقا من"زيد" ومن هنا، تختلف هذه الحالة عن الحالات السابقة في كونها جملة فعلية، وعلى هذا، ترتبط بـ"زيد" آنٍ/ حالٍ"ينطلق" خلافا للجملة الاسمية التي لا ترتبط بـ"زيد" بعينه، ومن هنا تفيد العموم، وهو ما ليس موجودا في الجملة الاسمية، وكأن المتكلم يريد أن يوضح للمستمع، أنه يعلم أن ثمة انطلاقا من"زيد" إلا أنه

لا يعلم زمنه وأن عنصر الزمن عنده''مجهول''، وكأن المستمع يسأل: هل كان هنالك انطلاق من زيد في الماضي أو الحاضر أو المستقبل ... إلخ ؟ وبناء عليه، استخدم الجملة الفعلية للزمن الآني''ينطلق'' ليحدد للمتكلم ويوضح له ما أراده، وما هو مجهول له، أو بتعبير آخر: ما أراد الرازي بيانه من هذه العبارة، هو الفعل الإنجازي الغرضي، هو إثبات الانطلاق لزيد في لحظته الآنية وليس غيره. وأما''زيد ينطلق''، فهو إضافة إلى ما ورد أعلاه؛ يريد أن يحصر الانطلاق في زيد.

كما تبدت لي ملاحظات تتعلق بالتمايز بين التعبيرين، أرجو أن تكون موفقة في بيان الأفعال الغرضية لما كان الشيخ يريد بيانه.

- ينطلق زيد.
- زيد ينطلق.

ويبدو التمايز بين العبارتين؛ في أن المستمع في كلتيهما، لا يعرف شيئا عن وضعية''زيد''ومن ثم، أراد المتكلم أن يخبره بأنه''ينطلق'' وكأن السؤال من المستمع: ما حالة زيد؟ ومن ثم، جاءت الإجابة بـ''زيد ينطلق'' وهذا واضح من العلاقة القائمة بين المتكلم والمتلقي، فضلا عما أوردته، أن تقديم''زيد'' يفيد الحصر. أما في حالة''ينطلق زيد'' فالمتكلم يريد أن يثبت انطلاقا قائما من''زيد'' دون أن يكون المستمع لديه علم أو أنه جاهل.

وعلى هذا، يتبين أن تحليل الرازي يعتمد في مواضع عدة على عناصر غير لسانية''تداولية''، ويستخلص من هذا، أن العنصر اللساني وحده، ليس كافيا وناجعا في حالات كثيرة، في تقديم تفسير مقبول للتعبير اللساني، وهو ما أشار إليه الرازي ضمنا، حين فرق بين هذه التعبيرات اللسانية.

٢ / ٢: الخبر الابتدائي:

الخبر الابتدائي: الذي يفيده المتكلم المتلقي، ويكون خالي الذهن، جاهلا به، ويجب أن أشير إلى أن الرازي لم يشر إلى مصطلح''الخبر الابتدائي'' الذي كان من صياغة السكاكي، وقد أطلق عليه القزويني فيما بعد مصطلحا آخر''فائدة الخبر''، وعلى الرغم من أن الرازي، لم يشر إلى هذه المصطلحات، إلا أنها عنده ظاهرة وشاخصة.

فالفرق بين قولنا"زيد منطلق" وقولنا"زيد المنطلق" و"المنطلق زيد"[1]. من جهة الرازي، أن مقاماتها متباينة، أو بتعبير دقيق، أنه على الرغم من التشابه في الملفوظات، الذي يفضي إلى الدلالة اللسانية، وليس إلى قصد المتكلم، وهذا ينبني عليه أن للتركيب دلالتين"مباشرة، غير مباشرة" أو بتعبير آخر: دلالة أولية: تصل إلى المتلقي من خلال العناصر اللسانية، ودلالة"معنى المعنى": يعنيها المتكلم/ الكاتب ولا تصل إلى القارئ، وربما يؤدي عائق في وصول هذا المعنى لسبب في أحد طرفي عملية الاتصال. وهذا يشير إلى أن الدلالة التي عناها المتكلم ـ في مواضع كثيرة ـ ربما لا تكون هي ما يفهمه المتلقي، ويبدو الفارق واضحا بين دلالة الكلام الذي تدل عليه الدلالة اللسانية، وقصد المتكلم، وهنا تبدو عناصر أخرى غير لسانية حاسمة في بيان قصد المتكلم"الكاتب".

وهذا ما يتبدى بوضوح في تصورات الرازي، لما تعكسه هذه التراكيب، فعلى الرغم من التقارب بين هذه الملفوظات، التي يمكن أن تدل على الفهم الخاطئ، إلا أن تباين قصد المتكلم يتباين بتباين المقامات، التي تؤدي دورا حاسما في بيان قصد المتكلم.

فالرازي يرى أنا: إذا قلنا: زيد منطلق، أفاد ثبوت الانطلاق لزيد، من غير إفادة لدوام ذلك الثبوت أو انقطاعه، ومن غير إشعار منه بالزمان المخصوص لذلك الثبوت، بل على ما يعم المؤقت والمقيد ومقابليهما[2]. ومن هنا، فهذا النوع يُلقَى للمتلقي وهو خالي الذهن، أو ما يمكن أن نسميه"فائدة الخبر"حسب تعبير القزويني، وقد ذكر الرازي أن لهذا التركيب ثلاث شعب دلالية على النحو الآتي:

١ ـ إفادة الانطلاق لزيد.

٢ ـ من غير إفادة الثبوت أو الانقطاع.

٣ ـ ومن غير إشعار بالزمان المخصوص.

معنى هذا أن وجه التباين ظاهر، خلافا للتراكيب الأخرى، ويدلنا تصور الرازي السابق على أنه غير مرتبط بالعناصر الثلاثة المذكورة، ومن هنا، فالأمر ليس متعلقا بها، بقدر ما هو متعلق بـ"إفادة

---

١ السابق، ص ١٠٩.

٢ السابق: الموضع ذاته.

الخبر"لا غير؛ لأن كل هذه العناصر، لا تقع في دائرة اهتمام عنصريالتخاطب"المتكلم/ المتلقي"على الرغم من ارتباطها بزمن معين.

٢ / ٣ / ٠: الفصل والوصل:

٢ / ٣ / ١ : التعريف:

الفصل والوصل: أما الفصل فهو ربط جملتين بعضهما ببعض برابط مفهومي"عدمي". وأما الوصل فهو ربط جملتين أو أكثر عن طريق روابط عطفية"لغوية"رابط وجودي.

٢ / ٣ / ٢ : الفصل: ذهب البلاغيون إلى أن الكلام يتحقق فيه الانحباك برابط صفري"عدمي" أطلق عليه الفصل، وأن المتكلم يستعمله ليحقق لخطابه الانسجام، ويرى الرازي أن ذلك يكون في الأحوال الآتية:

أ ـ التوكيد: يكون إذا كانت إحدى الجملتين مؤكدة للتي قبلها، أو صفة لها، مثال التأكيد قوله تعالى" الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢ "، فقوله" لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ " تأكيد لقوله" ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ "، وهو بمنزلة أن يقول: هو ذلك الكتاب. وكذلك قوله تعالى" إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ۝٦ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ۝٧ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ ۝٨ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ ۝٩ "البقرة/ ٦: ٩، فقوله" لَا يُؤۡمِنُونَ "هو تأكيد ثان أبلغ من الأول[١].

ومنه قوله تعالى" وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ ۝١٤" البقرة / ١٤؛ لأن معنى قولهم" إِنَّا مَعَكُمۡ ": إنا لم نؤمن، وقولهم" إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ"هو متضمن له[٢]، إذ لم يستعمل العاطف؛ لأن قولهم آمنا مع عدم إيمانهم ـ في الواقع ـ مخادعة، فهي ليست شيئا غير قولهم: آمنا. وكذلك قوله تعالى" مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنۡ

---

١ السابق، ص ٢٢٩.

٢ السابق، ص ٢٣٠.

هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٞ كَرِيمٞ ﴿٣١﴾" يوسف/ ٣١، فقوله" إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٞ كَرِيمٞ"، يحتمل أن يكون توكيدا لقوله" مَا هَٰذَا بَشَرًا " من وجهين، وأن يكون صفة له من وجه واحد، وبيانه على النحو الآتي:

الأول: التوكيد: هو أن المترفع عن البشرية، يجب أن يكون ملكا، فإثبات الملكية، هو تأكيد للترفع عن البشرية.

والثاني: أن الناس إذا شاهدوا في الإنسان من الخلق الحسن والخلق الجميل ما يتعجبوا عنده، يقولون"مَا هٰذَا بَشَرا"، كأن غرضهم أن يقولوا: إنه ملك، وإذا كان المراد من قولهم" مَا هَٰذَا بَشَرًا": أنه" مَلَكٞ كَرِيمٞ"، كان ذلك مفهوما قبل التصريح به: كان التصريح به تأكيدا. وأما الوجه الثاني: الذي هو فيه شبيه بالصفة: فهو أن إخراجه عن جنس البشرية، يتضمن لا محالة دخوله تحت جنس آخر، وجعله ملكا: يكون تعيينا لذلك الجنس وتمييزا له عن غيره[١].

ـ الصفة:

ـ التوضيح والتفسير.

ـ كمال الانقطاع: ما يظن أنه من هذا الباب، وهو ليس منه.

رأي الرازي أن هذا التوجه يتجلى في وجود تباين تام بين الجملتين في الفعل الغرضي، كأن تختلف الجملتان خبرا وإنشاء، لفظا ومعنى، ومعنى دون لفظ، ولا يوجد بينهما جامع. ومثاله قوله تعالى"وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحۡنُ مُصۡلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡمُفۡسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشۡعُرُونَ ﴿١٢﴾" البقرة / ١١،١٢، وكذلك قوله تعالى" وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُۗ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعۡلَمُونَ ﴿١٣﴾"البقرة/ ١٣.

٢ / ٣ / ٣ : الوصل: ينقسم إلى الأنواع الآتية:

٢ / ٣ / ٣ / ١ : العطف في المفردات: الوصل المحكوم بشروط دلالية:

معلوم أن فائدة العطف هي التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه والربط بينهما، وعلى حد تعبير الرازي التشريك؛ ليتسق المعنى، مثل: مررت برجل خلقه حسن، أو خلقه قبيح، فقد أشركت

---

١ السابق، ص٢٣٠ : ٢٣١.

بين الجملتين في الإعراب، وهو الجر بكونها صفة للنكرة؛ لتستدل به على التشريك في المعنى، وهو كون كل واحد منهما تقييدا للموصوف وتخصيصا له[1].

فقد عطف المتكلم جملة"خلقه قبيح"؛ لأن الجملة الأخيرة، هي كونها صفة للنكرة"رجل"، وقد قصد المتكلم تشريك الحكم معها في العطف، فصح تشريك الجملة معها في الحكم الإعرابي. وقد اشترط الرازي أن يكون كل واحد منهما تقييدا للموصوف وتخصيصا له[2].

٢ / ٣ / ٣ / ٢ : تعلق إحدى الجملتين بالأخرى:

قد يكون الحديث في الجملتين شيئا واحدا أو شيئين ، فإن تعدد فلا يخلو، إما أن تكون المناسبة بين الشيئين، اللذين أخبر عنهما فقط، أو بين اللذين أخبر بهما فقط، أو تكون حاصلة من الجهتين، وهذا هو المعتبر في إدخال العاطف، فلو قلت: زيد طويل والخليفة قصير ـ عندما لا يكون لحديث زيد تعلق بحديث الخليفة ـ اختل. ولو قلت: زيد طويل وعمرو شاعر، اختل لفظا؛ لأنه لا مناسبة بين طول القامة وبين الشعر، بل الواجب حصول المناسبة من الجملتين جميعا[3]. إذن المناسبة تأتي من خلال:

- المناسبة للتشابه: مثل قولك: زيد كاتب وعمرو ناثر، فالصفتان متشابهتان.
- المناسبة للتضاد: مثل قولك: زيد طويل وعمرو قصير[4]، فالصفتان متضادتان.

٢ / ٣ / ٣ / ٣ : المحدث عنه في الجملتين واحد:

كقولك: فلان يقول ويفعل ويضر وينفع ويأمر وينهى ويسيء ويحسن وأشباه ذلك، فإدخال العاطف هنا كالضروري[5]؛ لأن الواو تجعل الفاعل واحدا، بمعنى الاشتراك في الفاعل.

ـ العطف في الجمل:

---

١ النهاية، ص ٢٢٧.

٢ السابق: الموضع ذاته.

٣ السابق، ص ٢٢٧، ٢٢٨ .

٤ السابق، ٢٢٨.

٥ السابق: الموضع ذاته.

كأن يكون بين الجملتين فعل غرضي"مناسبة"، وهي التي تجعل الجملتين، إن لم يكن يتعلق بعضها ببعض ذاتيا، لكن مناسبة قائمة، ومن ثم، وجب ذكر العاطف، إذا كان واحدا أو أكثر، فإن تعدد، فلا يخلو.

٢ / ٣ / ٣ / ٤ : شبه كمال الاتصال:

٢ / ٣ / ٣ / ٤ / ١ : شبه كمال الانقطاع:

٢ / ٣ / ٢ / ٤ / ٢ : التوسط بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع مع وجود المانع من الوصل:

وقد أورد محمد أبو موسى للاستئناف صورا ثلاثا على النحو الآتي:

- الاستئناف البياني.
- الاستئناف بالواو والفاء.
- الاستئناف من غير واو ولا فاء[1].

وشبه كما الاتصال الذي يسمى بالاستئناف البياني، ومعنى الاستئناف فيه؛ أنه استئناف جواب، وليس ابتداء كلام منقطع عن سابقه، كما يشعر لفظ الاستئناف، واستئناف الجواب هذا يتم به الكلام المنبثق من الجملة السابقة، التي هي كالأم لهذه الجملة، ولذلك لا تراها تستقل وإن طالت، وتكاثرت فروعها وامتدت، فلا تكون محورا، وأصلا في الكلام، أو جذرا من جذور معانيه، ينبني عليه غيره[2].

فالاستئناف، وإن دل على ابتداء الكلام، إلا أنه ليس على إطلاقه، بل مشروط ومحكوم بقواعد لسانية تداولية، فلا يمكن أن يكون أصلا؛ لأن الكلام لم يبن عليه، ومن ثم، لا بدَّ أن يكون فرعا، وهكذا، يظل موجودا في الحيّز الفرعي؛ لأن جملته على الرغم من أن المصطلح يحمل معنى مباشرا، غير أن دلالته الفعلية، توحي بشيء آخر، لا يمكن أن تنفصل عن جملته الأولى، ويظل الانفصال انفصالا شكليا فقط، دون أن يكون حقيقيا في الواقع الفعلي؛ بدليل أنه لا يمكن أن يبتدئ

---

١ د. محمد أبو موسى: دلالات التراكيب دراسة بلاغية، ص ٢٦٨.

٢ السابق، ص ٣١٢.

بها الكلام؛ لأنها مبنية في الحقيقة على الجملة السابقة لها، وهكذا تظل في حيز الجملة الفرعية، أو التابعة، أو بتعبير آخر: تظل جملة مفسرة"شارحة" للأولى ومعتمدة عليها.

وأؤكد هذا التفسير بأن هاتين الجملتين متفقتان في الفعل الغرضي والتأثيري، إلا أن هنالك قرينة تمنع، والقصد منها عدم التشريك بين الجملتين في الحكم، مثاله في الآيتين"وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾" البقرة / ١١، ١٢وكذلك قوله تعالى" وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ ۗ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ ﴿١٣﴾" البقرة/ ١٣.

أما شبه كمال الانقطاع، فهو أن تكون الجملة الثانية بمنزلة المنقطعة عن الأولى؛ يعني أنها صالحة؛ لأن تعطف، ولكن عطفها عليها يوهم عطفها على غيرها، فيلتبس المعنى، وحينئذ يجب القطع، وقد سمى السكاكي والمتأخرون هذا النوع: بالقطع والاستئناف[١].

وفحوى المصطلح بأنها تقع في منطقة وسطى بين مصطلحين دالين شكلا"الانقطاع، والاتصال"، ومن ثم، فلا هو منقطع ولا هو متصل، مما أدى إلى هذه المنزلة بين المنزلتين، التي تؤدي إلى اللبس؛ لأنها صالحة للعطف، غير أن في عطفها لبسا، ومن ثم وجب القطع، وعلى هذا الأساس جاءت صياغة المصطلح" شبه كمال الانقطاع" صياغة دقيقة. ويرى محمد محمد أبو موسى أن هذا النوع ليس إلا تفسيرا لسقوط الواو، وليس فيه كشف عن علاقة هذه الجمل بالتي قبلها. وقد نبهوا إلى أن هذه الصور يمكن أن تكون من شبه كمال الاتصال، وبذلك يبقى شبه كمال الانقطاع بابا فارغا من أي شاهد، وهذا هو الوجه الذي نرضاه[٢].

وتقودنا هذه الرؤية إلى رؤية البلاغيين الذين يرون أن الخبر في مثل هذه الحالة، يقصد منه المتكلم أن يفيد المتلقي خبرا جديدا، ليس غير، ويدرك المتلقي هذا الأمر، حين يصله قصد المتكلم، وعلى هذا، يمكن أن نصوغ الجانب التداولي من هذا النوع فيما يلي على النحو الآتي:

---

١ السابق، ص ٣١٦.

٢ السابق: الموضع ذاته.

٣ / ٠: خلاصة: من عناصر "لسانيات الاستعمال" في النهاية:

من خلال تتبع الرازي في النهاية، نستطيع أن نستنتج وجود ما يلي:

- وجود جملة تامة لفظا أو تقديرا.
- إبلاغ المتكلم المستمع حكمه على حالة شيء: حاضرة أو ماضية أو مستقبلية.
- وجود المتكلم في وضعية عالم بالحكم معتقد له قادر على الإفادة.
- أن المتكلم يفترض أن المتلقي في وضعية خالي الذهن.
- أن المتلقي فعلا في وضعية خالي الذهن.
- افتراض المتكلم أن المتلقي سيستفيد من الخبر.
- غرض المتكلم إفادة المستمع الحكم الذي تضمنته الجملة.
- فهم المستمع الجملة استنادا إلى الوضع اللغوي على هذا الغرض.
- أن تلفظ المتكلم بالجملة خالية من أداة التوكيد، يعني بالقياس إلى المستمع أن غرض المتكلم فعلا، إفادته الحكم الذي تضمنته الجملة.
- استفادة المستمع الحكم الذي تضمنته الجملة.
- عدم اعتراض أو تداخل من المتلقي، يعني أنه يقبل ويفهم كلام المتكلم غالبا.
- أن المتكلم يؤكد كلامه بأكثر من مؤكد؛ وهذا يعني أنه يريد أن يؤكد كلامه أو أن المستمع غير معتقد لما يقول.
- أن التدخل من المستمع في أثناء الكلام بعبارات اعتراضية أو تفسيرية لدليل على أنه إما أنه غير معتقد لما يقوله المتكلم أو أنه غير فاهم، ويحتاج إلى بيان.
- لا بد أن يعرف المستمع أن هدف المتكلم إيصال رسالة إلى المتلقي، وينبغي أن أضيف شيئا ذا بال؛ أن الغرض من الكلام في حالة الاستعمال إيصال رسالة محددة واضحة ومباشرة في الوقت ذاته، وتنطبق هذه الحالة على الرسائل التي هدفت إلى بيان معلومة محددة، ومن ثم تشترك هذه النوعية من الرسائل مع الكلام في حالة الاستعمال الفعلي.

غير أن هنالك نوعية أخرى من الكتابات لا تحمل المعنى المباشر الذي يؤديه المؤلف، على نحو ما نرى في الكتابات الشعرية والروائية بشكل واضح؛ إذ يحتمل الكلام أنواعا كثيرة من التفسيرات، وكلها معان يقبلها النص، سوى أنها تظل بمنأى عن قصد المؤلف.

ـ اختيار نوعية معينة من الكتابات تعكس تلك النوعية التي يؤديها الغرض التواصلي من الكلام، وكل زيادة في المبنى تعكس زيادة في المعنى.

ـ فحوى الكلام والنبر وتلوين الكلام"التنغيم" والغمزات تبدو واضحة في الكلام المنطوق، وقد لاحظنا أن الرازي في بعض نصوصه التحليلية، يحاول أن يجعل هذه النصوص كلاما منطوقا إلى حد بعيد، على ما مر بنا في مواضع عدة من الفصول السابقة.

معنى هذا أن الحوار في الكلام المنطوق يمثل عنصرا أساسيا، ليس موجودا في الكتابات العادية، باستثناء الكتابات البلاغية، كما يمثلها الرازي في هذا البحث، وعبد القاهر الجرجاني والقاضي عبد الجبار ، وكذلك النصوص الروائية، كما عند نجيب محفوظ على سبيل المثال، وتحتاج رواياته وغيرها إلى جهود مضنية لبيان عناصر الحوار فيها بشكل واضح.

٤ / ٠ : من قضايا الحوار في البلاغة العربية ... مناقشة وتحليل:

١ ـ محمد قائم:

ـ المدلول الحرفي"الأوليّ/ الصريح = المكون اللساني" إشارة إلى قيام محمد.

أ ـ الدلالة الضمنية للتلفظ، هي ما يدل عليه المدلول الحرفي الصريح = "المكون اللساني".

٢ ـ إنَّ محمدا قائمٌ:

ـ المدلول الحرفي:"المكون اللساني"= إشارة إلى توكيد قيام محمد.

ـ الدلالة الضمنية للتلفظ: جعل التوكيد ذريعة"سببا" في تردد/ شك المستمع في قيام محمد = مكون غير لساني.

٣ ـ إنَّ محمدا لقائم:

أ ـ المكون الحرفي / الصريح إشارة لتوكيد قيام محمد"المكون اللساني".

ب ـ المكون الضمني للتلفظ: جعل الزيادة في التأكيد سببا إلى الزيادة في الإنكار، مما أدى به إلى الانتقال إلى هذه الحالات، وبناء عليه، فإن درجة تلقي المستمع في الحالات الثلاث ليست واحدة، وهذا ما عبر عنه باختلاف المقامات ومراعاة مناسبة الكلام للمقام ولأقدار المستمعين، فعلى الرغم من أن ظاهر التلفظ يظهر أن الجمل واحدة، كما ظهر للكندي المتفلسف، إلا أن التصور السابق الذي عرضنا له، يعكس خلافا من جهات عدة، أظهرها على النحو الآتي:

الأولى من جهة المتكلم، إذ يدرك أن المتلقي في:

- الحالة الأولى: خالي الذهن"جاهل بالخبر".
- الحالة الثانية: متردد"شاك في الخبر".
- الحالة الثالثة: منكر إنكارا ليس معه حيلة.

ويترتب على معرفة المتكلم بخلفية المتلقي، ما يؤدي إلى التباين في الصيغ المستعملة، فيلقي إليه الخبر خاليا"الحالة الأولى" أو شاكا فيه"الحالة الثانية" أو منكرا له"الحالة الثالثة". ويترتب على ذلك أن الحالات الثلاث ليست واحدة، أو بتعبير تداولي: أن الأفعال التأثيرية ليست واحدة، وأنا مُبين ذلك، وفيما يلي بيانه:

الحالة الأولى: المتكلم يعلم أن المتلقي يريد خبرا فقط، ومن ثمَّ، لا يحتاج إلى كثير من التلفظ أو جهد لغوي أكثر، فالمستمع في هذه الحال لا يريد كلاما كثيرا. كما يشير من جهة أخرى إلى حالته النفسية، وهي مكون غير لغوي؛ إذ قصد المتكلم فقط الإفادة، كما أن قصد المتلقي"الاستفادة" لا غير، كما يشير إلى العلاقة بين عنصري الحديث"المتكلم والمتلقي" وإلى حالة الحوار التي لا تنتابها حالة من القلق بدرجاته، على نحو ما يظهر في الحالتين "الثانية والثالثة"، أو على الأقل، هي ليست كما في الحالتين الآتيتين.

الحالة الثانية: التردد"الشك"، وهو الغرض التأثيري، الذي أشار إليه التداوليون وقد قال القدماء: إن كل زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى، وبناء على ذلك، فقد استخلصوا اختلافا قائما بين الحالة الأولى"محمد قائم"، والحالة هذه"إن محمدا قائم"، وكانت النتيجة التي خلصوا إليها: أن الغرض التأثيري لهذه الأفعال الكلامية، ليس واحدا، بناء على استنتاجاتهم التي توصلوا إليها وهي أن كل زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى.

وظني أن هذه الزيادة في المبنى عند الرازي، لا تؤدي إلى زيادة في المعنى، بل إلى اختلاف المقامات؛ فمقام الأولى"محمد قائم"غير مقام الثانية"إن محمدا قائم"، والتباين في"المقامات"، هو الذي أدى إلى التباين في الأغراض التأثيرية للأفعال الكلامية، كما يعكس من جهة أخرى حالة التوتر والقلق بين المتكلم والسامع، وإن كانت أخف وطأة، وأقل حدة مما تليها"الإنكار"، وأن الغرض الإنجازي من هذه الحالة ليس الإخبار؛ أي أن المتكلم لا يقصد إفادة المتلقي خبرا جديدا، والمتلقي يعلم ذلك، وهذا أمر مغاير للحالة الأولى، إذ عنصر الإفادة ظاهر وواضح من خلال التلفظ، وحالة المتكلم والمتلقي مغايرة للحالة الأولى، أظهره فيما يستقبل من حديث.

فإذا كان المتكلم يعلم في الحالة الأولى أن المتلقي جاهل بالخبر، ففي الحالة الثانية يعلم أنه عالم به، ويترتب عليه أن الانسجام الإبستمولوجي بين العنصرين المتكلم والمتلقي، يؤدي إلى التغاير والتباين عن الحالة الثانية.

فإذا كان قصد المتكلم"الإفادة" وقصد المتلقي الاستفادة، كما ذكرت قيامه في الحالة الأولى، فهذا الأمر منتفٍ في الحالة الثانية؛ لأن المتكلم يعلم علم اليقين، أن المتلقي يعلم الخبر، وهنا يتوجه وجهة أخرى، فيكون قصده ليس"الإفادة"، كما في الحالة الأولى، وإنما يكون غرضه إفادة المتكلم، لكنها إفادة لإقناع المتلقي بما هو مقتنع به، أو تصحيح خبر خاطئ، وإن كانت ثمة إفادة للمتلقي، بيد أنها مفارقة عنها في الحالة الأولى؛ لأن الإفادة هنا قصدها تصحيح معلومة أو إقناع بشيء؛هو فيه متردد، وواضح التمايز بين الحالتين، كما تشير جوانب التلفظ غير اللغوية إلى حالتين:

- الحالة النفسية للمتكلم والمتلقي.
- حالة المتكلم والمتلقي في أثناء الحالة الثانية.

ففي الحالة الأولى يبدو أن صراعا قائما، وإن كان أخف وطأة من الحالة الأخيرة"إن محمدا لقائم" ومن ثم، يستخدم المتكلم صيغا مختلفة وأنواعا متباينة من الحجاج العقلي والمنطقي لإقناع المتلقي، ويبدو أن هذه الحالة"الثانية" يمكن أن يصل المتكلم إلى إقناع المتلقي لتوضيح موقف أو تفسير نقطة ... كما يبدو لي أن الكلام في هذه الحالة، لا يكون من جانب المتكلم فقط، كما في الحالة الثانية؛ لأن الغرض التأثيري مغاير للحالة الأولى، ففي الحالة الأولى، إذا كان غرضه الإفادة، فإن

الكلام يكون من جانب المتكلم غالبا فقط. أما في الحالة الثانية، فيكون من جانب المتكلم أكثر ويتخلله حوار أو استفسار من جانب المتلقي؛ بما يحتاج إلي بيان.

أما في الحالة الثالثة فظاهر كما تعكسه صيغة التلفظ"إن محمدا قائم"إنكار بين المتكلم والمتلقي. وبطبيعة الحال، فإن الاحتياج إلى المجهود اللغوي"الكلام"، واستخدام الحجج والبراهين العقلية والمنطقية، ليس كما في الحالة الأولى والثانية؛ لأن هذه الحالة أكثر إنكارا، ومن ثم استعمل عناصر متعددة للتوكيد، مما يشير ـ بناء على استخلاصات الرازي ـ إلى التباين. وظاهر أن حدة النقاش في إنكار المتلقي أكثر من المتكلم، مما يشير إلى مدى تمسك كلٍّ بموقفه، خلافا للحالة الثانية، التي لا تحتاج إلى كثير، كما هي الحالة هنا، ومن ثم، فإن حدة التباين الشديد في الرأي عكسته الصيغة اللغوية، التي استعملها المتكلم لدى المتلقي وأثناه عن موقفه.

ـ إن محمدا قائم" ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ" البقرة / ٢.

ـ المدلول الحرفي"الصريح" إشارة إلى كتاب بعيد = المكون اللساني.

ـ الدلالة الضمنية"غير صريحة" جعل البعد ذريعة إلى التعظيم = "المكون غير لساني"؛ الكتاب عظيم.

وأشير على جهة التنبيه إلى ما أوردته أعلاه ـ تداولية البلاغة العربية، باعتبارها نقطة التقاء مع لسانيات الاستعمال في عدد من الوجوه، وهنا أؤكد ما أوردته تارة أخرى؛ أعني به شروط التداولية اللسانية، وإذا أردنا أن نطبقها على ما ذكره الرازي، وجدناها على النحو الآتي:

١ ـ الكلام: يقصد به النص والخطاب والتخطاب على ما بينا في الفصول السابقة، وينبغي أن يكون هذا الكلام مفهوما وبلسان طبيعي، ومن خلال قواعد"صوتية وصرفية ونحوية" مما يؤدي به إلى إنتاج عدد من الدلالات. وهذا الكلام قد بدا واضحا من خلال النصوص التي اعتمد عليها الرازي، باعتباره يتناول نصوصا مكتوبة بدلا من المنطوقة.

ومن خلال طبيعة التحليل لدى الرازي، فقد حاول أن يحوّل هذه الصيغة المكتوبة إلى صيغة منطوقة، أو بتعبير آخر، حاول أن يجعل القارئ يطرح تصورات الكلام"النص" المكتوب إلى نص ملفوظ، مما يترتب عليه، أن تعكس تصورات تداولية، لا تعكسها الصيغة اللسانية الظاهرة على

سطح القرطاس، مما ينشأ عنه إنتاج عدد من الدلالات لهذا الكلام، وهذا ما كان الرازي يصرف إليه تحليلاته. ومن طبيعة هذا الكلام الذي تعرض له الرازي ما يلي:

١ـ أن هذه النصوص مفتوحة؛ بمعنى أنها قابلة لأن تنتج عددا من الدلالات، حيث إنها تتقلب في أحوال دلالية متعددة، بناء على سياق الموقف"العنصر غير اللغوي" الذي يعد في نظر الرازي الأهم في إنتاج هذه الدلالات التي يشير إليها العنصر اللغوي.

إن هذه النصوص متعددة الوظائف ومتداخلة المستويات، بحيث تتولد الدلالة نتيجة هذه المستويات اللغوية، بالإضافة إلى العنصر الأهم في بنية التحليل التداولي"العنصر المقامي" الذي يعده الرازي محور تحليلاته في"النهاية"، وقد أدى به هذا، كي يستخلص هذه الدلالات، أن يتصور حوارا خارج العنصر اللساني، على أساس أنه يعد هذا المكتوب منطوقا، وكان ينبغي عليه أن يصنع هذا، إذا أراد تحليلا موضوعيا، ومن هنا، يتحول هذا المكتوب في نظره إلى منطوق، من خلال بيان العناصر الأخرى غير اللسانية، ومن ثم، نصل إلى تلك النقطة التي تقود إلى أن الرازي في تحليلاته، يعد هذا المكتوب منطوقا أو العكس، ومن هنا، تتحقق أولى شروط التداولية.

٢ ـ هذه التحليلات في تصورات الرازي؛ تعتمد على اعتبارات اجتماعية مختلفة وفروق متنوعة، باعتبار أن المتكلم يتوجه بكلامه إلى مستمع طالبا مشاركته اعتقاده، وفي هذا يكمن البعد الاجتماعي للحوار، الذي تتولد عنه الدلالة الحقيقية لقصد المتكلم واستجابة المستمع، ومن هنا يتحقق شرط الاجتماعية.

٣ ـ المتكلم في أثناء الحوار، يعتقد قضايا ضرورية وبديهية، بالإضافة إلى اعتقاده أن ما يعرضه على غيره أثناء كلامه، وكذلك يقتصد الانتقاد الذي يوجهه إلى رأي غيره، إلا إذا اعتقد أن هذا الرأي مقبول، وأن عناصر التحليل الذي أقامها غير مقبولة، وأن دليله مقبول لديه.

وإذا كنت قد تصورت أن المتكلم يحاول إقناع المتلقي برؤيته، فإن ما أقامه الرازي من تحليلات في نصوصه من حيث إن المتكلم يريد أن يثبت صحة كلامه بالدليل، وليس ادعاء، ومن ثم، فإن المتكلم:

- يعتقد صحة ما يعرضه من كلام.
- يحاول إلزام المتلقي بصحة وتصديق ما يقوله.

ومن خلال إلزام المتلقي بتصديق صحة ما يعتقده، ومن ثم، نراه يقيم:

- الأدلة على ما يقول.
- يوقن بصدق قضايا دليله وبصحة تدليله.

وعلى غرار ذلك، فإن المستمع يتلقى عرض المتكلم:

- إما بالاستجابة التامة، وهذا ما يطلق عليه البلاغيون الخبر الابتدائي.
- وإما بالتردد"الشك"، وهذا ما يطلق عليه البلاغيون فائدة الخبر.
- وإما بالإنكار، وهذا ما يطلق عليه البلاغيون"لازم الخبر/ الفائدة.

والمستمع في كل هذه الحالات ليس واحدا، وإنما في كل حالة من هذه الحالات تكون تصوراته مختلفة عن تصوراته في الحالات الأخرى، ومن هنا، فالجوانب اللغوية، أنتجت تصورات أخرى غير لغوية، وأبانت عنها، على نحو ما أظهره الرازي في عرضه لجوانب الخبر.

والآن، أتوجه لمعالجة قضية ذلك الحوار الذي تصوره الرازي، وأقام عليه تحليلاته، وقد أكدت على هذا الجانب في مواضع عدة، على الرغم من أن كلامه مكتوب، غير أنه يتصور حوارا بينه وبين آخرين، ومن ثم تتبدى الطريقة التي يعمل الرازي من خلالها. وعلى هذا، يمكن أن أجعل الحوار نوعين: حوارا فعليا"حقيقيا" وحوارا شبيهيا.

أما النوع الأول، فهو الحوار الفعلي الذي يتجلى بوضوح في الكلام المنطوق، ويكون الحوار قائما بين المتكلم والمستمع، وقد يكون بين المتكلم ومستمع واحد، أو بينه وبين عدد من المستمعين، وفي هذا النوع يتخذ أشكالا متنوعة، تتفاوت فيما بينها، وكل نوع له سماته وأشكاله التي تجعله مفارقا عن النوع الآخر، على الرغم من الاشتراك بينهما في سمات كثيرة، إلا أني أبقي على هذه التفاصيل لبيانها في موضع لاحق من التحليل.

وأما النوع الآخر، فهو الحوار الشبيهي، فإذا كنت قد ذكرت أن الرازي على الرغم من أنه يتعامل مع نص مكتوب، إلا أنه حاول أن يسمه بسمة الكلام المنطوق، حين تصور أشخاصا آخرين يتبادلون الحوار، وهي حوارات متنوعة بتنوع المقام: المتكلم، المخاطب، الموضوع.

ومن هنا، فإني لا أعد كلام الرازي الذي أقام عليه تحليلاته كلاما منطوقا؛ لأنه نص مكتوب في الأساس، بيد أنه حاول أن ينقل هذا الكلام المكتوب إلى منطوق، حين تصوّر حوارا ليس

موجودا بالقوة، سوى أنه موجود في تصوره، ومن ثم، عكس هذا التصور في الكلام المكتوب، وحوَّله إلى كلام منطوق من جهته، وعلى الرغم من كل هذا، إلا أني أجد مفارقة بين الحوارين فيما أوردناه للرازي.

فالمفارقة الفعلية، تكون بين المتكلم والمستمع من خلال بنية لسانية مسموعة"أيا كان مستواها"، وقد يكون هذا الحوار بين العارض وشخص واحد أو أكثر، على ما بينت، بينما الحوار الشبيهي، يكون بلغة صامتة أو يغلب عليها إعمال الفكر؛ أعني أن الكاتب"المتكلم" يحاول تصور شخص موجود، ويقوم بدور المتكلم والمتلقي في آن واحد، ومن هنا، فإن قصد المتكلم يبدو جليا، فيما أظن في الكلام المنطوق، من خلال الحوار الدائر؛ تجلية لقصد المتكلم أو عكسه.

بينما الحوار الشبيهي مكوَّن من طرف واحد، الذي يتصور حوارا من طرف واحد؛ بمعنى أن هذا الحوار من منظور المتكلم؛ لأنه تخيلي؛ لأن الحوار الحقيقي يكون بين طرفين، ومن هنا ينتج عنه أن المتلقي ربما يقدم نقاشا واعتراضا على كلام المتكلم لا يتوقعه المتكلم، ولا يرد على باله، ويكون الغرض من هذا الحوار الوصول إلى قصد المتكلم وتجلية كلامه. وعلى ما ذكره أحد الباحثين أن الحوار الشبيهي، يختص هذا الحوار بكون العارض" فيه بتظاهر بإشراك غيره في طلب المعرفة وإنشائها وتشقيقها، بينما هو في حقيقة الأمر آخذ بزمام توجيه المعروض عليه، في كل مرحلة من مراحل الحوار، فهو الذي يحدد"للمعروض عليه" مسألة سبق أن تدبرها، ويعيِّن طريقا لبحثها خَبَرَها من قبل، وينتهي إلى نتائج معلومة له[1]. ومن ثم، فإن العارض هو المتحكم، خلافا للكلام المنطوق، على نحو ما أسلفت.

وهنالك قضية أخرى تتعلق بهذا الشأن؛ أن الحوار الحقيقي يكون بين طرفين، أو أنه ناتج عن طرفين؛ المتكلم والمستمع، خلافا للحوار الشبيهي، الذي يتجه فيه الحوار اتجاها واحدا"المتكلم"، بالإضافة إلى أن الحوار الحقيقي يكون فيه قصد المتكلم أكثر وضوحا من الحوار الشبيهي، بناء على الجوانب التي يجليها هذا الحوار القائم.

---

١ د. طه عبد الرحمن: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص٤١.

الحوار الشبيهي يكون من طرف واحد، وبناء على تصور المتكلم، لما يمكن أن يطلبه المتلقي، ويكون هذا الحوار قائما في ذهن الكاتب، ويحوَّل هذا الفكر الذهني إلى نص مكتوب، ومن ثم، فهذا الحوار في ذهن الكاتب فقط، وربما يصيبه بعض الغموض، خلافا للنص المنطوق.

بيد أن عددا من الملاحظات التي وجهت إلى هذه التصورات، منها: أنها تجعل وظيفة اللغة عرض المعلومات ونقلها، ويغفل شروط الاستعمال التي تتميز عن شروط الصدق بمراعاتها لمقام الكلام وبتغييرها''حقوق'' و''واجبات''المتخاطبين الكلامية فيما بينهم[1].

وإذا كان هناك تمايز بين الكلام المنطوق والمكتوب على ما أبنت عنه، فإن ما يقوم به المتلقي يعد اعتراضا غرضه بيان قصد المتكلم؛ لكي يتبين وجه الحقيقة التي ربما يعترض على ما يعتقده المتكلم، أو ربما لم يعرض المتكلم ما يعتقده بطريقة صحيحة.

وبناء على الاعتراض الذي غرضه البيان والوضوح وتقبل المتكلم لهذا الاعتراض، مما ينشأ عنه إنشاء معرفة مشتركة بينه وبين المتلقي، وهي كفيلة بتقويم العرض وتحقيق الاقتناع، وعلى هذا، فإن هذا الاعتراض له خصائص خاصة، نذكرها فيما يلي:

١ ـ أنه فعل استجابي لا ابتدائي؛ إذ يصدره صاحبه كرد فعل على قول خصمه.

٢ ـ إنه فعل إدباري، لا إقبالي، حيث يتجه أثره إلى ما سبق من كلام لا إلى ما يأتي منه.

٣ ـ أنه فعل استشاري، لا استبدالى، ذلك أنه لا يستمد مشروعيته من سلطان''المعترض''، وإنما من اعتراف''العارض'' به.

٤ ـ أنه فعل تقويمي، ذلك أن''المعترض'' يتخذ من قول''العارض''موقفا ملتزما وموجها.

٥ ـ أنه فعل تشكيكي، إذ يراجع''المعترض'' خصمه في دعواه بمطالبته بالتدليل أو بإبطال دليله.

٦ ـ أنه فعل استجابي، لا وصفي ....[2].

ولي عدد من الملاحظات على ما أورده الباحث الجليل أوردها فيما نستقبله من حديث. فليس بالضرورة أن يكون كل اعتراضي''بأنه فعل تشكيكي''؛ لأن الاعتراض، ربما يأخذ شكلين؛

---

١ السابق، ص٤٢.

٢ السابق ص٤٣.

الأول: اعتراض على ما يعتقده المتكلم، وفي هذه الحالة، يأخذ هذا النوع عددا من الأشكال؛ فقد يكون تشكيكيا أو ترددیا، وقد يكون إنكاريا، وقد أشار البلاغيون إلى هذين النوعين، وفي كل حالة من هاتين الحالتين، يكون وضع المستمع/ المعترض مختلفا عن الحالة الأخرى، ومن هنا، فإن الاعتراض في كلتا الحالتين ليس واحدا، وقد أدرك الرازي هذه الفروق ولم يسو بينها.

الثاني: قد لا يكون الاعتراض من النوعين السابقين، فقد يكون اعتراضا طلبيا؛ بمعنى أنه قد يكون استفهاميا، ومن ثم، يكون غرضه ليس كما في الحالتين السابقتين، بل يكون غرضه البيان والإيضاح، لمتابعة ما يعتقده المعارض أولا ثم تأويله، ويترتب على هذا أن الحوار كما يسميه د. طه عبد الرحمن: سجالي لا وصفي، هذا صحيح من جهة، غير أنه من جهة أخرى، لا ينطبق على كل الحالات، كما في الحالة الثانية التي أشرت إليها أعلاه.

كما أنه من جهة ثالثة، قد يكون اعتراض المعترض ليس لدفع ما يعتقده المعارض في كل الحالات؛ إذ قد يكون الاعتراض من أجل الاعتراض، لمحاولة التشكيك فيما يقوله العارض، للتحقق مما يقوله، كسؤال الحق"أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى"، وعلى هذا، فإن ما أورده الأستاذ من ملاحظ جديرة بالنظر، وجلها صحيح فيما أورده.

غير أن الاعتراض ليس في كل الحالات سجاليا، كما أورده الباحث الفاضل، فكما قلت، قد يكون الاعتراض في سؤال غرضه الإيضاح، كما في المحاضرات، ومن هنا، فليس كل اعتراض، ينطبق عليه ما ينطبق على ما وسمه به، فالاعتراض السجالي، يكون بشكل أساسي في المناظرات التي تأخذ شكلا معينا من الحوار، أما في المحاضرات، فقد يكون غرضها الإيضاح، وإن كان لا ينفي عنها أن ينطبق عليها هذه الصفة، غير أنها ليست صفة لازمة معها.

ويبدو واضحا أن انميازا واضحا بين المناظرة والحوار، فالمناظرة، فيما أخال، تكون بين شخصين لكل منهما قناعاته الشخصية والعلمية والثقافية، المفارقة عن الشخص الآخر، مما يترتب عليه، أن ينتج التعارض، وهنا يحاول أن يقيم كل منهما اعتراضا لدفع رؤية غيره المفارقة لرؤيته؛ لاعتقاده غير ما يقوله الآخر، فالاعتراض هنا، ليس من أجل الاعتراض، بل من أجل أن يتخلى الخصم عن قناعاته واعتقاداته، والاعتقاد بما يقوله المعترض، ومن هنا فالحالة هذه مفارقة عما يقوله المعترض أثناء الحوار أو المحاضرة.

فالمناظرة والحوار كلاهما قصده استجلاء الحقيقة غالبا، لا غير، إلا أن المناظرة موضوعها محدد سلفا ويشحذ المتناظران بما يقوي حجته ويزكي بيانه، ومن هنا، فالمتناظرون على استعداد تام لهذا التناظر، بيد أن الحوار فيما أحسب، يأتي عرضا أثناء الحديث، ودون أن يكون هنالك إعداد مسبق، مما يترتب على أهمية المناظرة، بناء على هذا الإعداد المسبق، والحوار ذو أهمية، إلا أنه مقارنة بالمناظرة أقل أهمية، نظرا لعدم الإعداد المسبق له، كما أن هنالك جانبا يحتاج إلى إثارة وجيزة في هذا السياق، أن د. طه عبد الرحمن ذكر أن قول القائل لا يمكن أن يفيد، إلا إذا قصد القائل الأمور الثلاثة الآتية:

- أن يدفع قوله إلى نهوض"المقول له" بالجواب.
- أن يتعرف"المقول له" على هذا القصد.
- أن يكون انتهاض"المقول له" بالجواب مستندا إلى تعرفه على قصد"القائل". وإني لأعجب من هذا القول"إن قول القائل لا يفيد"، أرجو أن أكون قد فهمت منه غير ما أورده الشيخ الجليل.

بيد أن تشككي لا يدفعني أن أترك الأمر على عواهنه، دون أن أستوضح ما يحتاج إلى إيضاح. إن قول القائل لا يفيد إلا أن يدفع نهوض المقول له بالجواب، صحيح، غير أن هذا ليس على الإطلاق، فإذا انطبق هذا القول على صيغة الاستفهام والأمر والنهي، فإنه لا ينطبق بالضرورة على أحكام الخبر، وكذلك الخبر ليس في كل حالاته، فالخبر الابتدائي، ليس قصد العارض منه أن يكون هنالك فعل"استجابي"من المستمع، بل غرضه الوصف والوصف فقط، وإيصال خبر جديد للمستمع، خلافا لـ"فائدة الخبر" و"لازم الفائدة" وفي هذين النوعين، لا يقصد المتكلم أن يدفع المستمع إلى الجواب ولا ينتظره منه، بخلاف المناظرة، وهو عنصر جوهري في التفريق بين المناظرة والحوار.

بيد أن العنصر الثاني: أن يتعرف المقول له على هذا القصد، فهذا صحيح أيضا، إلا أن هذا القصد يأخذ أشكالا متنوعة للوصول إليه، وقد أورد الباحث: القصد وقصد القصد، وقصد قصد القصد ... الخ؛ معنى هذا أن الحوار قد يأخذ أشكالا متنوعة في الفهم، بناء على اعتبارات أخرى غير لغوية، وليس تأسيسا على الدلالة اللسانية، صحيح الدلالة اللسانية عنصر مهم؛ لكنها ليست في كل الحالات، ومن ثم، فالدلالة اللسانية ينبني عليها قصد المتكلم، إلا أنه إذا كان يعالج الجانب التداولي،

ينبغي أن يراعي قصد المتكلمين وعناصر أخرى غيرها، وهذا جانب اجتماعي مهم، فمن شروط التداولية اعتبار الجانب الاجتماعي، والدلالة اللسانية كثيرا ما تغفل الجانب الاجتماعي.

وينتقل المقول له بالجواب مستندا إلى تعرف على قصد القائل، وقصد القائل لا يمكن التعرف عليه عن طريق الدلالة اللغوية فقط، وإنما استنادا إلى عناصر أخرى كعنصر المشاركة بين المتكلم والمتلقي؛ حتى يكون الحوار ناجحا، كما أن المستمع، قد يفهم قول المتكلم، ليس بناء على الجانب اللساني أو الدلالة اللسانية، بل ربما يستند إلى عنصر ثقافي أو اجتماعي، المهم أن تكون هنالك قرينة ترجح هذا القصد وتظهره.

الخاتمة

لا أستطيع في هذه الخاتمة الموجزة أن أتصور أني بلغت ما وعدت به في صدر هذا البحث، غير أن الذي يظل ماثلا أني لم أدخر جهدا في سبيل الوصول به إلى الغاية المبتغاة، ولم أبخل عليه بالوقت والجهد والتفكير والمناقشة طيلة فترة من الزمن في سبيل أن يخرج على هذه الهيئة، التي أرجو أن تروق للقارئ الكريم. كما يجب التنويه إلى أن طيلة المدة الزمنية التي استغرقها إعداده كانت كافية في تدعيم جوانبه بعدد من التصورات التي أراها قدمت أفكارا معقولة.

ومن ثم، فقد جاء الفصل الأول بعنوان "مصطلح"التداولية"قراءة نقدية استشرافية في المؤلفات العربية، وقد اشتمل على عدد من القضايا التداولية العامة، مثل: تصورات الباحثين حول اختيار المكافئ العربي المناسب، مبينا البداية، حتى استوى على سوقه، معالجا عددا من القضايا وهي: قراءة نقدية في مصطلح التداولية عند طه عبد الرحمن وحافظ إسماعيلي علوي. وقراءة نقدية في مصطلح التداولية عند محمد يونس. وقراءة نقدية في مصطلح التداولية عند مسعود صحراوي. وقراءة نقدية في المصطلح في المؤلفات الفلسفية المترجمة. وأخيرا:خلاصة التصورات.

في حين جاء الفصل الثاني بعنوان: العلاقة بين البلاغة العربية ولسانيات الاستعمال دراسة في"النهاية"، وتناول عددا من القضايا وهي الأول: دور الرازي في الصياغة النهائية والأخيرة للبلاغة العربية، واشتمل على : دلالات تقسيم النهاية، ودور الرازي في صياغة البلاغة العربية، ومن وجوه الانمياز بين تصورات الرازي وتصورات السكاكي. والثاني: جوانب من لسانيات اللسانيات إلى لسانيات الاستعمال، وضم ما يلي: التبصرات الأولية للسانيات الاستعمال، من عناصر لسانيات الاستعمال. الكلام والنص والخطاب والتخاطب من منظور لسانيات الاستعمال. والقصد والمعنى والدلالة وما يرتبط بها مقاربة أوليَّة.

بينما جاء الفصل الثالث بعنوان: جمع اللغة والفصاحة والبلاغة وعلاقتها بـ"لسانيات الاستعمال" معالجا عددا من القضايا، الأولى: اللغة والكلام، التي تناولت من خلالها: جمع اللغة وعلاقته بـ"لسانيات الاستعمال". وتقويم لساني للموائز بين اللغة الكلام من وجهة نظر لسانيات الاستعمال. وجوانب أخرى للانمياز بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة. ووجوه أخرى للتمايز بين اللغتين ... تتمة. أما الثانية: الفصاحة والبلاغة، فقد اشتملت على مطلبين، الأول: الفصاحة

والبلاغة ولسانيات الاستعمال في ''النهاية''، والثاني: تقويم لساني للموائز بين البلاغة العربية ولسانيات الاستعمال.

ويعالج الفصل الرابع: الخبر والإنشاء عند الرازي من خلال مطلبين، يسبقهما مدخل تأسيسي، الأول: مدخل تأسيسي. ثم الخبر والإنشاء في النهاية مشتملا على ثلاثة مطالب: قراءة أولية في مفهوم الخبر في النهاية. رؤية الرازي حول مفهوم''الخبر'' في النهاية. قرءاة''الخبر والإنشاء'' في مادة''النهاية''. والثاني: الخبر والإنشاء في مؤلفات الرازي مشتملا على مطلبين: الخبر والإنشاء في''لباب الإشارات والتنبيهات''. والخبر والإنشاء في''المحصول''.

وأخيرا يأتي الفصل الخامس: البنية الغرضية للتركيب الخبري في النهاية، مشتملا على معالجة قضايا قديمة حديثة، وهو محاولة للربط بين التصورات القديمة '' متمثلة فيما ورد عند الرازي في النهاية'' والتصورات الحديثة ''متمثلة في اللسانيات التداولية''، وعلى هذ،ا فقد ناقش قضايا على قدر من الأهمية، مثل: الفعل الغرضي للتركيب الخبري، وجوانب من تحليل الخبر''الكلام''، ويشتمل على: التركيب الخبري وتباين المقامات والخبر الابتدائي والفصل والوصل . خلاصة: من عناصر لسانيات الاستعمال في النهاية. من قضايا الحوار في البلاغة العربية: مناقشة وتحليل.

وتجدر الإشارة إلى أني لم أشأ أن أذكر نقاطا جوهرية تمس جوانب هذا البحث؛ لأني حسبت أن في هذا الصنيع إعادة عدد كبير من القضايا ، ومن ثم، فأنا على يقين أن القارئ الكريم، يتفهم هذا المذهب الذي ذهبت إليه، وعلى هذا لم أذكر في هذه الخاتمة إلا عرضا للقضايا الأساسية للفصول.

أرجوأن يكون البحث محققا الغرض المنشود منه، وأن يكون إسهاما يضاف إلى تلك الإسهامات التي تؤطر للسانيات الاستعمال في التراث العربي؛ حتى نقف بقدم في التراث وأخرى في المعاصرة.

المصادر والمراجع

أولا: المصادر:

القسم الأول: المصدر الرئيس: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز

١ـ النسخة المعتمدة:

ـ نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق د. أحمد السقا، المكتب الثقافي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.

٢ـ النسخة المساعدة:

ـ نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق ودراسة د. بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

القسم الثاني: المصادر الفرعية*:

٢ـ لباب الإشارات والتنبيهات، تحقيق د. أحمد حجازي السقا، المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الأولى بمصر، ١٩٨٦م.

٣ـ المحصول في علم أصول الفقه، المجلد الأول، المجلد الثاني، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.

٤ـ المعالم في علم أصول الفقه، تحقيق علي محمد عوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ١٩٩٤، ١٤١٤، الناشر: مؤسسة المختار، "دار عالم المعرفة"، القاهرة.

****

ثانيا: المراجع:

١ـ أحمد بن فارس بن زكريا بن زكريا " ت ٣٩٥ هـ ":

ـ فقه اللغة في العربية ومسائلها، وسنن العرب في كلامها،علق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان، الطبعة الأولى،١٩٩٧.

---

* رتبت المصادر الفرعية ترتيبا تاريخيا حسب النشر. أما المراجع فجلعت الترتب حسب الاسم ، فتخطينا بذلك ابن و"أل" واللقب والكنية ... إلخ.

٢ـ أحمد فؤاد الأهواني "دكتور":
ـ جون ديوي، دار المعارف، الطبعة الثالثة، ١٩٨٧م.
٣ـ أحمد مصطفى المراغي:
ـ تاريخ البلاغة العربية والتعريف برجالاتها، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، القاهرة، ١٩٥٥م.
٤ـ أحمد مطلوب "دكتور":
ـ القزويني وشروح التلخيص، الطبعة الأولى، ١٩٦٧م.
ـ تجديد البلاغة، مجلة المجمع العلمي، الجزء الأول، المجلد السادس والخمسون، بغداد، ٢٠٠٩ م، ١٤٣٠ هـ. ص ص ٥ : ٣٥.
٥ـ أشرف عبد البديع "دكتور":
ـ دلالة التراكيب عند الزمخشري، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية دار العلوم، جامعة المنيا،١٩٩٩م.
ـ الدرس النحوي النصي في كتب إعجاز القرآن الكريم، دار فرحة للنشر والتوزيع، المنيا، القاهرة، مصر، ٢٠٠٣م.
ـ الدرس الدلالي في التراث العربي، كتب "فقه اللغة" نموذجا، دراسة نقدية تحليلية، المؤتمر الدولي الثالث بكلية دار العلوم، جامعة المنيا بعنوان "العلوم الإسلامية والعربية وقضايا الإعجاز في القرآن والسنة بين التراث والمعاصرة" المنعقد في الفترة من ١٤ ـ ١٦ صفر ١٤٢٨هـ الموافق ٤ ـ ٦ مارس ٢٠٠٧م. المجلد الخامس ص ص ٢٥٣٥ ـ ٢٦٣٨.
٦ـ باكلا وآخرون"دكتور":
ـ معجم مصطلحات علم اللغة الحديث، مكتبة لبنان، "د. ت".

٧ـ بدوي طبانة "دكتور":

ـ البيان العربي، دراسة في تطور الفكرة البلاغية عند العرب ومناهجها ومصادرها الكبرى، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة السادسة "مزيدة ومنقحة"، ١٩٧٦م.

٨ـ براون وج. يول:

ـ تحليل الخطاب، تر. محمد لطفي الزليطي، منير الشريكي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، ١٩٩٧م.

٩ـ برتراند راسل:

ـ تاريخ الفلسفة الغربية، الكتاب الثالث، الفلسفة الحديثة، تر. د. محمد فتحي الشنيطي، الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٧٧م.

١٠ـ بسَّام بركة "دكتور" :

ـ معجم اللسانية، فرنسي ـ عربي، منشورات جرَّس، برس، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

١١ـ تشارلز موريس:

ـ رواد الفلسفة الأمريكية، تر. د. إبراهيم مصطفى إبراهيم، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٦م.

١٢ـ تمام حسان "دكتور" :

ـ اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٤م.

ـ مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء المغرب، ١٩٨٦م.

١٣- توفيق قويرة "دكتور":

- التعامل بين بنية الخطاب وبنية النص في النص الأدبي، مجلة عالم الفكر، المجلد٣٢، ٢٠٠٣م.

١٤ـ جون سيرل:

ـ اللغة والعقل والمجتمع، الفلسفة في العالم الواقعي، تر. سعيد الغانمي،الدار العربية ناشرون، منشورات الاختلاف، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.

١٥ـ الجيلالي دلاش:
ـ مدخل إلى اللسانيات التداولية، تر. محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية: ١١/ ٩٢ رقم النشر: ٣٣٩, ١٠, ٤.
١٦ـ حافظ إسماعيلي علوي "دكتور" :
ـ ما التداوليات؟ ضمن كتاب"التداولية علم استعمال اللغة" إعداد وتقديم د.حافظ إسماعيلي علوي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١١م.
١٧ـ حمادي صمود "دكتور" :
ـ التفكير البلاغي عند العرب، أسسه وتطوره إلى القرن السادس "مشروع قراءة"، جامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانية، تونس ١، سلسلة الآداب، مجلد XXI، منشورات كلية الآداب منوبة، الطبعة الثانية،١٩٩٤م.
١٨ـ خالد محمود جمعة "دكتور" :
ـ نظرية النص بين النظرية والتطبيق، علامات في النقد، العدد ٤٩، ١٤٢٤، سبتمبر٢٠٠٣، ص ص ٥٠٦ ـ ٥٤١.
١٩ـ خالد ميلاد "دكتور" :
ـ الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية، جامعة منوبة "تونس" الموسسة العربية للتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
٢٠ـ دليلة مزوز "دكتورة":
ـ المنحى الوظيفي في رسالة سيبويه، مجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد خيضر، العدد السابع، بسكرة " الجزائر "، جوان ٢٠١٠م.
٢١ـ الذرائعية "البرجماتية":
ـ مقال على الشبكة الدولية "الإنترنت" غير منسوب لأحد، على الموقع الآتي:
- http://www.saaid.net/feraq/mthahb/98.ht .
٢٢ـ رجاء عيد " دكتور ":
ـ فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، منشأة المعارف، الإسكندرية مصر، الطبعة الثانية،١٩٨٨م.

٢٣ـ رمزي منير البعلبكي "دكتور" :

ـ معجم مصطلحات علم اللغة، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى،١٩٩١م.

٢٤ـ سامية بن يامنة "دكتورة":

ـ الاتصال اللساني بين البلاغة والتداولية، دراسات أدبية، مجلة فصلية محكمة، تصدر عن مركز البصيرة، للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد الأول، ماي، ٢٠٠٨م جمادي الأولى، ١٤٢٩هـ ، الجزائر.

٢٥ـ سعد مصلوح "دكتور":

ـ مشكل العلاقة بين البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، ضمن: قراءة جديدة لتراثنا النقدي، المجلد الآخر، أبوللو للنشر والتوزيع، كتاب النادي الأدبي بجدة، ٥٩، ص ص ٨٢١ : ٨٧٣.

ـ نحو أجرومية للنص الشعري دراسة في قصيدة جاهلية، ضمن كتاب: في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، آفاق جديدة، ص ص ٢١٥: ٢٧٤، مجلس النشر العلمي جامعة الكويت، ٢٠٠٣م.

ـ نحو استثمار أمثل لفوضى الرصيد المصطلحي، غير منشور.

٢٦ـ سعيد حسن بحيري "دكتور":

ـ اتجاهات لغوية معاصرة في تحليل النص، مجلة علامات في النقد، ج ٣٨، م ١٠، رمضان، ديسمبر،١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

ـ علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، مكتبة لبنان، الشركة المصرية العالمية للنشر "لونجمان"، الطبعة الأولى،١٩٩٧م.

٢٧ـ سميح دغيم "دكتور":

ـ موسوعة مصطلحات الفخر الرازي، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

٢٨ـ شوقي ضيف "دكتور":

ـ البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، د.ت.

٢٩ـ صبحي إبراهيم الفقي "دكتور":
ـ مصطلح المعنى في كتاب سيبويه، مجلة علوم اللغة، المجلد ٩، العدد ٣،٢٠٠٦، دار غريب "القاهرة" ص ص ٢٦٥ : ٣١٢.
٣٠ـ صلاح إسماعيل عبد الحق "دكتور":
ـ التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
٣١ـ طالب سيد هاشم الطبطبائي "دكتور":
ـ نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٤م.
٣٢ـ طه عبد الرحمن "دكتور":
ـ تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الثانية، د.ت.
ـ في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٧م.
ـ اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
٣٣ـ عادل خلف "دكتور":
ـ البحث اللغوي عند الأصوليين، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، ١٩٨٢م.
٣٤ـ عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار بن أحمد " ت ٤١٥ هـ ":
ـ المغني في أبواب التوحيد والعدل، الجزء السابع "خلق القرآن"، قوَّم نصه إبراهيم الإبياري، إشراف طه حسين، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الطبعة الأولى، ١٩٦١م.

٣٥ـ عبد الرحمن جلال الدين "ت ٩١١ هـ" :

ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، الجزء الأول، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته "محمد أحمد جاد المولى، محمد أبو الفضل إبراهيم، محمد أحمد البجاوي"، الطبعة الثالثة، مكتبة دار التراث، "القاهرة"، د. ت.

٣٦ـ عبد السلام المسدي "دكتور":

ـ قاموس اللسانيات عربي فرنسي، فرنسي عربي ...الدار العربية للكتاب، ١٩٨٤م.

٣٧ـ عبد العزيز عتيق "دكتور":

ـ تاريخ البلاغة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د.ت، د.ط.

٣٨ـ عبد الفتاح شلبي "دكتور":

ـ بلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار وأثره في الدراسات اللغوية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٨م.

٣٩ـ عبد القاهر بن عبد الرحمن محمد "ت ٤٧١ هـ":

ـ الجمل في النحو، شرح وتحقيق يسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

٤٠ـ عثمان بن جني" ٣٩٢ هـ":

ـ الخصائص، الجزء الأول، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية "القسم الأدبي"، المكتبة العلمية، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦م.

٤١ـ عزمي إسلام "دكتور":

ـ لدفيج فتجنشتين، دار المعارف، مصر "ضمن سلسلة نوابغ الفكر الغربي: ١٩"، د.ت .

٤٢ـ علاء إسماعيلي الحمزاوي "دكتور":

ـ ملامح تخاطبية عند الأصوليين، على موقع "صيد الفوائد" على الرابط الآتي:

- http://www.saaid.net/arabic/176.htm

٤٣ـ علي أبو المكارم "دكتور":
ـ أصول التفكير النحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،٢٠٠٦ م.
٤٤ـ علي القاري: .....
ـ شرح الشفاء، الجزء الأول، د.ط، د.ت.
٤٥ـ علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني "ت ٨١٦ هـ":
ـ معجم التعريفات، تحقيق ودراسة محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، دبي، رقم الإيداع ١٣١٩٢، ٢٠٠٤.
٤٦ـ عمرو بن عثمان بن قنبر " ت ١٨٠ هـ":
ـ الكتاب، الجزء الأول، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨.
ـ الجزء الرابع، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة. دار الرفاعي ـ الرياض، ١٩٨٢.
٤٧ـ فتح الله خليف "دكتور":
ـ فخر الدين الرازي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٦م.
٤٨ ماري آن بافو، جورج إليا سرفاني:
ـ النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية، تر. محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م.
٤٩ـ مازن المبارك "دكتور":
ـ الموجز في تاريخ البلاغة، دار الفكر، د.ت.
٥٠ـ محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد " ت ٧٣٩هـ":
ـ الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية،، بيروت، لبنان، د.ت، د.ط.
٥١ـ محمد صالح الزركان"دكتور":
ـ فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية، دار الفكر، د.ط، د.ت.

٥٢ـ محمد العريبي "دكتور":
ـ المنطلقات الفكرية عند الإمام الفخر الرازي، دار الفكر اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.
٥٣ـ محمد علي الخولي "دكتور":
ـ معجم علم اللغة النظري، مكتبة لبنان، الطبعة الثانية،١٩٩١م.
٥٤ـ محمد محمد أبو موسى "دكتور":
ـ دلالات التراكيب، دراسة بلاغية، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٤م.
٥٥ـ محمد العبد "دكتور":
ـ اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة، بحث في النظرية، دار الفكر للدراسات والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.
٥٦ـ محمد محمد يونس "دكتور":
ـ علم التخاطب الإسلامي، دراسة لسانية لمناهج علماء الأصول في فهم النص، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
ـ مدخل إلى اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، الطبعة، الأولى،٢٠٠٤م.
ـ وصف اللغة العربية دلاليا، في ضوء مفهوم الدلالة المركزية "دراسة حول المعنى وظلال المعنى"، منشورات جامعة الفاتح، بنغازي، ليبيا، ١٩٩٣م.
ـ مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
٥٧ـ محمود أحمد نحلة "دكتور":
ـ آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢م.
٥٨ـ محمود حامد أمين "دكتور":
ـ القاموس المبين في اصطلاحات الأصوليين، دار الزاحم، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

٥٩ـ محمود بن عمر بن محمد بن عمر الزمخشري الخوارزمي " ت ٥٣٨ هـ":
ـ المفصل في علم العربية، تحقيق د. فخر صالح قدارة، دار عمّار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
٦٠ـ محي الدين عثمان محسّب"دكتور":
ـ البحث الدلالي في مفاتيح الغيب للفخر الرازي، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة المنيا، ١٩٨٧م.
٦١ـ مسعود صحراوي "دكتور":
ـ التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية"في التراث العربي، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥م.
ـ الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر، ضمن كتاب"التداولية"علم استعمال اللغة" إعداد وتقديم د.حافظ إسماعيلي علوي، ص ص ٢٥ : ٦٢، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١١م.
٦٢ـ مقبول إدريس "دكتور":
ـ البعد التداولي عند سيبويه، العدد ١، المجلد ٣٣، يوليو، سبتمبر، ٢٠٠٤،ص ص ٢٤٥: ٢٨٠.
٦٣ـ منصف دقاشي:
ـ علم التخاطب في مناظرات ابن تيمية، رسالة ماجستير، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية، جامعة مولود معمري "الجزائر"، ٢٠١٤م.
٦٤ـ نصيرة محمد غماري "دكتورة":
ـ النظرية التداولية عند الأصوليين، دراسة في تفسير الرازي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ٢٠١٤م.

٦٥ـ هنري بليت:

ـ البلاغة والأسلوبيـة، نحـو نموذج سيميائي لتحليل النـص، ترجمة وتقديم وتعليـق د. محمد العمري، أفريقيا الشرق: الدار البيضاء، المغرب، بيروت، لبنان، د.ط، ١٩٩٩م.

٦٦ـ هيفاء عبد الحميد "دكتورة ":

ـ دراسة الأصـوات وعيوب النطق عنـد الجاحظ، رسالة ماجستير، غير منشورة، كليـة اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٩٨٨م.

٦٧ـ هيثم محمد مصطفى"دكتور":

ـ القصدية الإنجازية في مضمون الخطاب النحوي في كتاب سيبويه، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد١١، العدد٣ "لم يظهر على غلاف المجلة لأي جامعة ودولة تنتمي هذه الكلية ".

****

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة

****

****

****

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

١٣٠٦٥ لسنة ٢٠١٧